عدد 95 — 20 ذو الحجة 1441 (10 أغسطس 2020)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2019–2020 : دورة أبريل 2020

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2020

صفحة

• محضر الجلسة رقم 297 ليوم الأربعاء 16 ذو القعدة 1441 (8 يوليوز 2020) 7822

جدول الأعمال: جلسة عمومية مشتركة لمجلسي البرلمان تخصص لتقديم السيد وزير الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة لمشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020.

• محضر الجلسة رقم 298 ليوم الثلاثاء 22 ذو القعدة 1441 (14 يوليوز 2020) 7827

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 299 ليوم الجمعة 25 ذو القعدة 1441 (17 يوليوز 2020) 7861

جدول الأعمال: مناقشة مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020:

1. تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية حول مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020؛
2. المناقشة العامة لمشروع قانون المالية المعدل؛
3. رد السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

• محضر الجلسة رقم 300 ليوم الجمعة 25 ذو القعدة 1441 (17 يوليوز 2020) 7890

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروعي قانونين:

صفحة

1. مشروع قانون رقم 36.20 يقضي بتحويل صندوق الضمان المركزي إلى شركة مساهمة؛
2. مشروع قانون رقم 44.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الإئتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

• محضر الجلسة رقم 301 ليوم الجمعة 25 ذو القعدة 1441 (17 يوليوز 2020) 7895

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشاريع القانونين التالية:

1. مشروع قانون رقم 05.20 يتعلق بالأمن السيبراني؛
2. مشروع قانون رقم 10.20 يتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة؛
3. مشروع قانون رقم 29.20 بتتميم القانون رقم 05.99 المتعلق بجيش الرديف في القوات المسلحة الملكية؛
4. التصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020؛
5. التصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020.

• محضر الجلسة رقم 302 ليوم الجمعة 25 ذو القعدة 1441 (17 يوليوز 2020) 7916

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020:

1. مناقشة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020؛
2. التصويت على موارد الجزء الثاني من مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020؛
3. التصويت على مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020 برمته.

محضر الجلسة رقم 297

التاريخ: الأربعاء 16 ذو القعدة 1441هـ (8 يوليوز 2020م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب والسيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: خمس وثلاثون دقيقة ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة الثالثة عشر مساء.

جدول الأعمال: جلسة عمومية مشتركة لمجلسي البرلمان تخصص لتقديم السيد وزير الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة لمشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020.

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

افتتحت الجلسة.

السيد رئيس الحكومة،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد وزير الدولة المكلف بالعلاقات مع البرلمان وحقوق الإنسان،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون،

طبقا لأحكام الفصل 68 من الدستور وعملا بمقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية ولاسيما المادة 2، يعقد البرلمان بمجلسيه جلسة عمومية مشتركة تخصص لتقديم السيد وزير الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة لمشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020.

أعطي الكلمة للسيد وزير الاقتصاد..

تفضل.

النائب السيد عبد اللطيف وهبي (نقطة نظام):

كاين التوازن بين المجلسين، الله يهديكم.

السيد الرئيس،

وفقا للنظام الداخلي اللي هو كيستند أساسا على التوازن بين المجلسين، بحضور ممثلي المجلسين على مستوى المنصة، حضر الرئيسين وأُمَني المجلسين، لأن هناك محضر سيوقعه أُمَني المجلسين، وقرار المحكمة الدستورية الأخير قاليك التسجيل والتصويت ماعندنا ماندیرو به، كاين المحضر المكتوب اللي غادي يحضر فيه الأمين وغادي يوقعو وغتكون عندو السند القانوني، دابا ما هو السند القانوني؟ في مؤتمر عام للمجلس ما فهش واحد الأمين، وكان في السابق جابو لنا 2 ديال النواب ودوزناها، وقلنا الله يصلح، ودابا عاود ثاني ما كاينش! غادي نبداو كنتنازلو وكنخرقو القانون فهاذ البرلمان اللي هو كيشرع حتى نسدوه، جيبو لنا الأمين ديال مجلس المستشارين يكون حاضر تما ويوقع على المحضر المكتوب، هذا هو القانون، بغيت تديرو الفوضى، احنا هاذيك الساعة غنطلبو رفع الجلسة واحد 2 دقايق..

السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا للسيد النائب.

سنأخذ بعين الإعتبار مع إستعمال الوسائل التقنية الحديثة لما أشرت إليه.

الكلمة الآن للسيد وزير الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بنشعبون وزير الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

يطيب لي أن ألتقي بكم مجددا في هذا الإجتماع المشترك لغرفتي البرلمان بمناسبة تقديم مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020.

ويكرس هذا التمرين، هذا التمرين الديمقراطي الأول من نوعه في إطار القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، حرصنا على التنزيل السليم لمقتضيات هذا القانون، خاصة فيما يرتبط باحترام مبدأ صدقية توقعات قانون المالية السنوي. كما يؤكد حرصنا كذلك على إشراك المؤسسة التشريعية في تحديد التوازن المالي الجديد لقانون المالية 2020 على ضوء ما فرضته الأزمة المرتبطة بجائحة كورونا، من مراجعة للفرضيات وانخفاض للمداخيل، وما يتطلبه ذلك من ضرورة إعادة ترتيب الأولويات على مستوى النفقات لمواجهة الآثار الإقتصادية والإجتماعية لهذه الأزمة، والحفاظ على صحة المواطنين. وكل ذلك في إطار ما يحدده الفصل 77 من الدستور من مسؤولية مشتركة للبرلمان والحكومة للحفاظ على التوازنات المالية.

لقد حرصنا منذ بداية الأزمة على التواصل بشكل مستمر مع

المؤسسة التشريعية بغرفتيها، من خلال عرض كل التدابير والإجراءات التي تم اتخاذها، بتعليمات ملكية سامية، في مواجهة آثار هذه الأزمة الإقتصادية والإجتماعية، وتقاسمنا مع مؤسستكم المحترمة مختلف المعطيات المتعلقة بالقطاعات المتضررة، وتقييم حجم هذا الضرر على النمو الإقتصادي وعلى ميزانية الدولة، وكذا على الإحتياطي من العملة الصعبة.

كما أنصتنا بكل اهتمام للانشغالات المعبر عنها من طرف السيدات والسادة البرلمانيين، وتفاعلنا مع تساؤلاتكم ومقترحاتكم، وأود من هذا المنبر أن أثمن روح الوطنية العالية التي عبر عنها السيدات والسادة البرلمانيين من خلال انخراطهم في التفكير الجماعي حول سبل مواجهة هذه الأزمة، وتفاعلهم السريع مع كل النصوص القانونية التي تقدمت بها الحكومة في هذه الظرفية الإستثنائية، وخاصة فيما يتعلق بإحداث الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، تنفيذا للتعليمات السامية لجلالة الملك حفظه الله.

كما أود أن أتقدم لكم بالشكر على النقاش المسؤول والمثمر الذي ميز كل لقاءاتنا خلال هذه الفترة الإستثنائية، والذي انبثقت عنه مجموعة من الإقتراحات والمبادرات القيمة للسيدات والسادة البرلمانيين، تعكس الإنخراط والالتزام المتواصل للمؤسسة التشريعية بالمساهمة الفاعلة في مواجهة كل التحديات التي تعترض المسار التنموي لبلادنا.

وقد حرصنا على التفاعل بكل إيجابية مع هذه المقترحات، من خلال تنزيل بعضها في إطار التدابير التي تم اتخاذها للتخفيف من آثار هذه الأزمة على المستوى الإقتصادي والإجتماعي في مرحلة الحجر الصحي. كما سنعمل على تنزيل باقي المقترحات وإغنائها في إطار النقاش المتواصل مع مؤسستكم حول تدابير الخروج من هذه الأزمة.

ومما لا شك فيه، فإن مشروع قانون المالية المعدل الذي أتشرف بتقديمه لحضراتكم، سيشكل مناسبة لتعميق النقاش في إطار المقاربة التشاركية التي أسسنا لها في مجلسيكم، وسيشمل هذا النقاش في مرحلة أولى، تحديد آليات المواكبة المناسبة لإستئناف مختلف القطاعات الإقتصادية لأنشطتها، في إطار الحرص على ضمان صحة المستخدمين والحفاظ على مناصب الشغل، وفي مرحلة ثانية، وضع مرتكزات خطة مندمجة لتمكين النسيج المقاولاتي الوطني من إستعادة ديناميته واستشراف آفاق واعدة للنمو في مرحلة ما بعد الجائحة.

السيدات والسادة،

كما تعلمون، فقد أدت التداعيات الصحية والإقتصادية والإجتماعية للأزمة والتي يواجهها العالم بأسره إلى ارتباك كبير في سلاسل الإنتاج والتوريد، وتزايد أعداد العاطلين، وتعميق حالة عدم الوضوح بخصوص آفاق تطور الإقتصاد العالمي. فبحسب آخر تقديرات صندوق النقد الدولي، فمن المتوقع أن تتراجع التجارة العالمية بـ 12-%، كما أنه من المنتظر أن يتراجع عن النمو الإقتصادي بالإتحاد الأوربي الشريك الرئيسي للمغرب إلى 10.2-%

وبحكم انفتاح بلادنا على الخارج، فقد تأثر الإقتصاد الوطني بالتداعيات السلبية لهذه الأزمة، كما يتضح ذلك من خلال مقارنة معطيات شهر ماي 2020 مع نظيرتها للسنة الماضية، وتتجلى القطاعات الأكثر تضررا في قطاع السيارات التي تراجعت صادراته بـ 89%، والطيران بـ 76%، والنسيج والألبسة بـ 74%.

كما انعكس تباطؤ النشاط الإقتصادي بشكل ملحوظ على تطور عائدات السياحة التي من المتوقع أن تنخفض بـ 70% برسم سنة 2020، وستتراجع موارد الإستثمارات الأجنبية المباشرة كذلك بـ 70%، وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بـ 20%، وما لكل ذلك من انعكاس على تراجع احتياط بلادنا من العملة الصعبة.

السيدات والسادة،

لقد استطاعت بلادنا بفضل القيادة المتبصرة لجلالة الملك، حفظه الله، وتوجيهاته الحكيمة، أن تقدم مثالا كان محط إشادة عالمية على مستوى التلاحم القوي للمواطنين المغاربة، وكذا على مستوى الإستباقية بتوقع المخاطر والعواقب الناجمة عن هذه الأزمة الصحية الكبرى، والسرعة والفعالية في اتخاذ القرارات الشجاعة التي وضعت صحة المواطنين كأولوية قصوى.

وقد مكنت التدابير والإجراءات الاحترازية والاستباقية التي اتخذتها بلادنا منذ الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية، بما فيها التدابير الحجر الصحي، من احتواء الوباء، والحد من انتشاره، وتجنب خسائر كبيرة على المستوى البشري، قياسا بما تكبدته حتى أكبر الدول وأكثرها تقدما.

كما كان للتدابير المتخذة بتوجيهات ملكية سامية، أثر إيجابي على مستوى توطيد الثقة في الدولة والمؤسسات، وتقوية صمود القطاعات والمقاولات المتضررة، والحفاظ على مناصب الشغل وعلى القدرة الشرائية للأسر التي فقدت مصدر رزقها نتيجة لهذه الأزمة.

وقد كانت أولى الخطوات بالقرار الملكي الحكيم، بإحداث "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا" الذي حظي بروح تضامنية غير مسبوقة من كل مكونات الشعب المغربي مكنت من تعبئة ما يفوق من 33 مليار درهم، منها عشرة ملايير درهم من الميزانية العامة للدولة ومليار و500 مليون درهم كمساهمة من ميزانية الجهات و21.5 مليار درهم كمساهمات تضامنية من الفاعلين المؤسساتيين والقطاع الخاص والمواطنين.

وفي المقابل، بلغ مجموع النفقات الملتزم بها في إطار هذا الصندوق ما مجموعه 25 مليار درهم، منها 18 تم صرفها إلى حدود الآن (02 مليار درهم لاقتناء المعدات والمستلزمات الطبية الضرورية لمواجهة الجائحة، و16 مليار درهم لتمويل تدابير الدعم المتخذة من طرف الحكومة في إطار "لجنة اليقظة الاقتصادية")، وقد تم رصد 7 ملايير درهم كمخصصات

للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في حدود ملياري درهم برسم منحة يونيو لفائدة الأجراء المصرح بهم، و5 ملايير درهم لـ"صندوق الضمان المركزي" لمواكبة آليات الضمان لفائدة المقاولات.

وقد مكنت النفقات التي تم صرفها من موارد الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا من تقديم مساعدات مالية لفائدة حوالي 900 ألف أجير منخرط بالصندوق الوطني للضمان الإجتماعي و5.5 مليون أسرة عاملة في القطاع غير المهيكل، 45% منها بالعالم القروي.

وموازاة مع ذلك، تم اتخاذ مجموعة من التدابير لتخفيف التحملات الإجتماعية والجبائية والمالية للمقاولات وتيسير ولوجها للتمويل لدعم خزينتها ومساعدتها على الوفاء بإلتزاماتها المالية، بهدف الحفاظ على مناصب الشغل وتقوية صمودها في مواجهة تداعيات الأزمة.

ويندرج في هذا الإطار تفعيل آلية "أكسجين" لضمان قروض استثنائية من طرف الدولة فاقت 17 مليار درهم لفائدة ما يزيد عن 45 ألف من المقاولات الصغرى والمتوسطة، مكنتها من الصمود في هذه المرحلة.

وإلى جانب التدابير المتخذة لفائدة الأجراء والأسر العاملة في القطاع غير المهيكل والمقاولات، فقد تم الحرص على اتخاذ ما يلزم من إجراءات على المستوى القانوني وعلى مستوى التدبير الإستباقي، من أجل التحكم في تأثير للأزمة على احتياط بلادنا من العملة الصعبة، والحفاظ على قدرة اقتصادنا على تلبية احتياجاته من مواد أساسية وغذائية وطاقية، إضافة إلى تغطية التزاماتنا الخارجية بما في ذلك أداء خدمة الدين الخارجي.

وقد تمت إلى حد الآن تعبئة 4.5 مليار دولار، خاصة عبر سحب حوالي 3.2 مليار دولار في إطار خط الإئتمان والسيولة مع صندوق النقد الدولي، و270 مليون دولار من خلال الخط الوقائي ضد المخاطر الكارثية مع البنك الدولي.

هذا، إلى جانب المجهودات المبذولة على مستوى تعبئة التمويلات الخارجية في إطار علاقات التعاون مع مختلف شركائنا، ومن المتوقع أن تمكن هذه التدابير مجتمعة من المحافظة على احتياط بلادنا من العملة الصعبة في مستوى يضمن تغطية حوالي 6 أشهر من الواردات.

السيدات والسادة،

لقد قدمت لحضراتكم معطيات السياقين الوطني والدولي المرتبطة أساسا بتداعيات أزمة جائحة كورونا والتدابير التي تم اتخاذها من طرف الحكومة، تحت القيادة النيرة لجلالة الملك، حفظه الله.

وقد أثبتت هذه التدابير نجاعة في احتواء الآثار الصحية للجائحة، وخلفت أثرا بارزا على مستوى الحفاظ على مناصب الشغل، واستقرار القدرة الشرائية للمواطنين وتقوية صمود الإقتصاد الوطني، وبالأخص للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أوجه تحية تقدير وتنويه لمهني الصحة ولكل مكونات القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والأمن الوطني والوقاية المدنية والإدارة الترابية، على تجندهم الدائم، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة نصره الله، للدفاع عن حوزة الوطن وصيانة أمنه وإستقراره.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أنوه بالمجهودات التي يقوم بها مختلف الفاعلين، وخاصة القطاعات الوزارية المعنية، والقطاع المالي و"الإتحاد العام لمقاولات المغرب"، و"جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات"، و"جامعة الغرف الصناعية التقليدية"، و"صندوق الضمان المركزي"، و"الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي"، من أجل إنجاح كل التدابير المتخذة لمواجهة الأزمة المرتبطة بـ "كوفيد-19"، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية بهذا الخصوص.

السيدات والسادة،

أعتقد أن الرهان اليوم هو تعبئة الموارد الضرورية لمساعدة المقاولات بكل أصنافها، بكل أصنافها بما في ذلك المقاولات الكبرى الخاصة والعمومية، على استئناف نشاطها والحفاظ على مناصب الشغل وعلى صحة المستخدمين.

ومن جهة أخرى، فإن تطورات الظرفية الوطنية والدولية المرتبطة بأزمة كورونا، وتعثر القطاع الفلاحي بقلة التساقطات وتذبذب أسعار المواد الأولوية، تفرض مراجعة الفرضيات التي بنيت عليها توقعات قانون المالية 2020، تفعيلا لمبدأ الصدقية الذي أسس له القانون التنظيمي لقانون المالية.

ومن هذا المنطلق، عملنا على إعداد مشروع القانون المالية المعدل للسنة المالية 2020، الذي ينبني على توازن مالي جديد، يأخذ بعين الإعتبار تراجع مداخيل الميزانية بـ 40 مليار درهم هذه السنة، وإعادة ترتيب الأولويات على مستوى النفقات، من خلال تقليص نفقات التسيير بـ 4.3 مليار درهم، ورفع استثمارات الميزانية العامة للدولة بـ 7.5 مليار درهم.

ويهدف هذا المشروع إلى توفير آليات الدعم المناسب للإستئناف التدريجي للنشاط الإقتصادي والحفاظ على مناصب الشغل، مع مواكبة ذلك بإجراءات عملية للرفع من فعالية الإدارة، وذلك بالإستناد على ثلاث مرتكزات الأساسية:

- أولا: مواكبة الإستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي؛
- ثانيا: الحفاظ على مناصب الشغل؛
- ثالثا: تسريع تنزيل الإصلاحات الإدارية.

ففيما يتعلق بالمرتكز الأول، فإن الحكومة ستولي أهمية خاصة لتقديم الدعم والمواكبة الضرورية للمقاولات الوطنية المتضررة من أجل مساعدتها على استعادة نشاطها بشكل تدريجي، وستأخذ التدابير

المزمع تفعيلها في إطار اتفاقيات مع مختلف القطاعات بعين الإعتبار خصوصيات كل قطاع في ارتباط بحجم الضرر الذي تكبدته المقاولات التابعة له جراء الأزمة والفترة اللازمة لإستعادة نشاطها.

وتأتي هذه التدابير القطاعية لتعزيز الإجراءات المتخذة على مستوى إقرار مجموعة من آليات الضمان لتمويل القروض لفائدة المقاولات العمومية والخاصة، الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والكبيرة، وذلك بنسبة فائدة لا تتجاوز 3.5% ومدة سداد على7 سنوات، مع فترة الإعفاء في لمدة سنتين وضمان للدولة بنسبة تتراوح بين 80 و95% بحسب رقم المعاملات.

وسيتكلف "صندوق الضمان المركزي" بتدبير هذا النظام المخصص للضمان. ولأجل ذلك، سيتم القيام بإصلاح مؤسساتي لهذا الصندوق وسيخصص له غلاف مالي يقدر بـ 5 ملايير درهم من "صندوق تدبير جائحة فيروس كورونا"، وذلك بهدف تغطية المخاطر المتعلقة بعدم سداد المقاولات المستفيدة من الضمان لديونها.

وسيتم في هذا الإطار تعديل القانون المؤطر للصندوق لملاءمته مع أفضل الممارسات على المستوى الدولي، وذلك عبر تحسين حكامته وتحديث التدبير المالي لالتزاماته، وتكييف هيئاته الإدارية والتدبيرية الرقابية.

وفي المقابل، فالمقاولات المستفيدة من آليات الضمان مطالبة بالحفاظ على مناصب الشغل وتقليص آجال الأداء فيام بينها بنسبة لا تقل عن 50% من القروض الممنوحة، مما سيساهم بصفة فعالة في تحسين السيولة وتسريع دوران عجلة الاقتصاد.

ومن جهة أخرى، وفي إطار إعادة توجيه الأولويات على مستوى النفقات، تم الرفع من استثمارات الميزانية العامة للدولة لتبلغ 86 مليار درهم، ما مكن من تعبئة 15 مليار درهم، سيتم تخصيصها لتسريع استعادة الإقتصاد الوطني لديناميته.

كما سيتم إيلاء اهتمام خاص لتشجيع استهلاك المنتوج المحلي، وذلك بالأساس عبر تفعيل الأفضلية الوطنية بالنسبة للمقاولات الوطنية والمواد والمنتوجات مغربية المنشأ في إطار الصفقات العمومية.

وفي هذا الإطار، ومع مراعاة التزامات المغرب في مختلف الإتفاقيات الدولية، سيتم العمل على تفعيل مقتضيات المادة 155 من المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية، من خلال إلزام أصحاب المشاريع بتطبيق النسبة الأعلى المحددة في 15% في جميع نظم الإستشارة المتعلقة بمساطر إبرام صفقات الأشغال والدراسات المرتبطة بها.

وسيكون أصحاب المشاريع ملزمين بتقديم جميع التبريرات الضرورية في حالة اللجوء إلى المنتوجات المستوردة في إطار الصفقات التي يعتزمون إبرامها.

وموازاة مع تطبيق الأفضلية الوطنية في الصفقات العمومية، يقترح مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020، تدبيرا هاما يهدف لتعزيز حماية الإنتاج الوطني، وتشجيع تعويض الواردات بالمنتوج المحلي، ويتعلق الأمر بالرفع من رسوم الاستيراد المطبقة على بعض المنتجات المكتملة الصنع الموجهة للإستهلاك من 30% إلى 40%، وذلك في حدود النسب المكرسة من طرف المغرب على مستوى منظمة التجارة العالمية.

ومن جهة أخرى، وفي إطار التدابير المتخذة لدعم القطاعات المتضررة من الأزمة، يقترح هذا المشروع تخفيض واجبات التسجيل المطبقة على اقتناء العقارات المعدة للسكن، بهدف إنعاش قطاع العقار عبر دعم الطلب لدى المقاولات والأسر.

السيدات والسادة،

يتعلق المرتكز الثاني لمشروع قانون المالية المعدل، بالحفاظ على مناصب الشغل.

فبالرغم من كل التدابير المتخذة لمساندة المقاولات والأجراء إلى آخر يونيو 2020، ستبقى عدة قطاعات في حاجة ماسة إلى المواكبة والدعم من طرف الدولة. ولهذه الغاية سيتم تخصيص موارد للمواكبة الإجتماعية والإقتصادية لهذه القطاعات.

كما ستعمل الحكومة على ربط الدعم المقدم لمختلف المقاولات لمواكبتها في مرحلة استئناف النشاط، بضرورة احتفاظها بـ 80% على الأقل من أجرائها المصرح بهم في "صندوق الضمان الاجتماعي"، وهذا إلى جانب الإلتزام بالتسوية السريعة لوضعية الأجراء غير المصرح بهم، وسيتم ذلك في إطار تعاقدي مع الفاعلين الاقتصاديين المعنيين.

أما بخصوص المرتكز الثالث لهذا المشروع، فهو يتعلق بتسريع تنزيل الإصلاحات الإدارية وذلك تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية.

وسيتم الحرص في هذا الإطار على تنزيل مقتضيات القانون المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، خاصة فيما يتعلق باحترام الآجال القصوى لرد الإدارة على الطلبات المتعلقة بالاستثمار، كما سيتم العمل على التنزيل السريع لميثاق اللاتمركز الإداري لتعزيز النجاعة في اتخاذ القرار على المستوى المحلي. هذا، فضلا عن تكريس الشفافية والفعالية في تقديم الخدمات للمواطنين والمستثمرين من خلال دعم التحول الرقمي للإدارة، وتعميم الخدمات الرقمية، واتخاذ ما يلزم من تدابير لتعميم اعتماد التوقيع الإلكتروني، ونزع الطابع المادي عن الوثائق الإدارية.

وموازاة مع ذلك، سيتم الحرص على تسريع اعتماد وتنزيل "ميثاق المرافق العمومية"، الذي سيمكن من تحديد الالتزامات وضوابط الخدمة العمومية الموجهة للمواطنين. هذا، فضلا عن العمل على تعزيز الإدماج المالي بتعميم الأداء عبر الوسائل الإلكترونية.

السيدات والسادة،

مما لا شك فيه أن تحديد أي سيناريو ماكرو إقتصادي بشأن التطورات المستقبلية للمؤشرات الرئيسية لإقتصادنا الوطني في ظل مناخ عدم الإستقرار وعدم الوضوح الذي سببته أزمة كورونا، يبقى رهينا بالأفق الزمني لتعافي اقتصاديات شركائنا الدوليين، وبسرعة استئناف القطاعات الإقتصادية الوطنية لنشاطها، وبمسار تطور كل قطاع.

ومن هذا المنطلق، وأخذا بعين الإعتبار استئناف النشاط الإقتصادي انطلاقا من الشهر الماضي، واعتمادا على فرضيات تراجع الطلب الخارجي لبلادنا، دون احتساب الفوسفاط ومشتقاته، بـ 20%، وتحقيق محصول للحبوب في حدود 30 مليون قنطار، واستقرار سعر غاز البوطان في معدل 290 دولار للطن، فمن المنتظر أن يتراجع النمو الإقتصادي بـ 5-% مقابل 3.7+% كانت متوقعة في إطار قانون المالية 2020.

وأخذا بعين الإعتبار تراجع مداخيل الميزانية العامة للدولة ب 40 مليار درهم، وما تم اتخاذه من تدابير لإعادة توجيه الأولويات على مستوى النفقات لمواكبة استئناف النشاط الإقتصادي، فقد تم حصر عجز الخزينة لهذه السنة في 7.5% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 3.5% كانت متوقعة في إطار قانون المالية 2020.

السيدات والسادة،

كانت تلكم أهم المرتكزات والفرضيات التي أطرت إعداد مشروع قانون المالية المعدل، والتي ترتبط بالأساس بإكراهات السياقين الدولي والوطني نتيجة للأزمة التي سببتها هذه الجائحة، وبانتقال آثارها السلبية من الجانب الصحي إلى الجانب الإقتصادي والمالي والإجتماعي، وما يقتضي ذلك من تدابير استباقية واستعجالية توازن بين الحفاظ على صحة المواطنين وحماية قدرتهم الشرائية وتقوية صمود المقاولات بهدف الحفاظ على مناصب الشغل.

ومن المؤكد أن النهج الإستباقي الذي تعامل به المغرب في تدبير هذه الأزمة تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك حفظه الله، كانت ناجحة وناجعة في احتواء هذه الأزمة على المستوى الصحي، والتخفيف من آثارها على المستويين الإقتصادي والإجتماعي.

والرهان اليوم، وقد شرعت بلادنا في التخفيف التدريجي للحجر الصحي، هو أن نتخذ التدابير المناسبة لتمكين المقاولة الوطنية من الوقوف بعد سباتها واستعادة نشاطها، مع تقديم دعم من خاص للمقاولات التي ستواصل مواجهة الصعوبات في هذه الفترة، وهذا ما عملنا على تفعيله من خلال التدابير المقترحة في مشروع قانون المالية المعدل.

وقد عملنا على إعداد هذا المشروع الأول من نوعه في إطار القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، ومنذ سنة 1990، حرصا منا على تطبيق مقتضيات هذا القانون، وتكريسا للاحترام الذي نوليه لمؤسستكم المحترمة، في إطار المقاربة التشاركية التي أسسنا لها في العديد من القضايا الأساسية،

ونأمل أن نعمل معا على توطيدها في هذه الظرفية الدقيقة من تاريخ بلادنا.

فالدينامية التي برزت في بلادنا خلال هذه الظرفية حافلة بالدروس والعبر الإيجابية، فقد أحيت أزمة جائحة "كوفيد-19" روح التضامن بين كل مكونات الشعب المغربي بقيادة جلالة الملك حفظه الله، حيث فاق عدد المتضامنين 2 مليون مساهم. كما أنها عززت الثقة بكل أبعادها، وبعثت روح الأمل في المستقبل وفي قدرة بلادنا على الخروج منتصرة، والتأسيس لمرحلة جديدة.

ومما لا شك فيه، فإن هذه المرحلة الجديدة التي نصبو إليها جميعا، هي مرحلة تثمين دروس الأزمة واستخلاص العبر، وتغليب المصلحة العليا للوطن، وتوجيه الذكاء الجماعي لكل الفاعلين بما في ذلك الحكومة والبرلمان والجماعات الترابية والقطاع الخاص والشركاء الإجتماعيين، من أجل بلورة آليات تجاوز الآثار السلبية لهذه الأزمة، في إطار الإمكانيات المتاحة.

وأوجه من هذا المنبر نداء إلى كل الشركاء الإجتماعيين والقطاع الخاص من أجل فتح حوار مسؤول حول الرهانات المرتبطة بتجاوز هذه الأزمة على المستوى الإقتصادي والإجتماعي، والإنخراط الجدي في تأسيس لميثاق جماعي مبني على وضع المصلحة العليا للوطن فوق كل اعتبار، وضرووة بذل مجهود من كل الأطراف لتجاوز هذه المرحلة الاستثنائية وربح رهان الحفاظ على مناصب الشغل، تفعيلا لتوجيهات جلالة الملك حفظه الله.

وشكرا على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا السيد الوزير.

شكرا على حسن تعاون الجميع.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 298

التاريخ: الثلاثاء 22 ذو القعدة 1441هـ (14 يوليوز 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول للرئيس.

التوقيت: ساعتان وثلاث وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الصمد قيوح، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، نخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع الفريق الاشتراكي لدى مكتب المجلس مقترحي القانونين التاليين:

1- مقترح قانون يتعلق بتفويت أصول شركة "لاسامير" في طور التصفية القضائية لحساب الدولة المغربية؛

2- مقترح قانون يتعلق بتنظيم أسعار المحروقات بالمغرب.

وتوصل المجلس من مجلس النواب بمشروع قانون المالية المعدل 35.20 للسنة المالية 2020.

أما بالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس فقد توصلت رئاسة المجلس في الفترة الممتدة من 7 يوليوز إلى 13 يوليوز 2020، بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 26 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 18 سؤالا.

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر بأنه طبقا لأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية، وبناء على مداولات المكتب وندوة الرؤساء، سيعقد المجلس يوم الجمعة 17 يوليوز 2020، ابتداء من الساعة العاشرة صباحا، ثلاث (3) جلسات عامة قصد الدراسة والبت في مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة، بالسؤال الآني الموجه للسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وموضوعه "التدابير الاحترازية المتخذة من قبل الوزارة عند إعادة فتح المساجد"، وهو موجه من طرف الفريق الاستقلالي.

تفضل السيد، السي اللبار، السيد الرئيس لكم الكلمة.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين المحترمين،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير،

استبشر المغاربة خيرا وهم يسمعون نبأ عودة المساجد للعبادة كما كانوا متعودين.

ما هي التدابير الاحترازية التي ستقوم بها وزارتكم للتخفيف أو للحد من هذه الجائحة التي أصبنا بها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات المستشارات، السادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم وفريقه على سؤاله، وهي فرصة لأطلع مجلسكم الموقر على الإجراءات التنظيمية والاحترازية والوقائية التي اتخذتها الوزارة بتنسيق تام مع القطاعات المختصة استعدادا للفتح التدريجي للمساجد.

وهو الإجراء الذي يندرج في إطار الشروع في تخفيف قيود حالة الطوارئ الصحية إلى حين الانتقال إن شاء الله إلى وضع طبيعي بأداء الشعائر الدينية بالعودة إلى فتح كل المساجد لكل الصلوات، وهو ما يستجيب القيام بعدد من الإجراءات والتدابير الصحية والتوعوية، حماية لصحة المصلين، لأن في الحقيقة ماشي تسدات المساجد، احمينا المصلين، وراه كاين فرق، احمينا المصلين وبالتالي احمينا أن يتقال أن المصلين أخذوا هذا الوباء بالعدوى من وهم أحرص الناس على عدم الإضرار.

وهكذا، وبعد استشارة السلطات الصحية والإدارية تقرر إعادة فتح المساجد تدريجيا بمجموع التراب الوطني لأداء الصلوات الخمس، ابتداء من صلاة ظهر يوم غد الأربعاء إن شاء الله مع مراعاة ما يلي:

- الحالة الوبائية المحلية؛

- شروط المراقبة الصحية؛

- توزيع عدد المساجد التي سيعاد فتحها بكل عمالة وإقليم، وسيفتح في البداية 5000 مسجد وتوزعت بالتناسب مع عدد المساجد في كل مكان؛

- إعداد بروتوكول يتضمن مجموعة من الإجراءات التنظيمية والاحترازية والوقائية تهم بالأساس:

• التعبئة الجماعية للإمكانيات البشرية الموظفين وقيمين دينيين؛

• التنسيق التام مع السلطات المحلية لتكوين لجن محلية على أبواب المساجد وتوفير التجهيزات والمواد الضرورية؛

• الإعلان عن قائمة المساجد التي ستفتح في وجه المصلين على أبواب المساجد وبموقع الوزارة على الانترنيت؛

• الإبقاء على توقيف الأنشطة الدينية ودروس الوعظ والإرشاد والكراسي العلمية وتحفيظ القرآن ودروس محو الأمية بالمساجد ومرافقها والزوايا والأضرحة؛

• تهيئة المساجد واتخاذ التدابير اللازمة لتفادي الازدحام أو التدافع عند الدخول والخروج، وكذا تحديد مواقع الصلاة للمصلين لاحترام مسافة الأمان بينهم والتي يجب أن لا تقل عن مترونصف؛

• فتح أبواب المساجد ونوافذها لتوفير التهوية الجيدة بها وعدم تشغيل المكيفات بها والإبقاء على إغلاق المرافق الصحية، أي المراحيض؛

• تحسيس القيمين الدينيين بالالتزام بالقواعد الصحية والإنابة عن كبار السن منهم أو الذين يعانون من أمراض مزمنة؛

• تحسيس المصلين بالتواصل معهم من خلال نشر ملصقات توعوية ووصلات إعلامية وشريط مصور يوضح الإجراءات الاحترازية التي يتعين على المصلين الالتزام بها عند ذهابهم إلى المسجد.

وهاذ المسألة كتقتضي أن الناس يحرسو أكثر ما يمكن أنه المساجد ما يتقالش أنه خرج فيها العدوى، وباش نتكلمو كلام المساجد، في الأخير غادي نقولو:

"اللهم نسألك اللطف فيما جرت به المقادير قبل نزولها وعند نزولها وبعد نزولها".

السيد رئيس الجلسة:

آمين.

شكرا السيد الوزير.

والكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا، شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، بدوري وباسم الفريق الاستقلالي أشكركم على هذه المعلومات، التي فعلا كان المواطنون في حاجة ماسة إلى سماعها وفهمها حتى لا يختلط الفهم عند الجميع.

سمعنا 5000 مسجد، معنى أن هناك بعض المساجد التي سيأتيها الدور مستقبلا، وهذا شيء محمود.

نتمنى إعادة النظر في بعض المساجد، وجودها في أحياء راقية وبعيدة والناس مثقفين يلتزمون بجميع الشروط الصحية التي فرضتها السلطة الإدارية، نتمنى من سيادتكم وأنتم ذو تجربة في هذا القطاع، لابد وأنكم سوف لن تبخلوا في مد اليد العون والمساعدة، كما هي العادة، حتى تمر هذه الشعائر الدينية الأساسية، كركن من أركان الإسلام في أحسن الظروف، ولكي لا تكون سببا في الإذاية أو الآذاء أو الإذاية ديال الأمراض، يجب أن نسمع كل شي إلا أن يكون المرض نابع من المساجد، لا قدر الله سبحانه وتعالى، الشيء الذي يدفعنا جميعا، أنتم من جهتكم والمواطنين، هي فرصة لسماع صوتنا وصوتكم السيد الوزير، على أن يحترزوا جهد المستطاع في أسباب وجميع الشروط الوقاية لتمر هذه الشعائر في أحسن الظروف.

وقانا الله من شر هذه الجائحة، ومرة أخرى أنوه بمجهوداتكم السيد الوزير، وأشكركم جزيل الشكر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم.

وننتقل للأسئلة الموجهة لقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال الفريق الحركي وموضوعه "معاناة العديد من مناطق المملكة من الماء الشروب".

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين، أخواتي المستشارات،

أولا، الحمد لله على سلامتكم السيد الوزير من الوباء، الحمد لله اللي رجعتو بالسلامة، ونتمناولكم إن شاء الله الصحة والعافية ولجميع المغاربة بإذن الله.

تعرف العديد من مناطق المملكة ندرة المياه وتعيش أزمة العطش خاصة في ظل الجفاف وارتفاع درجة الحرارة.

على هذا الأساس، نسائلكم حول التدابير المتخذة لمعالجة هذه الوضعية السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الثاني، دائما موضوعه "إشكالية ندرة المياه في بعض المناطق المغربية"، وموضوع من طرف فريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

سؤالنا هو:

ماذا أعددتم كوزارة لمجابهة ندرة المياه في بعض المناطق؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

دائما في نفس الموضوع، السؤال الثالث موجه من طرف الفريق الاستقلالي.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

سؤالنا في موضوع يتعلق بأن هناك.. تفيد آخر المعطيات والإحصائيات أن هناك تراجع للحقينة الإجمالية لكافة السدود الرئيسية بالمملكة بسبب شح التساقطات المطرية وارتفاع درجة الحرارة بأجزاء واسعة من تراب المملكة، الشيء الذي يبعث على القلق أمام هذه الوضعية، فإننا نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن التدابير والإجراءات المتخذة لتوفير العرض المائي وخاصة بالمناطق التي تعاني من العطش؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الرابع موضوعه "التدابير المتخذة لمعالجة مشكلة ندرة المياه"، وهو موضوع من طرف السيدين المستشارين المحترمين عبد اللطيف أعمو، والسي عدي شجري.

السي شجري لكم الكلمة.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات التي ستتخذها الحكومة لمعالجة ندرة المياه ببلادنا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الخامس دائما في موضوع "الجفاف وندرة الماء"، هو من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلي السيدة المستشارة ومرحبا بك بمجلس المستشارين.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا.

السيد الوزير،

عرفت بلادنا منذ عدة سنوات جفافا حادا اللي أدى لتدهور الفرشاة المائية السطحية والجوفية، لذلك نسائلكم حول أهم التدابير

المتخذة من أجل تحسين العرض المائي ومعالجة العجز الكبير الحاصل بين العرض والطلب حول الماء؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السادس دائما موضوعه "ندرة الماء الصالح للشرب ببعض المناطق"، وهو موضوع من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلو السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

لازالت ساكنة العالم القروي ببعض مدن المملكة، ولاسيما في مناطق جهة درعة-تافيلالت تعاني ندرة المياه، يعني الماء الصالح للشرب.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات الآنية المزمع اتخاذها من أجل تزويد الساكنة المتضررة من ندرة الماء الصالح للشرب، خصوصا في ظل موجة الحرارة التي تشهدها هذه المناطق؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السابع والأخير موضوعه دائما "العرض المائي"، وهو موضوع من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي إستراتيجية الوزارة للاستجابة للاحتياجات الآنية والمتوسطة المدى من أجل تنمية العرض المائي وحل مشكل الولوج إلى الماء ببلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء للإجابة على الأسئلة المتعلقة بندرة الماء، فين ما بغيتو السيد الوزير.

وبدوري أتمنى لكم عودة ميمونة بعد الوعكة الصحية وممارسة جيدة.

مرحبا السيد الوزير.

السيد عبد القادر اعمارة وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، أنا ممتن للسيدات والسادة المستشارين والفرق البرلمانية على طرح هذا السؤال المحوري الذي يتعلق، كما تفضلتم، بإشكالية الماء ببلادنا لأنه غادي يعطيني واحد الفرصة باش نوضح واحد العدد ديال الأمور اللي متعلقة بهاذ الموضوع ديال الماء، علما أنه لسنا بحاجة إلى التذكير بأن هذا موضوع مهم جدا ذو حساسية ولا يمكن تصور أي نشاط اقتصادي أو اجتماعي بدون توفر الماء، غادي نحاول نقاربو في 3 مستويات:

1. المستوى الأول هو نعطي للسادة المستشارين واحد النبذة على الوضعية الهيدرولوجية ببلادنا؛

2. ثم المستوى الثاني بطبيعة الحال لأن هاذ القضية الماء تحتاج إلى تخطيط استراتيجي للتذكير بما تقوم به الحكومة في هاذ المستوى ديال التخطيط الاستراتيجي؛

3. وبالتابع بطبيعة الحال: الإجراءات الاستعجالية سنويا نقوم بها وسنقوم بها لبضع سنوات ريثما تحل واحد العدد ديال الإشكاليات التي توالت بفعل واحد العدد ديال النقائص اللي عرفتها السنوات السالفة.

السادة المستشارين تيعرفو أنه هاذ السنة شهدت البلاد ديالنا واحد التساقطات مطرية ضعيفة منذ فاتح شتنبر2019، باش نعطيكم واحد الفكرة، إلى اخذينا الأحواض ديالنا، الأحواض المائية (les bassins hydrauliques) غادي لقاو بأنه:

- من الشمال للجنوب غادين بواحد التناقص في الأحواض ديال اللوكوس وطنجة والأحواض المتوسطية، هاذ العام كان عندنا ناقص 22% ديال التساقطات؛

- على مستوى الحوض ديال سبو كان عندنا ناقص 24%؛

- على مستوى "ملوية": ناقص 26%؛

- على مستوى "لكير-زيز-غريس": ناقص 29%؛

- على مستوى "تانسيفت": ناقص 37%؛

- على مستوى "أم الربيع": ناقص 47%؛

- على مستوى "أبورقراق": ناقص 49%؛

- وعلى مستوى "درعة": ناقص 58%؛

- وعلى مستوى "سوس-ماسة" و"تامري": ناقص 67%.

بالطبع، ملي تتكون هاذ النقصان ديال التساقطات، نحن نقارنها بالمعدل ديال 30 سنة الماضية باش تتعطينا واحد الفكرة موضوعية على الوضعية المائية، منين تتنقص التساقطات المطرية، الطبيعي أن الواردات المائية غتنقص.

بلغ الحجم الإجمالي للواردات المائية المسجلة بمجموع السدود المملكة منذ فاتح شتنبر حوالي 3.8 ديال المليار الأمتار المكعبة، مما يشكل واحد العجز يقدر بـ 66% مقارنة بالمعدل السنوي للواردات.

وفي البيانات اللي عندنا، أغلب بطبيعة الحال الأحواض المائية التي ذكرت عرفت عجزا مائيا، صحيح، هو عجزا متفاوت من حوض إلى حوض، ولكن السمة الغالبة هو الضعف.

الوضعية المائية خلال العشر سنوات الأخيرة، بدينا تنلاحظو منذ 2015 ضُعف التساقطات المطرية، وبالتابع بطبيعة الحال تأثير سلبي على المخزون المائي للسدود وعلى مستوى الفرشات المائية الجوفية.

اللي خص السادة المستشارين والسيدات المستشارات تيعرفو أنه ما نتوقعه مستقبلا في الأفق ديال 2050 أنه غترتفع متوسط درجة الحرارة السنوية مقارنة بالفترة ديال 1986-2005 تقريبا ما بين 1 حتى 3 ديال الدرجات.

الإخوان تيعرفو أنه إلى ارتفعت الحرارة غادي يكون عندها بطبيعة الحال آثار سلبي على الموارد المائية وغادي تنخفض كمية الأمطار بمعدل يتراوح ما بين 5 و35%:

- في "سبو" و"أبورقراق" و"الشاوية": غادي ينخفض من 5 إلى 20%؛

- "أم الربيع": انخفاض من 10 حتى 15%؛

- "تانسيفت"، "ملوية"، "اللوكوس": انخفاض من 10 حتى 30%.

المخزون المائي بطبيعة الحال بالسدود راكم أشريتوليه، الآن عندنا حجم المخزون المائي حاليا تقريبا حوالي 7.5 مليار الأمتار المكعبة، تقريبا واحد 45% كنسبة ملء إجمالي، مقابل تقريبا 54% السنة الماضية، حيث ما ينساوش السادة المستشارين والمستشارات حتى السنة الماضية كانت السنة ضعيفة فيما يتعلق بالتساقطات.

منين تنتكلمو على المعدلات الوطنية، هاذ المعدلات الوطنية تخفي بطبيعة الحال هاذ التباينات اللي كاين ما بين الأحواض وما بين الجهات.

هاذ الوضع هذا هو اللي من خلاله جلالة الملك كان أعطى التعليمات ديالو باش نشتغلو على واحد البرنامج انتوما تابعتو الانطلاق ديال هاذ البرنامج اللي تنسميوه البرنامج ديال 20-27 اللي فيه 5 ديال المحاور أساسية:

- تنمية العرض المائي، أساسا بواسطة السدود؛

- تقوية التزويد بالماء الصالح للشرب بالمجال القروي؛

- تدبير الطلب وتثمين الماء، لأن هاذ الثنائية ديال العرض المائي وتدبير الطلب مهمة جدا؛

- إعادة استعمال المياه العادمة؛

- والتواصل والتحسيس.

الكلفة ديالو كما تعلمون 115 مليار ديال الدرهم، 115.4 مليار ديال الدرهم، 61 مليار ديال الدرهم، تقريبا أكثر من النصف كلها مخصصة للعرض المائي، يعني تقوية تعبئة المياه السطحية من خلال السدود أساسا، لكن كذلك من خلال تحلية مياه البحر، وغادي نخصو تقريبا واحد 27 مليار ديال الدرهم لتزويد العالم القروي، وهو اللي كنت قلت أنا سابقا في مجلس المستشارين وفي مجلس النواب، باش جميع المراكز والدواوير في العالم القروي ترتبط بمنظومات هيكلية لتوزيع الماء، يعني ما تتبقاش مرتبطة بذيك المنظومات المحلية التي عندما يقع مشكل ديال الندرة تتأثر بذلك.

كاين واحد العدد ديال الإجراءات اللي اتخذت فيما يتعلق بهاذ البرنامج ديال هذا الوطني للتزويد، بطبيعة الحال ملي جات الجائحة كوفيد كان عندنا أول مسألة هو واحد العدد ديال المناطق اللي غادي تعرف واحد العدد ديال الانخفاضات في المياه ديال الشرب أساسا المنطقة ديال أكادير والمنطقة ديال طنجة وبعض المناطق الأخرى، كان عندنا اجتماع خصصنا لها 1.1 مليار ديال الدرهم، وبطبيعة الحال كاين واحد العدد ديال الأمور تتعلق باستكشاف وتجهيز أثقاب جديدة لاستغلال المياه الجوفية بالنسبة لواحد العدد ديال المناطق في العالم القروي، وتزويد الساكنة القروية في بعض المناطق بالشاحنات الصهريجية.

في الأيام المقبلة غادي تجتمع اللجنة ديال برمجة السدود الصغرى من أجل التنمية المحلية و"لجنة إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة" و"لجنة التواصل والتحسيس" و"لجنة تقوية تزويد الماء الصالح للشرب".

السادة المستشارين تيذكرو بأننا نتكلم في السنوات المقبلة على حوالي 1000 سد تلي لأن هذه السدود التلية غادي تحل واحد العدد ديال الإشكالات في واحد العدد ديال المناطق، خاصة مع التغيرات المناخية اللي تتخلي أنه بعض الرعدات تيجيو في الصيف اللي يمكن بطبيعة الحال يكون عندهم واحد الآثار إيجابي على تخزين المياه.

كذلك، نشتغل على المخطط الوطني للماء، علاش المخطط الوطني

للماء اللي هو يمتد الأفق 2050؟

أولا، لأن القانون ديال الماء يلزمنا بذلك، وأنتم تذكرون أنه منذ الخطاب ديال جلالة الملك الله ينصرو في 2001، كان يفترض يجتمع "المجلس الأعلى للماء والمناخ" ويكون مخطط وطني للماء، نحن أنهينا الاشتغال عليه وفيه 3 ديال المحاور كبيرة:

- مواصلة تعزيز العرض المائي؛

- تدبير محكم للطلب على الماء؛

- وحماية الموارد المائية والنظم الإيكولوجية.

وهذا مهم جدا باش يفهموه المواطنين، راه ما يمكنليناش نتكلمو على الحفاظ على الموارد المائية خارج حماية النظم الايكولوجية وتدبير هذه الظواهر المناخية، هذا غادي يكلفنا تقريبا 383 مليار ديال الدرهم، المدة ديال السنوات 30 سنة المقبلة، لأن تنتكلمو على 20-50 وغادي نضطرو أننا نطورو العرض المائي بحوالي 4.5 دالمليار الأمتار المكعبة وخصنا نقتصدو على الأقل 2.5 مليار ديال الأمتار المكعبة أساسا في القطاع الفلاحي، وخصنا نخفضو المعدل ديال توحل السدود بالنسبة ديال 10 حتى 20%، وتقليص استغلال المياه الجوفية، لأن المياه الجوفية الآن تنستغلو تقريبا 1.2 مليار ديال الأمتار المكعبة، زيادة على ذاكشي اللي خصنا نستغلو، وهذا بطبيعة الحال غادي يؤثر على المخزونات ديال المياه الجوفية وزيادة معدل إعادة استعمال إلى ما يقارب 30%.

وهذا بطبيعة الحال واحد المخطط كبير جدا ويفترض أن جميع المعنيين به يجب أن يلتزموا بهذا المخطط، لأن عندنا فيه تقريبا بناء واحد 50 سد كبير، المقصود أننا نوصلو تقريبا لواحد الطاقة تخزينية ديال 32 مليار ديال الأمتار المكعبة لأن عندنا حوالي 18.7 مليار ديال الأمتار المكعبة لأن هذيك القدرة التخزينية بمقدار ما تنمو بمقدار ما يمكن لنا بطبيعة الحال نعالجو هاذ الإشكالات ديال الجفاف اللي في الحد الأدنى ديالها تقدر تمشي ل3 سنين ويمكن في بعض الحالات وإن كانت حالات قليلة يمكن تمشي إلى أكثر من 3 سنوات، بالإضافة إلى البرنامج ديال السدود التلية.

في المقاربة ديالنا ديال تدبير المياه، عندنا مقاربة على مستوى الأحواض، في هاذ الأيام المقبلة غادي تنشأ المجالس ديال الأحواض المائية اللي فيها جميع المتدخلين في الحوض المائي سواء الإدارات والمؤسسات، ولكن كذلك المجتمع المدني والسادة المنتخبين، واحنا عندنا الغرض أن في هاذ مجالس الأحواض تناقش الإشكالية ديال الماء، لأن التوزيع ديال المياه ما بين التعبئة ديالو وما بين المستغل ديالو خصو يوقع فيها واحد التوازن، لأن أي إخلال بهاذ التوازن تيكون عندو أثر بطبيعة الحال على وفرة المياه.

الإخوان تيعرفو أنه تراتبية في مجال ديال المياه (la hiérarchie) هو: الماء الشروب أولا، ثم الماء الفلاحي ثانيا، ثم المياه الأخرى، سواء كانت ديال الطاقة أو ديال الصناعة أو ديال السياحة، فمنين تتكون ندرة المياه أوتوماتيكيا تنعطيو الأولوية للقضية ديال الماء الشروب، وبالطبع هذا من الأمور يعني الملتزم بها.

فبالتالي في هاذ المجالس الأحواض غادي يتم النقاش ديال واحد العدد ديال الأمور.

الإجراءات الاستعجالية اللي درنا في هذيك القضية ديال الغلاف المالي ديال 1.1 مليار ديال الدرهم، هو بالنسبة لأكادير غادي نجيبو الماء من "سد أولوز" و"المختار السوسي" ونوصلوه لمحطة ديال المعالجة ديال "سيدي بوسحاب"، باش يمكن لنا نكملو للمنطقة ديال أكادير حتى نهاية مارس 2020 باش تدخل المحطة ديال تحلية مياه البحر.

نعم؟ 21 (سنة 2021)، نعم 21، 21 معذرة، 21.

بالنسبة لطنجة، ربطنا المنظومة المائية ديال طنجة بسد ديال "دار خروفة" وسد الآن جديد اللي عندنا فيه المياه متوفرة، وهذا غادي يخلي واحد الضمان مائي لهاذ المنطقة ديال طنجة، كان عندنا مشكل في "تارجيست" مع السد ديال "جمعة"، إذن غادي نربطو "تارجيست" بالمنظومة ديال الحسيمة اللي ولات عندنا فيها محطة ديال تحلية مياه البحر، والإخوان تيعرفو عندنا واحد العدد ديال البيانات، هذاك السد ديال "جمعة" هذي سنوات وهو غادي في الانخفاض.

بالنسبة للدار البيضاء الكبرى، اشتغلنا الآن على واحد القناة تربط الشمال ديال الدار البيضاء بالجنوب، احنا تنشتغلو عليها باش المنظومة المائية ديال الدار البيضاء ترتبط بالمنظومة المائية للسد ديال "سيدي محمد بن عبد الله" باش هذاك الماء اللي كان تيجي ذيك 120 مليون ديال الأمتار المكعبة اللي كانت تتجي من المنظومة ديال "أم الربيع" تولي منظومة اللي غادي تستافد منها الفلاحة وغاد تستافد منها المدينة ديال مراكش مستقبلا.

نفس الشيء بالنسبة للمدينة ديال مكناس، هناك واحد العدد ديال الإجراءات تتعلق بهذه المدينة لتقوية الإنتاج انطلاقا من محطة المعالجة على "واد سبو".

وثم بالنسبة للمدينة ديال وجدة وواحد العدد ديال المدن.

أنهينا إنجاز خمسة (5) سدود كبرى، نذكر فيها بسرعة:

- السد ديال "خروفة" في إقليم العرائش؛

- السد ديال "مارتيل" في إقليم ديال تطوان؛

- السد ديال "تمالوت" في إقليم ميدلت؛

- السد ديال "تمقيت" في إقليم الرشيدية؛

- والسد ديال "ولجة السلطان" في إقليم الخميسات.

عندنا الآن 13 سد كبير قيد الإنجاز، وسد واحد في طور الانطلاق،

اليوم قيد إنجاز كاين:

- السد ديال "قدوسة" بإقليم الرشيدية؛

- كاين السد ديال "خروب" بإقليم تطوان والعرائش؛

- وكاين السد ديال "سيدي عبد الله" بالإقليم ديال تارودانت؛

- السد ديال "تودغى" بإقليم تنغير؛

- وعندنا السد ديال "أكدز" بإقليم زاكورة؛

- السد ديال "تيداس" إقليم الخميسات؛

- وعندنا السد ديال "مداز" إقليم صفرو؛

- السد ديال "فاصك" بإقليم كلميم؛

- وعندنا السد ديال "غيس" إقليم الحسيمة؛

- والسد ديال "تاركا أومادي" إقليم جرسيف؛

- وعندنا السد ديال "الساقية الحمراء" إقليم العيون؛

- والسد ديال "بولعوان" إقليم شيشاوة اللي الأشغال التمهيدية في طور الإنجاز؛

- عندنا السد ديال "آيت زياد" إقليم الحوز: انطلاق الأشغال إن شاء الله في أكتوبر 2020؛

- والسد ديال "سيدي عبو" بإقليم تاونات: إنطلاق الأشغال في.. حاليا.

هاذ السنة بالضبط رغم الوضع ديال جائحة ديال كورونا إن شاء الله تعالى بجهد الله غادي نطلقو 5 ديال السدود، الإخوان تيعرفو أنه تاريخيا كنا تنطلقو ما بين 2 حتى 3 السدود، هاذ السنة غادي نطلقو 5 السدود:

1. "كدية البرنة" في إقليم ديال سيدي قاسم: هذا غادي يسمح لوزارة الفلاحة باش تدير ذاك المشروع الكبير ديال 30.000 هكتار إضافية على مستوى السقي؛

2. تعلية ديال السد ديال "محمد الخامس" باش نوصلوه لمليار ديال الأمتار المكعبة لأن هو بدا ب 750 بقى تينقص حتى 250، الآن حوالي 230 غادي نطلعوه مليار الأمتار مكعبة؛

3. عندنا التعلية ديال السد ديال "المختار السوسي"، غادي نزيدو فيه 200 مليون دالأمتار المكعبة؛

4. والسد ديال "بني عزيمان" في إقليم ديال الدريوش، أنا كنت التزمت باش هذا نقربوه لأنه كانت البرمجة ديالو السنوات المقبلة غادي نشرعو إن شاء الله في هاذ السنة وغادي يكون عندو واحد الآثار إيجابي على الساكنة المحلية على مستوى ضمان الأمن المائي ديالها؛

5. وعندنا أحد أكبر السدود اللي كاين في الإقليم ديال تاونات اللي هو السد ديال "الرتبة"، هاذ السد اللي غادي يكون فيه مليار ديال الأمتار مكعبة، احنا مشينا لهاذ السد هذا لأن السد ديال "باب وندر" كان خلق واحد الإشكالات على مستوى المركز ديال "بني وليد"، خلينا هذاك حتى نشوفو هاذ الإشكالات ورجعنا لهاذ السد هذا اللي غادي يسمح لنا باش نخزنو حوالي مليار د الأمتار المكعبة.

إذن هاذ 5 سدود إن شاء الله قبل من نهاية ديال دجنبر غادي نطلقهم وهذا غادي يعطينا واحد الفسحة باش نوصلو لهذيك الطاقة التخزينية اللي تكلمت عليها.

السدود اللي مبرمجة بطبيعة الحال في السنوات المقبلة كاين:

- سد "سيدي إدريس الجديد"، قلعة السراغنة؛

- "بني منصور" في شفشاون: هذا غادي يخزن حوالي مليار ديال الأمتار المكعبة وراه كان جا في البلاغ اللي كان صدر من الديوان الملكي بعد الاجتماع ديال 18 أبريل 2019؛

- وكاين سد ديال "تامري" في سوس-ماسة في الإقليم ديال أكادير إداوتنان؛

- كاين سد ديال "عياشة" في العرائش؛

- وكاين سد ديال "مشرع صفصف"، بركان؛

- وكاين التعلية ديال "إمفوت" في الجديدة؛

- كاين "تاكزيرت" في بني ملال؛

- كاين "خَنْك كْرُو" في فكيك؛

- كاين "رباط الخير" في صفرو؛

- وكاين "باب وندر" اللي تكلمت عليه في تاونات؛

- كاين "دار ميمون" في شفشاون، "بوحمد" في شفشاون، "بوحمد" و"دار ميمون" و"بني منصور": هاذو غيجمعو بثلاثة حوالي مليار و400 مليون ديال الأمتار المكعبة اللي في كل الحالات هذه المياه تضيع في البحر الأبيض المتوسط؛

- كان السد ديال "تاديغوست" في الرشيدية؛

- وكاين السد ديال "توغزا" في إقليم ديال أزيلال.

هاذ العرض المائي بطبيعة الحال ديال السدود غيكون بالموازاة معاه هاذ القضية ديال تحلية مياه البحر، تحلية مياه البحر الآن كاين عندنا واحد العدد ديال المحطات ديال التحلية، بطبيعة الحال اللي قمنا بها واللي تنشتغلو عليها، إنهاء المحطة ديال أكادير ولكن كذلك نشتغل بطبيعة الحال على إطلاق المحطة الكبيرة للدار البيضاء حتى نضمن أنه بالنسب لهذه المناطق الحيوية ما يكونش إشكال ديال الماء إن شاء الله تعالى.

شكرا السيد الرئيس.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على هذه الأجوبة والتوضيحات المهمة.

وفي إطار التعقيب على جوابكم، أعطي الكلمة بالتوالي للفريق الحركي.

السيد الرئيس الكلمة لكم.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التوضيحات.

في إطار التفاعل مع ما جئتم به السيد الوزير، فعلا كاين واحد المجهود كبير اللي كنلمسوه فهاذ البرنامج ديال 115 مليار اللي أشرف عليه صاحب الجلالة الله ينصرو، واللي كان جا فهاذ البرنامج هذا مجموعة ديال التدابير باش يمكن لينا نحاولو إن شاء الله بإذن الله نتغلبو على هاذ الإشكالية ديال الماء الصالح للشرب وكذلك ماء السقي.

إلا أنه، السيد الوزير وأنتوما كتسردو مجموعة ديال المشاريع، الملاحظ اللي عندنا احنايا هو أنه المسائل الاستعجالية، السؤال ديالنا السيد الوزير اليوم فعلا هاذ البرنامج هو طموح وكبير وكنتمنى أنه كيفما أشرتي ليها الشركاء ديالكم كلهم يلتزمو باش يمكن لينا نخرجو هاذ المشروع للوجود.

إلا أنه كاين بعض المناطق حاليا، السيد الوزير، وبالخصوص واحد المجموعة ديال الدواوير اللي ربما غادية تخلي هاذ الدواوير ديالها وهاذ الجماعات ديالها باش تنتقل لمناطق أخرى، على اعتبار أنه ما بقاش عندها الماء الشروب.

غادي نعطي بعض الأمثلة، السيد الوزير، وأنتوما راكم أدرى بهاذ المسائل هاذي، خصوصا جهة الشرق وجهة الجنوب، وأنتوما تهضرو قبيلا على البرنامج اللي غادي يخص أكادير إن شاء الله فالتحلية ديالو وكذلك ديال طنجة فالتحلية ديالو والحسيمة فالتحلية ديالو، ولكن أنا غادي نقول ليكم بأنه كاين السد ديال "مولاي علي الشريف" أي السد ديال "تويين" اللي كاين احدا ورزازات، الجماعة اللي فيها السد كلها تقريبا يمكن يالاه يمكن تديرو ليها واحد القناة ويمكن ليهم هاذ الناس، 11 دوار ما يخصوش الماء، وهذا إشكال اللي بغيناه يتاخذ فالمشاريع الاستعجالية.

"أمرزكان"، ضروري السيد الوزير الله يجازيكم بخير أنه ما فهش واحد العمل كبير ويمكن ليه يحل لينا واحد المعضلة ديال واحد المنطقة كلها.

كذلك واحد سد تلي ديال "تلوات" اللي يمكن إخلي هاذوك الدواوير والناس تعيش فهذيك المنطقة الجبلية باش ما..

أنا السؤال المطروح، السيد الوزير، هو أنه الطريقة ديال الأخذ ديال المشاريع، بغينا نشوفو الله يجازيكم بخير المسائل الاستعجالية أنها تجي من العمالات والأقاليم، ماشي الإخوان اللي هنا الله يجازيهم بخير لأنا ما كيعرفوش المناطق كيفما احنا كنعرفو المشاكل اللي كتعيشها الساكنة.

هضرتو على واحد الحوض اللي فيه عدة شركاء، أنا معاكم كتشرف عليه السلطات والإخوان ديالكم ديال الماء تما وكذلك المنتخبين، احنا عارفين الخصاص ديال المناطق ديالنا وبالتالي إلى كان هاذ (les projets) اللي راكم خدامين عليهم حاليا والاقتناء ديالهم حاليا راكم خدامين عليه بغيناهم يكونو هاذو (des choix) ديال المناطق ديالنا، الله يجازيك بخير إلى ما تأخذوها بعين الاعتبار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

تفضلو السيد المستشار.

المستشار السيد علي العسري:

أولا، نهنئك السيد الوزير بالعافية والسلامة والشفاء، ونحمد الله سبحانه وتعالى على سيادتنا المائية لأن كل أنهارنا وطنية المنبع والمصب، وشواطئنا تمتد للآلاف الكيلومترات، ونشكركم على ما قدمتموه من توضيحات ومعطيات، كما نثمن جهودكم وحرص الحكومة على معالجة مشكلة تزود المغاربة بالماء الشروب.

ونتمنى صادقين أن لا تتأثر برامجكم الطموحة في هذا الصدد بتداعيات وآثار جائحة كورونا، لا سيما الاتفاقية الإطار لإنجاز "البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027"، الموقعة أمام جلالة الملك في يناير الماضي، وكذلك "المخطط الوطني للماء 2020-2050".

نقدر حجم الخصاص الذي تراكم لعقود وحجم الإرث الثقيل المتوارث في ضعف التزود بالماء الشروب خاصة في العالم القروي، وهو ما أججه نضوب المنظومة السقية للتزود بسبب الجفاف المتوالي.

فحبذا لو انطلق مشروع تزويد العالم القروي بالماء الشروب مع الكهربة القروية، فالماء لا يقل أهمية عن الكهرباء لأن الكهرباء لها بدائل ويمكن انتظارها عكس الماء الذي لا حياة بدونه.

والآن لابد من رفع السرعة في الإنجاز، فإن تفهمنا إشكالات ومشاكل

ضعف التزود لبعض الأحواض المائية التي تراجع حجم احتياطاتها المائية، كملوية ودرعة وغيرها، فإنه صعب علينا الاستيعاب أن يقع ذلك في أحواض ومناطق تشكل خزانا كبيرا للمياه السطحية، وغالبا فقط بسبب بطء أو تعثر أو توقف المشاريع المهيكلة بها، في إقليم تاونات مثلا ب 5 سدود وربع المياه السطحية للمغرب كله، كل جماعاته القروية 44 تشكو العطش، لأن المشروع الذي دشنه جلالة الملك منذ 2010 يسير ببطء شديد، وتزويد جماعة كـ"عين معطوف" و"سيدي امحمد بن لحسن" و"بني ونجل تافراوت" متوقفة منذ سنوات، دون أن يعرف مصير مشاريعها، وزاد من أزمة الدواوير منع حفر الآبار بالمنطقة وما أنجز من ربط لها يفتقد النجاعة والحكامة الجيدة، كقلة النافورات بالتجمعات السكنية، وإقصاء بعض الدواوير كما هو الحال بجماعة "تبودة" و"سيدي يحيى بني زروال" و"أورتزاغ"، ومنع الربط الفردي لتخفيف الضغط على النافورات الموجودة، وبناء خزانات التوزيع في ارتفاعات أحيانا أدنى من بعض الدواوير، كحال خزان "توردة" بجماعة "أورتزاغ".

والحالة هاته ونحن في بداية الصيف والاحتجاجات تكاد لا تتوقف في هاذ إقليم تاونات، نلتمس منكم، السيد الوزير، إطلاق مخطط استعجالي لإيصال الماء الشروب للتجمعات المتضررة ولو بالشاحنات الصهريجية كما كان يقع في المواسم الجافة السابقة، وعدم قطع المياه عن سافلة السدود، هذا أيضا إشكال.

السيد الوزير،

اسمحوا بالربط الفردي بالبوادي لتخفيف الضغط عن النافورات ولأداء الماء بسعر أقل، لأن الناس في النافورات يشترون الماء بسعر مضاعف، ويسروا إضافة نافورات جديدة من طرف الجماعات وجمعيات المحسنين، هناك دواوير فيها نافورات قليلة وهناك مبادرات ديال المحسنين أو ديال الجماعات المحلية أو ديال الجمعيات لإضافة نافورات جديدة، يواجهها المكتب بالرفض، تيسير بناء نافورات جديدة سيخفف من الوضع.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

شكرا على ما تفضلتم به، الملاحظة هو أننا نتحدث عن العطش، احنا متبعين كلنا ومهتمين بالوضعية المائية بالمغرب وعارفين التطورات ونتبعو الأحداث من موقعنا كبرلمانيين، الموضوع يتعلق اليوم بالعطش. العطش، السيد الوزير، ويتعلق كذلك بتجنب البلاد بعض الكوارث التي نحن في غنى عنها، ذلك مثلا فالإقليم ديال تارودانت وأكادير كذلك هذاك السد ديال "المختار السوسي" إلى ما تعلى دبا إمتى بغا يتعلى؟ هاذي وقت التعلية ديالتو باش يمكن نتجنبو المشاكل اللي كاينة واللي غادي تكون، وهاذ الشي كنتكلمو به واحنا حاسين به وكنعرفوه.

ثم كذلك أنا فالكلمة ديالكم السيد الوزير تحدثتم في عرضكم المهم جدا ولكن بغرابة لما وصلتم إلى مراكش قلتو مراكش مستقبلا، أنا ما عرفتش واش فالمستقبل، واحنا اليوم فالجهة ديال مراكش كنعيشو العطش في الإقليم ديال شيشاوة، في الإقليم ديال اليوسفية، في الإقليم ديال الرحامنة.

اليوم، هاذي واحد المجموعة ديال الدواوير اللي عندهم المشكل ديال العطش حقيقي، حقيقي، احنا جينا فهاذ اللحظة هاذي في هاذ الموضوع باش نطلبو منك السيد الوزير المواطنين اللي كيتبعو واللي هما مهتمين واللي هما معلقين أملهم على يتحل ليهم هاذ المشكل ديال الماء، نسمعو من فمك السيد الوزير شي حاجة اللي كطمأنهم اللي يحسو ودبا راه ما غاديين غير الصهد وفي الحرارة 46، 47 يعني كنتسناو شي حاجة ببساطتها، غير شي حاجة مطمئنة.

أما الوضعية العامة والمسائل كلها احنا كنتسناو هاذ الشي وفرحانين به وبغيناه يكون رغم أنه هاذ الموضوع هذا بنيوي وأساسي ومتعلق بالمناخ وبالتغيرات المناخية والدراسات الهيدروغرافية، هاذ الشي كلو احنا متبعينو واحنا فرحانين به وبغيناه يتحقق.

اليوم كنتكلمو على الاستعجال، هذا اليوم احنا كنتكلمو فالشهر ديال (juillet)، فالشهر ديال (juillet) أشنو السيد الوزير غتقول لهاذ الناس اللي عطشانين واللي عندهم المشكل ديال العطش؟ وهاذي مسؤوليتكم وحتى احنا هاذي مسؤوليتنا نقولوها ليك.

شكرا السيد الوزير، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد شجري، السي عدي شجري.

تفضل.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا.

السيد الوزير، أشكركم على جوابكم وأشكركم على التوضيحات.

سبق أن طرحنا نفس المشكل ولعدة مرات، انطلاقا من، بطبيعة

الحال، من أهمية الماء في حياة الإنسان، وانطلاقا كذلك من التدهور ومن الإشكالية الخطيرة اللي كتعرفها المنظومة ديال الماء في بلادنا، هاذ الإشكالية اللي سببها عدة عوامل.

العامل الأول هو عامل الجفاف، اللي مع الأسف الشديد أصبح هيكليا في بلادنا وخصنا نتعاملو معه بأنه أصبح هيكليا؛

ثم العامل الثاني، هو الاستغلال المفرط من جميع جوانبه، أساسا الاستنزاف اللي كتعرفو الفرشات المائية ديالنا وجميع الفرشات، بداية من سوس مرورا بدرعة، بتافيلالت، بالحوز، بدكالة، بجميع الفرشات المائية فهي الآن تتعرض لواحد الاستنزاف اللي حقيقة يهدد حتى استمراريتها؛

ثم كاين العامل الثالث، اللي هو العامل ديال التلوث، مع الأسف الشديد اللي غادي وكيتزاد، هناك تلوث صناعي، هناك تلوث ناتج عن المياه العادمة، هناك تلوث أخطر منهم كاملين هو التلوث ديال المطارح اللي ولات جريان المياه عبارة عن مطارح، فحقيقة راه إلى ما اخذينشاي الإجراءات راه واحد الوقيتة أساسا ذوك الفرشات المائية القريبة من السطح غادي تمشي كلها؛

ثم هناك عامل رابع اللي هو التثمين، راه لا يعقل أن فالوقيتة باش كنذاكرو على الندرة ديال المياه أنه.. فالوقيتة فاش الدولة كتصرف أموال باهظة وكنجيو وكنديرو بهاذ الماء مسائل ما كتجيب حتى العشر ديال الثمن ديالها، آن الأوان أنه خصنا نثمنو الموارد المائية ديالنا؛

العامل الخامس فيما يخص المياه الصالحة للشرب، راه لا يعقل السيد الوزير، احنا نعيش أزمة ماء في جميع المناطق ديال المملكة وملي كنجيو للمردودية ديال الشبكة ديالنا ديال الماء الصالح للشرب كنلقاوها ما واصلة حتى 50%، راه ماشي معقول تماما كلشي كيتذاكر على الندرة كلشي كيتذاكر على المشاكل، ولكن ملي كنضيعو 50% ديال ذاك الشي اللي كنتجو راه هداك الشي هذا لا يعقل، هاذ الشي ماشي معقول.

إذن هاذو بعض العوامل الأساسية اللي كنتمناو واللي كنطالبو به، هو أنه بمناسبة النموذج التنموي الجديد ناخذو هاذ الشي بعين الاعتبار باش تعالج هاذ الإشكالية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء بن طالب:

السيد الوزير،

احنا ما كنقللوش من أهمية التدابير المتخذة، إلا أن وضعية الموارد المائية في بعض المناطق جد مقلقة، كيف ما أشرتم إليه في تدخلكم، حقينة السدود المتوفرة على المحدودية ديالها، كيتم تخصيص جزء مهم منها لقطاع الشرب، وبالتالي كيبقى القطاع الفلاحي هو القطاع الأكثر تضررا وكيبقى صغار الفلاحين خصوصا بالمناطق الهشة والمناطق النائية، الفئة اللي كتضرر أكثر من هاذ الوضعية الصعبة، حيت بالنسبة ليهم كيمثل النشاط الفلاحي مورد الدخل الوحيد.

هاذ الوضعية كتهدد كذلك استدامة المشاريع المحققة في إطار مخطط المغرب الأخضر وكتحد من مواصلة مسيرة التنمية الفلاحية.

السيد الوزير،

فعلا، بلادنا كتعيش أزمة صحية ولكن نتمنى أن خطورة هاذ الأزمة ما تنسيناش فضرورة الحكومة من الإسراع بالحد من مخاطر ظاهرة الجفاف واللي كتهدد مواصلة الاقتصاد الوطني وكتهدد الفلاحة المغربية وكتهدد أمننا الغذائي والأمن ديالنا المائي.

السيد الوزير،

ساكنة العالم القروي كتساءل، فلاحي جهة سوس-ماسة، مراكش-أسفي، درعة-تافيلالت وباقي الجهات كيتساءلو، احنايا كمنتخبين وممثلين للمهنة، ونحن بصدد تنزيل مضامين إستراتيجية الجيل الأخضر، كنتساءلو حول:

- مسيرة التنمية الفلاحية؛

- الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لساكنة العالم القروي؛

- ووضعية الفلاحين المثقلة بالتزامات مالية واجتماعية وتجارية واللي هوما أصلا التزمو بها في إطار تعهدات الحكومات المتعاقبة بتحسين محيط الأعمال وتوفير مياه الشرب وتوفير مياه السقي، بكميات كافية وبكميات منتظمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

والكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أشكركم على جوابكم وندعو الله عز وجل أن يرحمنا برحمته

الواسعة وأن ينعم علينا بنعمة أمطار الخير، حقيقة الوضع صعيب بزاف والندرة كاينة، ولكن يجب أن نشتغل على الاقتصاد في الماء وتدبيره تدبيرا من شأنه تعزيز الإنتاج الفلاحي الوطني وتوفير الماء الصالح للشرب لمختلف الدواوير والمداشر وقرى المغرب العميق باعتماد أحدث التقنيات في هذا المجال.

السيد الوزير،

هذا الموضوع يجب أن نشتغل على الحلول بشكل جماعي تنفيذا للتعليمات الملكية السامية التي وضعت برنامجا أولويا وطنيا للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي، يهدف إلى تنمية العرض المائي من خلال بناء السدود وتدبير الطلب وتثمين الماء خاصة في القطاع الفلاحي، كما يتوخى تقوية التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لسقي المساحات الخضراء والتواصل والتحسيس من أجل ترسيخ الوعي بأهمية الحفاظ على الموارد المائية وترشيد استعمالها.

هذه السياسة الرشيدة التي أطلقها المغرب منذ الاستقلال لتدبير الموارد المائية لمواجهة التساقطات المطرية غير الكافية والمتسمة بعدم الانتظام الجغرافي، تعززت في عهد المغفور له الملك الحسن الثاني، حيث باتت توجها رئيسيا للبلاد وشكلت عنصرا مهيكلا في تدبير الموارد المائية الوطنية التي نجحت في تخزين المياه المتساقطة والسطحية.

السيد الوزير المحترم،

المناسبة شرط لكي أطرح معكم وضعية عمال الشساعة وهم أعوان في وضعية صعبة غير مرسمين ويشتغلون في هذه الوضعية لمدة تقارب العشرين سنة، تنتظر التسوية بحرقة.

لذلك، أطلب منكم السيد الوزير الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاستثنائية التي تعيشها بلادنا، فلا يعقل أن يتم الاستغناء عن خدماتهم في ظل الحجر الصحي وما رافق ذلك من مصاريف وتكاليف إضافية أثقلت كاهل أسرهم، فرجاء، السيد الوزير، التدخل من أجل إيجاد تسوية نهائية وشاملة لهذه الوضعية.

رجوعا إلى جهة درعة-تافيلالت، المنطقة ديالنا دبا السيد الوزير يعني الصوندات خدامين، الناس كيخدموبلا رخص الناس كيثقبو يعني الدنيا، راه إلى ما اعتقتوش الوضع راه غادي تكون عندنا واحد الكارثة فذوك المناطق، إلى مشا الوضع هكذا وما كاينش تساقطات مطرية راه الناس غادي يقلبو على شي بلاصة يمشيو ليها وصافي.

السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

آخر متدخل فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

مع تسجيلنا للمجهودات الجبارة والميزانيات المرصودة لإشكالية الماء، إلا أننا نسجل أن عجز العرض المائي يتزايد سنة عن سنة، وبالتالي فحصة الفرد المغربي من الماء تتناقص، وبالتالي لا نعتبر أن العوامل المناخية هي موجودة حقيقة، والعامل الديمغرافي موجود حقيقة كافي لتبرير ذلك.

ونؤكد أن العامل الأساسي هو تدخل السياسات العمومية بصفة عامة، وبالتالي المسألة مسألة تدبيرية بالأساس، لهذا نقول بأن هاذ سوء التدبير الذي يؤدي إلى الإفراط من الاستغلال كما تمت الإشارة إلى ذلك، وتعدد المتدخلين والفاعلين والتداخل في صلاحياتهم، أي عدم نهج سياسة التقائية بين المتدخلين ينقص من الحكامة التدبيرية لإشكالية الماء، وهذا مسجل حتى في التقارير الرسمية كما جاء في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

فلا يعقل، السيد الوزير، مثلا أن يقطع مواطنون عشرات الكيلومترات بحثا عن قطرة ماء صالح للشرب، بينما يتم تبذير عدد من المياه الصالحة للشرب في ري مداخل المدن وحدائق وغيرها، وهذا ثابت كذلك والمواطنون يلاحظونه، ولا يعقل أن العشرات من المنابع المائية والواحات التاريخية التي كان يعيش من خيراتها ملايين المغاربة لم يعد لها من وجود على أرض الواقع سوى الإسم، بعدما سرقت مياهها من طرف الفنادق الكبرى والفيرمات وإقامات، للأسف أنها إقامات ثانوية لعدد من الشخصيات النافذة.

السيد الوزير،

لقد نص دستور المملكة على اعتبار الماء من الحقوق الأساسية للمواطن، ودعا الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية إلى تمكين المواطن من الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة، وعلى الحكومة أن تتحمل كامل مسؤوليتها في تلبية حاجيات المواطن من هذه المادة الحيوية أولا وقبل كل شيء.

لهذا، نؤكد على أن أولا، الإسراع بإصدار جميع النصوص والقوانين المتعلقة بذلك والأساسي هو الرفع من وتيرة تحلية مياه البحر، لأنه هو الخيار الاستراتيجي الأساسي في هذا المجال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات، كيف ما بغيتو.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارين المحترمين على ما تفضلو به.

أولا، هاذ الموضوع أنا أشكر السيدات والسادة المستشارين على طرحه، وأنا تكلمت بلغة الحقيقة لأنه لا يجب التقليل من الحديث على الوضعية الهيدرولوجية لأنها مهمة جدا، احنا تنتكلمو على الماء، احنا ما تنتكلموش على شي حاجة أخرى، الماء مرتبط بواحد العدد ديال المؤثرات مناخية وغير مناخية.

وهل التدبير يلعب دورا في ذلك؟ أكيد وأنا أشرت لهاذ المسألة، ما تيعجبنيش نرجع بزاف للتاريخ ولكن تنقول بأن هاذ الموضوع فالتخطيط ديالو ربما شابته بعض النقائص.

لكن، أنا أريد أن اطمئن المواطنين راه ما كاينش شي واحد إن شاء الله اللي غيموت بالعطش في بلادنا، لكن بطبيعة الحال هناك إجراءات استعجالية تنديروها كل سنة وغنديروها لبضع سنوات، لأننا كنت واضح ماشي أول مرة تنقولها، تنقول حل معضلة العالم القروي هو من خلال إدخال منظومة العالم القروي في المنظومة الهيكلية لتوزيع المياه، إلى بقاو المنظومات المحلية غيولي دائما المشكل ديال الندرة لأننا فاش اعطيتكم الوضعية الهيدرولوجية قلت ليكم كاين أحواض فيها ماء وكاين أحواض ما فيهاش الماء، هاذي هي لغة الحقيقة، راه ما تيمكنش الإنسان.. لأنه مع المواطن يجب أن نكون واضحين حتى يعرف المواطن بطبيعة الحال ما له وما عليه.

القضية ديال السدود التلية، السيد المستشار، اطمئن، لأنه المجالس ديال الأحواض، هاذ الشي علاش درناه، علاش احنا دبا عندنا المجالس ديال الأحواض معطلة لأن مازال ما عندناش ممثلين ديال الجهات ومازال ما عندناش ممثلين للأقاليم وما عندناش ممثلين للجماعات السلالية، وإلا احنا فالسدود التلية لن نتجاوز ما سيأتي بطبيعة الحال من.. وأنا تكلمت على اننا تنتكلمو على ما بين 900 حتى ل 1000 ديال اسميتو، واحنا الآن إن شاء الله خدامين فهاذ الاتجاه.

لن تتأثر المشاريع الاستثمارية ديال الماء بجائحة كورونا، أنا راه درت واحد الإشارة، السادة المستشارين، وقلت ليكم راه سنويا كنا تنديرو 2 حتى 3 السدود، هاذ السنة غنديرو 5 ديال السدود، واللبيب بالإشارة يفهم، الأمور واضحة يعني على كل حال.

بالنسبة لبعض الأقاليم، صحيح، هناك أقاليم بحال الإقليم ديال تاونات، خزان ديال بلادنا فالماء، لكن بعض الجماعات تعرف ماشي مشكل ديال النقص فالموارد المائية، ماشي هذا هو المشكل، أن الاستثمارات اللي كانت خصها تدار، القنوات ديال الجر وغيرو وغيرو، وقع فيها إشكال، وقع فيها تأخر، وقع فيها بطء نحن بصدد معالجتها.

الإقليم ديال مراكش، أنا تكلمت على الإقليم ديال مراكش فالسياق ديال المنظومة المائية اللي مرتبطة بالدار البيضاء، وقلت بأن ذيك 120 مليون وهذا كان خصو.. السيد المستشار للتأكيد عليه، 120 مليون ديال الأمتار المكعبة اللي غتجي للدار البيضاء ما غنجيبوهاش للدار البيضاء، سيفيض خيرها على المنطقة الفلاحية وكذلك على المنظومة المائية، وإلا السيد المستشار شحال ديال السدود انطلقت فالمنطقة ديال تانسيفت مؤخرا، تقريبا 4 ديال السدود ومازال اسميتو.. لأنه السدود، العرض المائي مرتبط بالطاقة التخزينية، وأنا تكلمت بأنه في الضمان ديال الأمن المائي ببلادنا خصنا نوصلو ل 32 مليار ديال الأمتار المكعبة الله غالب، دبا احنا في 18.7 المليار ديال الأمتار المكعبة خصنا نوصلوها.. وهاذ الشي علاش عندنا مشروع ديال 50 ديال السدود، ونحن نشتغل ليل نهار باش هاذ السدود تنطلق، وأنتوما تتعرفو بأن هاذ السدود تديرها المقاولات ديالنا والخبراء ديالنا.

المردودية ديال القنوات، غير صحيح أنها ضعيفة، القنوات عموما حوالي 75 عندنا بعض المدن، إلى اخذينا مدينة بحال العيون صحيح المردودية ضعيفة.

ثم القضية، أنا بغيت غير نشير ليها باش ما نغلطوش، راه الماء الشروب لا يستهلك في المياه ديالنا إلا حوالي 1.7 المليار من الأمتار المكعبة، من هنا ل 2050 غنوصلو ل2.5 المليار، المشكل ماشي فالماء الشروب، عندنا إشكالات أخرى خصنا ندبرو كيفاش هاذ الماء هذا يمشي لواحد العدد ديال القطاعات بالتوازن المطلوب، وكيفاش ندبرو التباين، لأن ملي تيكون عندي الماء فواحد الحوض معين بحال دبا حوض سوس-ماسة-درعة عندنا فيه مشكل لأنه الجفاف أطبق عليه أكثر من الأحواض الأخرى.

بالطبع المستشارين اللي أشارو لهاذ القضية..

السيد الرئيس إلى سمحتي لي بضع ثواني، بضع ثواني..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، عندك 2 دقايق..

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

الله يجازيك بخير.

راه تكلمت على تدبير الطلب، ما كاينش بلاد فالعالم تتحدث عن تنمية العرض المائي بدون تدبير الطلب، وأنتوما أشرتو ليها مزيان اللي جات من عندكم انتوما ممثلين ديال الأمة، خص المواطن يعرف بأن هاذ الموضوع.. راه ملي تنتكلمو على تدبير الطلب ليس المقصود بيه فقط هذاك السيد اللي عندو الماء فالدار ديالو، راه مقصود به الفلاح ومقصود به الصناعة.. بالمناسبة علاش احنا فالبرنامج ديال 20-27 اخذينا قرار بأنه الغولف ما يمكنش ليه يتسقى بالمياه ديال الشرب، خصو يتسقى باستعمال المياه العادمة، وعندنا مشروع كبير جدا فهاذ

المجال، انتوما تتعرفو بأنه الحكومة تشتغل عليه.

بسرعة، بسرعة، هاذ القضية ديال أعوان الشساعة الاستثنائية ما وقفنا ليهم حتى شي حاجة، أعوان الشساعة الاستثنائية، أعوان الشساعة الاستثنائية ليس مشكل ديال وزارة التجهيز، أولا الشساعة الاستثنائية كاينة فالإدارة المغربية كلها وتينتظمهم واحد المقتضى معين، إدخالهم وإدماجهم فالوظيفة العمومية، السيد المستشار، أنتوما تتعرفو الحيثيات ديالو، ولكن بطبيعة الحال احنا ما وقفناش أبدا فهاذ المرحلة هاذي ديال اسميتو..

غاية ما هنالك السيد الرئيس، الموضوع الآن ديال الماء، أنا بغيت نشير فالنهاية، أنا قلت فالأول بأن القضية ديال الماء هو تخطيط استراتيجي، ما يمكنليناش احنا كمستشارين ولا كبرلمانيين ولا كمسؤولين نغفلو هاذ الحقيقة هاذي، هاذ المشاريع اللي خصها تدار أنا قلت بأن خصها تدار وخص نسهرو كاملين على أنها تدار، عندنا المشروع ديال 20-27 اللي فيه 115.7 مليار ديال الدرهم، ولكن عندنا كذلك المخطط ديال 20-50 هو اللي تيقول للمغاربة من هنا ل 2050 كيفاش غادي تكون الوضعية المائية، وكيفاش غندبرو هاذ المسألة ديال الماء، لأن ترتبط بها الفلاحة وترتبط بها الصناعة وترتبط بها السياحة وترتبط بها مصالح الناس بشكل عام.

الحمد لله، الأمور شادة الطريق ديالها يجب فقط أن نحرص على أن الوتيرة تكون وتيرة معقولة في الإنجاز.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثامن موضوعه "تفاقم مشاكل قطاع النقل في ظل جائحة كوفيد-19"، وهو موضوع من طرف الفريق الاستقلالي.

تفضل.. أحد السادة المستشارين، السيد الرئيس اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير،

تفاقم مشكل النقل في ظل جائحة كورونا، قد لا يخفى عليكم معاناة أرباب النقل بشتى أصنافه، أرباب النقل عرفو واحد الانتكاسة كبيرة، كبيرة جدا، فما هي استعدادات الحكومة لمسح دموعهم من جهة، ولتقوية هذا القطاع الذي يعتبر الشرايين الحقيقية لجسم المغرب؟ بحيث أن قطاع النقل له أهميته، فهاذ القطاع الآن كيعاني، السيد الوزير، وما يخفاش عليكم راه أنا غير كنذكر، أما راكم أنتوما واقفين على هاذ الملاحظات وكتعاينوها يوميا، فماذا أعدت وزارتكم لدعم هذا القطاع؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد المستشار اللي ذكرتي بهاذ الموضوع، هو هاذ الموضوع ديال النقل ما بديناهش احنا حتى جات الجائحة ديال كورونا، الله يشهد أننا احنا هاذي أكثر من سنتين ونصف و3 سنوات واحنا تناقشو معهم موضوع مهم جدا وهاذي فرصة السيد المستشار باش هاذ الموضوع..

النقل بجميع أصنافه، سواء كان النقل الطرقي للبضائع أو النقل الجماعي للمسافرين أو النقل المزدوج أو النقل السياحي أو نقل المستخدمين أو غيره، لأن حتى كراء السيارات تيدخل فيه، احنا اقترحنا عليهم عقود برامج تجمع القطاع بالدولة المغربية ممثلة بالقطاعات المعنية، أساسا وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الداخلية، ووزارة الشغل.

وهاذ العقد البرنامج أنا مستعد نقدمو للسادة المستشارين، فيه واحد العدد ديال الأمور تستجيب لجميع الإشكاليات اللي مطروحة في أفق عصرنة هذا القطاع، لأنه النقل الجماعي للمسافرين السيد المستشار اللي فيه 1600 مقاولة نقلية، 88% ديالهم عندهم أقل من 2 الكيران، لا يمكن في ظل هذا الوضع أن تطلب من هؤلاء أن تتم العصرنة ديال هاذ الموضوع هذا ديال هاذ الحافلات، علاش؟ لأن الإمكانيات محدودة جدا.

فبالتالي احنا اقترحنا عليهم عقود برنامج، وبالمناسبة هاذ عقد البرنامج اللي اقترحنا احنا درنا لو صياغة جديدة، وإلا في عهد الحكومة السابقة هاذ العقد كان ونوقش وكان على عتبة أن يوقع، وقع ما وقع، جينا احنا بدلنا الصيغة واطمأن الجميع، هناك لا مشكل ديال المأذونيات، المأذونيات ما بقاش تيتعطاو، ولكن تعالو إلى هذا العقد ديال البرنامج نتذاكرو عليه، وهاذ العقد البرنامج هو اللي غادي يخلي الأمور توضح.

صحيح، هاذ الشي ديال جائحة كورونا، أنا طلبت من المدراء الجهويين يجلسو مع جميع التمثيليات النقابية وحتى الجمعوية باش نشوفو أشنو اللي تيضرهم في هذيك دفاتر التحملات حتى نجد لها حلا، أنا عارف بأن هاذ القضية الطاقة الاستيعابية ديال 50% مضرة لبعض المقاولات، ولكن احنا مستعدين نوجدو لها حلول، وحتى في النقاش

ديالي مع السيد وزير الاقتصاد والمالية حتى بالنسبة لذاك القطاع اللي غير مهيكل يمكن لنا لقاو لو حلول، ولكن يجب أن نجلس وأن يكون هناك رغبة لدى الجميع بأن يتطور هذا القطاع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضلو السي اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير.

ذاك التوضيح كان في محله ويجب أن نستوعبه ونعمل على سن هاذ (contrat-programme)، معنى أن هذا التنظيم هو سر النجاح، لكن السيد الوزير المحترم، اليوم راه إما كتيضرر مستعملي النقل، بحيث الآن مللي تيفرض علي نخلص (le double) تيقول لي راه احنا 6 دبا غتخلص أنت 3، 3 هنا ومعنى أن تنمشيو بالنصف، معنى أن ذيك 3 اللي ركبو في السيارة النقل مثلا، راه تيخلصو المجموع، وهذا تكاليف إضافية على المستهلك اللي هو المواطن، سيما وكاين بعض الأماكن إلى ما كانشي الطاكسي راه ما غيوصلوش، خصوصا هاذ الجهة الشرقية، وجهة درعة، هاذو كلهم ما فهمشاي هذيك السكك الحديدية اللي غادي تجمع أو..

دبا الآن تنسمعو هاذ النصف راه بعض الحافلات راه تيعمرو كلشي، بالنسبة لنا راه نافعة لأن ما غادي إخليشي المواطن جالس تينتظر من الصباح، راه كان ضروريا واخا شر لابد منه، غير تيخصنا واحد الدعم، أنتوما راه تتفكرو، راكم ملمين بمشاكل القطاع تتفكرو، راه إلى جيتي تساعف الآراء راه احنا غنبقاو بلا رأي، هذا الواقع، راه تعددت وتضاربت المصالح، خصنا المصلحة العليا للوطن هي اللي نتشبث بها ومصلحة القطاع بالخصوص.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير في حدود 42 ثانية.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

أنا من خلالكم، شوف احنا مستعدين، احنا دبا في 50% الطاقة الاستيعابية غالبا في الأيام المقبلة غادي نرفعو إلى 75%، غادي نحاولو نقللو من التداعيات ديال جائحة كورونا على النقل، لكن الحل هو هذا، لأنه حتى باش نحركو التعريفة ديال النقل الجماعي للمسافرين خصنا نديروه في إطار عقد برنامج، لأن دبا المواطن إلى بغيتي ترفع لو الثمن باش يخلص، خص يلقى الحافلة مقادة من ناحية الأمن ديالها والسلامة ديالها والجودة ديالها، وهاذ الشي عندنا احنا في العقد البرنامج، فيه واحد العدد الأمور ما أغفلت شيئا، حتى كيفاش ندعمو المقاولات وكذا.

لكن نقول لك بكل صدق عندنا مشكل في التحاور مع التمثيليات النقابية، لأنه كاين بزاف اللي تيجي تيقول لك أنا أمثل القطاع، ولكن لا نستطيع أن نتفق على شيء، مع العلم بأن عقد البرنامج يمكن لنا نديرو فيه واحد عدد الإجراءات يعني في مراحل معينة أخذا بعين الاعتبار الأوضاع ديال الجميع، الهاجس هو أن المواطن يلقى هذيك الخدمة بالجودة المطلوبة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال التاسع وهو موضوع من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب وموضوعه "طلب عروض دولية يتعلق بمشروع ورش إصلاح السفن الجديد بميناء الدار البيضاء".

تفضل السيد الرئيس، السي الصويري.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

الحمد لله على سلامتكم بالشفاء ديالكم.

السيد الوزير،

تتميز الاستراتيجية الوطنية للموانئ في أفق 2030 لكونها تقوم على الاعتماد على الموانئ المغربية كرافعة اقتصادية تواكب التوجه العالمي وتتحول إلى محطة أساسية من محطات الطرق البحرية، كما تتبنى مخططا استثماريا يراعي الإمكانيات التمويلية، ويجعل من الاستثمار الخاص الوطني شريكا في رسم الخيارات وتنفيذ المشاريع بالجودة والسرعة المطلوبتين.

السيد الوزير المحترم،

علاقة بطلب عروض دولي يتعلق بمشروع ورش إصلاح السفن الجديد بميناء الدار البيضاء، الذي عرف تعثرا منذ فترة طويلة، جاءت مقتضيات مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020 لتعزيز وتفعيل الأفضلية الوطنية في مجال الطلبيات العمومية، وكذا توطيد المحتوى الوطني في هذه الطلبيات لفائدة المقاولات الوطنية.

وعليه، فإننا نتساءل حول أسباب ومبررات قيام "الوكالة الوطنية

للموانئ" أثناء مباشرة مسطرة طلب عروض دولي، يتعلق بمشروع ورش إصلاح السفن الجديد بميناء الدار البيضاء، دون أن تأخذ بعين الاعتبار وجود مقاولة وطنية تاريخية، راكمت خبرات متعددة لعقود طويلة وتتوفر على كفاءة تدبيرية معترف بها لحمايتها من مخاطر الاندثار من الحياة الاقتصادية.

كذلك، ألم يكن من الأجدر للاقتصاد الوطني تكريس الأفضلية الوطنية للمقاولات المغربية لإنجاز وتنفيذ هذا المشروع؟

أليس من الحكمة الوطنية إرساء ورش إصلاح السفن الجديد بميناء الدار البيضاء لمقاولة مغربية لتعزيز الثقة في الاستثمار الخاص والحفاظ على مناصب الشغل وعدم استنزاف رصيد العملة الصعبة، خاصة في ظل تداعيات آثار فيروس "كوفيد-19"؟ خاصة لما أن تبين، أثناء ظهور الجائحة أن النسيج المقاولاتي الوطني يزخر بقدرات هائلة وخبرات عالية، وكفاءات بشرية قادرة على التدبير الجيد لمثل هذه المشاريع، وجب استثمارها، لكونه السبيل الأمثل نحو صناعة مينائية وطنية متقدمة وواعدة.

السيد الوزير المحترم، نسائلكم:

ما هو تصور وزارتكم ليشكل مشروع ورش حوض بناء السفن الجديد بميناء الدار البيضاء رافعة أساسية للمقاولات الوطنية في مجال صناعة السفن والبواخر وصيانتها؟

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

أنا غنجاوبك على الموضوع، ولكن نقول لك واحد الملاحظة في الأخير حول هذا الذي أثرته.

أولا، فيما يتعلق بالأفضلية الوطنية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء ما انتظراتش القانون المالي المعدل، احنا عندنا 100% ديال الأفضلية الوطنية، وما شي الآن منذ بضع سنوات، منذ الحكومة السابقة، احنا عندنا الأفضلية الوطنية وإن كانت في المرسوم ديال الصفقات العمومية ليست إجبارية، احنا كنا تنديروها، إيمانا منا بأن المقاولة الوطنية خصها الدعم، احنا عندنا 100% في السدود، 100% في الطرق، تقريبا واحد المستوى عالي فيما يتعلق بالموانئ وفي المنشآت الفنية وغيرها.

فبالتالي، بالنسبة لنا احنا الأفضلية الوطنية خيار استراتيجي، لكن لا يجب أن يفهم من الأفضلية الوطنية أنه احنا تنديروها محاباة لفلان أو علان، احنا تنتكلمو على واحد المشروع ديال الورش ديال إصلاح السفن، ما دام أثرته السيد المستشار، اللي كلف الوكالة الوطنية للموانئ وبالطبع الدولة المغربية 260 مليار د السنتيم وخصص استثمارات أخرى.

هناك طلب عروض دولي، لو طرحت هذا الأمر في عمومه، ما عندي حتى مشكل، لكن الحديث عن مقاولة معينة، اسمح لي السيد المستشار، هذا لا يليق، لا يليق بالمطلق، احنا تنتكلمو على لجنة تدارت، وهاذ اللجنة تكلمت عندها واحد العدد د الأمور تقنية، وهاذ الموضوع ديال هاذ الشركات كلها سواء كانت دولية أو وطنية أو داخلة في التجمعات، هذه.. وأنت عارف أنت سيد العارفين، لأن كاين واحد الموضوع تيتسمى اللجنة اللي تتفصل في المراجع التقنية، وهاذ المراجع التقنية تتحكمها واحد العدد ديال الضوابط، في هذيك الضوابط لا يمكن بحال لا لعبد القادر اعمارة ولا لغير عبد القادر اعمارة أن يتدخل فيها، وإلا هذا الذي نتكلم عنه، عن الشفافية وعن التساوي وكذا وكذا سيذهب مهب الريح.

احنا الآن في واحد المنظومة تنشتغلو فيها، أنا الآن لا أسمح بنفسي باش نعلق على هاذ المقاولة اللي قلت، لأن إلى جيت نعلق خصني نقول لك واحد العدد ديال الأمور أنا ما بغيتش نقولها ما عندها حتى شي معنى، هاذي المقاولة من المقاولات الوطنية داخلة في واحد التجمع، هاذاك التجمع ما توفرتش فيه الشروط لحدود الآن، أش غيوقع غدا؟ الله أعلم.

لكن أنا لا أبيح لنفسي لا أنا أن أتدخل ولا غيري أن أتدخل، لأن النهار اللي غندخلو في هاذ الموضوع، قضي الأمر، ما بقات حتى شي حاجة ديال الشفافية والنزاهة.

أما الحديث عن المقاولات الوطنية، اسمح لي السيد المستشار، وزارة التجهيز والنقل تقوم بذلك مقتنعة، كاين بعض المؤسسات الأخرى لا تقوم بذلك، ولما تتكلم معها تتقول لك لا أحد يجبرني، احنا تنديروها ومفتخرين بها ومستعدين أن نستمر فيها دون انقطاع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

هناك بضع ثوان السيد المستشار السي الصويري، بغيتو..

تفضل.

المستشار السيد يوسف محيي:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، على كل حال احنا تفهمنا الكلام ديال السيد الوزير، ولكن بكل

صراحة يعني الكلام اللي تكلمنا عليه هو المقاولة الوطنية ما شي مقاولة خاصة، ولكن إلى كانت مقاولة واحدة في واحد القطاع راه واحدة اللي كاينة ما كاينش عشرة.

لهذا يعني مع كامل الاعتذار، السيد الوزير، الكلام راه شوية كان يعني ما شي في محله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقل إلى السؤال العاشر وموضوعه "النقل العمومي الخاص بالمسافرين"، وهو مقدم من طرف الفريق الاشتراكي.

تفضل السيد الرئيس، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد ريحان:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

الإجراءات المتخذة لتجديد النقل العمومي الخاص بالمسافرين؟

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

هل يتحدث عن الطرق بالعالم القروي؟

السيد رئيس الجلسة:

النقل العمومي، ولكن؟

المستشار السيد محمد ريحان:

الإجراءات المتخذة لتجديد النقل العمومي الخاص بالمسافرين.

السيد رئيس الجلسة:

أيه هاذ الشي اللي كاين.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

طيب ما كاين مشكل مرحبا.

يعني عود على بدء، فيما يتعلق بهذا الموضوع، عطفا على ذاك الشي اللي قلت للسادة المستشارين، أنا مستعد نجي للجنة في الوقت اللي اختاروه السادة المستشارين فيما يتعلق بالنقل الجماعي للمسافرين على وجه الخصوص، لأن كاين النقل الطرقي للبضائع، نعرض على السادة المستشارين المعالم الكبرى ديال عقد البرنامج اللي اقترحناه واللي درنا لو يومان دراسيان جمعنا فيهم جميع التمثيليات بدون استثناء، حتى اللي ربما ما كانتش يعني الأوراق ديالها القانونية كاملة، واقترحنا عليهم.

للأسف الشديد لم نتوصل بكثير من الملاحظات، احنا مستعدين نقاشهم مع السادة المستشارين إلى كانت عندهم ملاحظات، هو فيه واحد العدد ديال المحاور أساسية، تبدأ، بطبيعة الحال، بدعم المقاولة، بإصلاح التنظيمات والتشريعات ديال الموضوع، لأن هاذ الظهير يرجع إلى الستينيات من القرن الماضي، الدعم بطبيعة الحال ديال المقاولة، الرفع من الجودة حتى يجد المواطن هذاك النقل المطلوب، واحنا مستعدين بطبيعة الحال ندیروه على واحد العدد ديال المراحل التي تكفل للجميع بطبيعة الحال أن يدخل في هذه المنظومة الجديدة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار

المستشار السيد محمد ريحان:

السيد الوزير،

أولا قبل كل شيء على سلامتكم بعدا، جيتو تمارسو بعدا ودازت هاذ الآفة بخير.

السيد الوزير،

احنا تنتكلمو على النقل تتعرف، السيد الوزير، على هاذ المناسبة ديال عيد الأضحى المبارك تتنقل 250.000 جندي ورجال الوقاية المدنية والشرطة، هاذي 250.000 تتنقل بمناسبة العيد، ما تنساش، السيد الوزير، كاينة 90% من النقل العمومي ونقل المسافرين اللي هو 90% حتى 95% كلهم ساكنين في الدشورة، راه هاذوك اللي عندهم (TGV[1]) من طنجة لمراكش راه ما عندو مشكل، اللي عندو (TGV) من وجدة للدار البيضاء راه ما عندو مشكل، المشكل فين كاين؟

المشكل، السيد الوزير، راه هو في هاذ النقل العمومي اللي شرطتو على الناس 50% ديال النقل باش يديروه، هذا لا يعقل، واش قمتو بشي دراسة اللي مهمة اللي تتعلق بهاذ المسألة؟

ما تنساش، السيد الوزير، هاذ الناس ديرو معهم شي طريقة، يغيتو 50% ما شي مشكل، المشكل فين كاين؟

[1] **T**rain à **G**rande **V**itesse

المشكل، السيد الوزير، هو في الدعم، الدعم خصكم على الأقل بعد بهاذ المناسبة ديال هاذ الآفة، على الأقل تعاونهم بواحد المسألة، إما الغازوال باش تعاونوهم، إما في هاذ الشي ديال التأمين، إما في هاذ الكريمات اللي تيخلصو راه كاين اللي تيخلص 3 الملايين، 4، 5، 6 هذا لا يعقل باش تجي تنزل عليه القرطة وتقول ليه 50%.

راه الوزارة ديالكم، السيد الوزير غنية راه تتمشي تشد في البحر والبر والسماء والماء وكلشي والله، دبا اسمح لي الله يرضي عليك، اسمح لي، السيد الوزير، خليني نكمل وجاوب، دبا راه الردارات راه عندكم يدكم فيها، الشرطة عندكم يدكم فيها، المراقبة الطرقية، الرمال، البحر، البر كلشي عندكم.. (كلام غير واضح) دبا إلى فات الآجال ديال (mois 6) وليتو تتفرضو عليه الذعيرة 3 النوبات، هذا لا يعقل، راه الوزارة عندكم تبارك الله عندها الفلوس، على الأقل كنت ديرو شي حل اللي مناسب في هاذ المناسبة ديال "كوفيد-19"، الله يجازيكم بخير السيد الوزير.

ما تنساوش على أنه هاذ الناس راه مضرورين، واش كره شي واحد يخدم، كتذاكرو لنا على 1600 مقاولة، أييه ما شي مشكل، راه ما تنساش على أنه جلالة الملك بادر في الحبسية وفي الأملاك ديال الحبوس، واسمح لهاذ الناس اسميتو، حتى انتوما على الأقل كاين بعض المقالع اللي دبا راه حابسة وتيخلصو لكم الإتاوة، هذا لا يعقل، فهمتني السيد الوزير؟

على الأقل بهاذ المناسبة، وبهاذ الناس هاذو مضرورين كنتو تعاونو معهم شوية لا النقل ولا أصحاب الكريانات ولا أصحاب كذا ولا كذا، أما خلي المحطات ديال الوقود وديال ذاك الشي الآن ما نتحدثوش عليها، فهمتني السيد الوزير؟

وشكرا، اسمح لي.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

لا هو هاذ القضية، غير للتوضيح، هاذ القضية ديال هاذ المقتضى ديال 50% هو ما شي مقتضى ديالنا، أنت عارف أنه ما شي مقتضى ديالنا، راه مقتضى صحي نحن ملزمين بتطبيقه.

أنا قلت بأن هاذ المقتضى هذا ديال 50% الراجح في الأيام المقبلة إلى الأوضاع الوبائية بقات مستقرة نطلعو ل 75% واحنا هذا هو الأساس اللي مشينا عليه.

وبالمناسبة، غير تنذكرك السيد المستشار، أنه ما كانش غير مقترح ديالنا حتى التمثيليات النقابية رسلاتو، فبالتالي كلشي، بطبيعة الحال، لأن كلشي خايف على الصحة ديال المواطن ها المسألة الأولى.

المسألة الثانية أنه بالنسبة للمقاولات النقلية، بالنسبة للمقاولات، حيث المشكل هو أن في هذيك 1600 ديال المقاولة النقلية كاين واحد العدد الأشخاص ذاتيين، كاينة اللجنة ديال اليقظة الاقتصادية، نحن جميع المقترحات ذات الصلة المالية أو الجبائية حلينها ودافعنا عليها، لكن وزارة التجهيز والنقل ما يمكنلهاش أن تقوم بذلك يعني من دايتها لراسها، حيت ما عندناش احنا هاذ الإمكانية، كاين واحد العدد ديال الإجراءات تدارو حتى بالنسبة للقطاع غير المهيكل أخذ يعني (la prise en charge) ديال واحد العدد د الناس في القطاع غير المهيكل.

هوما تيقولو 3 د الحويجات:

- هاذ القضية ديال الاستيعاب، قلنا احنا هاذ القضية مستعدين نراجعوها؛

- تيقولو المخالفات القانونية، ما كاينش مخالفات في دفتر التحملات، لأن المخالفات القانونية هذيك تيديرها المشرع هو اللي تينص على المخالفات ما شي احنا؛

- المسألة الثالثة تيتكلمو على التأمين وغيره، التأمين أمره محلول، احنا طارحين نقاش مع التأمينات.

لكن، القضية ديال المأذونيات، بالنسبة اللي خدامين بالمأذونيات ما شي كلشي خدام بالمأذونيات، المأذونيات هذاك عقد ما بين صاحب المأذونية واسميتو، لأن صاحب المأذونية ما تيمكنلكش تجي تحيد لو أنت إلى ما عندكش هاذ الإمكانية.

ولكن عود على بدء، أنا نقول لك، السيد المستشار، راه الإشكالات ديال قطاع النقل الجماعي للمسافرين ما بداتش مع جائحة كورونا، أنا تنقول لك هاذ الشي خصو عقد برنامج باش يمكن لنا احنا نقنعو حتى القطاعات الوزارية الأخرى أنها تديرو، احنا مستعدين شوفو أي وقت نجيو نشرحو لكم وقولو لنا الملاحظات ديالكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الحادي عشر موضوعه "البرنامج الوطني للطرق بالعالم القروي"، وهو موضوع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

سؤالنا، السيد الوزير، ما هو تقييمكم أو حصيلة البرنامج الوطني للطرق بالعالم القروي؟

وأي تدابير اللي اتخذتها الوزارة لتتبع ومواكبة الأوراش المنجزة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

تنعتذر، وقع الخلط بالنسبة لهاذ السؤال قبيلة معذرة.

السيد رئيس الجلسة:

ما شي مشكل عرفنا بعدا الوزارة ديالكم غنية جدا.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

أنا بغيت نقول للسيد المستشار ما بقاش عندنا الجو، الجو ما بقاش، بالمناسبة النقل الجوي ما بقاش، النقل الجوي ولى في وزارة أخرى.

طيب، لا غير، السيد المستشار تيعرف، على كل حال هذا غير من باب التذكير، أنه المسلسل ديال الطرق القروية في بلادنا مسلسل غني، وبالمناسبة أنا ما شي تنقولو افتخارا بالحكومة ديالي ولا الحكومة السابقة، هذا مسلسل بدأ منذ عقود، بدا بالبرنامج الوطني الأول للطرق القروية، ثم البرنامج الثاني، وكانت هناك كذلك برامج أصغر من ذلك، ثم جينا لهاذ البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، وكلها بطبيعة الحال رصدت لها أموالا ضخمة جدا، لأنه ملي تنجمعو الحصيلة ديال هاذ الشي راه تنوصلو تقريبا واحد 60 مليار ديال الدرهم على مدى ثلاث أو أربعة عقود.

نحن بصدد الآن الاشتغال على هاذ البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، اللي احنا تنساهمو فيه، السيد المستشار، كما لا يخفى عليكم 8 دالمليار ديال الدرهم كوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، ونقوم بطبيعة الحال بإنجاز المشاريع اللي مرتبطة بنا، ولكن كذلك في إطار بعض الاتفاقات الإشراف المنتدب على بعض المشاريع ديال الجهات أو الجماعات.

بطبيعة الحال، هاذ الموضوع ديال تقليص الفوارق، احنا دفعنا بأنه ما يتأثرش بهاذ الجائحة ديال كورونا، هذا واحد الموضوع اللي مازال فيه نقاش، ولكن في كل الحالات، كل الحالات، هاذ المشروع ديال الطرق القروية، إن شاء الله، سيستمر لإتمامه لأنه حيوي بالنسبة للعالم القروي، وطبيعة الحال حيوي حتى بالنسبة للدورة الاقتصادية اللي محتاجينها الناس في هاذ الوقت هذا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة بغينا نعرفو الحصيلة ديال البرنامج الوطني للطرق بالعالم القروي، هاذ البرنامج ما شي ديال تقليص الفوارق الاجتماعية اللي تدخل فيه الوزارة، الفلاحة والجهات والأقاليم.

على أي، بغينا احنا نعرفو علاش تم التعثر لأنه دارت مجموعة من الاجتماعات في الأقاليم والجهات، استبشر المنتخبون والمواطنين معه خيرا اللي دارت لقاءات إقليمية وتحدثت مجموعة من البرامج الآن تقريبا مرت واحد 6 سنوات تنعرفو تعثر مجموعة من المشاريع، لأن البنية التحتية الطرقية تتعرفو الدور ديالها اللي تتلعب على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في المملكة.

السيد الوزير،

واش هناك إشكال في قلة الموارد البشرية اللي ما عرفاتش واحد السرعة في إخراج الدراسات والمواكبة ديالها، لأن الإشكال المطروح الآن هو أن الدراسة تدوز 3 سنين 4 سنين، فمن غير المعقول اليوم أنه ننتظرو الدراسة 3 سنين ولكن كلشي ممركز في الإدارة هنا في الرباط، فخص تطلقو للمديرين الجهويين، المديرين الإقليميين باش ياخذو القرار على المستوى الأقاليم والجهات باش تم أولا تسريع الدراسات وإخراجها للوجود.

ثانيا، وإن تم إخراج المشروع، السيد الوزير، تنلقاو مشاكل في التنزيل ديالها على أرض الواقع، لأن تتعرفو الطبيعة ديال العالم القروي، الطبيعة الجغرافية، ما كتدارش مجموعة من الاحتياطات، ملي تنمشي نحط طريق ديال 3 المليار 30 مليون درهم في أي جماعة قروية أو لا باش نربط ما بين جماعة قروية أو أخرى فخص تم جميع الاحتياطات تدار، كاين دراسة جيوتقنية ما تسامحش مع ذاك مكتب الدراسات اللي جا أعطاني الضوء الأخضر باش نزل أو ندوز الطريق في ذيك البلاصة، ما تسامحش معه، لأن هذا هدر المال العام.

ثم كذلك، السيد الوزير، مللي تنشوف أرض ديال الخواص ما مشجراش أو لا كاين انجراف ديال التربة ما نحطش ذاك المشروع بالكلفة المالية وبالتالي نهدرو المال العام، وبالتالي خص المواكبة، ثم كذلك الصيانة، السيد الوزير، غياب الصيانة للطرق، كاين مشاريع اللي تنجزات دبا فبعض الأمطار الفيضانية اللي دازت السنة اللي فاتت، فالآن تم إتلاف كل المنشآت الصغيرة الفنية اللي تدارت، بالتالي هناك

انجراف التربة، مطالبين بالتنسيق مع السيد وزير الفلاحة أو المياه والغابات من أجل تشجير كل جنبات الطريق.

هاذ العقلية خصها تبدل في تنزيل المشاريع، البنية التحتية الطرقية، السيد الوزير، راه فلوس ديال الدولة تتمشي هباء منثورا، لأن أولا قلة الموارد البشرية، غياب الكفاءة، عندكم كفاءات كلشي غادرت الوزارة مشات فتحت، الله يعاونهم، مكاتب الدراسات، ولكن خص تقلبو على الكفاءات جديدة اللي غادي تواكب الأوراش وبالتالي كتضمن السلامة والجودة ديال الطرق.

كاين إجماع وطني على أن هناك بنية تحتية طرقية مهترئة، ضعيفة جدا لا تشرف البلد، فخص إعادة النظر في هاذ المجال، إعادة النظر، السيد الوزير، من خلال إصلاح ما يمكن إصلاحه من دراسات، فخص تضبطو مكاتب الدراسات ما يمكنش يعطينا دراسة من هنا من الرباط عبر الأقمار الاصطناعية ويصيفتها للإدارة، خص ينزل للميدان، يسول واش كاين شعابي واش كاين مشاكل أخرى، خص ينزل للميدان، تيربح فلوس خص يستثمرها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

لا هو السيد المستشار دبا عاد فهمت السؤال ديالك أنت تكلمت على الحصيلة أنا اعطيتك الحصيلة، ما تقوليش إذن الحصيلة ديال البرامج ديال.. دبا تتكلم على الطرق قلت كلام كبير جدا، لا يستقيم، لا يتفق معك فيه أحد، 57.000 كيلومتر في المغرب كلها طرق مهترئة؟ عندنا أكبر عدد ديال الطرق السيارة على المستوى الإفريقي وعلى مستوى عدد من الدول الأوربية، واش طرق مهترئة؟

عندنا واحد العدد ديال الطرق الوطنية في مستوى عال، مهترئة؟

عندنا أحسن منشآت فنية على مستوى القارة، وطرق مهترئة؟

وأنت تعلم وأنت سيد العارفين راك عشت معنا الطريق ديال تازة-الحسيمة، لا اسمح لي، أنت كجماعة تدخلت مرارا باش الطريق ما يكملش.

فبالتالي لا يمكن، اسمح لي، ما تيمكنش نجيو لهنا ونقولو كلام كبير، هاذ مكاتب الدراسات فيها خبراء مغاربة، واشتغلت منذ سنوات ولازالت تشتغل، هاذ الخبراء، خبراء مغاربة وما شي بهاذ الطريقة ديال التقييم، ما شي معقولة أن تقول أن الوزارة ليست فيها موارد بشرية، يمكن السيد المستشار إلى بغيتي نعطيك اشنو عشنا احنا في الطريق ديال تازة-الحسيمة، أشنو عشنا مع الجماعة، أنت رئيس جماعة والإشكالات اللي طرحت.

يجب أن نكون، شوية د الإنصاف السيد الرئيس، لا نخلط الأمور خصنا نتكلمو في أمور اللي تهم البلاد، عندما تكون هناك إشكاليات محلية تطرح الإشكالات المحلية في حدودها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير اعطينا للسيد المستشار 25 ثانية، اعطيناكم 25 ثانية.

ننتقل إلى السؤال الثاني عشر والأخير، وموضوعه "تأهيل قطاع النقل الطرقي والنهوض بأوضاع المهنيين".

والكلمة لأحد السادة المستشارين أو السيدة المستشارة من فريق المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم حول الإجراءات المتخذة لتأهيل قطاع النقل الطرقي والنهوض بأوضاع المهنيين خاصة أن هذا القطاع تضرر بزاف في ظل هاذ الجائحة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

السيد الرئيس،

هذا سؤال والسؤالين الأخيرين اللي تطرحو حول الموضوع يعني يصبان في نفس الموضوع، بالطبع أنا أعيد نفس ما قلته، هناك عدد من الإشكاليات أنا لا أنكرها، على مستوى هاذ الأنماط ديال النقل، خاصة فيما يتعلق بالنقل الجماعي للمسافرين، فيما يتعلق بالنقل الطرقي للبضائع، فيما يتعلق كذلك بالنقل المزدوج، وهذا نقل مهم جدا بالنسبة للعالم القروي.

نحن في كل هذه الأنماط ديال النقل اشتغلنا، كما قلت، على عدد

من العقود ديال البرامج، اقترحنا على السيدات والسادة المهنيين، هناك من أجاب هناك من لم يجيب، نحن في الحقيقة بين هذا وهذا، احنا الآن تنقولو هاذ القطاع هذا باش يلعب الدور ديالو الأساسي في الاقتصاد الوطني، وباش كذلك حتى ذيك المنظومة ديالو تكون منظومة مرتاحة على مستوى العلاقات ديالها، خاصة فيما يتعلق بالنقل الجماعي للمسافرين، كاين أصحاب المأذونيات، كاين المستغلين، كاين اللي تيكري خارج القانون إلى غير ذلك.

هاذي كلها يمكن لنا نعالجها في إطار عقد البرنامج، واقترحنا عليهم أن الظهير ديال 1963 تعاد فيه النظر على كل حال، هذاك الظهير إعادة النظر فيه غادي دوز عبر الغرفتين ديال البرلمان، هذه وغيرها مجموعة من المقترحات، نتمناو من خلالكم أن هاذ الموضوع يتعطى لو الأهمية من طرف المهنيين، لأنه معالجة الإشكاليات الحالية لا يمكن أن تعالج إلا في إطار واحد المنظور شمولي، أما هاذ المعالجات يعني المحدودة في الزمن والمكان هاذي ما غيكونش عندها واحد الأثر، بطبيعة الحال، على هاذ القطاع، اللي أنا مستعد وأنا ناقشت هاذ المسألة مع وزير الاقتصاد والمالية أننا نديرو واحد (package) خاص، خص حتى القطاع غير المهيكل فيه وما أكثره، ولكن احنا يمكن لنا نشفوه بالشمولية ديالو، ونحن مستعدون لذلك.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات، وفي الحقيقة هاذ المسألة ديال عقد البرنامج احنا في الكونفدرالية منخرطين فيه وشيء إيجابي، يعني النقاش وفتح الحوار مع المهنيين هذا ما يمكن لو إلا يقدم يعني القطاع إلى الأمام.

ولكن، كاينة واحد الإشكالية في هاذ المسألة ديال التمثيلية، كنعتقدو بأنكم ذكرتو قبيلة في معرض جوابكم على أسئلة الزملاء، بأنكم حتى الجمعيات، وهذا كيخلق إشكال في الحقيقة، لأن التمثيلية ديال الجمعية راه ممكن ثلاثة، رابعة ديال الناس إديرو جمعية، إجي يناقشو معاكم، من بعد الجمعية تمشي فحالها ولكن النقابات هوما يعني منظمات كاينة وخا يمشي المكتب النقابي كاين تمثيلية أخرى وبالتالي كاينة واحد الاستمرارية، إذن من الأفضل أنكم تناقشو مع الناس اللي غادي يكون معاكم، غادي يلتزمو معاكم ويمشيو معاكم بعيد في هاذ الموضوع.

السيد الوزير،

المشكلة دبا، أنا ذكرت، تعمدت أني نذكر المسألة ديال الأزمة ديال كورونا، للأسف مكانش يعني المتابعة ديال الوزارة ديالكم مع هاذ المهنيين، خاصة أنهم كما ذكرتو شرائح كثيرة، وكاين شرائح مستضعفة حقيقة وكيعاني هاذ القطاع، ذكرتو المأذونيات، المأذونيات هما اضطرو للأسف أنهم يؤديو الكراء ديالها بالنسبة اللي كيكريوها، علما أن ما كانش عندهم مداخيلو، وبالتالي كاينة إشكالية، كاين التأمينات، كاين الضرائب، كاين واحد المجموعة ديال (les charges)، اللي كانت عليهم، كانو هما كيفضلو أنكم تجلسو معاهم وتشوفو معاهم واحد (feuille de route) باش يمكن لهم تخففو عليهم العبء ديال هاذ المسألة هاذي، خاصة وأن شكون اللي كيتضرر في آخر المطاف؟ هو أنتوما ذكرتو بأن عقد البرنامج عندكم فيه إمكانية ديال رفع التعريفة ديال التذاكر، وهذا في آخر المطاف راه المواطن اللي غادي يتقاس في هاذ المسألة هاذي، لأن حاليا أش كيوقع؟ كيوقع بأن التذكرة كترتفع بجوج أو ثلاثة د المرات، أو إلى ما استطعش الإنسان يدفع هاذ التذكرة كيمشي للنقل السري، وأنتوما عارفين يعني الخبايا ديال هاذ الموضوع بهذا.

وبالتالي هوما كيطلبو من مصالح الوزارة، منكم السيد الوزير، أنكم تشوفو معاهم واحد الحل بحال كيما الحكومة شافت حلول مع قطاعات مختلفة، أنكم واحد الحل باش يتجاوزو هاذ الأزمة، ومايكونش الخسارة عليهم بشكل كبير، وكنتمناو أن هاذ المسألة هاذي ماتكونش فيها يعني غتكون يعني فيها يعني غتستجبو لها بشكل إيجابي.

أيضا، كاين هاذ المشكلة ديال الحماية الاجتماعية، مرت، يمكن واحد العامين ملي صوتنا هنا في المجلس على القوانين الخاصة بالحماية الاجتماعية ديال المهنيين المستقلين، وللأسف لحد الساعة ما توصلنا إلا بالمراسيم ديال ثلاثة ديال المهنيين، وهاذ الشريحة هاذي متضررة بشكل كبير وهوما ما عندهم حتى شي حماية، وفهاذ الفترة هاذي عانوا الشيء الكثير، لأن ما عندهومش هاذ الحماية.

إذن السيد الوزير، نشكركم على هذا، وكنتمناو أنكم تفاعلو إيجابيا مع هاذ المطالب، خاصة احنا كنتفاءلو بالمسألة ديال عقود البرنامج اللي بغيتو، اللي يعني اللي كاينة فهذا.. وكنتمناو أن الإشراك يكون مع الفاعل النقابي أكثر من أي يعني ممثل آخر، ونتمناو أنكم تحلو معاهم المشاكل اللي عاشوها واللي باقيين غيعيشو التداعيات ديالها، اللي عاشوها في هاذ الأزمة هاذي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

فيما يتعلق بعقود البرامج، أنا قلت لكم أنا مستعد بالعكس، مجلس المستشارين ممثلة فيه المركزيات النقابية، احنا مستعدين نجيو نعرض عليكم ذاك الشي، قولو لنا رأيكم، كاين بعض النقط اللي خلافية، ونقول لك بالمناسبة السيدة المستشارة، كاينين اللي باغيين الوضع يبقى على ما هو عليه.

القضية ديال الجمعيات، أنا ما عنديش فيها التساع، لأنه دبا المشكل هو أن التمثيليات النقابية كنجتمعو معه، كينوضو الآخرين كيحركو، كيديرو إضرابات..، الوزارة مضطرة تجمع هاذ الشي كامل، علاش أنا ما جمعتهومش في هاذ المرحلة ديال كوفيد؟ لأنه كان خطر على الجميع، لأنه ما يمكنليش نجمع أنا 120 ولا 150، الآن شنو درت؟ نحن بصدد الاشتغال عليه، المدراء الجهويين جمعوهم في جميع الجهات، الآن كتطلع لينا واحد العدد ديال الملاحظات، لكن بحال اللي قلت لك السيدة المستشارة، راه الحلول ماشي هي هاذي.

طيب، عود على بدء، فيما يتعلق بهاذ الشي ديال كوفيد، التأمين، التأمين مقدور عليه، يمكن لينا نحلو الإشكالية ديالو، ما كاينش الآن موضوع ديال الزيادة في التعريفة، التعريفة أنا جبتها في السياق ديال عقد برنامج، علاش؟ لأن التعريفة ما مسيناش منذ أواسط التسعينيات من القرن الماضي، كيقول لك حتى المقاولات النقلية، كيقول لك ما يمكنش أنتوما تتطلبو منا واحد الجودة معينة خص يواكبها.. المواطن إلى شاف الجودة راه غيتقبل القضية ديال الزيادة، ولكن هذا موضوع خصو يكون في عقد البرنامج.

كاين موضوع اللي مهم بالنسبة للغرفتين هو القضية ديال الظهير 63، لأن الظهير ديال 63 كيتكلم على المأذونيات، ونحن لا نفهم، هناك من يريد أن لا تبقى المأذونيات وهناك من يريد أن تبقى المأذونيات، كاين واحد العدد ديال الأمور غير خصها تشرح ليهم، يمكن تساعدونا انتوما في أن يتم الشرح.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم القيمة، ونتمنى لكم استرجاع عافيتكم.

وننتقل إلى السؤال الأول الموجه لقطاع الطاقة والمعادن والبيئة، وموضوعه "معايير احتساب تسعيرة استهلاك الماء والكهرباء".

الكلمة لأحد السادة المستشارين، السيدة المستشارة المحترمة ورئيسة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، التي نتمنى لها الحمد لله عودة ميمونة بعد غياب طويل واحتجاز خارج المغرب مع ظروف ديال "كوفيد-19".

مرحبا بك السيدة الرئيسة، الكلمة لك.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس على هذه الدعوة وأتمنى لجميع المغاربة العودة للوطن، لأن بالفعل هاذ الفترة صعبة جدا على أي واحد خارج البلاد، ولكن الحمد لله كل الأمور دازت بخير وعلى خير.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

في الحقيقة، السيد الوزير، موضوع فوترة إستهلاك الماء والكهرباء موضوع قديم، وسجالاته وتوتراته منذ سنوات، وتلقينا العديد من الأجوبة، وكذلك طرحنا العديد من الأسئلة حول هذا الموضوع، سواء في مجلس المستشارين أو في مجلس النواب.

هذا الموضوع كما قلت، السيد الوزير، شكل توترات اجتماعية واحتقانات بين المواطنين والمؤسسات المعنية بتوزيع الماء والكهرباء، ولازال حتى اليوم موضوع جدال واسع، ولاسيما خلال فترة الحجر الصحي ببلادنا.

من بين الأسباب الكبيرة والواضحة المثيرة لهذه التناقضات والتوترات، معايير التسعيرة والفوترة التي تغيب عنها الشفافية في العلاقة بين المواطنين المستهلك ووكالات توزيع الماء والكهرباء.

من أجله، نسائلكم السيد الوزير، عن معايير تسعيرة استهلاك الماء والكهرباء بالنسبة للاستعمال المنزلي؟

وكذلك تساؤل آخر، وهل تملك الحكومة آليات مراقبة هذه التسعيرة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نرحب بالسيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة، وله إجابة على سؤال الموضوع.

تفضلو السيد الوزير.

السيد عزيز رباح وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أولا، التسعيرة هي محددة منذ 2014 بالنسبة للجميع، واضحة، الأشطر الستة واضحة، الشطر الأول والثاني اللي كيمثل أكثر من 75 ديال المغاربة لم يمس في 2014، صحيح أن الأشطر اللي هي عالية شي شوية تزاد عليها شوي ديال الثمن نظرا للكلفة ديال الماء والكلفة ديال الكهرباء، شيء طبيعي، ولكن بالنسبة لـ 75% ديال الأسر راه الحمد لله تحملت الدولة وتحملت الحكومة وتحمل المكتب الوطني يعني التكاليف، بحيث ما كتخلصش في الكهرباء الكلفة ديالها.

طبعا أشنو اللي حصل؟ ما دمنا كنتحدثو على.. اليوم غادي نجاوب على المكتب الوطني هذه المسؤولية ديالي، طبعا يمكن تجي فرصة مع السيد وزير الداخلية، حول الوكالات، يعني ربما تكون هناك، صحيح تصلنا إشكالات، غير باش يكون واضح، لأن الوقت ما كيسمحش، بغيت نشرح المنظومة.

كاين المنظومة ديال الإنتاج اللي كنديروها بشراكة مع القطاع الخاص، كتدار طلب عروض، كيديرو (des centrales) اللي كتسوى الملايير، كيشري من عندها المكتب الوطني يعني المكتب الوطني حصريا، كيشري من عندها المنتوج، وهذاك المنتوج كينقلو في شبكة ديال النقل، نتكلمو على الكهرباء اللي هي مكلفة جدا، غير استثمارات في جنوب د المملكة راه الملايير ديال الدراهم، من بعد كيوصل عند الموزعين، إما كيكون الموزع هو المكتب الوطني أو كيكون الموزع هو الوكالات، الآن مع وزارة الداخلية كنشتغلو باش هاذ الشي ما يبقاش، أن غتولي شركة ديال التوزيع جهوية، اللي كتدير الخدمات بكاملها.

فطبعا هاذ الفترة ما كانش كيشتغلو الإخوان لأن كان الحجر، وبالتالي كانت فقط تقدير، الآن كتسوى الوضعية ديال المكتب الوطني ديال 11 مليون فاتورة، تسوى الوضعية ديال 11 مليون فاتورة، طبعا ويمكن وقعات أغلاط، هذا أكيد، لأن ملي تجمع كاين اللي طلع للأشطر الفوقانية، فالآن كتسوى جميع الإشكالات باش يبقاو الناس في الأشطر المناسبة لكل شهر وليس في التجميع ديال ثلاثة أشهر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة المستشارة، السيدة الرئيسة، في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات.

بالفعل لولا ما كانش هاذ الإشكال كيطرح كل مرة، وكل مرة كنعاودو نطرحوه في البرلمان، إلا أنه التسعيرة رغم تحديديها إلا أن الإشكالات باقية لحد الآن، وبالخصوص في هاذ الفترة ديال الحجر الصحي، كما أشرت السيد الوزير، كاين إختلالات كثيرة، كاين الناس الموظفين ديال الوكالات اللي كياخذو عن (l'ONEE[2]) كان ما كيطلعوش للمناطق باش يديرو مراقبة ديال العدادات، وبالتالي دائما الشكايات ديال المواطنين لحد الآن باقي كيعانيو من هاذ الزيادة سواء في الأشطر، وكذلك حتى في بعض المرات كنلقاو نظام التسعيرة كيما أشرتو أن كيعتمد غير على التقديرات، يعني القليل فين كيكون يعني مراقبة ديال العدادات بالفعل منظمة.

كذلك السيد الوزير، بعض الأسر كتشابه في المستوى المعيشي ديالهم وكتوفر على نفس المساحة المنزلية والآلات، والفارق في الفواتير يكون شاسعا، باختلاف إما الحي أو المدينة، وهذا كيزيد شكوك المواطن حول مصداقية هاذ النظام ديال التسعيرة.

السيد الوزير،

هناك يعني مجموعة من الملاحظات، فوترة بعض الاقتطاعات الإضافية أو الضرائب التي لا علاقة لها بالاستهلاك والتي تثير استغراب وتساؤلات المستهلك، هذا كيجعلنا دائما نتساءلو السيد الوزير، عن الآلية ديال المراقبة ديال الفوترة وحماية المستهلك المغربي باش نخففو العبء عليه من هاذ المشاكل اللي كتوقع.

السيد الوزير،

أنتم دائما من الناس اللي كنتم كتدافعو عن ذاك إعادة مراجعة دفتر التحملات ديال هاذ الشركات اللي كتحمل التدبير المفوض، اليوم السيد الوزير، واش ما كاينش اليوم التفكير في إعادة مراجعة دفتر التحملات ديال هاذ الشركات؟ لأن اليوم راه إشكال دائما سيطرح هاذ الإشكال ديال إرتفاع الاستهلاك ديال المواطنين، هاذ الشي كاين السيد الوزير، احنا ما يمكنش راه كلشي أغلبية المواطنين اليوم رافضين يخلصو هاذ الإرتفاع ديال الاستهلاك ديالهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

أنا قلت اليوم جاوبت على المكتب الوطني في الاختصاصات ديالي، عدد المستهلكين اللي كيتعاملو مع المكتب الوطني في الكهرباء 5.6 مليون، عدد المستهلكين اللي كيتعاملو مع الوكالات 3.6 مليون تقريبا، غير باش كنعطي هاذ المعطى، طبعا هاذ الشي صحيح، جات شكايات كثيرة، حسب المعلومة نقولها، أنه ملي كتجي الشكايات راه كيمشيو باش يعاودو يراجعو، أكثر من هاذ الشي، اليوم كاين التعميم ديال

[2] **O**ffice **N**ational de l'**E**lectricité et de l'**E**au

الوسائل التكنولوجية باش المواطن نفسو أن يراقب.

ثالثا، غيربغي نذكرهاذ القضية، اليوم راه كتشتغل وزارة الداخلية على إعادة النظر في دفاتر ديال التحملات كما الآن كنشتغلو مع المكتب الوطني.

أنا التقدير ديالي، أحسن إصلاح نقدموه لبلاد ديالنا، أحسن إصلاح أن تصبح عندنا شركة واحدة وليس كثرة الشركات، وهذا هو الآن راه دار طلب عروض، راه مكتب الدراسات كيشتغل باش تكون عندنا شركة في الجهة ديال الرباط– سلا- القنيطرة، شركة في الدار البيضاء كذا، هي اللي كتدير تعدد ديال الخدمات، طبعا وكيحكمها واحد عقد برنامج مع الدولة ودفتر التحملات، طبعا مع المراقبة، لابد في الدولة كيكون يعني الأجهزة ديال المراقبة باش تحمي المواطنين وتحمي أيضا الجودة ديال المنتوج اللي كيوصل عند المواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني، موضوعه "الإقتصاد التعاوني في مجال العمل المنجمي بجرادة"، وهو موضوع من فريق العدالة والتنمية.

تفضلو السي عبد الصمد.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، يعتبر العمل المنجمي من أهم الأنشطة الاقتصادية السائدة في إقليم جرادة، ويعد بذلك المورد الأساسي لفئات واسعة من الساكنة.

من أجل ذلك، نسائلكم عن الإجراءات التي يمكنكم اتخاذها للإرتقاء بالبعد التعاوني في مجال العمل المنجمي بهذه المنطقة واستدامته لتحسين دخل العاملين في القطاع؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هاذ السؤال.

من خلال هاذ السؤال، أبشر المنطقة بكاملها أنه الحمد لله أخذينا قرار مؤخرا ديال فتح 60 ألف كيلومتر مربع، طبعا قريبة من جرادة ولكن هي امتداد لجرادة، من جرادة إلى واحنا واصلين حتى لورزازات وغاديين لما يسطلح عليها بـ (CADETAF[3])، 60 ألف كيلومتر مربع تفتح للاستثمار مع الحفاظ على التوازن بين الكبار والمتوسطين والصغار، طبعا خرج الحمد لله مرسوم، المجلس الإداري سينعقد ديال التعاوني ديال الشراء، مركزية الشراء اللي هي كتواكب المنجميين التقليديين، الآن كنشتغلو باش تولي ماشي فقط في منطقة تولي على الصعيد المغربي، لأن هاذ العمل المعدني التعاوني هذا شيء مهم، لأنه فيه الآلاف اللي كيشتغلو.

بالنسبة لجرادة، من بعد يمكن لي نسلم لك يعني أشنو قمنا بالنسبة لجرادة، اليوم الحمد لله جرادة بعد ما وقعات الأحداث اللي وقعات وصلنا الآن كنشتغلو ب 80 تعاونية، كلهم اخذاو التراخيص، كلهم اخذاو التراخيص ومع السيد العامل هناك والسلطات كاينة المواكبة عن طريق واحد البرنامج ديال المواكبة.

كاين عدد ديال الاستثمارات، طبعا إقليم جرادة كلو خصصت له 900 مليون ديال الدرهم، يعني في كافة المجالات، قطاع البيئة والمعادن تقريبا واحد 120 مليون ديال الدرهم، باش يمكنا نواكبو هاذ العمل.

أكثر من ذلك درنا الخريطة الجيولوجية ديال الإقليم، باش نعرفو شنو هو المعادن؟ حيث ما كاينش فقط ديال الفحم وديال الرصاص، 77 ديال الفحم و6 ديال الرصاص، بل الحمد لله كاين معادن أخرى اللي يمكن ليها تعود بالنفع على الإقليم ديال جرادة وعلى المنطقة، وبالتالي هاذ التعاوني.. هذا هو التوازن اللي كاين في البلاد، كاين الصغار وكاين الكبار، ودائما خص يبقى هاذ التوازن في الاقتصاد الوطني والمواكبة ديالو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات.

فعلا على إثر الأحداث الأليمة التي وقعت بإقليم جرادة وقعت فيها وفيات، نسأل الله سبحانه وتعالى أن يرحمهم، تأسست بعد يعني التواصل الذي قامت به الحكومة في الإقليم، تأسست حوالي 80 تعاونية للفحم الحجري بإقليم جرادة و5 بسيدي بوبكر، 5 ديال التعاونيات بسيدي بوبكر، الشروط، الشروط التي وضعت أمامها للاستثمار هي شروط نوعا ما تعجيزية فوق الطاقة ديال هاذ الشباب الذين يشتغلون

[3] **C**entrale d'**A**chat et de **D**éveloppement de la région **M**inière du **T**afilalet et de **F**iguig

في هاذ المنطقة هاذي.

بالنسبة للتعاونيات في إقليم جرادة تشتغل، الآن هي تشتغل، ولكن أعطيك توصيف للوضعية.

نحن لسنا أمام مشغلين، هذه تعاونيات، إذن ليست هناك مسؤولية مشغل، ليست هناك مسؤولية عامة للموزعين، ولا الصانعين ولا الجهات يعني المعنية في الدولة، ليست هناك معاينة حقيقية ولا متابعة ولا مواكبة لأي جهة، يستخرج الفحم وينقل ويعالج بطرق بدائية، طرق يدوية، لأن هاذو شباب لإخراجهم من هذه الوضعية بطبيعة الحال أصبحت عندهم وضعية قانونية، سلسلة الإنتاج هاذي تشكل مجموعة من المخاطر على الصحة والسلامة وتعرض العمال للأذى جسديا أو المرض وبعض الأحيان أمراض قاتلة، أمراض قاتلة، مؤخرا راه انهاربئرمن الآباريوم الأحد وتوفى شاب داخل هذه الآبار، آبار الموت.

هاذ الوضع يتطلب مقاربة منظمة لتحسين ظروف عمل شباب هذه التعاونيات ونقترح:

- إرساء أنظمة لتدبير الصحة والسلامة مصممة خصيصا لهاذ النوع من الأنشطة المنجمية وتتناسب مع حجمها؛

- تقييم الأخطاروالمخاطروإجبارية التأمين كل موقع؛

- وضع إجراءات وتجهيزات لازمة لهذه المواقع؛

- توفير دعائم داخل المناجم تقي من الإنهيارات (le soutènement des parois et des toits) ديال هاذ المناجم؛

- تجهيزات توفر التهوية داخل المناجم، وبهم كيموتو؛

- تجهيزات الوقاية الفردية من الحوادث والأمراض المزمنة، وقاية الرأس، الوجه والأعين والسمع ومن التسربات الكيماوية، وأجهزة التنفس وأجهزة الوقاية من السقوط.

وأقترح في هذا الإطار، إحداث لجنة مشتركة فيها الطاقة والمعادن والشغل والإدماج المهني والصحة والسلطات المحلية، لمواكبة متابعة هؤلاء العمال الشباب، لأن الوضعية ديالهم ماشي وضعية شركات تعاونيات، صحيا بالمعاينة الدورية لأنهم معرضين كان الذين كانوا يشتغلون في الشركة أمراض السيليكوز عبر يعني المعاينة، مراقبة شروط العمل وظروفها، ودعم مستمرلتقوية وضعية هذه التعاونيات في تسويق المنتوج والتغطية الصحية والتأمين لهؤلاء العمال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي عبد الصمد.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار.

كنتمنى يكون الوقت باش....

أولا، القطاع المعدني سنويا كيتوفاو فيه واحد ما بين 14 و16 واحد. ماشي حكرا على جرادة، وإن كان كنتألمو على كل واحد، جرادة كيوقعنا المعدل ديال جوج، نظرا لأنهم كيخدمو في الآبار التعاونيات.. (كلام غير مسموع) ودائما كتسمعو الأخبار ديال المعادن، ولكن مع ذلك هاذ القطاع عندو خصوصية، حتى التقاعد راه كياخذوه قبل الوقت، لأن كيدخل في الأرض وكاين مشاكل صحية، مشاكل، واحد العدد ديال المشاكل، والآن مع النقابات ومع المهنيين كنشتغلو على قانون جديد ديال اللي كيشتغلو في المعادن، يعني (le statut du mineur)، راه احنا كنشتغلو عليه، وصلنا لنتائج النهاية باش إن شاء الله يجي لعندكم للبرلمان، نتمنى إدوز قريبا، لأنه فيه حماية للجميع، مع الشروط اللي تكلمتو عليها.

المواكبة، كاينة لجنة كيشرف عليها السيد العامل، لجنة واحنا فيها، اللي تدارت، كتديرزيارات ميدانية فيها عدد ديال المواكبة لهؤلاء، طبعا واش هاذ الشي كافي ولا ما كافيش متفق معاكم، تعطيو مقترحات يمكنا نعاودو رجعوها، يعني ثم كاين إتفاق ما بين التعاونيات والمكتب الوطني للكهرباء باش إشري من عندهم الفحم باش ما نخليوهمش أمام.. إلى عقلتي كان واحد الإشكال الناس كياخذو وكيجيو الوسطاء كياخذو بأقل كلفة إلى غير ذلك، امشينا في الإتجاه ديال هو ياخذو المكتب الوطني من عندهم طبعا إلا اللي ما بغاش، ما نقدوش نبززو على الناس اللي ما بغاش، امشينا أكثرمن ذلك، وفرنا كما قلت 120 مليون بما فيها الأمور المتعلقة بالبيئة واللي متعلقة أيضا بتأطير ديال المناجم بصفة عامة على مستوى جرادة، ولكن هاذ المقترحات نأخذها بعين الإعتبار ومقترحات أخرى إن شاء الله، نتمنى تكون فرصة نتحدث في المجلس الموقرعلى قصة المعادن في البلاد ديالنا والإصلاحات ديالها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزيرعلى مساهمتكم.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الثقافة والشباب والرياضة، وموضوعه "تعهدات وزارة الثقافة والشباب والرياضة المتعلقة بتعزيز البنيات التحتية".

نرحب بالسيد الوزير ونهنئه مرة أخرى على تعيينه وعلى الثقة المولوية الغالية التي حصل عليها.

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السي تويزي.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

كلنا كنعرفو على أن الشباب هو فئة اجتماعية خاصة وتواجه العديد من الإكراهات، وكذلك كنتفقو على أن أي تنمية لأي بلد وأي تطور، سواء اجتماعي أو اقتصادي، يرتبط أساسا بشروط التنشئة الاجتماعية للشباب، لأن الشباب الأساس ديال أي مجتمع.

وتضطلع البنية الرياضية والثقافية بدور هام في تعزيز مواهب الشباب وصقل طاقاتهم وتشجيع الممارسة الرياضية داخل الأحياء على اعتبار أولا، أن الرياضة حق دستوري، من الحقوق الدستورية للفرد ومدرسة كذلك لترسيخ قيم التعايش المشترك والتضامن وتحقيق الإدماج الإيجابي داخل المجتمع.

لذا، نسائلكم السيد الوزير، عن مآل إلتزاماتكم كوزارة في مجال تعزيز البنية التحتية الرياضية والثقافية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عثمان الفردوس وزير الثقافة والشباب والرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بغيت نتكلم على التهنئة، التهنئة إن شاء الله حتى نوصلو للنتيجة إن شاء الله يكون شي نجاح جماعي، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

قليل السيد الوزير، فين يكون وزير، يكون جوج مرات، إذن تستهلون ذلك، تفضلو.

ما كاين مشكل.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة:

لا، بغيت نشير لواحد المسألة هاذ أول مرة كنجي كوزير الثقافة والرياضة والشباب لهاذ الغرفة، وبغيت نوصل ليكم رسالة تقدير واحترام، بما أنكم كتمكننا باش نبقاو على اتصال مع القوى الحية، الترابية، الاجتماعية، المهنية، النقابية، إذن كنقدر هاذ الوقفة هاذي من هاذ المنبر، اسمحوا لي إلى ضيعت شوية ديال الوقت.

فيما يخص البنيات التحتية ديال الرياضة كاينين ثلاثة ديال الشركاء ديال الوزارة: كاينة الجامعات الرياضية، القطاعات الحكومية وأيضا الجماعات الترابية، هاذو كتعرفو بأن النفسية ديال الممارس أو البطل الرياضي كتأثر بزاف بالجودة ديال البنية ديالو، وهاذ الشي راه شفناه، كنا كنتكلمو على قطاع النقل، كتعرفو بأن المواطن الممارسة ديالو ما كتكونش إلى كان في شي طوبيس مهرس، راه الممارسة ماشي هي اللي غادي تكون إلى كان في شي طراموای مقاد، (donc) هاذ الجودة ديال البنية راه كتأثر على العقلية والنفسية ديال المواطن و ديال الممارس الرياضي.

الحمد لله الجامعات الرياضية قامت بواحد العمل جيد، كاينة مراكز: المركز ديال معمورة ديال كرة القدم، مراكز ألعاب القوى، مركز التكوين في الكاراطي وإلى غيرها.

كما أن هناك بنيات تحتية رياضية تستعمل للتكوين الرياضي، هناك مدارس رياضية اللي كتكون في ذيك البنيات التحتية.

كاينة أيضا في بلادنا مراكز للتكوين الرياضي على مستوى الجهات، وهنا بغيت نذكر بعض المدن: كاين في تطوان، الرباط، الدار البيضاء، وجدة، هاذو اللي كاينين، واحنا بصدد قريبا غادي يكون إنجاز مراكز جهوية بجهة الشرق وجهة بني ملال. خنيفرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الأمين، السي تويزي.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الرئيس،

في الواقع أنت وزير شاب، إذن تعطاك هاذ القطاع ديال الشباب والرياضة، في الواقع السؤال ديالنا ماشي هو هذا، ماشي في الواقع مدارس التكوين والمسائل التي تكون مكونين في مجال الرياضة، ماشي هو هذا، احنا المهم اللي الأسئلة اللي بغينا هو أن البنيات الرياضية والثقافية اللي خصها تنجزها وزارتكم مع واحد العدد ديال المتدخلين منهم الجماعات الترابية، وهنا كنتفقدو ذاك الملاعب السوسيو-رياضية للقرب اللي كانت تدارت في واحد الوقيتة، وتوقعو فيها واحد العدد ديال الإتفاقيات مع الجماعات الترابية وإلتزمت الجماعات الترابية فيما يخص الإلتزامات اللي وقعات عليها وجدت الأرض وجدت الإمكانيات، ولكن بغتة تم التراجع عن تلك الإتفاقيات، ما عرفناش علاش؟ ما بقاش الإتفاقيات، ما بقاوش، ثم كذلك التراجع ماشي في أيامكم، التراجع في أيام وزارة أخرى، أنها تراجعت على الاتفاقيات اللي كانت تروم إنشاء واحد العديد من المركبات الرياضية، ملاعب القرب في عدد من المناطق، سواء في المدارات الحضرية أو في المناطق القروية.

احنا كنقولو، احنا بغينا ترجعو لهاذ السياسة وتعطيو للعالم القروي في الواقع إمكانيات باش يكون هذاك التوازن المجالي، احنا كنشوفو في الرباط ملاعب القرب كاين شي 90 ولا 100، ولكن كنشوفو مناطق أخرى ما فيهم حتى تيران، إلى كانت مدينة قد، نعطيك مثل: "آيت وربر" مدينة فيها 50 ألف ديال الناس، ما فيها حتى تيران، الدراري إلى بغاو يلعبو الكرة خصهم ينزلو لمراكش، (détour) ديال 40 كلم، وبالتالي بغيتكم أنتوما عاد بديتو في هاذ الوزارة، أن تعطو القيمة القصوى للعالم القروي باش نثبتو هاذوك الدراري تم، علاش؟ لأن إلى ما كان تيران، ما كانتش دار الشباب، ما كان مركب ثقافي، وما كاين أي مكان اللي هو غادي ينمي فيه الشاب المواهب ديالو، فين كيمشي؟ كيمشي لمسائل الأخرى، إما التطرف في هاذ الشكل أو التطرف في شكل آخر.

وبالتالي نتمناو، السيد الوزير، على أن تعطيو في السياسة ديالكم الحكومية اللي جاية، أمل للشباب ديال العالم القروي بإنجاز مع الجماعات الترابية، ومستعدة، ومع الجهات كذلك ومع العمالات والأقاليم كذلك، باش يمكن نوجدو لهاذ الشباب اللي هو كثير جدا، هاذ الفضاء اللي يمكن يتمتع فيه يمكن يبين فيه الخصال ديالو والمواهب ديالو، باش نحافظو على الشباب اللي هو أساس تطور أي بلد كيفما كان.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي تويزي.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة:

كنشكر السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال، حيث نهار اللي جيت للوزارة لقيت واحد العدد ديال الملفات اللي كتعلق بهاذ (les CSP[4]) ذاك البرنامج ديال 800، كاع الملفات اللي لقيتهم دفعتهم، راه امشاو في (le circuit) ذاك الشي راه غادي، ثاني حاجة هاذ البرنامج كيخص المناطق القروية والشبه قروية، إذن هذا راه المغزى ديال هاذ البرنامج هو هذا، نجاوبو على هاذ المسألة.

نعطيكم غير راه السؤال لاخر اللي غادي نجاوب عليه اليوم، غادي نعطيكم تفاصيل على هاذ البرنامج، بغيت غير نشير لبعض المعطيات اللي كاينة اليوم، العدد ديال ملاعب القرب اللي كاينة في كل جهة، عندنا:

- جهة طنجة–تطوان–الحسيمة: 37 ملعب؛

- جهة الشرق: 131 ملعب؛

- جهة فاس–مكناس: 116 ملعب؛

- جهة الرباط – سلا- القنيطرة: 34 ملعب؛

- جهة بني ملال: 163 ملعب؛

- جهة الدار البيضاء: 132؛

- جهة مراكش: 219؛

- جهة درعة–تافيلالت: 109؛

- جهة سوس–ماسة: 130؛

- جهة كلميم–واد نون: 41؛

- جهة العيون: 16؛

- جهة الداخلة: 28.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثاني موضوعه "توفير امتيازات تفضيلية للشباب".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

تفضلو السي حسن، السيد المستشار.

المستشار السيد حسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

زملائي الأعزاء،

السيد الوزير،

أنتم وزير شاب على رأس وزارة تعنى بالشباب، رغم أنكم تقلدتم مسؤوليتها في الأنفاس الأخيرة للولاية الحكومية، فإننا نسائلكم عن إستراتيجية الحكومة لتوفير الامتيازات تفضيلية وعن إستراتجيتها المندمجة الموجهة والمخصصة للشباب؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

[4] **C**entres **S**ocio-sportifs de **P**roximité

أنا كنشكر السيد المستشار على هاذ السؤال، حيث كنظن أنكم كلكم طلعتو على التقرير الأخير ديال (HCP[5]) ديال المندوبية السامية للتخطيط، اللي كتقول بأن نسبة العطالة في المغرب غادي دوز من 10% لـ 14.5%، تقريبا 15%، هاذ الأزمة الاجتماعية والاقتصادية اللي احنا فيها غادي ضر أساسا الفئات الهشة، ومنها الشباب.

إذن هذا سؤال مهم جدا، ونقول بأن الجواب في هاذ الإستراتيجية هو الانخراط ديال الشباب في الحياة التنشيطية والحياة الجمعوية وكذلك الولوج ديالهم في المجالات ديال الثقافة، العلم، التكنولوجيا، الفن، الرياضة، الأنشطة الترفيهية إلى آخره، والولوج ديالهم إلى الإعلام، الإعلام العمومي، منابر الصحافة إلى آخره.

بغيت نقول أيضا بأن الشباب كيطالبو بجوج د الحوايج: الإحترام والإنصات، ولكن الإنصات اللي كيؤدينا لأرض الواقع وللعمل في الميدان.

خلال مختلف المراحل ديال الاستشارات اللي كانت عندنا في الوزارة مع القطاعات العمومية وأيضا فعاليات المجتمع المدني، ومنها نذكر المنتديات الشبابية الجهوية والمنتدى الوطني الأول، طرحت هاذ المسألة ديال الامتيازات وديال البطاقة، بطاقة الشباب، طبعا هاذ البطاقة كتطرح واحد العدد ديال الإشكالات اللي هي إشكالات ذات طابع تقني أولا.

وثانيا، كاين واحد التعدد ديال العروض، كما أن كاين تعدد العروض فيما يخص الحماية الاجتماعية 127 منظومة ديال الحماية الاجتماعية خصها تجمع.

وعندها أنظمة معلوماتية اللي ما كتتواصلش بينها، راه كاين هاذ المشكل مطروح حتى هو في هاذ الامتيازات اللي كتستهدف فئة الشباب.

إذن، بالإضافة لهاذ الصعوبات، كاين تقاطع ما بين بطائق مختلفة، برامج مختلفة. إذن المشكل هو ماشي غير مشكل تقني، ولكن أيضا مشكل ديال الحكامة وديال التقائية السياسات العمومية، وهذا مشكل مطروح راه كتعرفوه أكثر مني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

التعقيب لكم السي الحسن.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الوزير على هاذ الإيضاحات.

كما تعلمون أن قطاع الشباب والرياضة يحظى باهتمام كبير داخل حزب الاستقلال وداخل فريقيه في البرلمان. فئة الشباب تمثل الفئة العريضة الفاعلة في بناء مجتمعاتنا وتنميتها، وهي القاعدة الهرمية المهمة لسكان المغرب، نتيجة النمو الديمغرافي الذي يعرفه، ولكن، مع الأسف الشديد، السيد الوزير، المعطيات اللي عطيتو كيفما كان الحال فقبل من كورونا هاذ الحكومة ما كانتش عندها اهتمام بالشباب.

غادي نعطيكم بعض الأرقام اللي جات، حسب مصادر رسمية، فالنموذج التنموي الحالي حسب المصادر الرسمية لا يضمن تكافؤ الفرص، فمنين تنشوفو 3.1% فقط من الأطر العليا اللي في المغرب هوما أبناء الفلاحين و6.3% من الأطر هم من أبناء العمال، هنا كيبان واحد الفرق وكيبان بأن ليس هناك تكافؤ في الفرص.

السيد الوزير،

واش الحكومة في العلم ديالها بأن كاين أكثر من 4.5 مليون ديال الشباب المغربي لا يشتغلون ولا يتابعون أي تكوين ولا يمارسون أي نشاط؟ وهذا الرقم المخيف لا يشمل الشباب الذي كان موضوع سؤال طرحناه على السيدة وزيرة الأسرة الأسبوع ما قبل الأخير حول الشباب في الشارع واللي هوما كتعرفو المسائل ديالهم.

إذن هاذو أرقام إلى كانت الحكومة ما كتعطيهاش واحد الاهتمام، وما اعطاتهاش اهتمام، باش ما اعاطاتهاش اهتمام؟ في الميزانية ديال قطاع الوزارة ديالكم. ملي كنلقاو أهم القطاعات كنلقاو الحكومة رصدت لها أقل من 1% من الميزانية العامة، واش كتظن بأن كاين هناك اهتمام؟ ملي كنلقاو صفر فاصلة كذا وتسعين في المائة مخصص لوزارة الشباب، أي طموح؟ كيفما كان الطموح ديالكم كوزير شاب، لا أظن بأنكم غيمكن لكم توصلو باش يمكن لكم تطبقو غير التعليمات ديال صاحب الجلالة في جميع الخطب ديالو، التعليمات ديالو.. في إطار الشباب.

شكرا.

السيد الرئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

تكلمتو على النموذج التنموي الجديد، بغيت نقول بأن راه الملامح ديال هاذ النموذج التنموي الجديد راه بدات كتظهر، وانتوما ساهمتو في هاذ الشي، هذاك القانون اللي صوتو عليه ديال إحداث التعريف الرقمي الموحد، قانون مهم جدا جدا جدا، علاش؟ حيث غادي يدخلنا في هذاك الاقتصاد ديال القرن 21، أشنو هو؟ هو أن الذكاء الاجتماعي والذكاء ديال الإدارة وديال الدولة غادي يكون مبني على قاعدة البيانات،

[5] **H**aut **C**ommissariat au **P**lan

راه البيانات هما النفط ديال القرن 21.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إلى اسمحتو ننتقل إلى السؤال الثالث، وموضوعه "مآل الاستراتيجية المندمجة للشباب"، وهو موضوع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار

المستشار السيد عادل البراكات:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

أخواتي إخواني المستشارون المحترمون،

لابد في البداية، السيد الوزير، نحن كفريق الأصالة والمعاصرة بالمجلس أن نهنئكم على الثقة المولوية التي حظيتم بها من طرف صاحب الجلالة وتعيينكم على وزارة الثقافة والشباب والرياضة.

سؤالنا اليوم، السيد الوزير، حول عمل الحكومة على وضع مشروع الاستراتيجية المندمجة للشباب بعد حوار وطني شارك فيه مجموعة من المتدخلين والمهتمين بمجال الشباب، غير أنه وقبل الشروع في تنزيل هذه الاستراتيجية، تم التخلي عنها ووضع سياسة مندمجة للشباب.

لذلك نسائلكم، السيد الوزير، عن رؤيتكم في مجال الشباب وعن مصير الاستراتيجية المندمجة للشباب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة على السؤال.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

كما قلت من قبل، كاينة استراتيجيات وكاين أرض الواقع، وبين هاذو بجوج خاصنا نمشيو مباشرة للمشاريع، مشاريع ملموسة، هي اللي كتربط بين أرض الواقع وهاذ الاستراتيجيات.

الاستراتيجية المندمجة راه كانت موضوع تشاور حكومي ودازت في المجلس الحكومي بتاريخ 9 ماي 2019، وبغيت غير نشير لواحد المقتطف من خطاب صاحب الجلالة نصره الله في افتتاح البرلمان (2017-2018)، كيقول صاحب الجلالة: "وعلى غرار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH[6])، فإننا ندعو لبلورة سياسة جديدة مندمجة للشباب" هاذ الربط اللي تدار مع (l'INDH) إشارة قوية. واللي بغيت نقول أن تعبئة الموارد المالية هي حجر الأساس أو بيت القصيد.

أنا من بين القرارات الأولى اللي اخذيتها ملي جيت للوزارة، فهمت بأن هاذ المسألة ديال الموارد البشرية ما خاصناش نبقاو فواحد الحوار ثنائي مع وزارة المالية، خاصنا نمشيو احنا نعرضو البرامج والمشاريع اللي قلت لكم، اللي كتربط بين الاستراتيجية والميدان، هاذ المشاريع نعرضوها على الشركاء ديالنا.

من بين الاجتماعات الأولى اللي كانت عندي مع الاتحاد الأوربي هنا في الرباط، علاش؟ حيث غادي نمشيو معهم فواحد الشراكة استراتيجية باش نزلو بعض من المشاريع اللي كاينة فذيك الاستراتيجية المندمجة، راه قلتها في الغرفة الأولى، أنا كنفضل المشاريع الملموسة على الاستراتيجيات المندمجة..

هنا اخذيت بعض من هاذ المشاريع اللي هي مهمة في الاستراتيجية، فيها سياسة القرب ديال سياسة تنشيط الشباب، دور الشباب إلى آخره، فيها مسألة (bénévolat) التطوع، المتطوعين، هاذو خاصنا نشوفو شي نظام ديال الحكامة اللي كيمكن الشباب باش يوليو متطوعين، راه كاينة برامج دبا، راه كاينة طلبات عروض اللي كتدار كل عام، ولكن ذاك الشي صغير وما كاينش في التراب الوطني بأسره إلى آخره.

بغينا نقويو هاذ المسألة ديال التطوعية وبغينا، إن شاء الله، تكون واحد الطفرة فيما يخص تنشيط الحياة الجمعوية، حيث هذا هو المفتاح أو الباب منين كيدخل الشباب للحياة المهنية ديالو والدراسية، إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار فيما تبقى من الوقت.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب ديالكم.

في الحقيقة، السيد الوزير، هاذ الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب راه بدا التشاور ديالها من 2009، دبا ل 2020، احنا 11 سنة دبا وهاذ الاستراتيجية مازال ما خرجاتش لحيز الوجود.

السيد الوزير،

هاذ الاستراتيجية كانت موضوع ديال جوج خطب ديال سيدنا الله ينصرو، اللي يدعو فيها إلى وضع هاذ رهانات وهاذ طلبات الشباب ضمن صلب هاذ النموذج التنموي ديال بلادنا، وكذلك يدير واحد الاستراتيجية مندمجة لهاذ الشباب.

[6] **I**nitiative **N**ationale pour le **D**éveloppement **H**umain

كذلك كان تحيين ديال هاذ الاستراتيجية، السيد الوزير، في 2015 ولحد الآن ما تداروالو، 5 سنوات دبا ما خرجاتش للوجود.

كذلك، السيد الوزير، هاذ الاستراتيجية ملي كنهضرو على 11 سنة كنهضرو على 3 حكومات متعاقبة، تنهضرو على 7 ديال وزراء تعاقبو على هاذ الوزارة ديال الشباب والرياضة، ولكن ما خرجاتش هاذ الاستراتيجية، وهاذ الاستراتيجية هذا موضوع ديال 16 مليون شاب وشابة مغربية، فاش تنقولو 16 مليون، السيد الوزير، راه تنقولو نصف ساكنة المغرب. هاذ الشباب واضعين واحد الأمل كبير على هاذ الاستراتيجية باش نقدرو نقولو أن هاذ الاستراتيجية راه واحد النموذج تنموي حتى هو، راه في شكل نموذج تنموي.

لذلك، السيد الوزير، تنطلبو منكم انتوما كشاب وتنتمناو هاذ الاستراتيجية تكون من إخراج السي الفردوس، شاب وزير، لأن ما يمكن لكش، السيد الوزير، تتراجع، لأن غادي تحسب عليك أنت كشاب، والشباب المغربي كامل واضع أمل عليك أن تخرج هاذ الاستراتيجية لحيز الوجود لتمكين هاذ الشباب المغاربة أنهم يحسنو الأوضاع ديالهم، سواء الاجتماعية أو سواء الاقتصادية.

ربما تنشوفو الشباب المغربي، السيد الوزير، باش تيطالب؟ الطلبات ديالهم هي وضع واحد بطاقة الانخراط ديال هاذ الشاب، لأن واحد الشاب عندو 28 سنة، 30 سنة، 35 سنة، ما خدامش، ما عندو لا عمل قارلا والو، تكون عندو واحد البطاقة اللي يستافد من وسائل النقل العمومي مثلا كالقطار، تكون عندو واحد البطاقة يستافد عندو واحد 30% ديال الامتياز ولا عندو واحد 40%، وكذاك تكون عندو واحد البطاقة إلى كان بغا يدير مشروع تكون تساهم بتنسيق ديالكم، السيد الوزير، مع اتحاد مقاولات المغرب وكذلك الأبناك أن تكون واحد الفائدة جد مهمة، واحد الشاب ما عندوش وبغينا نعانوه راه ما يمكنش غادي نقولو لو غادي تؤدي هاذ الواجب، منين غادي يجيب هاذ (les fonds) السيد الوزير؟ خاصنا نعانوه، وتكون كذلك إلى قلنا استراتيجية مندمجة بحال وزارة السكنى والتعمير كان شاب أو شابة ما عندهومش باش يسكنو نقدرو نديرو واحد التحفيز نديرو (des logements)، السيد الوزير، لهاذ الشباب بثمن رمزي، ثمن اللي يقدرو أنهم يخلصو هاذ الناس هاذ الواجبات هاذو.

لذلك، السيد الوزير، احنا أملنا فيك، أنا كشاب وبرلماني من المغرب العميق، راه احنا كنتلقاو مجموعة ديال التساؤلات على هاذ الاستراتيجية، ولكن عندنا الثقة فيك، السيد الوزير، أن هاذ الاستراتيجية تكون من توقيعك السي الفردوس، وتخرج لحيز الوجود.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، بقات لكم 16 ثانية، ونزيدوكم واحد 5 هي هذيك هي 30. تفضل.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة:

شكر السيد الرئيس.

كما قلت، سيتم الشروع في تنزيل هاذ السياسة المندمجة بمجرد استكمال مسطرة المصادقة عليها، ولكن ما خصناش نتسناو، ما تسناوش المسطرة، هاذ الشي علاش كنقول لكم راه احنا كنمشيو مباشرة للمشاريع باش نشوفو أشنو هي اللي غادي تتمول، وحدة بوحدة.

راه تكلمت لكم على الاتحاد الأوربي، جلسنا أيضا مع كاع الوكالات ديال الأمم المتحدة اللي كاينة في المغرب، (UNICEF[7])، (UNFPA[8])، واحد العدد ديالهم، وكنديرو اجتماعات دورية معهم كل شهر، إن شاء الله، باش نوصلو للتمويل ديال هاذ المشاريع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الرابع وموضوعه "تمويل الجامعات الرياضية"، وهو موضوع من طرف فريق العدالة والتنمية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشرون المحترمون،

سؤالنا هو عن الإجراءات المتخذة لمعالجة الاختلالات المالية في تمويل الجامعات الرياضية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا، الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكر السيد المستشار على هاذ السؤال المهم، حيث كنعرفو أن

[7] Le Fonds des Nations Unies pour l'enfance

[8] Le Fonds des Nations Unies pour la population

الممارسة الرياضية عندها واحد العلاقة مع الصحة وأيضا المناعة، وهنا كنتكلم على المناعة الجسدية والمناعة النفسية، حيث واحد العدد ديال الطاقات الشبابية إلى مشات الرياضة كتكون اجتهاد وبحال واحد العمل على الذات، واللي غادي يستافد منها المجتمع المغربي ككل.

هنا الدعم اللي كنقدموه للجامعات، طبعا كانت واحد العدد ديال الاختلالات.

قامت الوزارة سنة 2018 بافتحاص عدد من الجامعات الرياضية من خلال مكتب للدراسات، ولقينا 8 ديال الجامعات الرياضية اللي تسجلت بشأنها ملاحظات جوهرية، ملاحظات جوهرية، وباقي الجامعات كانت سجلت بشأنها بعض الملاحظات، ولكنها لم تصل إلى حد عدم المصادقة على حساباتها، وكاين واحد البرنامج باش يوليو (les clubs)، الأندية والجامعات شركات مجهولة الأسهم.

بعد ذلك طلبنا هاذ الجامعات المعنية بتفعيل هاذ التوصيات، علما أن هاذ المسطرة اللي اتبعت والمسطرة ديال الرقابة تمت الإحالة ديال ملفات ديال هاذ 8 ديال جامعات الرياضية على المجلس الأعلى للحسابات، ومهمة المجلس حاليا ما تزال في طور الإنجاز.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

شكرا على هذه التوضيحات.

شكرا أيضا على أنكم وقفتم فعلا على التقرير الذي أنجز واللي كان تقرير ديال الافتحاص واللي بين الاختلالات الجوهرية في هذه الجامعات.

واحنا في الحقيقة لما طرحنا السؤال قلنا بأن هاذ الدعم الذي كان موجه للجامعات ما بين 2013 و2019 أنه تزاد واحد النسبة مقدرة جدا حوالي 50%. احنا ما كنتكلموش على المردودية والآثار ديال هاذ الزيادة، لأن ما كانش عندها آثار ومردودية على مستوى أداء هذه الجامعات وتموقع المغرب في ذلك، لكن السؤال ديالنا كان موجه لهذه الأموال التي حولت لهذه الجامعات وكيفية التدبير ديالها.

أنا مزيان، السيد الوزير، في تقرير الافتحاص اللي تكلمتو عليه كان مزيان تقولو لنا أن أغلب الجامعات، أنها ما نظمتش راسها على أساس القانون 30.09 المتعلق بالتربية البدينة والرياضة.

أغلب الجامعات أنها ما كانتش كتابع هاذ الدعم الذي تحوله، هي نفسها، إلى الأندية، ما كانتش كتتسلم لا تقارير لا حتى شي حاجة.

بعض هذه الجامعات المكاتب الإدارية كانت كتوزع هاذ الأموال لأنها اعتبرتوه بحال المال السايب، فكانت توزعه فيما بينها وتتقاسمه، كتدير فيه الكريدي، كتدير فيه السلف، كتدير فيه اللي بغات، كأنه ديالها، في الوقت اللي كان خاصو يدبر بحكامة وشفافية وإرادة اللي تكون قوية في تدبير المال العام لإنتاج شيء ما لهذا البلد.

السؤال ديالنا، السيد الوزير، هو أن فعلا كنتمناو انتوما مازال وزير جديد في القطاع، كنتمناو تديرو إجراءات، نعم المجلس الأعلى للحسابات، ولكن تديرو إجراءات مواكبة لذلك وقرارات اللي يمكن تكون عندها آثار اللي يمكن يوقف هاذو عند حدودهم.

الأمر اللي كنا كنتسناو، ولكن اسمحو لي، السيد الوزير، أنا نقول لكم احنا تفاجئنا بالدعم الذي تم تحويله إلى جمعية أخيرا، الجمعية المتعلقة بالإعلام، تفاجئنا وقلنا السيد الوزير كنا كنتسناوه أنه ياخذ إجراءات، فإذا به الآن كيجروه لواحد المسار معين لدعم جمعية ب 20 مليار سنتيم في ظروف حرجة في غياب مؤسسات أخرى اللي كان وجب أن يؤخذ برأيها في الموضوع.

للأسف الشديد هذا لم يتم، وهذا يضعكم في موضع فيه شبهة ما.

لكن السؤال أكثر بغيت نقول لكم، السيد الوزير، مزيان هاذ القطاع توقفو عليه، هاذ القطاع راه عندو تاريخ سيء؛ إلى كنا اليوم بهاذ الإعلام بغينا نتحكمو في المشهد الإعلامي ونتحكمو فيه بإرادة خفية من وراء، فاليوم راه كان في 2009 كانت تمت جمعية أيضا وتم دعمها من هاذ القطاع، وهي جمعية كانت في واحد السياق معين ديال إحداث شيء ما اللي هو في الأخير تمخض على حزب ما، أنه تم الدعم ديال هذه الجمعية في غياب ديال جمعيات متعددة وشبيبات أحزاب ب 50 مليون ديال السنتيم، ولم يكن شيئا من ذلك، الحمد لله أنه الأمور لم يتم التحكم حتى في المشهد السياسي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب فيما تبقى.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة:

السيد الرئيس، شكرا.

إلى سمحتو غادي نجاوب على السؤال، بناء على هاذ التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات، غادي ناخذو واحد العدد ديال.. نفعلو هاذوك التوصيات، فيها اللي كيتعلق بالجامعات الرياضية وفيها اللي كيتعلق بالتقوية ديال القدرات الإدارية ديال الوزارة، حيث ما نلوموش.. راه هاذي منظومة هاذي، ماشي غير كنجيو ونقولو ها الفالطة هنا وما

عندنا والو، راه خاصنا نخدمو على هاذ المنظومة: الإدارة، الجامعات، القانون حتى هو، خصنا نتكلمو كاع على هاذ المواضيع وإن شاء الله، احنا في طور الدراسة، غير يوجد لنا شي تصور راه طبعا غادي تكون شراكة ما بين القطاع والبرلمان، إن شاء الله رب العالمين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقل إلى السؤال الخامس وموضوعه "دعم البنيات التحتية والملاعب الرياضية بالداخلة"، وهو موضوع من طرف السادة المستشارين للفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد امبارك حميا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

زملائي المستشارين،

تبعا للتوجهات الملكية السامية الرامية إلى توسيع قاعدة الممارسة الرياضية، تبعا للسياسات الحكومية الرامية إلى تعزيز البنيات التحتية بكافة ربوع المملكة، نسائلكم السيد الوزير: ما هي استراتيجية وزارتكم من أجل تعزيز هذه المرافق الرياضية بمدينة الداخلة؟ واش وزارتكم عندها برنامج خاص بهذه الجهة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكر السيد المستشار على السؤال، حيث خارج هذا القطاع كاينة ديما عناية بجميع التراب الوطني طبعا، ولكن كاينة مدن اللي دارت واحد النجاح اللي هو خلقت بحال إلى قلتو علامة تجارية.

كاينة بعض المدن في المغرب اللي نجحت في هاذ الشي، منها الداخلة، نقدر نشير للصويرة، أزمور، طنجة إلى آخره، أصيلا.. هاذ المدن خصنا نعاونوها، وكاين واحد المستقبل للشباب ديالها، بما فيه المستقبل الرياضي وديال التنشيط.

الداخلة، داخلة في البرنامج ديال 800 ملعب ديال القرب.

بغيت نشير لبعض المعطيات:

قلت أن كاين 28 ملعب للقرب اللي كاينة في الداخلة، منها 21 بإقليم وادي الذهب و7 ملاعب في إقليم أوسرد، وتم إنجاز جميع المساطر الإدارية والتقنية، والملف في طور المصادقة من طرف صندوق التجهيز الجماعي (le FEC[9]) ليتم الشروع في إنجاز هذه الملاعب قريبا.

ونشير أيضا إلى إنجاز مركز سوسيو رياضي للقرب اللي هو كبير، كنسميوه احنا من (catégorie B)، (catégorie B) فيه تقريبا واحد 3000 متر مربع، وفيه 3 ديال تيرانات بالربيع وتيران ديال التنس أيضا، وأيضا كاين 2 ملاعب للقرب انتهت الأشغال ديالها في هاذ المرحلة.

وفيما يخص الداخلة تتوفر الجهة حاليا على شبكة من البنيات الرياضية الحديثة، تتمثل في مركز سوسيو رياضي للقرب، وقاعات مغطاة للرياضة وملاعب للقرب أيضا، إضافة إلى مسبح بلدي وحلبة ألعاب القوى. هاذي كلها بنيات تحتية اللي كاينة في الداخلة.

وكتعرفو بأن الداخلة راه معروفة كوجهة رياضية، سياحية ولكن السياحة الرياضية، وهاذ الشي أيضا كيعطينا أمل أننا نجعلو من الداخلة واحد النموذج باش نوريو للمدن الأخرى آش يمكن يتدار ملي كتكون الالتقائية والتآزر بين السياسات العمومية، ها السياحة، ها الرياضة، ها التنمية المحلية إلى آخره.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد المستشار فيما تبقى من الوقت.

المستشار السيد امبارك حميا:

شكرا السيد الوزير على هذه المعطيات، ولكن أنا كندعوك باش تزور مدينة الداخلة باش توقف على هاذ الأرقام اللي اعطيتي.

منين كتقول 21 ملعب ديال الداخلة اللي داخل في البرنامج الوطني ديال إحداث 800 ملعب، راه ما تنجزش 21 ملعب، مازال، السيد الوزير، ما كاين والو.

الداخلة فيها ملعب واحد، مركب واحد تبنى في 86، بناه المجلس الجماعي لمدينة الداخلة، فيها قاعة مغطاة فعلا في حالة جيدة، فيها ملعب واحد للكرة المصغرة ومسبح، شي حاجة أخرى راه ما كاينة.

أنت دبا اعطيتي صورة كأن مزيان وكذا، مزيان، السيد الوزير. مزيان إلى عندكم شي.. وانتوما راك شاب كذا وعندك برامج مزيان، مزيان، ولكن جينا للداخلة باش تشوف هاذ الشي المعطيات اللي عندك، راه المعطيات اللي عندك غالطة، وهاذوك الناس اللي في الوزارة

[9] **F**onds d'**E**quipement **C**ommunal

الشباب والرياضة خصهم يدورو البوصلة شوية لعندنا، الله بجازيكم بخير، للجنوب. احنا راه عندنا فرق في القسم الوطني للهواة الممتاز، كتلعب في الجهة الشرقية، وكتلعب في طنجة وكتلعب في الدار البيضاء، وعندنا في فرق في (2ème série) وعندنا في (3ème série)، وعندنا شباب، 50% من ساكنة ديال الجهة شباب، وبالتالي المدينة كانت بدات ب 6000 نسمة بملعب، واليوم راه كنتكلمو على 150.000 وباقي ملعب واحد ديال كرة القدم، ملاعب القرب ما كاينة. كيمشيو يلقاو شي أرض فارغة يلقاها مندوب الشبيبة والرياضة تما يدير لها الجير يدير 2 بوطوات ديال الحديد ويقول لك راه ملعب، احنا خصنا ملعب تكون فيه المواصفات الجيدة فين يمكن تضمن السلامة ديال الدراري وديال الشباب اللي كيلعبو كذا.

خصكم، السيد الوزير، الله يجازيكم بخير، أجيو لعندنا، احنا راه محتاجين منكم تطرحو الداخلة ضمن البرامج ديالكم المستقبلية باش تبنيو لنا شي ملعب ولا شي مركب كيف اللي قلت راه.. وفيه ملاعب صغرى، كاين رياضات اللي هي واعدة وطالعة كيف التنس، كاين الباسكيط (basket).

إذن، بطبيعة الحال استحضرت الداخلة كوجهة سياحية مصنفة على الصعيد العالمي، مزيان، ولكن هاذ الشي خصنا نواكبوه ببنيات رياضية لأن السواح حتى هوما كيبغيو يمشيو يلعبو ويشوفو الرياضة فين واصلة لا كرة القدم لا غيرها لا التنس لا كذا، ما نبقاوش نقتصرو على الرياضات البحرية.

وبالتالي خص هاذ التطور اللي عرفتو الداخلة، السيد الوزير، خصكم تواكبوه، راكم نسيتو هذيك الجهة، راه قطاع الشباب والرياضة نساه، السيد الوزير.

راه كندعوك لزيارة لمدينة الداخلة باش توقف على هاذ الشي، راه جيتي انت مؤخرا في كرانس مونتانا، مزيان تجي تعاود ترجع وتشوف القطاع الرياضي اللي انتم أصبحت عليه، أجي، السيد الوزير، مرحبا بك، احنا راه بغينا حقنا في البرامج الحكومية، بغينا حقنا في وزارة الشباب والرياضة باش يتدار تما من أجل بطيعة الحال–كما سبقني الأخ–باش نضمنو لهاذ الشباب يندمج شوية في قطاع الرياضة باش ما يمشيش للانحراف، وما يمشيش لسلوكات أخرى السيد الوزير.

وشكرا جزيلا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في 25 ثانية اللي بقات.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

غير نوضح: قلت 21 ملعب للقرب اللي هو في طور المصادقة من طرف صندوق التجهيز الجماعي، مازال ما كايناش في أرض الواقع.

هاذ الشي اللي كاين، ولكن احنا راه غاديين إن شاء الله والمسطرة الإدارية غادية، والتمويل راه موجود، إن شاء الله طبعا راه خصني نجي للداخلة.

شكرا على الاستضافة.

السيد رئيس الجلسة:

إن شاء الله، وأهل الداخلة يستاهلو كلشي.

السؤال السادس والأخير وموضوعه "إحداث منشآت رياضية وترفيهية للشباب بالمناطق النائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن ادعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي تنوون القيام بها من أجل استدراك الخصاص الكبير في المنشآت الرياضية والترفيهية الخاصة بالشباب، نظرا للأهمية التي تحظى بها هذه المرافق الحيوية بالمناطق النائية، وخاصة جهة درعة–تافيلالت؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

تنشكر السيد المستشار على السؤال، اللي كيعطيني فرصة باش نوضح هاذ البرنامج ديال 800 ملعب للقرب اللي طرحت عليه واحد العدد ديال التساؤلات.

هاذ البرنامج ديال البنية التحتية الرياضية، 800 ملعب د القرب، موجهة أساسا للمناطق القروية وشبه الحضرية، وهي شراكة ما بين وزارتين، وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الشباب والرياضة.

استقبلت الوزارة العديد والعديد من الطلبات لإحداث هذه الملاعب، علما أن المجالس الإقليمية هي اللي كتقوم باقتراح العدد ديال الملاعب اللي غادي تكون في الإقليم، ومن المعايير اللي كنخدمو بها باش نقومو بالانتقاء ديال هاذ المشاريع وهاذ الملاعب، احترام العدالة المجالية، واستحضار معايير الكثافة السكنية، وأيضا المسألة ديال توفير الوعاء العقاري، باش نقدرو نزيدو للقدام ما يكونوش مشاريع ميتة من الأول.

اليوم، تمت الموافقة على إحداث 889 ملعب بمختلف مناطق المملكة، بما فيها ملفات ديال 15 إقليم، على القرض المقدم من طرف صندوق التجهيز الجماعي (FEC)، في حين لازالت باقي الملفات المعروضة على وزارة الداخلية لاستكمال باقي الوثائق واستيفاء كافة الشروط، والعدد د الملفات راه كيفوق بكثير هاذ العدد اللي قلت ديال 800.

كما تم التوصل بعقود القروض للتوقيع عليها، علما أن الوزارة اعتمدت منهجية استباقية تمثلت في تفويض الاعتمادات للمديريات الإقليمية للشروع في الدراسات والإعلان عن الصفقات.

إذن احنا القطاع ديال الشبيبة والرياضة مهيأ، كنتسنى غير المسطرة تكمل ونمشيو القدام، إن شاء الله.

فيما يخص تلخيص وثيرة تقدم إنجاز هذه المشاريع:

- تم إنجاز الدراسات التقنية والمعمارية التي تهم 500 ملعب، وتخصيص الاعتمادات اللازمة للإعلان عن طلبات عروض للأشغال، وإبرام صفقات من أجل إنجاز هذه الملاعب خلال الشهور المقبلة إن شاء الله رب العالمين؛

- المصادقة على مجموعة الصفقات من أجل إعطاء انطلاقة أشغال إنجاز 100 ملعب للقرب، وسيتم إطلاق طلبات العروض من أجل القيام بالدراسات التقنية والمعمارية بالنسبة للمشاريع المتبقية في أقرب الآجال إن شاء الله رب العالمين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن ادعي:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم على جوابكم، وقبل الخوض في هذا الموضوع لابد أن ننوه بالعمل الجبار الذي قام به السيد رشيد الطالبي العلمي على رأس وزارة الشباب والرياضة، حيث قاد دينامية كبيرة وأطلق رزمة من الأوراش التي لازالت مفتوحة إلى اليوم، 840 ملعب للقرب، اشتغل مع وزارة الداخلية وإدارتها الترابية في مختلف الجهات والعمالات والأقاليم، بعيدا عن كل هاجس سياسي، الغرض منه هو:

- توفير بنيات تحتية لساكنة العالم القروي وشبابه المتعطش للفعل الرياضي؛

- إطلاق الإستراتيجية الوطنية للشباب ومناقشتها عبر المؤسسات الدستورية وعلى رأسها البرلمان بمجلسيه؛

- إعادة إستراتيجية وطنية للتخييم جديدة كانت ستغير وجهة المخيمات الصيفية.

لذا، من الواجب اليوم تحصين هذا المكتسبات والسير نحو إنجازها ضمانا لاستمرارية المرفق العمومي، والإدارة ملزمة بإنجاز هذه الرؤية التي تدخل ضمن برنامج حكومي توافقنا عليه داخل الأغلبية وساندناه.

لذلك، فمن واجبكم مواصلة هذا الإنجاز الذي سيعزز قدرات العالم القروي بالنيات التحتية الضرورية لفائدة الشباب، كما سيعزز قدرات الوزارة في المجال التربوي، وتكون لنا الشجاعة لقول الحقيقة، والإدارة مطالبة بالاشتغال وفق نهجكم، والأكيد أنكم ستكونون في مستوى هذه المرحلة.

السيد الوزير المحترم،

بغيت غير نسألكم، بغيت تسجل السيد الوزير واحد الملعب ديال إقليم تنغير، الملعب السوسيو الكبير راه يعني هاذي عقود واحنا كنتسناوه، ما عرفناش علاش تعثر.

بعض الملاعب في إقليم تنغير وفي جهة درعة–تافيلالت، السوسيو، ملاعب الصنف D، أنا بصفتي رئيس الجماعة من 2017 يعني درت (versement) لوزارتكم من 30 مليون، يعني الطرف ديال الجماعة، إلى حد الآن مازال كنتسناو، وجماعة تيلمي، وبعض الجماعات الأخرى في جهة درعة-تافيلالت.

يعني جهة درعة-تافيلالت تفتقر إلى كل شيء في وزارتكم للشباب والرياضة والثقافة، دور الشباب ما كاينينش، ملاعب القرب ما كاينينش، دور الثقافة، ملاعب السوسيو رياضية، المخيمات، القاعات المغطاة، المسابح.

السيد الوزير المحترم،

لا شيء فيما يخص قطاعكم بجهة درعة-تافيلالت، كاين بعض الملاعب هنا وهناك، ولكن ملي كنمشيو للمدن، وكل 500 متر تنشوفو ملعب القرب بالرقم 1، الرقم 2، الرقم 3، وجهة درعة-تافيلالت لا شيء، فهذا عيب وعار السيد الوزير.

سنطلب منكم الالتفاتة لجهة درعة-تافيلالت.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

والسيد الوزير فيما تبقى من الوقت، غادي نكونو مرنين معك، اليوم جميع السادة المستشارين والمستشارات بغاو يشجعو السيد الوزير.

تفضل.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

جوج ديال العناصر للجواب:

- الجواب الأول، هاذ الحالة ديال الحجر الصحي، وهاذ "كوفيد-19"،

كتلزم علينا باش نعاودو النظر في التصور والتنزيل ديال بعض السياسات وبعض المشاريع؛

- والعنصر الثاني هو العدد ديال ملاعب القرب اللي كاينة في جهة درعة–تافيلالت:

• إقليم تنغير: 30 ملعب؛

• إقليم زاكورة: 25 ملعب؛

• إقليم ورزازات: 16 ملعب؛

• إقليم ميدلت: 27 ملعب؛

• إقليم الرشيدية: 11 ملعب.

وشكرا.

هاذو مبرمجين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم، وأشكر السيدات المستشارات والمستشارين.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 299

التاريخ: الثلاثاء 25 ذو القعدة 1441هـ (17 يوليوز 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.

التوقيت: ساعتان وخمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020:

1. تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية حول مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020؛

2. المناقشة العامة لمشروع قانون المالية المعدل؛

3. رد السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تطبيقا لأحكام الدستور والقانون التنظيمي للمالية والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبناء على مداولات مكتب مجلس المستشارين ومداولات ندوة الرؤساء ذات الصلة، يخصص المجلس هذه الجلسة إلى:

1. تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية حول مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020؛

2. المناقشة العامة لمشروع قانون المالية المعدل؛

3. رد السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

بالإضافة لهذه الجلسة أريد فقط أن أذكر المجلس على قرار المكتب اللي اخذا حول الجلسات اللي غادي يكونو اليوم في المساء، ولكن ربما غادي يكون هناك تغيير باقتراح من بعض رؤساء الفرق وكذلك من السيد وزير المالية، فاللي كان مقرر هو أنه سيعقد المجلس جلستين مسائيتين:

- الأولى، ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال تخصص للدراسة والتصويت على عدد من النصوص الجاهزة وعلى الجزء الأول من مشروع قانون المالية المعدل؛

- أما الجلسة المسائية الثانية، فستنطلق ابتداء من الساعة الخامسة والنصف مساء قصد المناقشة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية المعدل.

وقبل الشروع في مباشرة جدول أعمال هذه الجلسة، اسمحوا لي أن نتقدم بالشكر الجزيل للسيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعة، وللسيد رئيس ومقرر "لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية" ولكافة السادة رؤساء اللجن الدائمة بالمجلس ولجميع السيدات والسادة أعضاء المجلس، وكذا السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، على الروح العالية والوطنية العميقة التي أبانوا عليها جميعا والمجهودات التي بذلوها في سبيل المناقشة المعمقة والمتميزة والمثمرة لمشروع قانون المالية المعدل، الأول من نوعه الذي يحال على البرلمان في إطار الدستور الجديد والقانون التنظيمي الجديد لقانون المالية.

واسمحوا لي أيضا بالتعبير على فخرنا جميعا بما تم تحقيقه من تضامن حقيقي لكل مكونات الشعب المغربي طوال مرحلة التصدي بوباء كورونا والتي مثلت ومازلت تحديا واختيارا حقيقيا لبلادنا لم يزدنا إلا عزما وإصرارا وفخرا واعتزازا على مزيد من العمل إلى غاية النجاح الكامل إن شاء الله في مواجهة هذا الجائحة وتأثيرها.

والآن، سأعطي الكلمة مباشرة للسيد مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم التقرير.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي، مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير المالية،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية، بمناسبة انتهائها من دراسة وتعديل مشروع قانون المالية المعدل والموافقة عليه.

وللتذكير، فإن اللجنة شرعت في دراسة الجزء الأول من هذا المشروع، ابتداء من يوم 14 يوليوز وعقدت بشأنه ثلاث (3) اجتماعات حيث استغرقت الدراسة والنقاش في مجموعها ما يناهز 15 ساعة ونصف.

واسمحوا لي في البداية، أن أتوجه بالشكر والتقدير للسيد محمد بنشعبون وزير الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وجميع مدراء وأطر الوزارة على ما تقدموا به من معطيات اقتصادية واجتماعية متنوعة، ساهمت في تحسين ظروف مناقشة مشروع هذا القانون وقراءة مضامينه والوقوف على محتوياته، حيث ساد نوع من التوافق الإيجابي والتعاون المثمر أثناء مختلف مراحل دراسة هذا المشروع، رغم ضَيق

الحيز الزمني المدد في 4 أيام كما نصت على ذلك مقتضيات القانون التنظيمي للمالية.

ولا تفوتني الفرصة لتقديم أخلص عبارات الشكر والتقدير للسيد رحال المكاوي رئيس اللجنة على حسن تسييره وتدبيره لأشغالها، وللسيدات والسادة المستشارين الذين أسهموا في مناقشة مشروع القانون بكل جدية ومسؤولية وإلى جانبهم أشكر جميع الطاقم الإداري للجنة على المجهودات التي بذلوها ويبذلونها من أجل تسهيل عمل السيدات والسادة المستشارين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

يعتبر مشروع قانون المالية المعدل المعروض على أنظارنا أول مشروع قانون مالية يعدل قانون المالية في ظل مقتضيات القانون التنظيمي لقوانين المالية.

وبعد تقديم مشروع قانون المالية المعدل وهو أول قانون تعديلي– كما قلت–على مجلسي البرلمان بتاريخ 08 يوليوز والموافقة عليه من طرف مجلس النواب، تمت إحالته على مجلس المستشارين، وقد باشرت اللجنة أول اجتماع لها يوم الثلاثاء 14 يوليوز قدم السيد محمد بنشعبون خلاله عرضا أبرز من خلاله السياق العام لإعداد مشروع قانون المالية بما في ذلك السياق الدولي الذي تميز بتداعيات صحية واقتصادية واجتماعية كبيرة، أدت إلى توقف مفاجئ للنشاط الاقتصادي على المستوى العالمي وانخفاض حاد في التجارة العالمية، وارتباك كبير في سلاسل الإنتاج والتوريد.

أضف إلى ذلك تزايد أعداد العاطلين عن العمل واضطراب أسعار البترول والغاز، فضلا عن الظرفية الوطنية التي تميزت بتضرر مجموعة من القطاعات المصدرة كقطاع صناعة السيارات والطائرات والصناعات الالكترونية وغيرها من الصناعات وتراجع في عائدات السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

كما تطرق السيد الوزير لمختلف التدابير التي تم اتخاذها في مواجهة هذه الجائحة، تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك نصره الله، مما جعل بلادنا محط إشادة عالمية على مستوى الاستباقية في توقع المخاطر الناجمة عن هذه الأزمة الصحية، والسرعة والفعالية في اتخاذ القرارات، وفق منهجية ارتكزت على تقوية صمود الاقتصاد الوطني والحفاظ على مناصب الشغل ومواكبة القطاعات المتضررة لاستئناف النشاط الاقتصادي.

وقد تميزت هاته المرحلة بإحداث "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا" بتعليمات ملكية سامية بغلاف مالي مقدر في أكثر من 33 مليار درهم، منها 10 مليارات مخصصة من الميزانية العامة و1.5 من ميزانية الجهات، بالإضافة إلى 22.2 مليار درهم كمساهمة للفاعلين المؤسساتيين والقطاع الخاص والمواطنين. فيما تم الالتزام ب 30 مليار درهم من موارد الصندوق لأجل:

- الحفاظ على صحة المواطن واستقرار عمله وقدرته الشرائية؛

- القيام بتدابير استعجالية لفائدة المقاولات المتضررة؛

- التخفيف من آثار الأزمة والحفاظ على مناصب الشغل؛

- الحفاظ على الاحتياطي من العملة الصعبة في مستوى يضمن تغطية أكثر من 6 أشهر من الواردات.

وبخصوص الفرضيات التي انبنى عليها هدا المشروع، فقد أكد الوزير على أننا أمام متغيرات على النحو التالي:

- نمو الناتج الداخلي بناقص 5% (5-%)؛

- محصول الحبوب 30 مليون قنطار؛

- سعر البوتان مرتقب في 290 دولار للطن؛

- الطلب الدولي الموجه للمغرب، دون احتساب منتوجات الفوسفاط ناقص 20% (20-%).

أما فيما يخص التوجهات العامة لمشروع القانون فقد استندت على ثلاث (3) مرتكزات أساسية متمثلة في مواكبة الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي والحفاظ على مناصب الشغل وتسريع تنزيل الإصلاحات الإدارية.

وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير همت أساسا:

- تنزيل تدابير تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل قطاع على حدة؛

- تخصيص 5 ملايير درهم لمواكبة تفعيل آليات الضمان، لفائدة كل أصناف الشركات بما في ذلك المقاولات العمومية؛

- إطلاق إصلاح مؤسساتي لصندوق الضمان المركزي؛

- تخصيص مبلغ 15 مليار درهم، من أجل تسريع استعادة الاقتصاد الوطني لديناميته؛

- إيلاء اهتمام خاص لتشجيع استهلاك المنتوج الوطني المحلي؛

- الاستمرار في المواكبة الاجتماعية والاقتصادية للقطاعات التي ستعرف صعوبات حتى بعد رفع الحجر الصحي، وذلك طبقا للتوجهات الملكية؛

- تفعيل المواكبة الخاصة لمختلف القطاعات، في إطار تعاقدي، مع الفاعلين الاقتصاديين المعنيين، مع ربط الاستفادة من الدعم المخصص لاستئناف النشاط الاقتصادي، بالحفاظ على الأقل على 80% من الأجراء المسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي،

وتسوية وضعية المستخدمين غير المصرح بهم؛

- تقوية مناخ الأعمال عبر تسريع ورش تبسيط المساطر ورقمنتها؛

- تسريع اعتماد وتنزيل ميثاق المرافق العمومية؛

- تعزيز الإدماج المالي بتعميم الأداء عبر الوسائل الإلكترونية؛

- تمكين المقاولات التي يقل رقم معاملاتها عن عشرين 20 مليون درهم، الراغبين في ذلك، وكذا الأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة على الدخل برسم دخولهم المهنية المتعلقة بسنة 2019؛

- تشجيع الأداء بواسطة الهاتف النقال من خلال عدم الأخذ بعين الاعتبار رقم المعاملات في احتساب الضريبة خلال خمس سنوات متوالية؛

- إعفاء الامتيازات والعلاوات الممنوحة للمستخدمين على شكل شيكات سياحية؛

- تخفيض واجبات التسجيل المطبقة على اقتناء عقارات معدة للسكن أو أراضي فضاء مخصصة لبناء محلات للسكن.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

شكلت المناقشة العامة لهذا المشروع فرصة نوه من خلالها المتدخلون بالمقاربة التي انتهجها المغرب في مواجهة تداعيات الجائحة من خلال الإجراءات الاستباقية المتخذة بتوجيهات من جلالة الملك نصره الله، مما مكن من التحكم من تطور الوضعية الوبائية والتخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال اعتماد سياسة استباقية واستشرافية تعطي الأولوية لصحة الإنسان وسلامة المجتمع، واتخاذ إجراءات صارمة بمجرد ظهور الحالات الأولى للإصابة ببلادنا.

وفي هذا السياق، تم التعبير عن الاعتزاز الكبير بالتعبئة الوطنية الشاملة التي أبان عنها الشعب المغربي بكافة مكوناته، من خلال حس تضامني كبير عزز التميز المغربي والانخراط الإيجابي والمسؤول للجميع في تجاوز هذه الظرفية، بفضل القيادة الرشيدة لجلالة الملك التي جعلت من بلادنا نموذجا يقتدى به على المستوى الإفريقي والدولي

كما ثمن السادة المستشارون عاليا تضحيات جنود الصف الأول الذين واجهوا هذا الوباء من أطقم صحية مدنية وعسكرية، ومختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية ورجال التعليم، والجماعات الترابية ورجال النظافة والإعلام.

وفي معرض النقاش، تم التساؤل عن أسباب التأخير في إعداد هذا المشروع وعرضه على البرلمان، في لحظة كان ينتظر فيها المواطن تقديم أجوبة مستعجلة عن العديد من القضايا والانتظارات سواء فيما يتعلق بالجفاف أو الجائحة أو غيرها من الآثار السلبية التي انعكست على أنظمتنا الاجتماعية والاقتصادية.

واعتبرت مداخلات أخرى أن هدف المشروع هو استئناف الأنشطة الاقتصادية عوض تحقيق شروط إنعاش اقتصادي حقيقي ومسؤول اجتماعيا، حيث كان يقتضي الأمر مراجعة أولويات المرحلة خاصة فيما يتعلق بالنهوض بالتعليم والصحة، وكذا تحقيق الأمن الطاقي والغذائي والمائي.

كما ثمنت مجموعة من المداخلات مبادرة رئيس الحكومة، بعقد لقاءات تشاورية مع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين، وكذا المجتمع المدني فيما يتعلق باتخاذ تدابير مرحلة التخفيف من الحجر الصحي.

هذا، وقد اعتبر المتدخلون أنه من الأوراش الكبرى المطروحة اليوم، ورش الجهوية المتقدمة، وهو ما يقتضي ضمان مساهمة الجهات والجماعات الترابية، بمختلف مستوياتها، في إطار من التعاون والتكامل والتنسيق مع المؤسسات المحدثة لتدبير تداعيات الجائحة.

كما تمت الإشارة أنه من أهم الركائز التي يجب الانكباب عليها في المرحلة القادمة، البحث عن مصادر جديدة للنمو وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية، وتكريس الحكامة الجيدة عبر تسريع الإصلاح والرفع من قدرات الإنجاز ومحاربة الفساد والاحتكار واقتصاد الريع وتعزيز المنافسة الشريفة.

وفي سياق آخر، نوه المتدخلون بمبادرة جلالة الملك من خلال تقديم مجموعة من المساعدات الطبية ل 15 دولة إفريقية، مما يعكس روح التعاون والتضامن لبلادنا مع الدول الإفريقية وتعزيز علاقات جنوب-جنوب.

وفضلا عن ذلك، تم التنويه بالمجهود الذي بذلته وزارة الخارجية في إرجاع العالقين المغاربة إلى أرض الوطن، وفتح الحدود في وجه مغاربة العالم والعالقين المغاربة والأجانب ببلادنا.

وفي هذا السياق، تم التساؤل حول المعايير التي تم اعتمادها لإجلاء المغاربة العالقين بالخارج في أحسن الظروف.

كما تمت الإشارة إلى أن ضعف مردودية السياحة الوطنية ومداخيل مغاربة العالم، يجعل الفرضيات التي يؤسس عليها مشروع قانون المالية التعديلي محكومة بالنسبية، ويصعب حسم آثارها ومدى صدقيتها وقابليتها للتحقق، مما يجعلها معادلة صعبة لا يمكن حلها ما لم نؤسس لنموذج تنموي ينتج الثروة ولا يكتفي فقط بتوزيعها، فضلا عن ضرورة توجيه الاعتمادات نحو القطاعات الأساسية من قبيل الصحة والتعليم.

وقد حظي موضوع التمويل البنكي باهتمام كبير من خلال المناقشة، حيث تمت الإشارة إلى أن الأبناك لا تنخرط في هذه الدينامية، خصوصا

وأن الحكومة وفرت لها كل الإمكانيات لتعزيز قدرات "صندوق الضمان المركزي"، وفي هذا السياق، طالب بعض المتدخلين بتقديم دعم مباشر لإنقاذ المقاولة من الإفلاس.

كما تم التساؤل عن كيفية ربط الدعم الموجه للمقاولة بالحفاظ على 80% من مناصب الشغل، حيث اعتبرت مجموعة من المداخلات أنه يفيد إقصاء 20% من الشغيلة، وأن هذا التغير سيعطي الفرصة لتسريح العمال والإحالة على التقاعد المبكر.

كما تم التنويه بكل التدابير المتضمنة في المشروع، وذلك برصد الاعتمادات اللازمة لتغطية مخاطر القروض المضمونة لفائدة كل أصناف الشركات مع المطالبة بضرورة اعتماد توزيع منصف للاستثمار العمومي مجاليا واجتماعيا بغية خلق التوازن الجهوي المنشود والذي تؤسس له الجهوية المتقدمة.

وقد تمت الإشارة إلى أن رفع سقف الاقتراض الداخلي الإضافي إلى 76 مليار درهم وسقف الاقتراض الخارجي الإضافي إلى 60 مليار درهم، سيرفع معدل الدين العمومي إلى حوالي 90% من الناتج الداخلي الخام، وفي هذا السياق، تم التساؤل عن ماهية أدوات التدبير الفعال للدين، الذي يرخص به البرلمان للحكومة.

وفضلا عن ذلك، تم طرح مجموعة من الملاحظات والتساؤلات همت ما يلي:

- ضرورة إجراء تقييم لاتفاقيات التبادل الحر لحماية المنتوج الوطني؛

- طلب توضيحات حول تراجع مخصصات صندوق المقاصة؛

- التفكير في أشكال جديدة للتضريب تهم قطاعات استفادت من جائحة كورونا كالاتصالات والتامين والأبناك؛

- إنشاء لجنة اليقظة الاجتماعية؛

- التفكير في تخفيض رسوم التسجيل بالنسبة للمستثمرين في العقار الصناعي المنتج للشغل والقيمة المضافة.

في معرض جوابه على مختلف التساؤلات والملاحظات، شكر السيد الوزير السيدات والسادة المستشارين على التعبئة المتواصلة والانخراط الفعال خلال هذه الفترة الاستثنائية.

وبخصوص ما تمت الإشارة إليه من تأخر في تقديم مشروع قانون المالية المعدل، أوضح السيد الوزير بأن الحكومة لم تهدر 50% من السنة المالية، وقد تم اتخاذ ما يلزم من إجراءات وفي وقت قياسي بتعليمات ملكية، مكنت البلاد من اجتياز المرحلة الأولى من إستراتيجية مواجهة الأزمة بأقل الخسائر على المستوى البشري والاجتماعي والاقتصادي، مشيرا إلى ضرورة التريث في إعداد الفرضيات والتوقعات المرتبطة بهذا المشروع.

أما فيما يتعلق بالفرضيات، فقد أشار أنه على غرار أغلبية الدول، تأثر الاقتصاد الوطني بتداعيات الأزمة الصحية، لكن بدرجة أقل بكثير مما عرفته الاقتصادات المتقدمة، خاصة الأوروبية منها، حيث تراجعت نسب النمو المتوقعة في هذه البلدان إلى مستويات قياسية، في حين يتوقع أن يتراجع معدل النمو في بلادنا بنسبة 5%، مؤكدا أن الأرقام المقدمة بخصوص توقعات النمو والعجز، هي أرقام تنبني على معطيات موضوعية للظرفية الوطنية والدولية

هذا، وأفاد أن الحكومة لم تختبئ وراء أزمة كوفيد لشرح كل الصعوبات، أو حجب الوضع الاقتصادي والاجتماعي، بل على العكس من ذلك فقد حلّت هذه الأزمة المرتبطة بالجائحة، في وقت كان يسير فيه الاقتصاد الوطني بخطى ثابتة نحو توطيد أسسه الماكرو اقتصادية وإعادة توسيع الهوامش عبر تسريع تنزيل مجموعة من الإصلاحات الهيكلية.

كما أضاف أن المشروع يندرج ضمن إستراتيجية واضحة لتدبير الأزمة عبر عدة مراحل: مرحلة الصمود ثم مرحلة مواكبة استئناف النشاط الاقتصادي، ثم مرحلة الإقلاع والتكيف مع عالم ما بعد كورونا؛ إذ لا يمكن الحديث عن الإقلاع أو الإنعاش الاقتصادي دون اتخاذ ما يلزم من تدابير لمساعدة المقاولات لاستعادة وتيرة نشاطها بصفة تدريجية.

وكنتيجة مباشرة لتزامن هذين العاملين، يضيف السيد الوزير أنه من المرتقب أن يقفز مؤشر دين الخزينة بالنسبة للناتج الداخلي الخام إلى مستوى يقارب 75% بمتم سنة 2020، بعد أن كان قد سجل هذا المؤشر انخفاضا سنة 2019.

كما أنه، ورغم الارتفاع المتوقع في حجم المديونية، فإن آثاره على خدمة الدين ستبقى محدودة، وأما بالنسبة للسنوات المقبلة، فلن يؤثر ارتفاع مؤشر المديونية على قدرة البلاد، على غرار السنوات الماضية، على تسديد مستحقات ديونها.

أما فيما يخص الجهوية، أكد السيد الوزير أن الحكومة ملتزمة بالتنزيل السليم والسريع لمقتضيات القوانين التنظيمية، وحريصة على تقديم المواكبة اللازمة للجهات من أجل ممارسة اختصاصاتها ولعب الأدوار المنوطة بها على هذا المستوى، فضلا عن تفعيل "الميثاق الوطني للاتمركز الإداري" نظرا لأهميته في إنجاح تفعيل الجهوية المتقدمة.

وبخصوص ما أثير حول تقليص نفقات المقاصة، أكد الوزير بأن الأمر يتعلق فقط بتحيين الفرضيات والتوقعات المرتبطة بها، على ضوء الانخفاض الذي عرفته أسعار غاز البوطان بسبب التراجع الكبير للطلب العالمي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن القضايا الكبرى المرتبطة بالجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تم التداول بشأنها في إطار مناقشة مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية والتي تجدونها مفصلة ضمن محتويات هذا التقرير، تمت ترجمتها إلى مقترحات تعديلات قدمت والتي بلغ عددها 72 تعديلا نوردها كما يلي:

- فرق الأغلبية: 15 تعديلا؛
- فريق الأصالة والمعاصرة: 12 تعديلا؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: 16 تعديلا؛
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: 8 تعديلات؛
- فريق الاتحاد المغربي للشغل: 9 تعديلات؛
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: 11 تعديلا؛
- الفريق الحركي: تعديل واحد.

وبلغ عدد التعديلات المقبولة من طرف اللجنة ثلاث (3) تعديلات، أبرزها تعديل قد متوافق عليه من طرف اللجنة يعتبر تعديل اللجنة يهم إعفاء من التسجيل إقتناء المساكن الإجتماعية أو المنتوج الإجتماعي في السكن المحدد في 140 ألف درهم، ومنتوج السكن الاقتصادي المحدد في 250 ألف درهم، وكان ذلك بتوافق كل أعضاء اللجنة وتم تقديمه كتعديل للجنة.

وتم رفض 19 تعديلا، فيما تم سحب 50 تعديلا من طرف مقدميها.

وقد صادقت اللجنة على التعديلات المقدمة وعلى مواد مشروع قانون المالية المعدل وأبوابه وفق جدول التصويت المرفق بهذا التقرير.

هذا، وعند عرض الجزء الأول من مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020، تم التصويت عليه، ووافقت عليه اللجنة معدلا بالنتيجة التالية:

الموافقون= 9؛

المعارضون= 3؛

الممتنعون= 2.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المقرر.

والآن غادي نفتحو باب المناقشة، وفي هذا الإطار غادي نعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل.

<u>المستشار السيد الحو المربوح:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قبل الخوض في مناقشة هذا المشروع قانون المالي المعدل، وبسط موقفنا وملاحظاتنا بخصوصه من موقعنا كفريق برلماني معارض، لابد أن نتوقف للإشادة والتثمين لكل المبادرات الملكية السامية والتوجيهات الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي بفضلها استطاعت بلادنا أن تصنع ملحمتها الخاصة، وتجدد لحمتها الوطنية المعهودة، كما يجدر بنا، بهذه المناسبة، الاعتراف والإشادة بالرؤية الحكيمة والمبدعة لجلالة الملك التي جعلت من صحة المواطنين أولى الأولويات، وهو ما ساهم في خلق مناخ من التعبئة الجماعية التي ميزت المغاربة عبر العصور، والمؤطرة بقيم المواطنة النبيلة لدى كل المغاربة.

كذلك، ننحني احتراما وامتنانا لكل أولئك الذين استجابوا لنداء الوطن ووجدوا أنفسهم في الصفوف الأمامية للتصدي لمخاطر الجائحة ومواجهة الأزمة وتداعياتها.

السيد الوزير،

وبصراحة، ونحن نتدارس مشروع قانون المالية المعدل، نجد في فريقنا صعوبة كبيرة في فهم المنطق الذي يؤطر عمل الحكومة، فصحيح أن جائحة كورونا تبرر الظرفية الصعبة التي تمر منها بلادنا، لكن تراكمات الفشل الحكومي تعود إلى ما قبل الجائحة.

صحيح، أن هذه الجائحة نتجت عنها حالة من التوقف الاقتصادي غير مسبوقة في التاريخ المعاصر، أدخلت العالم في "أزمة الصدمة الاقتصادية الكبرى" التي تسببت في نمو اقتصادي سلبي في جل دول العالم وموت اقتصادي للعديد من المقاولات، رافقتها خسائر كبيرة لمناصب الشغل رفعت نسبة البطالة إلى مستويات مقلقة، لذلك، فإننا نتفهم هذا السياق العالمي الصعب ونتفهم كذلك كافة التأثيرات المرتبطة بالتوازنات الماكرو اقتصادية ومنظومة الطلب الداخلي والخارجي والهندسة الموازناتية التي تواجهها بلادنا.

وتجدر الإشارة إلى أن بلادنا قدمت في بداية الجائحة مظاهر حضارية في تعاملها مع هذه الأزمة الصحية، بفعل حكمة وتبصر صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وسهره الشخصي على وضع التدابير اللازمة لحماية المواطنين والانتصار للحق في الحياة، مع تمكين الفئات الهشة من مجموعة من التدابير تضمن لها العيش الكريم من خلال صندوق كوفيد-19 الذي تم إحداثه بقرار ملكي سامي.

السيد الوزير،

لازلنا نتساءل، كيف تعاملت الحكومة مع الانخراط العفوي والتلقائي للمواطن المغربي، لا ينكر أحد أن المواطن المغربي كان خلال فترات الحجر الصحي الحلقة الحاسمة في تيسير وتسهيل التدابير الحكومية ومهام السياسات العمومية، رغم قساوتها في بعض الأحيان.

ونود أن نتساءل في هذا الصدد، ألا يحتاج هذا النوع من السلوك المواطناتي إلى تثمين حكومي واعتراف وإنصاف، خاصة على مستوى التدابير المعتمدة لضمان عودة الحياة الطبيعية للمواطنين، الذين منهم من فقد شغله دون أمل استرجاعه، ومنهم من دخل في المجهول وآخرون دمرت الجائحة كل ما بنوه من قبل.

السيد الوزير،

الحقيقة الوحيدة التي توصل إليها المغاربة، وكشفت عنها هذه الجائحة هي حقيقة ضعف حكومتنا، وهو ما فرض من باب الحكمة إحداث "لجنة اليقظة الاقتصادية" لتدبير التفاعل الحكومي مع الجائحة، وهي آلية فرضتها ضرورة النجاعة والفعالية المفقودة، وهو الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل حول أهلية وقدرة الحكومة بتركيبتها غير المنسجمة، وأكرر بتركيبتها غير المنسجمة، على قيادة المجهود الوطني للإنقاذ والتعافي الاقتصادي والاجتماعي؟

وهل بالفعل يملك الفريق الحكومي تصورا براغماتيا للخروج من الأزمة ووضع إطار وطني للتحول التنموي وأجندة إنقاذ للقطاعات المتضررة؟ لأن القانون المالي المعدل ما هو إلا إطار لعبور المرحلة، في انتظار مشروع القانون المالي برسم سنة 2021.

السيد الوزير،

طبيعي جدا في ظل هذه الجائحة الوبائية المفاجئة وغير المسبوقة التي غيرت منطق البراديغمات الاقتصادية والاجتماعية، وتسببت في حالة توقف قطاعي أصبحت معه كل الرهانات والأهداف المسطرة مؤجلة، وفقدت مِلْحاحيتها أمام التحديات والأولويات الجديدة، وهو ما عصف بالفرضيات المعتمدة في إعداد قانون المالية لسنة 2020، وفرض أولويات جديدة عجلت بضرورة اعتماد قانون مالي معدل ينبغي أن يكون إطار إنقاذ يمكن من إعادة النظر في منظومة موارد ونفقات الدولة وإعداد إطار جبائي ينسجم مع الظرفية الاستثنائية للجائحة.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نعتبر هذا المشروع ليس فقط مناسبة لإعادة ترتيب أولويات الحكومة على مستويات التسيير والاستثمار، بل هو أساسا فرصة لبعث الأمل والحياة والثقة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطنيين.

وبقدر التحديات المحاسباتية والتقنية المطروحة على الحكومة في هذا المشروع، فمن الواجب كذلك التقيد بضرورة صيانة التوازنات الماكرو اقتصادية لبلادنا، والعمل على ضمانها نسبيا.

وفي هذا الإطار، نخاف على المناعة المالية الوطنية، فالمشروع لم يقدم إجابات عن إمكانية خفض التصنيف السيادي الوطني وفقدان "درجة الاستثمار" وهو ما سيعقد بنية المديونية الخارجية ويفاقم كلفة الدين الوطني.

وكنا نتمنى أن تقدم لنا الحكومة تصورها في هذا الموضوع، خاصة في حالة سعيها للاقتراض من الأسواق المالية الدولية، علما، كذلك، وهذا أمر مهم جدا، أن المغرب سيذهب لهذه الأسواق لأول مرة بعدما استهلاكنا خط الوقاية والسيولة، مما سينعكس سلبا على قدرات السند السيادي الوطني في إقناع المستثمرين، وهنا نتساءل عن الإمكانيات المتاحة للحكومة من أجل تجديد خط الوقاية والسيولة، بالنظر لأهمية هذا الإجراء في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، وإمكانية، لا قدر الله، حدوث موجة ثانية للجائحة.

أما بالنسبة لتراجع موارد الدولة، خاصة المتعلقة بتدفقات الاستثمارات الخارجية وتحويلات مغاربة العالم، اسمحوا لنا أن نذكركم بأن هذا الأمر غير مرتبط فقط بتداعيات الجائحة، وإنما كذلك بضعف الفاعل الحكومي وعدم قدرته على وضع آليات قوية ومبتكرة لتفادي هذه التراجعات. فمثلا، نود التوقف عند قضية تحويلات مغاربة العالم التي تشكل مصدرا هاما للعملة الصعبة، فالمفروض أن تتمتع هذه الفئة بالعناية الكافية والضرورية، لكن مع الأسف، التعامل الحكومي لم يرق للمستوى المطلوب، ونسجل وبألم كبير معاناة إخواننا بالخارج خلال هذه الجائحة سواء مغاربة العالم أو المغاربة العالقين في البلدان الأجنبية.

السيد الوزير،

إذا كانت الحكومة قد جاءت بتدابير تقشفية من خلال تقليص النفقات، فإننا ندعوها في هذا الباب أن تتجرأ وتقدم النموذج على مستوى الاستهلاك، بالتقليص من نفقاتها غير الضرورية المتعلقة بالاستقبال والفندقة، وخصوصا حظيرة سيارات الدولة التي تكلف مبالغ كبيرة لا تتناسب مع حجم الإدارة المغربية، وكذلك تشجيع وحمل جميع الوزارات والمؤسسات العمومية وغيرها من الإدارات على إعطاء الأولوية والأسبقية للمنتوج الوطني في تجهيزاتها ومتطلبات عملها اليومي، وإعطاء الأفضلية للمقاولات الوطنية في الصفقات العمومية، مع فرض احترام تطبيق نسبة 20% ولما لا أكثر من هذه الصفقات للمقاولات الصغرى والمتوسطة، الأمر الكفيل بدعم المقاولة المغربية وتحسين ظروف تنافسيتها وتطورها في ظل سياق دولي ووطني يفرض تجديد ميكانيزمات التدخل والمواكبة.

السيد الوزير،

عانت وستعاني مجموعة من القطاعات من مشاكل كبيرة، فهناك قطاعات توقفت بشكل تام تقريبا كقطاع السياحة، وقطاعات أخرى مرتبطة به كقطاع النقل وقطاع الصناعة التقليدية الذي عرف

توقفا شبه كامل للنشاط المهني، بالنسبة لأغلب الصناع والتعاونيات والمقاولات، مما أدى إلى تراجع صادرات الصناعة التقليدية خلال الأشهر الأربعة الأولى من هذه السنة، بنسبة 34%، بالمقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية، بالنظر للتراجع الكبير للطلب العالمي على منتوجات النسيج الصناعي التقليدي الوطني.

كما أدى توقف مواقع البناء والأشغال العمومية بسبب جائحة فيروس كورونا، إلى اختناق قطاع العقار، مما أصبح يهدد آلاف الوظائف بهذا القطاع، فحسب الفدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين، فإن أكثر من 90%، من مواقع البناء والأشغال العمومية متوقفة حاليا، وهو الأمر الذي يهدد بفقدان ما يقارب مليون وظيفة بسبب الآثار الناجمة عن أزمة كوفيد-19. وانعكس هذا التوقف على معاملات بورصة البيضاء أيضا، حيث تراجعت أرقام أداء قطاع العقار بنسبة تقريبا 49%.

السيد الوزير،

كل القطاعات المتضررة لا تحتاج فقط للتمويل البنكي، بل تحتاج لخطة إنقاذ محكمة ومؤطرة زمنيا، في هذا الصدد، ندعوكم إلى عدم الاكتفاء بالتمويل البنكي لدعم المقاولات، لأن هذا الإجراء إن لم يكن بالتوازي مع منظومة وطنية للتعافي، قد يدخلنا في قادم السنوات في أزمة مالية قد تكون تبعاتها أسوء، لذلك، فإننا ندعو الحكومة إلى أن تكون في كامل الجاهزية لمسايرة التحولات العميقة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

السيد الوزير،

ونحن نتدارس هذا المشروع قانون، تستوقفنا العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كقضايا مجتمعية ملحة تحتاج إلى أجوبة وقرارات وتدابير مستعجلة، فمثلا بخصوص دعم الأسر، ندعو الحكومة إلى بذل مجهودات أكبر لتوفير خطة ميزاناتية لاستمرار دعم الأسر الذين سيجدون صعوبة في استعادة وظائفهم بعد الأزمة، وذلك بهدف ضمان إنعاش منظومة الطلب الداخلي عبر تحفيز الاستهلاك، خاصة وأن قوة الاقتصاد الوطني تكمن في الطلب الداخلي.

كذلك، بما أن بلادنا لازالت تعرف تفاوتات مجالية وفوارق اجتماعية، يعتبر الاستثمار العمومي خيارا استراتيجيا لتنزيل النموذج التنموي وآلية لتقليص الفوارق الاجتماعية والترابية وأداة لتحقيق شروط النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

ونحن نتدارس هذا المشروع القانون تستوقفنا العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، كقضايا مجتمعية ملحة تحتاج إلى أجوبة وقرارات وتدابير مستعجلة، فمثلا:

ندعو الحكومة إلى بذل مجهودات لما بعد أو حتى واحد ما عارفش واش باقي هاذ الشي ولا ما باقيشي، ولكن ندعو الحكومة أن تستمر ما تعياوش في الدعم، المغاربة مستعدين يضحيو لتفادي انعكاسات خطيرة صحيا على بلادنا، المغاربة مستعدين يضحيو ولكن ما تعياوش في الدعم ديال الفقراء والدعم ديال المحتاجين.

السيد الوزير،

من خلال مناقشة مشروع القانون المالي التعديلي، وبعد الاطلاع على المعطيات المرقمة، تبين لنا أن الصعوبات ليست دائما على مستوى توفير الاعتمادات، بل هناك في عدة قطاعات مشاكل على مستوى الإنجاز، الطاقة الإنجازية لعدد من القطاعات، الاعتمادات كاينة ولكن ملي كنجيو للإنجاز كنلقاو الانجاز ضعيف، وراه ماشي غير الجائحة ديال كورونا هذا راه هيكلي في القطاعات ديالنا خصكم تشوفو كيفاش ملي نعطيو الاعتمادات لشي قطاع خصها تنجز وتصرف باش يمكن لنا نزيدوها في القوانين المالية الموالية.

نطالب، السيد الوزير، كما أكدنا ذلك خلال المناقشة في اللجنة، نطالب بتقييم اتفاقيات التبادل الحر، في إطار تحليل وتقييم التجارة الخارجية لبلادنا، ونطالب كذلك بتقييم برنامج التسريع الصناعي ونتمنى الإجابة على هذين السؤالين الكبيرين خلال مشروع القانون المالي ل 2021 المقبل إن شاء الله.

مناقشة القانون المعدل لهذه السنة، هو أول تمرين بعد دستور 2011، ونتمنى أن تلجأ إليه الحكومة كلما كانت هناك متغيرات مهمة تعدل الكثير في القانون المالي السنوي، عوض لجوئها إلى المراسيم في هذا المجال، ضمانا لدور البرلمان وحقه الدستوري في الحفاظ على التوازن المالي.

هذا المشروع ما هو إلا تعديل تقني، وقارب نجاة للبلد، وبالتالي لا مجال للمزايدات السياسوية بشأنه، وساهمنا في تجويده، لكن مواقفنا مع القانون المالي السنوي ل 2020 لم تتغير.

ولكل ما سبق، وكفريق من المعارضة، فإننا سنصوت ضد مشروع القانون المالي المعدل.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابته أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الأخوات والإخوة المستشارين،

إخواني أطر الوزارة،

الحضور الكريم،

إن العالم بأسره يواجه اليوم أخطر أزمة عرفتها الإنسانية منذ الحرب العالمية الثانية، أدت تداعياتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية إلى اضطراب وتعميق حالة عدم الوضوح بخصوص آفاق التطور الاقتصادي الاجتماعي.

ولحسن حظ بلادنا أنها قد حبها الله بقائد عظيم، جلالة الملك محمد السادس نصره الله، فبفضل رؤيته المتبصرة وحكمته الرشيدة وقيادته النيرة تجنبت بلادنا الكارثة وقدمت نفسها نموذجا بارزا في مواجهة المخاطر المحتملة لوباء "كوفيد-19"، نموذج استحضر الهاجس الإنساني وحياة وصحة المواطنات والمواطنين المغاربة بالأساس، إن على مستوى النهج الاستباقي في تدبير الأزمة وتوقع المخاطر أو على مستوى التلاحم والتضامن المجتمعي ولا يفوتنا بهذه المناسبة أن نعبر عن اعتزازنا بجنود الجبهة الأمامية لننحني لهم عرفانا وتقديرا لتضحياتهم وبطولاتهم الخالدة التي رسموا بها بمداد الفخر والاعتزاز إحدى الصفحات الخالدة لوطننا العزيز، فتحية لكل مهن الصحة من أطباء وممرضين وتقنيين وإداريين، تحية للسلطات العمومية وللقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية.

تحية لعمال النظافة وللأطر التعليمية وللجميع على تجندهم وتضحياتهم الجسام في هذه الظرفية الصعبة التي ستظل حافلة بالدروس والعبر الإيجابية، ونعبر عن عميق أسفنا وتعازينا للعائلات التي فقدت ذويها أو تلك التي لازالت تقاوم هذا الوباء سائلين الله سبحانه وتعالى أن يعجل بشفائهم.

السيد الوزير،

إذ يسجل الفريق الاستقلالي بإيجاب ما تحقق في تدبير هذه الأزمة من إجراءات مهمة، يرى من واجبه كذلك تقديم بعض الملاحظات والتوقف أكثر عند ما لم يتم تحقيقه بغية تشخيصه وبحث سبل تغييره لأن أية حكومة سياسية يجب دائما أن تحتاط مما لم يتحقق، وعلى هذا المستوى تتم عملية المحاسبة.

لقد عرت هذه الجائحة على بعض الوزراء الأشباح الذين لم نرى لهم أثرا، كما كشفت عن غياب التنسيق وتنامي الخلافات بين مكوناتها والتي أضحت بادية للعيان، خلافات أترث سلبا على السير العادي للشأن الحكومي والعمل البرلماني ومتطلبات تدبير المرحلة وما عرفته من ارتباك ومشاكل لازالت مطروحة إلى اليوم.

السيد الوزير،

إن حزب الاستقلال عندما بادر إلى تمكين الحكومة من العديد من الاقتراحات، آخرها مذكرة الحزب بشأن الخروج من أزمة الجائحة، لم يكن يسعى من وراء ذلك إلى تحقيق مكاسب غير المساهمة في صيانة المصلحة العليا للوطن، محركه الأساس الهاجس الوطني الصرف وتنبيه الحكومة إلى حالة الاستعجال التي تقتضيها المرحلة، لكن مع كامل الأسف الحكومة ظلت وفية لعادتها القديمة باللامبالاة أحيانا وبغياب الجدية أحيانا أخرى، لذلك لا يستقيم البتة.

توصيف الحكومة للقانون التعديلي بكونه يشكل تمرينا ديمقراطيا، ما دام لجوؤها للمشروع يصدق عليه المثال المأثور "مرغم أخاك لا بطل"، فكم من مذكرات ودعوات ومطالب رفعت دون أن تعيرها أدنى اهتمام، كم من احتجاجات عرفتها مختلف المدن المغربية؟ لم تحرك الحكومة أدنى جفن لها وكأنها غير معنية، ولماذا لم تتجاوب الحكومة مع مطالب الحزب والفرق البرلمانية الاستقلالية بشأن مشروع قانون المالية التعديلي 2018؟

أما تبرير التأخير بالضبابية والتقلبات التي عرفتها الفرضيات على المستوى الدولي فهو أمر لا يقبله المنطق السياسي، وأن لا عيب في تعديل القانون المالية مرة ومرتين وثلاث إن كان الهدف هو الإصلاح، لكي يكون ذلك لتدارك النواقص والعجز المتراكم في تدبير عدد من الملفات والقضايا الاجتماعية القاتلة.

السيد الوزير،

المشروع جاء خارج هذا السياق، ليكرس من جديد تحييد السياسة المالية للدولة بالارتهان لهاجس التوازن المالي واعتماده الكلي على نفس الوصفات الجاهزة في الوقت الذي يمر منه الاقتصاد الوطني من منعطف حاسم في تاريخه.

السيد الوزير،

إن حديث الحكومة وإشادتها بتنامي روح المواطنة المسؤولة وقيم التضامن والتكافل بين المغاربة، لم يبارح قط المداد الذي كتبت به النصوص، نصوص المداخلات الدعائية بالرغم أن الجائحة قد كشفت من جديد عن المعدن الثمين للمغاربة وعن وطنية وروح تضامنية قل نظيرها، هذا ما شاهدناه من انخراط لكل فئات المجتمع المغربي من مختلف المبادرات التضامنية وخاصة في صندوق تدبير ومواجهة الجائحة، لكن المثير للاستغراب أن المشروع لم يؤسس لتدابير وإجراءات كفيلة بحماية قيم التضامن وإشاعة ثقافة الثقة وتنمية الحس الوطني مع كامل الأسف.

السيد الوزير،

كم كان أملنا كبيرا في أن يشكل هذا المشروع فرصة للحكومة لتتدارك أخطاءها وتبلور التصور الشامل للخروج من الأزمة من خلال اقتراح جيل جديد من الإصلاحات وإحداث القطائع الضرورية مع مظاهر الأزمة، خاصة ما يتعلق بالتعليم والصحة وتشجيع البحث العلمي والأمن الطاقي والأمن الغذائي والأمن المائي، لكن هيهات هيهات، فاقد الشيء لا يعطيه.

لكن المشروع بالرغم من استيعابه لبعض الاقتراحات التي قدمها الحزب في مذكراته إلا أنه لم يكن في مستوى اللحظة واكتفى فقط بأنصاف الحلول والاستكان إلى تدابير ترقيعية بعيد كل البعد عن تحقيق التغيير المنشود، والمثال على ذلك نريده من الإجراء الذي يقترحه المشروع بشأن الرفع من تعرفة الرسوم الجمركية إلى 40% على بعض المنتوجات التامة الصنع الموجهة للاستهلاك، وهو إجراء في تقديرنا لن يحقق الحماية الفعلية للإنتاج الوطني ودعم المقاولات في وضعية صعبة، وقد ينطوي على نتائج عكسية سلبية من قبيل ارتفاع أثمنة بعض المنتوجات الوطنية والاحتكار وتشجيع التهريب وفتح الباب على مصراعيه أمام منتوجات البلدان التي تربطنا بها اتفاقية التبادل الحر.

السيد الوزير،

من الضروري أيضا تنبيه الحكومة إلى بعض المعطيات المرقمة للمشروع التي تعبر ولا تعكس حجم ومدى الهزة التي تعرض لها الاقتصاد، الإطار الماكرو اقتصادي وينتفي فيها مبدأ الصدقية من قبيل التراجع الكبير المسجل في الإنتاج الفلاحي، حيث تشير التطورات القطاعات الإنتاجية إلى أن معدل تراجع الاقتصاد الوطني سيتجاوز ناقص 6% برسم سنة 2020 عوض ناقص 5% التي يتوقعها المشروع.

التراجع المسجل في المداخل الجبائية يكشف أن عجز الميزانية المرتقب نهاية السنة يناهز 8% من الناتج الداخلي الإجمالي، وباحتساب الرصيد الصافي للحساب الخصوصي المحدث من أجل التصدي لتداعيات الأزمة فإن عجز الميزانية يفوق 9% من الناتج الداخلي الإجمالي.

لقد أضحت سياسة الحكومة تهدد استقلالية القرار السيادي الوطني، ولا أخفيكم سرا أن شبح المديونية يهدد الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل إصرار الحكومة على رفع سقف الاقتراض الداخلي والخارجي الإضافي مما سيرفع معدل الدين العمومي إلى حوالي 90% من الناتج الداخلي الإجمالي.

إن حماية احتياط البلاد من العملة الصعبة والحفاظ على قدرة اقتصادنا على تلبية حاجياته من المواد الأساسية والغذائية والطاقية، لا يمكن أن يتم بالحلول السهلة التي ترهن مستقبل الأجيال القادمة عبر الاقتراض، أين هي أدوات التدبير الفعال للدين الذي يرخص البرلمان للحكومة القيام بها بمقتضى هذا القانون؟

لقد دخل المغرب في دوامة أداء أصل الدين وفوائده بالقروض وهذه الدوامة ستؤدي إلى ازدحام تواريخ الاستحقاق للديون القديمة مع الجديدة وخاصة في فترات الذروة، مما سيؤدي لا محالة إلى تراجع تنقيط المغرب وارتفاع تكلفة الاقتراض وندرة السيولة وتحويل العجز هذه الحكومة إلى الحكومات القادمة.

السيد الوزير،

أعتذر، الوقت يداهمني، ختاما وإذ نشيد بالنقاش الجاد والمسؤول الذي طبع أشغال اللجنة المالية، غير أننا نبدي أسفنا عن عدم التجاوب الإيجابي للحكومة مع تعديلات الفريق الاستقلالي والتي همت على الأساس تقوية البعد الاقتصادي والاجتماعي من خلال دعم المقاولات والمنشآت السياحية وتشجيع البحث العلمي ودعم التمدرس والتشغيل ورفع المناصب المالية في التعليم إلى 4000 منصب وقطاع الصحة ب 6000 والمقاولات الصغرى والمتوسطة وحماية القدرة الشرائية للمواطنين ودعم الفئات الهشة والأكثر حرمانا ودعم وكالات تأجير السيارات.

نأسف السيد الوزير الاختيارات السهلة والتدابير الترقيعية ونؤكد أن الحكومة تختار الطريق السهلة وتخبئ النعامة في نهجها.

السيد الوزير،

نشكركم ونشكر اللجنة المالية التي قابلت أو قابلتم اقتراحها بالإعفاءات من رسوم التسجيل بالنسبة لاقتناء السكن الاجتماعي، وهذا يسجل لكم.

إن انتقادنا للحكومة لا يمس قدرتكم ونهاتكم السيد الوزير، بقدر ما أننا ننبه ونريد أن يكون عملا يشرف المغرب ويمشي وفق التوجهات السامية لجلالة الملك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. شكرا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

"رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا" صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، 37 ثانية زايدة.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في إطار مناقشة مشروع قانون المالية المعدل

كأول تمرين ديمقراطي في إطار مقتضيات القانون التنظيمي لقوانين المالية.

وأود في البداية أن أجدد باسم الفريق، التنويه بالمقاربة التي انتهجها المغرب في مواجهة هذه الجائحة. حيث تميزت الإجراءات والتدابير المتخذة، بتوجيه من جلالة الملك، بالاستباقية وبعد النظر.

كما أجدد التعبير عن الاعتزاز بالأداء المتميز للحكومة بمختلف قطاعاتها، بالنظر إلى المجهودات الجبارة المبذولة، سواء من أجل التحكم في تطور الحالة الوبائية أو التخفيف من تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، مما جعل المواطنون يشعرون بالارتياح والثقة لطريقة تدبير هذه الأزمة وينخرطون بشكل إيجابي ومسؤول.

ولا يفوتنا أن نقف وقفة إجلال وتقدير لتضحيات كل الذين ساهموا في مواجهة هذا الوباء من أطقم صحية وكذا السلطات العمومية، ومختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية، ورجال ونساء التعليم والجماعات الترابية وعمال النظافة، كما نترحم على جميع الذين وافتهم المنية بسبب هذه الجائحة، سائلين الله عزوجل أن يتغمدهم برحمته، ونتمنى لباقي المرضى الشفاء العاجل.

إننا في فريق العدالة والتنمية نؤكد أن قوة الدولة ونجاحها في تدبير الأزمات، تُستَمد من قوة مؤسساتها الديمقراطية. فلا سبيل للمغرب، من أجل النجاح وتجاوز الصعوبات التي أفرزتها هذه الجائحة، سوى المضي في مسار الخيار الديمقراطي والارتقاء بالوضع الحقوقي، وتكريس دولة الحق والقانون والمحافظة على مسار الثقة الحقيقي الذي يتطلع إليه الشعب المغربي باعتبار ذلك من الشروط والمستلزمات الضرورية لتحقيق التنمية المنشودة.

ومن الأوراش الكبرى التي يجب أن لا تشغلنا تداعيات هذه الجائحة عن مواصلة العمل لإنجاحها، ورش الجهوية المتقدمة، وهو ما يقتضي ضمان مساهمة الجهات والجماعات الترابية، بمختلف مستوياتها، في إطار من التعاون والتكامل والتنسيق مع المؤسسات الأخرى، وفي احترام تام لمبدأ التدبير الحر المنصوص عليه دستوريا، وفي مقتضيات القوانين التنظيمية.

إن المغرب يوجد اليوم في لحظة حاسمة، تقتضي من الجميع المساهمة وبشكل مسؤول في إطلاق دورة إصلاحية تنموية جديدة، تستجيب لمتطلبات الانتقال إلى نموذج تنموي يتمتع بمقومات نهضوية صلبة.

إن المؤشرات والأرقام المسجلة في مجالات مختلفة، هي دليل على المجهود الذي بذل ومستوى النجاح الذي تحقق بالمقارنة مع النتائج المسجلة عند دول كبيرة كنا نعتقد إلى وقت قريب أن لديها بنيات تحتية واسعة ومناعة صحية قوية وصلابة اقتصادية وتماسك اجتماعي متين، بل إن بلادنا أضحت نموذجا يثار في نقاشات سياسية داخل مؤسسات رسمية عند بعض الدول القريبة منا اقتصاديا ومن حيث عدد السكان.

لقد طفحت على السطح متغيرات كثيرة بسبب هذه الجائحة سجلت معها آثار سلبية تدفع إلى توقعات مستقبلية يطبعها عدم اليقين بما ستؤول إليها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خاصة وأن تداعيات هذه الأزمة لم تستثن أي دولة أو تجمع اقتصادي في العالم، ومن أبرزها:

- تغير سلوك الدول من ناحية الإنفاق وارتفاع الدعوات لتبني الخيارات والأولويات الوطنية على حساب الالتزامات والتعهدات داخل التجمعات الاقتصادية؛

- تغير في سلوك الاستهلاك لدى شرائح واسعة من الأسر مع انخفاض الدخل وتحول القدرة الشرائية؛

- السعي للمحافظة على حجم الإنتاج من خلال دعم الأسر والاستهلاك والحفاظ على مناصب الشغل والتحكم في معدل البطالة بغية التوازن الاقتصادي وصموده.

أما على المستوى الوطني فيسجل ما يلي:

- لقد مست الآثار الاقتصادية للأزمة، جانبا كبيرا من المداخيل وغيرت الفرضيات التي بني عليها قانون المالية لهذه السنة وألزمت إجراء تغييرات على مستوى النفقات وهو ما تطلب وضع هذا القانون المالي المعدل لتدارك هذه المتغيرات؛

- إن الإجراء المهم الذي تمثل في دعم الفئات المتضررة والمقاولات والأنشطة الاقتصادية المتأثرة، كشف في الوقت نفسه عن شساعة مساحة الاقتصاد غير المهيكل، وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات لتطويقه وإدماجه تدريجيا؛

- استضعاف اقتصادي لدى أسر الأجراء والمهنيين الذين توقفوا جراء الجائحة ووضعية مماثلة لدى العمال غير المصرح بهم والعاملين في قطاع النقل والسياحة والمياومين وعمال شركات المناولة؛

- انخراط متواضع لقطاعي الأبناك والتأمينات في مواجهة هذه الجائحة.

وتأسيسا على ذلك، إننا نعتقد في فريق العدالة والتنمية أن من بين أهم الركائز التي يجب الانكباب عليها في المرحلة القادمة لتنشيط الاقتصاد الوطني:

1- السعي دون عراقيل إلى توزيع أفضل للاستثمار على مستوى الجهات والرفع من القدرات الاقتصادية للجهات الضعيفة؛

2- دعم البحث العلمي والابتكار وإعادة النظر في السياسة السياحية وأخذ ذلك بعين الاعتبار في السياسة الاقتصادية؛

3- تنشيط أكثر للإنتاج الداخلي والانتقال إلى مصادر جديدة للنمو وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني؛

4- تثمين الرأسمال البشري واستثمار قدراته وصون كرامة المواطن للاستجابة لتحديات التنمية؛

5- تعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية وتعزيز دور الفرقاء الاجتماعيين في ذلك من خلال تقوية دور الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية وتعزيز المقاربة التشاركية في الإصلاحات الاجتماعية الكبرى؛

6- تكريس الحكامة الجيدة عبر تسريع الإصلاح والرفع من قدرات الإنجاز ومحاربة الفساد والاحتكار واقتصاد الريع وتعزيز المنافسة الشريفة؛

7- مراجعة منظومة القانون الاجتماعي، بما في ذلك مدونة الشغل ومنظومة التغطية الاجتماعية وتوفير شروط العمل اللائق وضمان حد أدنى من الدخل للفئات المعوزة والهشة والمهمشة؛

أما بخصوص مستجدات قانون المالية المعدل، وفي سياق تفاعلنا مع مختلف الإجراءات التي جاء بها الرامية إلى استعادة الاقتصاد الوطني لعافيته، نؤكد على ما يلي:

- تسريع وتيرة دراسة الأبناك لطلبات المقاولات في مجال التمويل على الصعيد الوطني مع الانخراط الإيجابي والفعال وبحس تضامني في تنزيل ما تتخذه بلادنا من إجراءات؛

- مواصلة دعم الشرائح الاجتماعية الهشة والمتضررة من الجائحة ودعم النسيج المقاولاتي المتضرر بما يحافظ على مناصب الشغل ويسهم في إعادة الدينامية المطلوبة للاقتصاد الوطني؛

- تسريع تعميم التغطية الصحية للمهن الحرة والمستقلين وغير الأجراء وكذا تسريع وتيرة الإصلاح الشمولي لأنظمة التقاعد؛

- تسريع إرساء السجل الاجتماعي الموحد لمأسسة دعم الأسر في وضعية فقر وهشاشة ببلادنا؛

- الاستمرار في ضمان احترام شروط السلامة والصحة المهنية داخل المقاولات والاستغلاليات الفلاحية وفي وسائل نقل العمال والمستخدمين، مع تعزيز حملات التوعية والتحسيس لذلك؛

- تعزيز ودعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني والسعي إلى إدماج القطاع غير المهيكل في الدورة الاقتصادية لمساهمته بشكل فعال؛

- العمل على تحقيق السيادة الطاقية لبلادنا والعمل على إيجاد حل نهائي يرجع الحياة لمصفاة "لاسامير" بالمحمدية ضمن إستراتيجية واضحة بالتنسيق مع جميع الأطراف المعنية بهذا الملف.

وفي الختام، لا يسعنا إلا أن نؤكد على أننا قادرون جميعا كمغاربة على استثمار هذه اللحظة من تاريخ أمتنا المغربية من أجل القيام بالمراجعات الضرورية للانخراط في المستقبل بخطى ثابتة، والتصدي لكل محاولات التراجع التي تهدف للمس بمختلف مكتسباتنا الديمقراطية والحقوقية، والتي تسعى لمراكمة الأخطاء التي تشوش على هذا المسار في بلادنا والذي تميزت به بلادنا في محيطها الإقليمي والدولي، والتي يمكن أن تساهم في نشر اليأس وانعدام الثقة في مسار الإصلاح ببلادنا. ونحن على يقين بمشيئة الله تعالى سبحانه بأننا سنتجاوز هذا الامتحان الذي فرضته هذه الجائحة ونحن أكثر صلابة وقوة ووحدة من أجل مواجهة كل التحديات وكسب مختلف الرهانات واسترجاع عافية اقتصادنا ووضعنا الاجتماعي.

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمومنون"

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلا على احترام الوقت.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لإبداء وجهة نظرنا حول مضامين وتوجهات مشروع القانون المالي المعدل لميزانية 2020، والذي فرضته ظرفية جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، وما ترتب عنها من ضرورة إعادة بناء توازنات الميزانية ومراجعة فرضياتها وأولوياتها.

صلة بما سبق، نجدد اعتزازنا بالتلاحم الوطني لمختلف مكونات الشعب المغربي تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وبالتدابير الاستباقية المتخذة وبتجند منقطع النظير لمختلف السلطات والمؤسسات العمومية والمنتخبة والمدنية، والانخراط الفعال لكافة المواطنات والمواطنين، وهو ما مكن بلادنا من تجنب الأسوأ طيلة الجائحة، وفي الحد من مخلفاتها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

من باب الموضوعية لا يمكننا إلا أن ننوه بمجموعة من التدابير الإيجابية التي حملها المشروع، خاصة في مجال دعم المقاولات بمختلف أصنافها، والمجهود المبذول للزيادة النسبية في الاستثمار العمومي، وتسطير إجراءات لحماية المنتوج الوطني، وتقديم تحفيزات للقطاعات المنتجة لفرص الشغل والتنمية.

وفي هذا السياق، وإسهاما في تجويد هذا المشروع، وفي إطار المشاورات السابقة مع الأحزاب السياسية، فقد ساهم حزبنا بمذكرة

تفصيلية برؤية مبنية على أساس تقديم بدائل لتدبير أمثل للموارد المطبوعة بالتقلص من حيث العائدات الضريبية والجمركية، وضعف مساهمات مغاربة العالم، وتوقف النشاط السياحي وارتباك سلاسل الإنتاج والتوزيع في عدة قطاعات إنتاجية، إضافة إلى طبيعة الموسم الفلاحي المطبوع بالجفاف، فضلا عن تقلص احتياطي العملة الصعبة.

كما تأسست رؤيتنا لهذا المشروع على ضرورة توجيه الاستثمارات العمومية بأولويات واضحة وفي صدارتها الصحة والتعليم والصناعة الوطنية، ودعم المغرب الرقمي، وإطلاق دينامية جديدة لدعم السياحة خاصة الداخلية، ودعم الصناعة التقليدية، وتقييم وإعادة توجيه المخططات القطاعية، إلا أننا مع الأسف نسجل محدودية في التفاعل مع مضامين مذكرتنا المستندة إلى منظور إستراتيجي يتطلع إلى أن يكون هذا المشروع منطلقا لمغرب النموذج التنموي المرتقب، مغرب يستلهم دروس كورونا، ويترجمها إلى سياسات عمومية، ويخلق الثروة بدل توزيعها فقط.

وفي هذا الإطار، نسجل السيد الوزير، ورغم المجهودات المبذولة، أن المرحلة تتطلب قرارات إستراتيجية لإقرار التوازن المجالي والجهوي والاجتماعي في تخطيط وصناعة القرار التنموي، وتوجيه الاستثمارات العمومية نحو المجالات الترابية التي طالها التهميش منذ عقود، واعتماد مخطط تنموي شمولي موجه إلى المناطق القروية والجبلية عبر تجميع البرامج والصناديق والحسابات الخصوصية ذات الصلة بتأهيل وتنمية هذا الوسط الإستراتيجي الذي يشكل مصدرا للثروة دون أن يستفيد من عائداتها.

المرحلة كذلك تقتضي السيد الوزير، خروج الفاعل الحكومي المركزي من دائرة التردد السياسي في تنزيل الجهوية المتقدمة، ورفع القطاعات الحكومية يدها عن الاختصاصات الذاتية للجهات وباقي الجماعات الترابية، ونقل القرار المتمركز إلى مستعمليه الفعليين، وتفعيل الاختصاصات المشتركة والمنقولة، لاسيما في مجالي الصحة والتعليم، وهما القطاعين اللذين لم يترجم المشروع الحالي حجم التطلعات التي عبر عنها كل الفاعليين ومختلف الشرائح الاجتماعية، لجعلهما في صدارة أولويات مغرب ما بعد كورونا.

وفي هذا الإطار، نعيد التذكير بضرورة دعمهما، بدل تقليص اعتمادات قطاع التربية والتكوين بما قدره 5 ملايير درهم، رغم ظل الخصاص القائم في هذا القطاع المستثمر في الرأسمال البشري.

الماء كذلك، السيد الوزير، من أولى الأولويات، خاصة في ظل أزمة العطش وتحدي الندرة القائم والمقبل، فاعتماد 800 مليون درهم لا يكفي لمعالجة هذا الوضع المحرج الذي يهدد استقرار العديد من المناطق شرقا وجنوبا، خاصة في ظل تكالب الجفاف وجائحة كورونا وارتفاع الحرارة على ساكنة هذه المناطق.

نؤكد كذلك السيد الوزير المحترم، على ضرورة تمكين الجماعات الترابية من الوفاء بالتزاماتها وتنفيذ الشراكات الخاصة بمشاريع التأهيل الحضري بدل تجميد هذه المشاريع الأساسية في التنمية المحلية.

وفي هذا السياق، أود أن أشكركم على تفاعلكم الإيجابي مع تعديل الفريق الحركي بمجلسنا الموقر والقاضي بحذف رسوم التسجيل لمقتني السكن الاجتماعي لأقل من 25 مليون سنتيم، آملين أن يشمل ذلك رسوم التحفيظ كذلك.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

المرحلة أيضا تستلزم سياسة اجتماعية مندمجة خاصة بعد أن كشفت الجائحة عن ملايين من المغاربة على عتبة الهشاشة ودونها، وعن قطاعات سريعة الانهيار وتوسيع قاعدة العطالة وفقدان الشغل جراء الجائحة، ومدخل هذه السياسة في منظورنا هو خلق منظومة موحدة للدعم الاجتماعي تدمج أزيد من 150 برنامجا وإجراء مشتتة على عدة قطاعات حكومية وهيئات وصناديق دون انعكاس ملموس على أرض الواقع، ومحكومة بمنطق الإحسان العمومي بعيدا عن أي منظور للتنمية والتماسك الاجتماعيين.

المحور الهوياتي والثقافي هو كذلك من أبرز الغائبين، السيد الوزير، في فلسفة وأرقام المشروع، فرغم أحكام الدستور ومقتضيات القوانين التنظيمية ذات الصلة، نسجل باستغراب غياب أي اعتماد للشروع في ترسيم الأمازيغية في الحياة العامة، وتنفيذ التزامات الحكومة ومختلف المؤسسات اتجاه هذا المكون الأصيل في الهوية الوطنية المتنوعة.

وفي هذا الإطار، نؤكد كذلك على ضرورة مواكبة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية بإصلاحات جوهرية في المجال المؤسساتي والحقوقي والقانوني لإفراز مؤسسات ونخب قادرة على رفع التحديات ومواكبة الرهانات الكبرى لمغرب الغد بتطلعاته وأجياله الجديدة.

خلاصة القول السيد الوزير، إذ نجدد تفاعلنا مع مجمل مضامين وتوجهات هذا المشروع، فأملنا أن يترجم مشروع القانون المالي للسنة المقبلة توجهات هذا التحول المنشود نحو مغرب ما بعد الجائحة، ويؤسس كأرضية للنموذج التنموي الجديد.

وفقنا الهو جميعا لما فيه خير الوطن والمواطنين تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق.

أرحب بالسيد وزير الدولة لمشاركة المجلس في هذه الجلسة، فأهلا وسهلا السيد وزير الدولة.

الآن ننتقل إلى كلمة رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين، المستشارات،

يطيب لي أن أتدخل من جديد في هذا الموعد الاستثنائي بمناسبة مناقشة مشروع القانون المالي المعدل 35.20 برسم السنة المالية 2020، والذي فرضته ظروف إقرار حالة الطوارئ الصحية، الناجمة عن جائحة كورونا "كوفيد-19"، والتي فاجأت العالم وأدخلته في ركود اقتصادي كبير، كانت له بكل تأكيد تداعيات اقتصادية واجتماعية كبيرة جدا، المغرب بطبيعة الحال لم يخرج عن هذا الإطار، لهذا وجب التذكير بما قامت به بلادنا وبحس استباقي كبير ينم عن بعد نظر ورؤية إستراتيجية ثاقبة، بعدما تدخل جلالة الملك حفظه الله بسرعة فائقة، وأغلق البلاد جوا وبرا وبحرا حماية لصحة المغاربة، وأعلن عن إحداث صندوق خاص لمواجهة تداعيات هذه الجائحة في حس إنساني تضامني كبير عزز التميز المغربي، وجسد لتقاسم العيش الذي أبان عليه المغاربة قاطبة في هذه الظروف العصيبة.

السيد الرئيس،

لقد قمتم السيد وزير المالية بعمل مقدر على رأس "لجنة اليقظة الاقتصادية"، بحيث أصدرتم أكثر من 400 قرار سريع وفعال، تحت الإشراف المباشر لجلالة الملك حفظه الله، وبدعم سياسي للبرلمان بمجلسيه بعد إقرار حالة الطوارئ الصحية، عمل يستحق كل التقدير وعلى رأسها:

1. دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا؛

2. منح دعم مباشر للأسر المتضررة بلغ عددها 5.5 مليون أسرة، يعني 45% منها من العالم القروي؛

3. تمويل القروض وتشجيع المقاولات على إبداع المشاريع المرتبطة بتدبير آثار الجائحة؛

4. مواكبة القطاعات المتضررة بشكل كبير، وعلى رأسها قطاع السياحة.

إجراءات ناجعة تعبأت لها مختلف الكفاءات المغربية كل من موقعها، وهي مناسبة نتوجه فيها بالشكر الجزيل لكل الأطر الطبية والتمريضية المدنية والعسكرية، ورجال ونساء القوة العمومية بكل رتبهم على تعبئتهم الجماعية في مواجهة الجائحة، حيث كانوا في الصفوف الأمامية، رافعين القبعة لهم، على كل ما قدموه من تضحيات، دون أن ننسى في هذا الإطار أطر وزارة المالية والإدارة الترابية، وأعوان السلطة على مجهودهم الاستثنائي في توفير الدعم إلى كل الأسر المعوزة المتضررة من هذه الجائحة.

لا تفوتني الفرصة السيد الرئيس لكي أؤكد من جديد باسم فريق التجمع الوطني للأحرار على موقفه الثابت والمبدئي بما تَدَاوَلَتْهُ تقارير بعض المنظمات الدولية التي شتتت أوصال الحركة الحقوقية في العالم، والمعروفة بمتاجرتها بملف حقوق الإنسان، وتستعمله لشرعنة تدخلاتها السافرة في الشؤون الداخلية للدول، منددا بالاسترزاق والابتزاز الذي تُمارِسُه باسم المقاربة الحقوقية، وتجعل الحركة الحقوقية آلية لتمرير أجنداتها العدوانية تجاه المملكة المغربية، مدعومة من طرف جهات معروفة بعدائها التاريخي لبلدنا ولمصالحه العليا، وهم معروفون بتبخيسهم لمختلف جهود الدولة كيفما كانت، ومعروفون بأفكارهم الانفصالية ويستقوون بالخارج ضد مصالح بلدهم.

إن بلدنا طوت بشكل نهائي صفحة الانتهاكات، وحرصت كل مؤسساتها على ترصيد ما تحقق في مجال حقوق الإنسان بعد هيأة الإنصاف والمصالحة. طالبين من الحكومة والبرلمان مواصلة الإصلاحات عبر تعزيز حقوق الإنسان ومحو الفوارق وتكريس دولة الحق والقانون والمؤسسات من أجل قطع الطريق على مثل هاته المنظمات المشبوهة، منوهين في هذا الإطار بأجهزتنا الأمنية اليقظة والمتابعة بكل اقتدار لهذا الملف، والتي فكت بكل تأكيد كل شفراته وخيوطه.

كانت هذه مختلف السياقات التي جاء فيها هذا المشروع المعدل لقانون المالية 2020، سياقات صعبة وعصيبة، حيث يبقى بالنسبة إلينا تمرينا ديمقراطيا مهما للمرحلة وللمؤسسة البرلمانية، خصوصا وأننا لم نناقش مشروعا من هذا القبيل منذ سنة 1991، وهو الأول بالنسبة للقانون التنظيمي للمالية الذي صادقنا عليه منذ سنة 2016.

لكن، السيد الوزير، لابد أن نسائلكم:

- لماذا تأخر القانون المالي التعديلي والذي جعل المتتبعين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في حيرة وريبة لأن الوضعية غير محمودة العواقب اقتصاديا وله تأثير سلبي على توقعاتهم؟

- هل الأرقام والمعطيات توضحت الآن لكم من أجل إعداد هذه الفرضيات، وأنتم إلى حدود اليوم لا تعرفون متى سيتم رفع حالة الطوارئ ولا تتوفرون على رؤية محددة مثل كل الناس في العالم؟

- وهل هذه الفرضيات التي بني عليها هذا المشروع ستبقى صامدة خصوصا بعدما ارتفعت نسبة المصابين بالفيروس على المستوى العالمي بشكل خطير؟

اسمحوا لي أن أؤكد لكم أن مرحلة الإعداد لهذا المشروع عرفت ارتباكا كبيرا، الشيء الذي أثر على مضمونه والذي يبقى مجرد تجميع لمجموعة من الإجراءات التي جئتم بها خلال مرحلة الأزمة بعدما قدمنا

لها الدعم السياسي الكامل أغلبية ومعارضة، غابت فيه لمسة الإبداع، اللهم بعض الإجراءات المعزولة المرتبطة بالعقار، والذي تبقى في نظرنا غير ذات جدوى، ولن تفي بالمطلوب بحكم الأزمة البنيوية التي يعيشها القطاع والتي تتطلب رجة كبرى تفوق منظومة الدعم، نقترح فيها تعديلا مستعجلا لقوانين التعمير المجحفة والتي توقف عملية البناء بعد منع الرخص في سابقة أدخلت قطاع البناء غرفة الإنعاش وأوقفت معه الدورة الاقتصادية الوطنية خصوصا في العالم القروي.

"الله يْكُونْ ف عْوانْكُم" السيد الوزير، الوضعية صعبة، وعصيبة، وليس لديكم حلولا كثيرة، هي مناسبة نشكر فيها العمل الجبار الذي قامت به لجنة المالية بهذا المجلس الموقر، مشيدين بروح المسؤولية اللي تعاطوا بها مع هذا المشروع والروح الإيجابية التي مرفيها النقاش.

وبالرجوع إلى الفرضيات، السيد الوزير المحترم، والتي بني عليها هذا المشروع، والإجراءات المحدودة التي جاء بها، والتي لا يسمح الوقت للخوض فيها، أؤكد أنه سبق لي أن ناقشتها معكم داخل اللجنة المختصة، مركزا على الشق السياسي، ومذكرا بالقواعد الذهبية التي تحكمت في نقاشنا، مبرزا أنكم دعمتم الأبناك بشكل كبير، ووفرتم لهم سيولة كبيرة عبر مؤسسة "صندوق الضمان المركزي"، التي ستتحول إلى شركة مساهمة، وهذا مهم، لكننا لا نريد تكرار التجارب السابقة وأتمنى أن تكون الأبناك في مستوى المسؤولية، وتستحضر الروح الوطنية في التعاطي مع هذه الأزمة.

رغم كل هذه الإجراءات وإقرار ضمان الدولة، تبقى الأبناك مترددة في التدخل، وفية لقواعدها، بحيث تبقى المستفيد الوحيد من هذه الجائحة، علما أنه ليس هناك ما يخيفها، فالسيولة متوفرة بعد إقرار الضمان بالأموال العمومية التي ضمنتها الدولة والمقدرة ب 5 مليارات درهم، لذلك هناك الكثير ما يقال، ونتأسف لكون الأغلبية لم تناقش هذا المشروع قبل عرضه لمسطرة المصادقة وتقرر فيه.

وأخيرا، فريق التجمع الوطني للأحرار بمواقفه الواضحة والصريحة يؤكد من جديد على ضرورة الرقي بخطابنا السياسي "وباراكا" من خطاب التخوين وخطاب المحاسبة الفظ، الإدارة واقْفة ولا يمكن أن تنجز المشاريع إذا لم تكن الإدارة مرتاحَة، باراكا من خطاب التبخيس والعدمية، لأنها تفشل العزيمة وتضرب كافة المنجزات اللي بْناتْها البلاد.

نحن كفاعلين دورنا هو نْعززو خطاب الثقة وخطاب الأمل والمسؤولية، ونَتْسَلْحُو بالثقة في إمكانياتنا، الثقة في قدراتنا، والسعي جميعا للبحث عن الحلول المدرة للثروة، من أجل تجاوز الأزمة واللي تقتضي منا الإجماع، بحيث أن الوضعية صعبة وغير مسبوقة، ولنا كامل اليقين بهذه الثقة سنتجاوز الأزمة؟

وختاما، فإن تواجدنا في الأغلبية يلزمنا بالتصويت على هذا المشروع ومساندته ودعمه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

إن لحظة مناقشة مشروع قانون المالية المعدل، هي لحظة للتفكير في المداخل الكبرى المؤسساتية والسياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية لمواجهة التداعيات السلبية للجائحة وابتداع أشكال جديدة لصناعة القرار الاقتصادي والمالي ببلادنا في ترابط وثيق مع مركزية القضايا الاجتماعية في كل تدبير سياسي.

إنها لحظة لرسلمة المكتسبات التي حققها المجتمع المغربي في سياق الأزمة، رغم الخسارات الاقتصادية والاجتماعية، إنها مكتسبات جوهرية وجب تطويرها وتثمينها، إذ أن الانتصار للاختيار الديمقراطي تجسد في الاشتغال في احترام تام للمقتضيات الدستورية وما تفرضه السلط الدستورية، من تعاون وتوازن وفي مقدمتها المؤسسة الملكية التي كانت سباقة في رسم كل الخطوات بمنطق دستوري مؤسساتي صرف خلاق واستباقي.

وإذا كانت حالة الطوارئ بطبيعتها تقلص من الحريات الفردية، فإن الحقوق ظلت مصانة، بل بالعكس تم تفعيل كثير من الحقوق المنصوص عليها دستوريا للحد من تداعيات الجائحة.

لقد ظهر جليا أن الإنقاذ جاء من الدولة القوية بقطاع عام قوي، وأبانت الممارسات التي تمت باسم الدولة أمنيا وصحيا ومرفقيا، أن من الممكن ردم الهوية بين الدولة والمجتمع والانتقال من وضع التنافر إلى وضع التصالح، في سياق وعي جماعي وطني معلي لقيم التضامن والتكافل والذي جسده التفاعل السريع والواسع مع مبادرة جلالة الملك بإنشاء الصندوق الخصوصي لـ "كوفيد-19".

وهنا لابد من تجديد الإشادة بالمبادرات الملكية الاستباقية والمتتالية والتي كانت في أصل نجاح بلادنا في التعامل الذكي مع الأزمة.

لقد أكسبت الأزمة بلادنا سمعة طيبة إقليميا وقاريا ودوليا، وقبل ذلك اعتزازا وطنيا لكل مكونات المجتمع المغربي بمؤسساته السياسية والاجتماعية والمدنية، لحظة جسدت التضامن كشرط للمواطنة، ووحدت بين كل المكونات في إعلاء واضح لمصلحة الوطن على باقي المصالح، سياق كان خصبا لترجمته مؤسساتيا وسياسيا لتدبير الخروج من الأزمة واستشراف ما بعدها، لكن الحسابات الضيقة غيبت على البعض هذه اللحظة الوطنية الكبرى.

لذلك نحن مطالبون بتوظيف هذه السمعة في تدبير العلاقات مع شركائنا الخارجيين ومع المؤسسات الدولية، وتوظيفها داخليا لتعزيز المكتسبات الديمقراطية التي تحققت في هذه المرحلة، والتوافق حول الخيارات المستقبلية لأدوار الدولة والمجتمع ومختلف الفاعلين، وتجاوز الأعطاب الذاتية والترفع عن الذاتية الحزبية الضيقة والانتباه إلى عمى الهوس الانتخابي، الذي قد يصل أحيانا إلى الإشادة بمن يحقر تشريعا يحمي حقوق البسطاء من المواطنين.

السيد الرئيس،

إن مشروع قانون المالية لا يمكن النظر إليه إلا من خلال اعتباره مشروعا وكجزء من تصور عام في إطار رؤية شمولية للإصلاح تدمج أبعادا كبرى في تأطير هذا المشروع، ومن بينها:

- التطبيق الفعلي للقيم التي جاء بها دستور 2011؛

- الالتزام بتفعيل المقتضيات ذات الصلة في القانون التنظيمي للمالية؛

- استحضار النقاش الوطني حول نموذج جديد للتنمية؛

- تشجيع الاقتصاد الأخضر كأفق مشترك للإنسانية؛

- ترسيخ موقع الرقمنة في التدبير الاقتصادي مع الانخراط في الذكاء الصناعي وربط ذلك بتكوين الموارد البشرية؛

- التكيف مع الانكسارات التي أفرزتها الأزمة لسلاسل التزود والإنتاج وإعطاء الأولوية للمنتوجات الوطنية؛

ونعتقد في الفريق الاشتراكي أن المشروع الذي بين أيدينا لا يجيب على كل الأسئلة المقلقة التي تطرحها الجائحة، خاصة في ظل تردد البنوك في تفعيل التزاماتها برنامج "أوكسجين" كنموذج.

السيد الوزير،

إن الأزمات تشكل لحظات للتفكير الجماعي في التغيير من أجل الخروج وتجاوز مخلفات الأزمة، مما يتطلب التفاوض حول هذا التغيير بين كل المكونات الوطنية، بالاعتماد على القيم الوطنية أولا، والإنسانية ثانيا، من أجل بناء قواعد تضامن جديد، وهذا يفترض أن يتقاسم الجميع كلفة التضحية.

وإذا كان "الصندوق الخصوصي لجائحة كوفيد-19"، قد جسد قيمة التضامن في ارتباطها بالمواطنة، فإن استمرارية هذه الروح ضرورة وطنية، ففي ظل تراجع مداخيل الدولة من الضرائب، وارتفاع مؤشرات الاستدانة، فالبحث عن موارد مالية جديدة لخزينة الدولة يقتضي تقاسم التكلفة الاقتصادية والاجتماعية، مما يحتم القيام بإجراءات تخليقية في الإدارات والمؤسسات العمومية والجهات والجماعات الترابية، من خلال:

- اشتراط دعم المقاولات العمومية والخاصة المتضررة من الجائحة بالإضافة إلى الحفاظ على مناصب الشغل، بتكييف الامتيازات المادية والعينية مع الظرفية الوطنية، خاصة الأجور الضخمة في كثير من هذه المقاولات؛

- وضع حد لتعدد الأجور والتعويضات في المسؤوليات التمثيلية وطنيا وجهويا ومحليا؛

- عقلنة نفقات التسيير في القطاع العام والمؤسسات المنتخبة.

كما أن النتائج الكارثية التي وقفنا عليها اليوم، لاقتصاد الريع والتهرب والغش الضريبيين والامتيازات والإعفاءات والاختلالات في توزيع الثروة الوطنية، تدعونا إلى القطع مع المنطق الذي ساد لزمن طويل، والانفتاح على قيم جديدة في الدمقرطة والمحاسبة والتضامن من خلال:

- إحداث ضريبة تضامنية للشركات والمقاولات والأنشطة التي استفادت من وضعية الأزمة بازدياد نشاطها وارتفاع رقم معاملاتها وأرباحها؛

- إحداث ضريبة على التركة؛

- إحداث ضريبة على الثروة.

كل ذلك في أفق إصلاح مؤسساتي يروم تخليق الحياة الانتخابية ببلادنا ويكرس قيم النزاهة والشفافية ويضمن الاختيار الحر، من خلال مراجعة جميع القوانين الانتخابية، وتأطير العمليات الانتخابية بشروط التنظيم المتعارف عليها دوليا.

السيد الرئيس،

من منطلق مرجعيتنا الفكرية والأخلاقية كحزب ديمقراطي اشتراكي انتصرنا وسننتصر دوما للقيم والمبادئ المؤطرة للديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة والإنصاف، مما يدعونا إلى التأكيد على حاجتنا الجماعية كبلد إلى حداثة فكرية وسياسية فعلية، تجيب على كثير من الالتباس في الممارسة السياسية العاشقة للضجيج الإعلامي وهو ما عكسته مذكرة حزبنا حول الجائحة وما بعدها.

إن انتماءنا للأغلبية بقراءتنا الشخصية أو بالقراءة الغيرية لن يمنعنا من الإقرار بافتقادنا كأغلبية إلى الكاريزما العاقلة المنفلتة من الجلباب الضيق للحزبية، والتي تلتقط اللحظات الوطنية الحاسمة، لتكريس قيم الديمقراطية التشاركية، لا معنى أن لا تجتمع قيادة الأغلبية في ظل الجائحة وفي إطار التحضير لمشروع القانون الذي بين أيدينا، وتظهر مكوناتها الوزارية منفلتة من تجليات الخيط الناظم لوحدة الرؤية والقرار.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد يوسف محيي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس المحترم، يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، على إثر دراسة مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020، أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي سادت خلال اجتماع اللجنة، وبالانخراط الفاعل لأعضاء اللجنة ولكل المستشارات والمستشارون الذين حضروا أشغالها عبر نقاش جدي ومسؤول.

كما أتقدم لكم السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة المحترم بهذه المناسبة، بالشكر الجزيل على تجاوبكم مع تساؤلات أعضاء اللجنة واستفساراتهم حول هذا المشروع ذو الأهمية التي تقتضي التعامل معه بنوع من الاستعجال والمرونة.

السيد الرئيس المحترم،

كما لا يخفى علينا جميعا، فإن هذا المشروع قانون، يتم عَرضه في سِياق خاص ودقيق دوليا ووطنيا، يمكن تجسيد أهم ملامحه، في الظرفية الصعبة التي تمر منها بلادنا وأكثر من 200 دولة وإقليم في العالم بسبب تداعيات جائحة فيروس "كوفيد-19" المستجد، آملين من الجميع، التضامن والتعبئة والانخراط والالتزام لمواجهة هذه الأزمة للحد من تداعياتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية.

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نرى بأن قانون المالية المعدل موضوع هذه الجلسة قانون إيجابي وضروري جدا لضمان استمرار حسابات الدولة في العمل ومعالجة الإشكاليات الجديدة والطارئة التي انتجتها جائحة "كوفيد-19"، والتي أثرت على قطاعات كثيرة بنسب مختلفة، وفي هذا الإطار لابد من التنويه بمواقف جميع الشركاء في فهم واستيعاب خصوصية المرحلة الصعبة.

ومن جانب آخر، لا يسعنا، إلا أن نشكر الحكومة، خاصة وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، لاحتواء التداعيات السلبية للجائحة، كما نثمن قرارات "لجنة اليقظة الاقتصادية" في هذه الظروف الدقيقة خلال المرحلة الأولى وفي مرحلة التخفيف من تدابير الحجر الصحي، ولنتوجه بشكر خاص لوزارة الصحة، ولكافة الأطقم الطبية وشبه الطبية، ونشكر كذلك وزارة الداخلية ومختلف الأجهزة التابعة لها، والقوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، على عملهم خلال فترة الطوارئ؛ والشكر موصول كذلك للمؤسسة التشريعية بمجلسي البرلمان على تسريع إصدار عدد من القوانين ذات الصلة.

السيد الرئيس المحترم،

إن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، يشيد ويثمن التفاعل الايجابي والبناء مع مقترحاته منذ إعلان حالة الطوارئ الصحية، سواء على مستوى عمل الفريق البرلماني بمجلس المستشارين أو اللجنة الوطنية لليقظة الاقتصادية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- الدعم والمواكبة الضرورية للمقاولات الوطنية المتضررة، تبعا لخصوصيات كل قطاع وحسب حجم الضرر الاقتصادي؛

- إقرار مجموعة من آليات الضمان لتمويل القروض لفائدة المقاولات العمومية والخاصة، وذلك بنسبة فائدة لا تتجاوز 3.5% ومدة سداد على سبع سنوات، مع فترة إعفاء لمدة سنتين؛

- ضمان الدولة للقروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والتجار والحرفيين الذين تضررت أعمالهم بشكل كبير جراء الجائحة؛

- اعتبار الأفضلية الوطنية في مجال الطلبيات العمومية، وكذا توطيد المحتوى الوطني في هذه الطلبيات؛

- تثمين المنتوج المغربي المحلي وتشجيع الطلب الداخلي أو الاستهلاك.

وفي نفس السياق، فإننا نسجل أن بعض القطاعات الحيوية على رأسها السياحة والتي تعتبر أكثر القطاعات تضررا من أزمة كورونا ولابد أن تعافيها من الأزمة قد يستغرق وقتا طويلا، حيث أدى إغلاق الحدود إلى شلل تام لجزء كبير من العاملين في قطاع السياحة، حيث أن قرابة 87% من المؤسسات السياحية من أصل 3989 شركة أغلقت أبوابها، وأدى ذلك إلى تراجع العائدات السياحية بالعملة الأجنبية.

السيد الرئيس المحترم،

بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية، فلا يخفى عليكم السيد الوزير المحترم - مع أنه غير موجود - التوقف التام الذي عرفه هذا القطاع في هذه الظرفية مما زاد من تعميق المشاكل التي يعاني منها، وهو ما أصبحت معه العديد من أنشطة الصناعة التقليدية على وشك الانقراض، وهو الأمر الذي يستوجب التدخل العاجل لمواكبة شركات وتعاونيات وحرفيي الصناعة التقليدية.

السيد الرئيس،

إن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، يسجل عزمه على مواصلة التفاعل الايجابي من أجل تغيير المناهج المعتمدة في التدبير الميزانياتي المبنية على النظرة الدوغمائية المقيدة بمراعاة التوازنات المالية لأن السياق قد تغير، من خلال تبني مقاربة جديدة تروم دعم المقاولة الوطنية، مع عدم التراجع عن معدل الاستثمارات العمومية المعهودة،

رغم الانخفاض الحاد الذي سيطرأ على مجموع المداخيل الجبائية والجمركية، وهو ما يستدعي اللجوء إلى الاقتراض المنتج للثروة وفرص الشغل وتشجيع الطلب الداخلي أو الاستهلاك، من خلال الاستثمار بشكل أفضل، دون المساس بالسيادة المالية للبلد.

السيد الرئيس،

إذا كانت بلادنا قد نجحت في معركة إصلاح التوازنات الماكرو اقتصادية، ونجح في معركة الصمود الاقتصادي بفضل حنكة الدولة والتدابير الناجعة التي قامت بها، فإن الرهان الأكبر الآن هو المرحلة المقبلة، أي مرحلة الإقلاع والتي يجب أن يتجند لها جميع الفاعلين والشركاء والمتدخلين، والعمل على إيجاد الحلول والتدابير الكفيلة بمواجهة المشاكل المنتظرة.

لذا، فإننا نرى بأن هذا القانون المالي التعديلي قد حضر لهذه المرحلة بشكل جيد بفضل تضافر الجهود بين الحكومة والبرلمان وجميع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

وعليه، فسيكون التصويت عليه بالإيجاب من طرف فريقنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

جبتي مع الوقت.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة أمال العمري:

شكرا السيد الرئيس.

إن الأوضاع الاستثنائية التي عرفتها بلادنا بسبب جائحة "كوفيد-19"، فرضت على الحكومة بتوجيهات ملكية اتخاذ مجموعة من الإجراءات النوعية للتحكم في الحالة الوبائية، والحد من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن حالة الطوارئ الصحية، اتخذت فيها الحكومة شعار: الإنسان أولا والصحة قبل الاقتصاد.

إجراءات حظيت بإجماع وطني في مرحلتها الأولى (وقد كانت لنا فرصة للتنويه بها)، قبل أن يطفو إلى السطح التخبط الحكومي، في مرحلة الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي، وما واكبه من تعتيم وتضارب في التصريحات وتعارض في القرارات، جعلت المواطن يضيق ذرعا بقساوتها ويشكك في جدواها بعد الفشل المسجل في احتواء البؤر الوبائية في الوحدات الإنتاجية الصناعية والخدماتية، بسبب غياب شروط الصحة والسلامة، وعدم الالتزام بالإجراءات الوقائية.

وإذا كان تدبير الأزمة قد أربك المرتكزات والمؤشرات والفرضيات التي اعتمدها القانون المالي فأصبحت متجاوزة، الإنتاج، الطلب، نسبة النمو وغير ذلك، ما برر اللجوء للقانون التعديلي، كآلية دستورية، تسمح بإعادة ترتيب الميزانية العمومية بناء على مخرجات النقاشات ومداولات المؤسسة التشريعية. إلا أن عدم اعتماد الحكومة لمنهجية الحوار القبلي، والتوافق حول التوجهات الكبرى، مع الفرقاء الاجتماعيين وكل الفاعلين والمعنيين، يحد من مشروعيته الديمقراطية، ليصبح وثيقة تقنية تخضع لمنطق التوازنات المحاسباتية، لم تستخلص بشأنه الحكومة الدروس المستقاة من الجائحة لتغيير مقاربتها ومنهجيتها في تدبير الشأن العام، وما إقصاء الحركة النقابية من عضوية "لجنة اليقظة الاقتصادية" إلا دليل على إبقاء دارلقمان على حالها.

لقد كان مشروع القانون التعديلي فرصة سانحة لمراجعة الخلفيات الفكرية للسياسات العمومية، والإقرار والاعتراف بأهمية دور الدولة ورد الاعتبار للقطاع العمومي وإعادة النظر في الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والوصفات الجاهزة للمؤسسات المالية الدولية المانحة، التي تعتبر الإنفاق العمومي تكلفة وعبء ثقيلا على الميزانية العمومية، خاصة بعد مواجهة الجائحة، وما أثبته من أهمية استراتيجية للقطاعات الاجتماعية ذات الأولوية وعلى رأسها الصحة والتعليم.

فقد كنا ننتظر أن ينبني هذا المشروع على بعض المرتكزات كـ:

• إطلاق خطة جديدة إرادية ومحكمة لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

• الحفاظ على الدخل ودعم القدرة الشرائية، والحد من الهشاشة اجتماعيا ومجاليا، والحفاظ على مناصب الشغل خدمة للاستقرار الاجتماعي.

فقد نتج عن توقف الأنشطة الاقتصادية تداعيات كبيرة ومركبة الأبعاد، فتضررت العديد من القطاعات وانخفض الطلب الداخلي وتقلصت تحويلات مغاربة العالم (الذين بالمناسبة تنامى لديهم الشعور بتخلي الدولة عنهم)، وتراجعت ميزانية الدولة ب 40 مليار مراكمة عجز ب 81 مليار، اضطرت معه الحكومة إلى الاقتراض الخارجي.

أما على المستوى الاجتماعي، فالتداعيات كارثية بعد أن توقفت 60% من المقاولات المنخرطة لدى الضمان الاجتماعي، وتوقف 925 ألف عامل مؤقتا عن العمل ثلثهم سيطالهم التسريح الجماعي، الإضافة إلى حوالي 300 ألف من الوافدين الجدد من طالبي الشغل؛ منذرة بأرقام قياسية وشيكة لنسبة البطالة.

وما قد يترتب عن هذا الوضع من تنامي حدة الفقر، وتعميق الفوارق الاجتماعية بعدما أصبح حوالي 10 ملايين مواطن ومواطنة مهددين بالعيش تحت عتبة الفقر.

بالمقابل، جاء مشروع القانون المالي التعديلي ببعض الإجراءات المؤقتة في الزمان، والمحدودة في الأفق على مستوى الآثار الاقتصادية والاجتماعية، ففي الوقت الذي يتم الرهان على تشجيع المنتوج

الداخلي، اقتصر مشروع القانون على رفع التعرفة الجمركية على الواردات من 30 إلى 40%، رغم محدودية فعالية هذا الإجراء اقتصاديا لأن أغلبية الدول التي نستورد سلعها تربطنا معها اتفاقيات التبادل الحر، إضافة إلى آثاره الوخيمة اجتماعيا بتعميق تدهور القدرة الشرائية، لأن المستهلك هو من يتحمل ارتفاع الأسعار في نهاية المطاف.

في نفس الاتجاه، نسجل الآثار السلبية وغير المدروسة لبعض الإجراءات التي تبدو مهمة والتي من شأن سوق تطبيقها أن يزيد الأزمة الاجتماعية استفحالا:

فإجراء دعم المقاولات المشروط بالحافظ على 80% من مناصب الشغل في صفوف الأجراء المسجلين بالضمان الاجتماعي، قد تعتبره بعض المقاولات ترخيصا (un blanc-seing)، ترخيصا مسبقا للتخلص من 20% من الأجراء، دونما إثبات تضررها، وسيكون أغلب ضحاياه طبعا من اليد العاملة النسائية والأجراء البسطاء، والعاملين بالمناولة والعمل المؤقت.

كل ذلك في غياب شبكات الحماية الاجتماعية، علما أنه باستثناء المبالغ المخصصة للدفعة الحالية من صندوق الجائحة، فلا إشارة إلى تمديد هذا الدعم للأشهر المقبلة التي تتزامن مع اقتراب عيد الأضحى والدخول المدرسي، في حين كان الأجدر استمرار الدعم إلى حين استعادة الاقتصاد الوطني لعافيته كما طالب بذلك الاتحاد المغربي للشغل.

وعلاقة بالاستثمار العمومي، الذي يشكل قاطرة للاقتصاد، فتخفيض غلافه إلى 182 مليار سيؤثر لا محالة على جودة الخدمات العمومية، ويحد من دور الدولة في تحريك الاقتصاد.

من جهة أخرى لم يأخذ مشروع القانون بعين الاعتبار حاجيات القطاعات الاجتماعية الحيوية والإستراتيجية، رغم ما أبانت عنه الجائحة من أولويتها وأهميتها، في وقت كنا ننتظر الرفع من مناصب الشغل لسد الخصاص المهول، في الموارد البشرية بالوظيفة العمومية، خاصة في قطاعي الصحة والتعليم، قطاع الصحة الذي بات يفرض الاعتراف بخصوصيته، وكذلك التعليم والبحث العلمي.

لقد كان حريا بالحكومة أن تعتبر وتستخلص الدروس من أزمة كوفيد..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، راه زدنا لك في الأول شي.

المستشارة السيدة أمال العمري:

.. بالحفاظ على مناصب الشغل واحترام حقوق العمل بدل شرعنة التسريحات العمالية، وتسريحات لأسباب نقابية كما هو الحال في العديد من القطاعات حتى التي كنا نعتقد أنها في منآى عن ذلك كقطاع السمعي البصري، ما وقع بـ "ميدي1 تيفي" من تسريح لأيقونة هذه القناة وأعضاء المكتب النقابي وكذلك التسريحات التي تطال المناولة بالمطار وكذلك بالموانئ.

لأجل كل ذلك، لن يساند فريق الاتحاد المغربي للشغل هذا المشروع القانون التعديلي المالي هذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا.

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدين الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل في المناقشة العامة لمشروع قانون المالية المعدل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، هذا المشروع الذي يشكل تمرينا ديمقراطيا غير مسبوق، فلأول مرة تفعل الحكومة المقتضيات الدستورية ومقتضيات القانون التنظيمي للمالية المتعلقة بقوانين المالية المعدلة، ولاسيما المواد 2 و4 و51 و57 من القانون التنظيمي رقم 130.13 المتعلق بقانون المالية.

ونحن نعبر عن تثميننا لهذا التمرين الديمقراطي الذي يكرس مبادئ الدولة المؤسسات والمؤسسات ونثمن مبدأ التوازن بين السلطة ويعزز العلاقات بين المؤسسات ولاسيما السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، فإننا أيضا نسجل الظرفية الاستثنائية التي أحاطت بإعداد هذا المشروع بل وفرضت مراجعة قانون المالية لسنة 2020 بمشروع قانون مالية معدل.

وهنا أذكر بما ورد في مداخلة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي خلال مناقشة مشروع المالية 2020 خلال الدورة السابقة، حيث أكدنا في حينه أن العالم مقبل على حالة انكماش اقتصادية مما ينذر بأزمة عالمية، وتساءلنا معكم السيد وزير المالية على مدى جاهزية الحكومة واستعدادها لاستيعاب الصدمات الاقتصادية والمالية.

ولم نكن نتوقع حين ذلك هذا الظرف الاستثنائي الجديد وهو وباء "كوفيد-19"، لم نكن نتوقع حالة الحجر الصحي ولا حالة الطوارئ والانغلاق الجزئي وحتى الكلي لعديد من الأنشطة البشرية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم ولا على حتى مستوى بلادنا كذلك.

وفي هذه المداخلة وخلال هذه الجلسة اخترنا نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي على أن لا يكون خطابنا مفرطا في التفاؤل حتى لا نغالط الرأي العام الوطني بخطاب بعيد عن الواقعية،

فنحن الآن لا ندبر الرخاء بل ندبر أزمة، أزمة وباء وتداعيات والآثار السلبية والاجتماعية والاقتصادية والمالية والسياسية أيضا.

كما أننا لن نغالط الرأي العام الوطني بخطاب مفرط في التشاؤم عدمي وظلمي كذلك يزرع الشك ويكرس اليأس، فنحن مؤمنون بأن المغرب بفضل السياسة الحكيمة والقيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، قد تجاوزنا الأسوأ، ونعتبر من بين النماذج الدولية القليلة التي استطاعت التحكم في الوباء والحد من انتشاره ونحن معتزون بهذه المقاربة الملكية السامية الاستباقية والتي خلقت جوا وطنيا تضامنيا وتلاحميا بين كل مكونات الدولة المغربية، حيث برهننا للعالم أننا دولة المؤسسات، دولة التآزر خلال الأزمات وأننا أيضا منضبطون لمصلحة المواطنين المغاربة.

وبهذه المناسبة، لابد من الإشادة بكل القطاعات الحكومية التي واجهت الوباء بكل مسؤولية وبتضحيات جسيمة أولها قطاع الداخلية والإدارة الترابية والأمن والدرك والجيش والقوات المساعدة والوقاية المدنية، قطاع الصحة كذلك بأطبائه وأطره وممرضيه وإداريه، قطاع الاقتصاد والمالية والتجارة والصناعة والفلاحة كذلك، وكل أعضاء لجنة اليقظة الاقتصادية قطاع التعليم والتربية الوطنية بكل مكوناته الجامعي والمدرسي والتكوين المهني كذلك، كذلك نشكر جميع المغاربة بمختلف شرائحهم وكل من موقعه قدم تضحيات وتنازلات كان لها الأثار البالغ في الحد من انتشار الوباء.

حضرات السيدات والسادة،

لم نخرج بعد من الجهاد الأصغر لأن الوباء فرض علينا التعايش ودخلنا الجهاد الأكبر لمواجهة الكساد والركود والانكماش الاقتصادي، ونظرا للوقت لا يسمح جدا وجد ضيق أدعو الجميع إلى التحلي بقيم المواطنة والتضامن للوصول إلى شاطئ النجاة.

وفي إطار انضباطنا للأغلبية وتكريسا لمبادئ التضامن الوطني نتعامل بإيجابية مع مبادرة الحكومة لتعديل قانون المالية 2020.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على احترام الوقت.

الكلمة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد المبارك الصادي:

السيد الرئيس،

السيدين الوزيرين،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمات،

نعتبر في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أن مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020، جاء مخيب للآمال ومكذبا للعديد من الشعارات المرفوعة خلال هاته الجائحة، ولم يأتي بأي إجراء لفائدة المتضررين منها، لا الأجراء ولا المهنيين ولا الحرفيين ولا التجار ولا مقدمي الخدمات ولا الفلاحة ولا للشباب ولا للعاطلين، ولم يأتي بأي إجراء لدعم القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين للرفع من الاستهلاك الداخلي.

لم نخرج بعد من الأزمة الإقتصادية والإجتماعية بسبب الجائحة، حتى عادت الحكومة لعادتها القديمة، لم تستخلصوا الدروس ولا العبر من هاته الجائحة، لربما نحن في حاجة إلى فيروس خاص يضرب العقل الحكومي ليعيده إلى رشده وصوابه.

أين هي أولوية القطاعات الاجتماعية خاصة في التعليم والصحة؟ لم ترفعوا ولو بدرهم واحد ميزانية الصحة، كما خفضتم من ميزانية التعليم بأكثر من 4 دالمليار دالدرهم.

أين هو شعار تشجيع الصناعة الوطنية والمنتوج المحلي؟ أم هو شعار للاستهلاك ليس إلا؟

الحكومة لا تريد إعادة تشغيل مصفاة "لاسامير"، جوهرة الصناعة الوطنية ورمز للسيادة الوطنية، بل الحكومة استصدرت حكما قضائيا لكراء صهاريج وخزانات "لاسامير" لتخزين المحرقات ولم تخزن شيء، وبذلك تكون قد ضيعت على خزينة الدولة حوالي 4 حتى ل5 د المليار ديال الدرهم.

أما تشجيع المنتوج المحلي، فإن الإجراء الوارد في مشروع قانون المالية المعدل، يهم حوالي 54 مليار درهم من الواردات فقط، من أصل 500 مليار درهم، أي بحوالي 10% فقط، وتبقى 90% من الواردات والتي تدخل ضمن اتفاقية التبادل الحر على حالها، الشيء الذي يضر بالمنتوج المحلي ويفاقم من عجز الميزان التجاري.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الحكومة كعادتها لا تتعب نفسها في الاجتهاد والتفكير، وتفضل أن تسلك الطريق الأسهل وهكذا كان، موارد الخزينة انخفضت بحوالي 40 مليار درهم، لجأتم إلى الاقتراض لتعمقوا تفاقم المديونية، لتصل نفقات خدمة الدين العمومي فقط 93 مليار و500 مليون و337 ألف درهم، وكان أمامكم السيد الوزير، اختيارات أخرى: الإصلاح الجبائي مثلا، خاصة وأنكم إلتزمتم أمام البرلمان بتنزيل مخرجات المناظرة الأخيرة للجبايات على طريق قانون الإطار في شهر يوليوز 2019، في إطار قانون يكرس العدالة الجبائية وللدولة الاجتماعية، حتى يساهم الجميع على قدر المساواة في أداء الضريبة ونضع حدا للمتملصين والمتهربين والغشاشين في الضريبة، وكذا الحد من الامتيازات ومحاربة اقتصاد الريع ومحاربة الفساد والمفسدين، كيفما كانت مركزهم السياسي أو الاقتصادي.

وكان أمامكم اختيار ثالث، اللجوء للسياسة النقدية كما فعلت العديد من الدول الرأسمالية المتوحشة.

وبخصوص الحوار الاجتماعي، أثبتت الحكومة افتقارها للشجاعة الأدبية والقدرة على اتخاذ القرار وفرض تنفيذ الالتزامات وتطبيق قانون الشغل، ولأول مرة نسمع أن الحكومة تعطي للإذن للمشغلين لطرد 20% من الأجراء الرسميين، حتى الدول الليبرالية المتوحشة ضخت ملايير الدولارات من أجل الحفاظ على فرص الشغل وخلق مناصب شغل جديدة لتضمن بذلك السلم الاجتماعي لأوطانها.

إن الحكومة مع الأسف، فوتت مرة أخرى الفرصة المتاحة أمامها للقطع مع الاختيارات السياسية والاقتصادية والإجتماعية السابقة، وتعيد الاعتبار للطاقات والقدرات الوطنية في شتى المجالات الإقتصادية والعلمية والإبداعية وتنمي روح الابتكار والتضامن والتآزر بين المغاربة، لتكون بذلك معيقا في وجه التنمية الإقتصادية والإجتماعية المتوخاة.

ولا يسعنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، إلا أن نعبر لكم عن تذمرنا واستيائنا من مشروع قانون المالية المعدل، وأمام القرار الاجتماعي اللي اتخذته الحكومة من طرد الأجراء وتجميد الترقيات والتوظيف وإبقاء المزيد من الهشاشة في عالم الشغل عبر التشجيع على التشغيل....

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا، غادي نقطع عليك.

شكرا.

إيه، كاملين عندهم زايد، أنا مسجل كلشي.

الأخير هو الكلمة لأحد السادة عبد اللطيف أعمو، السي عدي، السي رشيد المنياري، في حدود أربع دقائق، أعتقد بأنكم تخليتم للسي أعمو، أربع دقائق، صحيح؟

تفضل السي أعمو في حدود أربع دقائق، نيابة عن الجميع.

شكرا.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة المستشارين،

صباحكم سعيد،

السيد الوزير، بدون شك أن مشروع القانون المالي يحمل بين طياته العديد من الإيجابيات، بل قرأنا جزء من الملاحظات والاقتراحات التي ضمنها المذكرة التي رفعها حزبنا، حزب التقدم والاشتراكية إلى الحكومة.

ولكن بما أنكم أخذتم الوقت الكافي لإعداد هذا المشروع، وبما أن مدة أربع شهور تقومون بأشغال مضنية وجادة، ذات طابع استباقي، كان من الضروري أن يكون هذا القانون على الأقل واحد الخطوة الأولى نحو أفق سنة 2021، فلم نجد أن الروح السياسية التي كنا نتمناها، لأنه سنخرج من الجائحة بوضع جديد يؤهلنا لقدوم الأقوياء في المرحلة القادمة.

فتصريحكم أمام مجلس النواب عبرتم عن مشاعركم ربما الشخصية أكثر منها حكومية، ونحن نتقاسمها فيما يتعلق باستخلاص العبر لتجاوز الآثار السلبية ليس فقط لأزمة الجائحة، ولكن لمشكلات بنيوية عميقة للاقتصاد الوطني، هذا كلامكم، نحن نتقاسمه معكم بدون تحفظ.

ولكن اسمحوا لنا كذلك، أن نعمق معكم فيما تسطرونه وما تقولونه باسم الحكومة، وما تدونونه وتحيلونه عن البرلمان، الذي لا يسمح لهذا التصور، فلذلك نرى بأنه يتعين تقييم المسار الذي على المغرب السير فيه في علاقاته الدولية، وعليه أن يأخذ العبرة من الجائحة لإعادة خلط الأوراق.

نحن مطالبون باش نخلطو الأوراق منبقاوش نتسناو معزولين، وفي الأجواء تتشتت فيها وتتبخر فيها العديد من الشراكات والتحالفات كذلك، وعلينا أن نقرر كيف نتعامل مع المستقبل، هاذ القانون المالي أو هاذ المشروع ما فيهش ما يفيد أن هناك خطة ملموسة نحو المستقبل.

إن تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وعلاقة الإنتاج داخل الإقتصاد المغربي في ظل الجائحة، كذلك بل بالعكس أنه يعني هناك السخاء اللي ضاع من النظام الريعي القائم، في الوقت الذي كان يجب أن نخطو خطوة لفتح الطريق أمامه ليتطور إيجابيا نحو المستقبل، القانون المالي ما جاوبش مع الأسف، وأن تخطي هذه الأزمة من طرف بلادنا رهين بقدرتها على رفع رهانات داخلية وخارجية كبرى، ومن ضمنها القدرة الذاتية على مواجهة الأزمة، من خلال فعالية وحسن تقدير وتوجيه للجهد العمومي نحو محاصرة الوباء والنهوض بجاهزية المنظومة الصحية للتجاوز مع مختلف الأزمات مستقبلا، هذا قمتم بشكل كبير مع الحكومة في هاذ الاتجاه ولكن يبقى غير كافيا.

كما أن التفاعل مع تعقد الأزمة رهين بالقدرة على مواجهة الصدمات الخارجية، جراء تراجع الصدمات وانكماش والتحويلات الجالية المقيمة بالخارج، وانهيار القطاع السياحي وغير ذلك.

هناك كذلك القانون المالي ما اعطاش بواحد الشكل كافي ما يمكن أن يساهم في إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه، بجانب قدرة القطاع الإنتاج والتشغيل وطنيا على التأقلم السريع مع الوضع الجديد، ما حصل في طنجة وفي أسفي، يخيفنا ويهددنا من جديد، لأنه هاد التأقلم

ما كاينش، لأن هناك غياب للتأطير وإلزام أصحاب المعامل بالتأقلم الجدي بالوضع الراهن.

كما أن فتح آفاق.. فبدون عمق سياسي وهذا هو الخلاف بينا وبينكم، وبدون سياسة تضامنية وحماية وبدون تطلعنا للمستقبل برؤى سياسية واضحة، فلا يمكن استعادة المواطن لجعل الاقتصاد أقل تذمرا مما كان عليه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

باقي لي فقرة السيد الرئيس، إلى اسمحتو.

السيد رئيس الجلسة:

ياالاه زيد، ياالاه.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

إن هاته الوثيقة المالية التي هي بين أيدينا تشكو من كل هذه العوامل، لأنها وثيقة تقنية خالية من حمولة سياسية ومن محتوى نوع محفز على استشراف المستقبل بطمأنينة وضمان.

نتمنى بالنسبة للمالية أو قانون المالية المقبل 2021، أن يأخذ العبرة ويكون أحسن وأقوى مما هو عليه الآن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

والآن الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية للرد على تدخلات السيدات والسادة ممثلي الفرق والمجموعة بالمجلس، وكذلك الرد على مداخلة الاستاد عبد اللطيف أعمو.

السيد الوزير، تفضل.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يُسعدني أن أقف مجددا أمام مجلسكم الموقر، جوابا على تدخلات السيدات والسادة رؤساء وممثلي الفرق والمجموعة البرلمانية، بمناسبة المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020.

وأودُّ بهذه المناسبة، أن أتوجه بالشكر والامتنان لكافة مكونات هذا المجلس المحترم على حسهم الوطني العالي، وعلى ما أبانوا عنه من تعبئة وانخراط فاعل في المجهود الجماعي الذي جسده التلاحم الكبير لكل مكونات الشعب المغربي في مواجهة هذه الأزمة، تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك حفظه الله.

وقد حرصنا منذ البداية، على التواصل المستمر مع مؤسستكم المحترمة، إيمانا منا بالمسؤولية المشتركة في تدبير هذه الأزمة.

كما حرصنا على الانفتاح على مقترحات كافة الأحزاب والمركزيات النقابية والمنظمات المهنية، من منطلق قناعتنا بأن تدبير هذا النوع من الأزمات يقتضي الاهتداء بكل الآراء، واستلهام الذكاء الجماعي، من أجل بلورة الحلول الكفيلة بتجاوز الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عنها، واستعادة المسار الطبيعي لدينامية النمو.

وقد حرصنا على أن نسير على نفس النهج التشاركي من خلال إعداد مشروع قانون المالية المعدل، وتقديمه لمجلسكم الموقر، وذلك حتى نفتح النقاش معكم، حول الاستراتيجية التي انتهجناها لمواجهة الأزمة، والتدابير التي نعتزم اتخاذها لمواكبة المقاولة الوطنية لاستئناف نشاطها، وتذليل ما تواجهه من صعوبات بهدف الحفاظ على مناصب الشغل.

ونحن لم نُهدر الزمن أو نخطئ التقدير، فالتدابير التي تم اتخاذها في المرحلة الأولى لمواجهة الأزمة، كانت تمتد إلى غاية نهاية يونيو، وها نحن اليوم نلج المرحلة الثانية، وقد اقتربنا بفضل تعبئتكم وانخراطكم، من التصويت النهائي على مشروع قانون المالية المعدل وما يتضمنه من تدابير لمواكبة المقاولة ودعم الاستثمار وتحصين مناصب الشغل خلال الستة أشهر القادمة.

وأنا أشاطركم الرأي، فلا عيب في تعديل قانون المالية مرة ومرتين وثلاث مرات، إذا اجتمعت الشروط والظروف المواتية لذلك، فنحن مع أن يكون اللجوء إلى قوانين المالية المعدلة ممارسة اعتيادية.

ونحن لم نأت بهذا المشروع مرغمين أو لإرضاء أحد ما، فكما تعلمون فالقانون التنظيمي لقانون المالية يتيح مجموعة من الآليات التنظيمية المرخص بها في الحالات الطارئة والاستعجالية، ولكن نحن فضلنا إعداد هذا المشروع وتقديمه لمجلسكم الموقر وفق ما تمليه قناعتنا وحرصنا على تنزيل مقتضيات الدستور والقانون التنظيمي لقانون المالية، وإيمانا منا بأننا نتقاسم مسؤولية تدبير هذه المرحلة.

وأود بهذه المناسبة، أن أوجه تحية تقدير وتنويه لكل الجنود الذي تواجدوا ولا يزالون في الخطوط الأمامية لمواجهة هذا الوباء، ولاسيما الأطر الصحية المدنية والعسكرية، والقوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، والإدارة الترابية، على تجندهم الدائم، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك حفظه الله، للدفاع عن حوزة الوطن وصيانة أمنه واستقراره.

كما أود الترحم وتقديم التعازي الصادقة لكل الذين فقدناهم بسبب هذا الوباء، مع متمنياتنا بالشفاء العاجل لكل المرضى الذين لا زالوا يتلقون العلاج.

السيدات والسادة،

لا يمكننا إلا أن نهنئ أنفسنا جميعا على الأجواء الإيجابية والجادة، والتعبئة الكبيرة التي تمر فيها عملية المناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية المعدل.

ولابد أن أشيد بالنقاش المتميز، والتدبير الزمني المحكم لأشغال "لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية"، وأتوجه بهذه المناسبة بالشكر للسيد رئيس اللجنة والسيدات والسادة المستشارين والأطر الإدارية.

وأود أن أؤكد لكم أني كنت سعيدا بالتواصل معكم، وحريصا في نفس الوقت على مدكم بكل المعطيات والمعلومات والإجابات التي ستساعدكم على الدراسة الدقيقة لسياق إعداد هذا المشروع وفرضياته وتدابيره والتوازن المالي الذي بني عليه.

كما أني حرصت في نفس الوقت على التفاعل بكل موضوعية مع التعديلات المقدمة والتي تُوِّجت بتوافق كل أعضاء لجنة المالية على تعديل هام لتمكين المواطنين ذوي الدخل المحدود من الولوج للسكن الاجتماعي والسكن منخفض التكلفة في هذه الظرفية الصعبة.

وأشكركم من هذا المنبر على غنى كل المقترحات المقدمة والتي مما لا شك فيه تطلبت منكم مجهودات مضاعفة في هذا الحيز الزمني الوجيز، وأنا على يقين بأننا نتقاسم معا هاجس تجاوز الصعوبات المرتبطة بالأزمة وأثرها على المواطن وعلى المقاولة، ونتقاسم كذلك مسؤولية الحفاظ على التوازنات المالية كما ينص على ذلك الفصل 77 من الدستور.

السيدات والسادة،

أعتقد أنه لا ينبغي أن نعزل هذا المشروع المعروض على أنظاركم، عن سياقه، وأن نستحضر في نفس الوقت المدى الزمني لتنزيل تدابيره.

فالانخراط في مسار التعافي من الأزمة يمر عبر مراحل، والتدابير التي ينبغي اتخاذها للانخراط في هذا المسار، تتوزع زمنيا بين المدى القريب والمتوسط والبعيد.

فبلادنا خرجت للتو من فترة طويلة للحجر الصحي، أثبتت نجاعتها في تحصين بلادنا ضد المخاطر الفتاكة لهذا الفيروس، وتمكنت بلادنا بفضل تبصر وحكمة جلالة الملك من اتخاذ قرارات غير مسبوقة وفي وقت قياسي، مكنت من تقوية صمود المواطن المغربي والمقاولة الوطنية.

والمقاولة اليوم، بعد أن تقرر التخفيف التدريجي للحجر، لازالت تتلمس الطريق لاستعادة نشاطها. ونحن واعون بأن هناك مجموعة من القطاعات – أقول مجموعة من القطاعات – ستواصل مواجهة صعوبات خلال هذه الفترة، لذلك فتحنا قنوات الحوار مع كافة القطاعات ومختلف الفاعلين، وعملنا على تقييم حاجيات كل قطاع من أجل اتخاذ ما يلزم من تدابير وفق الإستراتيجية المتدرجة التي وضعناها.

وقد قمنا بإعداد مشروع قانون المالية المعدل تجاوبا مع ما تفرضه هذه المرحلة، التي تمتد إلى نهاية السنة، من تدابير. وقمنا بتعبئة حوالي 15 مليار درهم لدعم المقاولة والتشغيل، و5 ملايير درهم لتسهيل ولوج المقاولات بكل أصنافها، بما في ذلك المؤسسات والمقاولات العمومية، للتمويل بأقل تكلفة وبضمان شبه كلي للدولة.

وسيكون التوقيع على عقد البرنامج مع قطاع السياحة أولى الخطوات في مجال تفعيل هذه التدابير.

لذا أتساءل: عن أي هدر للزمن نتحدث؟ وعن أي ارتباك أو تخبط نتحدث؟

السيدات والسادة،

إذا كان إعداد مشروع قانون المالية المعدل قد فرضته ضرورة تكييف الفرضيات والتوقعات مع تأثيرات الأزمة على السياقين الوطني والدولي، فقد فرضته كذلك، وهذا هو الأهم ضرورة توفير الهوامش المتاحة على مستوى النفقات، من أجل تعبئة الاستثمارات اللازمة لدعم المقاولة وتحصين وخلق فرص الشغل، هذا في الوقت الذي تراجعت فيه مداخيل الدولة بـ 40 مليار درهم.

ولما نتحدث عن توفير الهوامش على مستوى النفقات، فليس من المعقول اختزالها في كلمة "تقليص"، وكأننا اخترنا الحلول السهلة وقمنا بعملية حسابية بناقص وزائد وجئناكم بهذا المشروع، فهذا الأمر غير صحيح.

لقد استغرقت هذه العملية مجهودا كبيرا، من خلال عقد عدة اجتماعات يومية تمتد لساعات طوال، في عز فترة الحجر الصحي، بين مسؤولي وزارة الاقتصاد والمالية ومسؤولي مختلف القطاعات الوزارية، ووقد تم جرد مختلف النفقات والمشاريع، وتم على ضوء الدراسة الدقيقة والمتأنية لوضعية تقدم إنجازها، تقليص النفقات المرتبطة بنمط عيش الإدارة، ومراجعة الجدولة الزمنية لإنجاز بعض المشاريع بالنظر لتباطؤ وتيرة تنفيذها نتيجة للحجر الصحي، وكذلك تأجيل مسطرة إطلاق البعض الآخر نتيجة لعدم توفر الشروط الضرورية لذلك. هذا، مع إعطاء الأولوية للمشاريع موضوع اتفاقيات موقعة أمام جلالة الملك حفظه الله أو موضوع اتفاقيات تمويل من طرف الشركاء الدوليين.

وقد تُوِّجَت هذه الاجتماعات بتوقيع قرارات مشتركة مع مختلف القطاعات، وهذا يدفعني إلى التساؤل: عن أي تقليص للاعتمادات نتحدث؟ وعن أية نظرة محاسباتية نتحدث؟

ولابد أن أؤكد على مسألة هامة، وهي أن الإدارة أعطت فعلا المثال في التدبير العقلاني للنفقات خلال هذه الفترة من خلال تقليص النفقات ب 2 مليار درهم من نفقات الاستقبال والفندقة وتنظيم الندوات والتنقل، في إطار مشروع قانون المالية المعدل للسنة 2020، تُضاف إلى ما يفوق من 1 مليار درهم تم تقليصها في إطار قانون المالية لسنة 2020، أي أن الإدارة قلصت من نفقات تسييرها العادي بما يزيد عن 3 ملايير درهم.

كما تم حث جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية على إعطاء الأفضلية في صفقاتها للمنتوج المحلي.

ومن جهة أخرى، لابد أن نؤكدها مرة ثانية، لم يكن هناك أي تقليص لميزانية القطاعات الاجتماعية، بل إن مشروع قانون المالية المعدل، يعطي كامل الأولوية لتنزيل كل الالتزامات–أقول كل الالتزامات–في المجال الاجتماعي، على مستوى الصحة والتعليم وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتنمية العالم القروي ومحاربة آثار الجفاف.

كما لم يتم إلغاء أي منصب مالي، ويمكن استعمال المناصب المالية المفتوحة بموجب قانون المالية للسنة 2020 إلى غاية يونيو 2021.

ولابد أن أؤكد هنا أن قطاع التعليم استفاد خلال الأربع سنوات الأخيرة من 85.000 منصب، وهذا مجهود كبير جدا. كما استفاد قطاع الصحة خلال نفس الفترة من أزيد من 16.000 منصب مالي، بما في ذلك المناصب المفتوحة على مستوى المراكز الاستشفائية الجامعية.

وبالتالي، فلا مجال للجدال بخصوص الأولوية الاجتماعية لمشروع قانون المالية المعدل.

ولابد أن أقدم هنا بعض الأرقام الإضافية والتي تؤكد هذا التوجه.

فمشروع قانون المالية المعدل باعتباره امتدادا لقانون المالية السنوي، يخصص 11 مليار درهم لتنزيل التزامات الحوار الاجتماعي، و12 مليار درهم برسم برامج (RAMED[1]) و"تيسير" و"مليون محفظة" و"المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" ودعم الأرامل والأشخاص في وضعية إعاقة ومنح الطلبة، هذا، فضلا عن تخصيص حوالي 12 مليار درهم برسم نفقات المقاصة.

ويضاف إلى كل ذلك، مبالغ الدعم الذي تم تخصيصه، من صندوق تدبير الجائحة الذي أحدث بتعليمات ملكية سامية، لفائدة حوالي 70% من الأسر المغربية العاملة في القطاعين المهيكل وغير المهيكل والتي تقدر بحوالي 23 مليار درهم (سمعت ما كاينش درهم لمساعدة الأسر).

كل ذلك يعني أنه تم تخصيص ما مجموعه 48 مليار درهم أي حوالي 4.5% من الناتج الداخلي الخام، لدعم الفئات الهشة والطبقات المتوسطة، وهذا يعد من أعلى نسب الاعتمادات المخصصة لهذه الفئات على مستوى العالم في ظل هذه الجائحة. فعن أي ضرب للقدرة الشرائية للمواطنين نتحدث؟

السيدات والسادة،

لقد استندنا في إعداد مشروع قانون المالية المعدل إلى فرضيات موضوعية مبنية على دراسة دقيقة لتطورات السياقين الوطني والدولي.

وكما تعلمون، فالفرضيات تبقى مجرد فرضيات تعتمد على سياق معين ومعطيات معينة قابلة للتغير في ظل الظرفية غير المستقرة التي يعرفها العالم، وكل دول العالم وضعت فرضيات للنمو والعجز على مستوى قوانينها المعدلة، وهي مُعَرَّضَة للتغير في أي وقت إذا تغيرت المعطيات التي بُنيت عليها. ونسبة النمو التي نتوقعها في ناقص 5% (-5%) منسجمة مع معدل النمو العالمي الذي يتوقعه صندوق النقد الدولي.

وتعكس هذه النسبة بالأساس تأثيرات هذه الأزمة وكذلك تأثير ضعف التساقطات وعدم انتظامها على الموسم الفلاحي. وبالتالي فقد قدمنا لكم كل المعطيات بكل تجرد وواقعية، ولا نُخفي شيئا من خلال هذه الأرقام.

فقد حلّت هذه الأزمة المرتبطة بجائحة كورونا، في وقت كان يسير فيه الاقتصاد الوطني نحو توطيد أسسه الماكرو اقتصادية وإعادة توسيع الهوامش عبر تسريع تنزيل مجموعة من الإصلاحات الهيكلية، وتحقيق مستوى مستدام للغاية على مستوى عجز الميزانية لا يكاد يتجاوز 3.5% من الناتج الداخلي الخام، مع حصر مديونية الخزينة في نسبة مستقرة للغاية، حيث سجل هذا المؤشر انخفاضا في 2019 لأول مرة منذ عشرة أعوام ليستقر في 64.9%.

وقد كان لهذه التراكمات دور كبير في تقوية صمود الاقتصاد الوطني في مواجهة هذه الأزمة، وتوطيد ثقة مختلف الشركاء في استدامة أسسنا الماكرو اقتصادية.

وما دمنا نتحدث عن المديونية التي بدأت في التقلص قبل أزمة كورونا، فارتفاعها يعتبر نتيجة طبيعية لتزايد عجز الخزينة من 3.5% إلى 7.5%، وانكماش معدل النمو بـ 5%، وذاك راجع مباشرة لهذه الأزمة وليس لسبب آخر، وقد نتج عن تفاقم العجز تضاعف للحاجيات التمويلية للخزينة من 42 مليار درهم إلى 82 مليار درهم.

وكنتيجة مباشرة لتزامن هذين العاملين، أي انكماش معدل النمو وتفاقم عجز الميزانية، من المرتقب أن يقفز مؤشر دين الخزينة بالنسبة للناتج الداخلي الخام إلى مستوى يقارب 75% بمتم سنة 2020.

وما أود التأكيد عليه هو أنه بالرغم من هذا الارتفاع، فلازالت بلادنا تتمتع بثقة شركائنا الاقتصاديين والماليين، وقد تمكنا إلى حدود اليوم من تعبئة حوالي 5 ملايير دولار.

كما أن آثار هذا الارتفاع ستبقى محدودة على خدمة الدين، حيث ستنخفض تحملات أصل الدين ذو المدى المتوسط والطويل بحوالي

[1] **R**égime d'**A**ssistance **M**édicale

3.3 مليار درهم مقارنة بتوقعات قانون المالية ل 2020، وذلك بفضل سياسة التدبير النشيط للدين الداخلي. هذا، فيما ستعرف تحملات الدين من فوائد وعمولات ارتفاعا طفيفا لن يتجاوز 316 مليون درهم.

السيدات والسادة،

فيما يخص الجهوية، أود التأكيد على أن الحكومة ملتزمة بالتنزيل السليم والسريع لمقتضيات القوانين التنظيمية، وحريصة على تقديم المواكبة اللازمة للجهات من أجل ممارسة اختصاصاتها ولعب الأدوار المنوطة بها على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.

وقد تجسد ذلك خلال السنوات الأخيرة، خاصة من خلال تعزيز الموارد المالية المرصودة للجهات، وتقوية قدراتها لإنجاز وتدبير المشاريع، ومواكبتها من أجل تدقيق وتفعيل اختصاصاتها الذاتية.

وخلال هذه السنة، وبالرغم من الظرفية الصعبة التي تمر منها بلادنا وتأثيرها الكبير على موارد الميزانية العامة للدولة، فقد حافظنا في إطار مشروع قانون المالية المعدل على نفس نسب الضرائب المرصود لفائدة الجهات، وحافظنا كذلك على نفس مبلغ مساهمة الميزانية العامة المقدمة للجهات.

وهنا لابد من التأكيد على أن الانخفاض المتوقع لموارد الجهات، هو نتيجة طبيعية للانعكاس المباشر للتراجع بالخصوص في موارد الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات التي يتم تخصيص 5% منها للجهات.

ونفس الشيء يسري على باقي الجماعات الترابية، فلم يكن هناك أي تقليص لميزانياتها. فكما تأثرت الميزانية العامة للدولة بتراجع الموارد الضريبة، فمن الطبيعي أن تتأثر كذلك ميزانية هذه الجماعات التي تحظى بحصة 30% من الضريبة على القيمة المضافة.

ونحن بصدد إيجاد الحلول لتمكين الجماعات الترابية من الإمكانيات اللازمة لممارستها لمهامها. لكن ينبغي عليها في نفس الوقت أن تبذل المجهودات الضرورية لاستخلاص الموارد الذاتية.

السيدات والسادة،

إن ما راكمته بلادنا، تحت القيادة النيرة لجلالة الملك حفظه الله، من إصلاحات هيكلية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، هو الذي أكسب بلادنا المناعة والصلابة للصمود في وجه كل الأزمات التي عرفها العالم خلال العشرين سنة الأخيرة.

فعند بروز كل أزمة تتجدد اللحمة الوطنية، ويصطف الشعب المغربي بكل مكوناته خلف عاهلنا المفدى، مجسدين كل معاني الترابط الوثيق بين الملك وشعبه، وقيم المواطنة الصادقة والنبيلة.

واليوم، وقد اجتزنا المرحلة الأولى في مواجهة الأزمة بفضل القيادة الحكيمة لجلالة الملك، ينبغي علينا تجسيد معاني هذا التلاحم والتعبئة عبر تغليب المصلحة العليا للوطن، وبذل المزيد من الجهود من طرف كل

الأطراف حكومة وقطاعا خاصا وشركاء اجتماعيين، من أجل تجاوز هذه المرحلة الاستثنائية وربح رهان الحفاظ على مناصب الشغل، تفعيلا لتوجيهات جلالة الملك حفظه الله.

"رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ" صدق الله العظيم،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن بعد هاد الرد ديال السيد وزير المالية نكون قد أنهينا المناقشة.

تفضل السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

بعد، موافقة إخواني الرؤساء، إلى بغاو رؤساء الفرق والمجموعات واش ممكنش نستمرو في الجلسة للتصويت؟

السيد رئيس الجلسة:

مرحبا، إلى بغاو غادي نرفعو هذه الجلسة وبعدين غادي نناقشو واش بغيتو لأن كاين سي 2 ولا 3 ديال السيناريوهات.

إذن غادي نرفع دابا الآن الجلسة، ثم نناقشو شي 5 دقائق بيناتنا.

رفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة

مداخلة المستشار السيد عبد اللطيف أعمو (التقدم والاشتراكية):

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يعتبر تعديل القانون المالي إجراء استثنائيا، وهذا المشروع المعروض علينا هو الأول من نوعه منذ دخول القانون التنظيمي رقم 130.13 حيز التنفيذ سنة 2016، وقد سبقه قانون مالي معدل سنة 1990 زمن التقويم الهيكلي، لحاجة آنذاك لخفض ميزانية الدولة بنسبة 15%.

وجاءت جائحة كورونا لتغير كل فرضيات النمو الاقتصادي، فكان من الضروري الحفاظ على التوازنات المالية للدولة. وهذا يقودنا إلى التساؤل: هل الحفاظ على التوازنات المالية هدف في حد ذاته، أم أنه فرصة للتأمل في كيفية إيجاد حل لإشكالية الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرت على كثير من المشاكل الاجتماعية، بالخصوص

في قطاعات الصحة والتعليم والشغل؟

الجواب على هذا السؤال لا نجده ضمن محتويات مشروع قانون المالية التعديلي المعروض علينا. لذا، يتعين الإقرار بواجب الحفر في عمق الأنظمة الليبرالية التي يثبت يوما عن يوم أنها تقود العالم نحو المجهول.

فمشروع قانون المالية هذا، الذي نحن بصدد مناقشته، يطغى عليه الجانب التقني، وهو فاقد للنفحة السياسية القادرة على ضخ روح إبداعية تمكنه من التأقلم مع رهانات المستقبل التي فرضتها الجائحة التي أصابت العالم.

1- فرضيات تغيرت

- **أول الفرضيات**: نسبة النمو وعجز الميزانية كنا نتوقع نسبة نمو في حدود 3.7% في سنة 2020، وعجز للميزانية بنسبة 3.5%. اليوم، وبسبب جائحة كورونا، نحن نتحدث عن تراجع للاقتصاد المغربي بـ ناقص 5% وعجز للميزانية يصل إلى مستوى 7.5% من الناتج الداخلي الإجمالي.

- **ثاني الفرضيات**: توقع انخفاض إنتاج الحبوب.

كانت توقعات إنتاج هذه السنة من الحبوب تصل إلى 70 مليون قنطار، لكن من المتوقع أن ينخفض الإنتاج، بسبب استمرار الجفاف إلى مستوى 30 مليون قنطار فقط، مما سيؤدي حتما إلى تراجع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي.

وفي نفس الوقت، نسجل إيجابا توقعات انخفاض أسعار الغاز. لكن، هل هذه الانخفاضات ستنعكس على قفة المواطن وعلى قدرته الشرائية؟ لأن المواطن غالبا ما لا يلمس بوضوح وقع خفض السلع الرئيسية على قدرته الشرائية.

السيد الوزير،

لقد تأثر الاقتصاد الوطني بشكل كبير من الأزمة. وتضررت قطاعات عديدة مثل السياحة، وصناعة النسيج، والصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية، وصناعة السيارات، وصناعة الطيران، وقطاع البناء والأشغال، وغيرها.

وفيما يخص الطلب على المنتجات المغربية، هناك تراجع بنسبة 20%، كما تراجعت عائدات السياحة بنسبة 70%، وتراجعت في ذات الوقت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج إلى ناقص 26.3% في شهر ماي الماضي.

وتراجعت كذلك الاستثمارات الخارجية في المغرب بنسبة تناهز 70%.

في ظل هذه الظروف، لا مناص من تركيز الجهود على "إنقاذ الأداة الإنتاجية من خلال مصاحبة الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

مشروع قانون المالية التعديلي هذا، يذكر بالتدابير الحكومية المتخذة لمواجهة الجائحة، وضمنها الصندوق الخاص بتدبير الجائحة، الذي رصدت له ميزانية تقدر بـ 33 مليار درهم، تتضمن 3 مليار درهم لقطاع الصحة و16 مليار درهم للمساعدات المالية، وضمنها التعويض الجزافي (2000 درهم)، حيث استفاد 900 ألف أجير و5.5 مليون أسرة من ميزانية قدرها 16 مليار درهم.

وأن تمديد إعانات هذا الصندوق إلى غاية نهاية السنة الحالية في إطار الدعم الاجتماعي والاقتصادي، نسجله بارتياح وبإيجاب.

لكن، هل ما كشفت عنه الجائحة من هول الفقر والهشاشة واتساع رقعة الحاجة في المجتمع، لم يكن معروفا أو متوقعا؟ وهل ستحظى الهوة الاجتماعية بمعالجة جريئة في ظل سياسة الحكومة؟

إن انتظاراتنا من توجهات الحكومة في هذا الظرف بالذات، هو الإعلان عن إقرار سياسة انعاشية للاقتصاد (politique de relance) بدل الاكتفاء بإجراءات وتدابير لا تلامس عمق الأزمة المركبة التي يعاني منها اقتصاد البلاد.

ويبدو، أن الحكومة ميالة نحو سياسة تقشفية حذرة أكثر من توجهها نحو سياسة انعاشية للاقتصاد.

وذلك راجع، بدون شك، إلى أن مؤشرات مشروع قانون المالية 35.20 المعدل تشير إلى أن الاستثمار العمومي - الذي يشكل قاطرة لسياسة الانعاش الاقتصادي - سيتراجع.

فكنا نتوقع في مطلع سنة 2020 استثمارا عموميا في مستوى 198 مليار درهم، فإذا به يتراجع إلى مستوى 182 مليار درهم، أي بانخفاض قدره 16 مليار درهم.

وهذا يصحح أرقاما تخص تعزيز دينامية الاستثمار العمومي، والتي تشير إلى ارتفاع من 78.2 مليار درهم (قانون المالية 2020) إلى 85.7% (مشروع قانون المالية المعدل 2020) فاستثمار الميزانية العامة، سيرتفع عموما بنسبة 22%، لكن استثمار المؤسسات العمومية من جهته سوف يتراجع بنسبة 28 مليار درهم (أي بنسبة 30%).

كما أن استثمار الجماعات الترابية سوف يشهد تراجعا بنسبة 22 إلى 23%.

فيما نفقات التسيير سوف تتراجع بنسبة 3%، ليتأكد أن العديد من القطاعات الحكومية ستتراجع ميزانيتها، وعلى رأسها قطاع التعليم، الذي ستعرف ميزانيته تراجعا بـ 5 مليار درهم، مقارنة بالسنة الماضية، وهذا ما نعتبره مظهرا من مظاهر التقشف الغير المفهوم، ولا ينسجم مع أولوية قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.

كما كان متوقعا الرفع من ميزانية وزارة الصحة، وتعزيزها وتقويتها، إضافة إلى الاستثمارات الاستثنائية برسم الصندوق الخاص، والتي وصلت حسب التصريح الأخير لوزير الصحة بلجنة التعليم بمجلس المستشارين إلى مستوى 3 مليار درهم. لكنها ستبقى مستقرة، دون أن يطرأ عليها أي تغيير. وهذا لا ينسجم كذلك مع أهمية القطاع ومحوريته.

فلماذا إذن تم الميول إلى المسار التقشفي في قطاعات اجتماعية برهنت عن مكانتها وأهميتها خلال فترة الجائحة؟

إنه من المتوقع أن تتراجع موارد الدولة العادية بحوالي 43 مليار درهم، بحيث ستنتقل الموارد الجبائية من 257 إلى حوالي 220 مليار درهم، أي بتراجع 17%. فكيف سيتم تمويل هذا التراجع في الموارد؟

بالتأكيد، سيتم تمويله بالرفع من المديونية. هذه المديونية التي سوف ترتفع من 97 مليار درهم إلى 136 مليار درهم، أي بنسبة 40% (أو ما يوازي 40 مليار درهم إضافية) يتم اللجوء لتغطيتها للاقتراض الداخلي في مستوى 10 مليار درهم وللدين الخارجي في حدود 30 مليار درهم.

وكان من المنتظر أن تصل نسبة المديونية الخارجية هذه السنة إلى 30 مليار درهم. لكننا سنصل إلى مستوى 60 مليار درهم (أي بمضاعفة المبلغ تقريبا).

فأين سياسة التوازنات الحقيقية في علاقة مشروع الميزانية بالتنمية وفتح آفاق مستقبلية؟

3- تحسين حكامة صناديق التمويل:

السيد الوزير،

من الأشياء الايجابية التي نلمسها من مشروع قانون المالية التعديلي، الرفع من رسوم الاستيراد على بعض المواد المكتملة الصنع بـ 20 إلى 30% في بعض المواد، وبالنسبة لمواد أخرى قد يصل ارتفاع الرسوم إلى 30 - 40%.

في هذا إشارة إلى الرغبة في تشجيع الصناعة الوطنية وتشجيع استهلاك المنتوج المحلي. وهو ما نعتبره إيجابيا.

وفي باب التدابير المتخذة، من خلال اعتماد منهجية وفق مرحلتين أساسيتين: مبنيتين على تقوية صمود الاقتصاد الوطني والحفاظ على مناصب الشغل من جهة ومواكبة القطاعات المتضررة لاستئناف النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، فالملاحظ أن الدولة لن تبادر إلى تبني سياسة لإنعاش الاقتصاد الوطني، لكن يبدو أنها ستفوض الأمر للأبناك. فإلى حد ما سيكون مصير إنعاش اقتصادنا الوطني في يد الأبناك والمؤسسات المالية.

فلماذا لا يتم التفكير والمبادرة إلى إصلاح نظام حكامة عدد من المؤسسات المالية التي تتحكم فيها الدولة، كصندوق الإيداع والتدبير، وغيره؟

ثم، لماذا لا يتم التفكير مليا في إصلاح عميق لنظام المقاولات، حتى تكون قاطرة فعلية وحقيقية للتنمية؟

وهذا يتضح من تخصيص 15 مليار درهم من أجل تسريع استعادة الاقتصاد الوطني لديناميته، وتخصيص 5 ملايير درهم، يتم تحويلها إلى صندوق الضمان المركزي، الذي سيقوم من جانبه بضمان القروض المقدمة للمقاولات والمؤسسات والشركات (ضمان أوكسجين) بنسبة 95% بالنسبة للمقاولات برقم معاملات أقل من 10 مليون درهم، ومن 80 إلى 90%، بالنسبة للشركات التي يصل رقم معاملاتها إلى أكثر من 10 مليون درهم.

قد يكون من الايجابي إطلاق إصلاح مؤسساتي لصندوق الضمان المركزي، بتعديل القانون المؤطر له وملاءمته مع الممارسات المثلى، مع تحسين حكامة الصندوق وتحديث التدبير المالي لالتزاماته وتكييف هيئاته الإدارية التدبيرية والرقابية، وهو ما يعني تغيير نظامه المؤسساتي من مؤسسة عمومية إلى شركة مساهمة. فهل سيشكل هذا دفعة قوية لتقوية الاقتصاد الوطني، في انتظار تدابير تحفيزية أخرى لتشجيع الصناعة الوطنية، والتي قد تأتي لاحقا؟

وهل من الإيجابي تفويض تدبير سياسة إنعاش الاقتصاد للمؤسسات المالية، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بدعم من صندوق الضمان المركزي، دون إصلاح نظام هذه المؤسسات وتحسين حكامتها؟

4- الاهتمام بالفئات الهشة اقتصاديا واجتماعيا:

السيد الوزير،

إن الحكومة تتهيأ لنهج مسار يقوم على أقل قدر من المخاطرة ومحاصرة المخاطر في حدودها الدنيا، بالحرص على الحفاظ على عجز الميزانية في مستوياته الدنيا بـ 75%، على عكس دول أخرى، وصلت فيها نسبة العجز في الميزانية ما بين 10 و11% معتمدة نهج المغامرة الحقيقية لإنعاش الاقتصاد.. مهما كلف الأمر! وهذا ما يبين أن المغرب اختار نهج الاقتصاد الحذر في مرحلة أزمة كورونا، وما بعدها، توقعا لمضاعفات مستقبلية، قد تكون أشد وأقسى.

وهنا لابد من إثارة بعض الملاحظات الرئيسية بخصوص الإجراءات الحكومية، وارتباط قانون المالية بالمعطى السياسي والاجتماعي.

الملاحظة الأولى: تتعلق بالفئات الهشة والضعيفة من المجتمع.

إن الإجراءات التي تم إقرارها من طرف الحكومة، ترمي أساسا إلى التخفيف من حدة الأزمة على القطاع الخاص وعلى الطبقات المتوسطة والفقيرة.

ومهما كان حجم المساعدات المالية التي تم تقديمها لهذه الفئات، فهي لن تكون كافية لإعالة نفسها في هذا الظرف الصعب. لكون الخلل

الكبير القائم، يكمن في الخلل البنيوي التقليدي في التوازن الذي يزداد تعقيدا وحدة بين أقلية من المقاولات والشركات الكبرى، صاحبة التأثير على القرار السياسي والمالي والنسيج الغالب من المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا، والتي تكون أزيد من 90% من النسيج الاقتصادي الوطني، وبين أقلية مستحوذة على أزيد من 95% من ثروات البلاد.

ونخشى أن لا تكون الاستفادة من المساعدات المالية عادلة ومنصفة. ونخشى أن يتم تجميد النفقات الموجهة للتنمية، وتعبئتها وتحويلها لتغطية نفقات مجابهة جائحة كورونا.

فنحن نتحدث هنا عن 900 ألف أجير مصرح به في الضمان الاجتماعي، وعن 5.5 مليون أسرة عاملة في القطاع غير المهيكل (45% منها بالعالم القروي) نسبة هامة منهم توجد في زاوية رمادية إلى سوداء، لا نملك معطيات عنها، وكلها فقدت مورد رزقها، وتعول على إعانات من الدولة.

في الحقيقة، هذه المبالغ المخصصة للدعم لا تأخذ بعين الاعتبار الظرفية الاقتصادية التي نعيشها منذ سنوات، والتي تتسم بارتفاع أسعار المواد الغذائية وظروف ما بين عيدي الفطر والأضحى، في عز العطلة الصيفية، والتي تنتهي بالدخول المدرسي. وما تسببه كل هذه المحطات من إرهاق لجيوب الأسر المغربية.

الملاحظة الثانية: تتعلق بالعدالة الترابية.

تعتبر العدالة المجالية مدخلا أساسيا لإحقاق العدالة الاجتماعية، لما تضمنه من توزيع متوازن ومتكافئ للتقسيم الترابي، وللإستثمار والاستفادة المتوازنة من موارد الدولة، ومن دعمها.

وجدير بالذكر الأهمية المركزية للعدالة الاجتماعية في ترسيخ الديموقراطية ودولة القانون وتحقيق الأمن والاستقرار والاطمئنان، ونخشى أن تساهم مركزية القرار الإداري والسياسي واعتماد القطاع البنكي والمالي لنفس المنهج المركزي، في عرقلة تسريع الاستفادة من الدعم، وفي حرمان الجهات الأخرى البعيدة عن المركز من المبالغ المخصصة له، سواء منها الموجهة للقطاع الخاص أوللطبقات المتوسطة والفقيرة، وألا يخضع الدعم لتوزيع عادل تؤخذ فيه المقاربة الترابية بعين الاعتبار.

الملاحظة الثالثة: تتعلق بعدم دقة البيانات المرتبطة بالدعم.

فسواء تعلق الأمر بالمساعدات المالية المقدمة للأسر أو للأجراء أو للمقاولات المتضررة، فالملاحظ أن هناك تخبطا لإدارة الدولة في غياب منهجية شاملة وعادلة لجمع بيانات حقيقية حول السكان وحول الحاجيات المادية الحقيقية والوضع المعيشي للمواطنين، خصوصا في المناطق الجبلية والقروية، وفي هوامش المدن، وفي القطاعات الغير المهيكلة...

ولا شك أن هذه الجائحة ستكشف لنا فوضى في الأرقام في غياب قواعد بيانات دقيقة ومحينة، وتبين لنا عدم قدرة مؤسسات الدولة على تحديد الأشخاص الذين لهم الحق في الانتفاع من مساعدات الدولة الاجتماعية بشكل دقيق، وإخضاعها لمعايير منهجية.

كما نلاحظ عجزا وقصورا في إدارة عمليات صرف تلك المساعدات، وخصوصا في المجال القروي.

فهذه الأزمة أبانت بشكل جلي بأن توحيد خاصيات الأسر المغربية صار ضرورة ملحة، حتى في العلاقة بالإصلاحات المؤجلة، التي يجب على الحكومة أن تقدم عليها، على غرار إصلاح صناديق الدعم، لكي يصبح الدعم العمومي موجها بالفعل إلى مستحقيه دون غيرهم، وذلك عبر اعتماد قاعدة بيانات حقيقية ومحينة، تسير وتدبر بمفاهيم الهندسة الاجتماعية. لكن، لا نرى لهذا الحرص مكانا في مشروع قانون المالية التعديلي 35.20 هذا.

الملاحظة الرابعة: تتعلق بالإجراءات المتخذة للتخفيف من الانعكاسات الآنية على شركات القطاع الخاص.

لقد اتخذت الحكومة تدابير لتمويل متطلبات رأس المال المتداول، مع اعتماد "ضمان أوكسجين"، الذي خصص له مبلغ إجمالي يفوق 17 مليار درهم، يستهدف ما يفوق 45 ألف مقاولة.

ويبدو أن المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا هي من أكبر المشغلين على المستوى الوطني، لكن قدرتها على تحمل آثار الحجر الصحي العام محدودة، وأن قدرتها على الحفاظ على توازناتها المالية وعلى استمراريتها ضعيفة. مما يستدعي اهتماما خاصا، مع الحاجة إلى تحديد القطاعات ذات الأولوية والأكثر حاجة للدعم في مرحلة ما بعد تجاوز الأزمة الصحية.

ومن المؤسف أننا لم نعد نسمع عن هيكلة المقاولة ودفعها إلى تعزيز مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية، والتحفيز على الاستثمار المستمر في مشروع المقاولة، ولم يعد هناك حديث عن إشراك الأجراء في رأسمال المقاولة.

الملاحظة الخامسة: تتعلق بالبعد البيئي للأزمة.

نسجل بأسف شديد عدم الإشارة إلى الإشكاليات البيئية المرتبطة بالجائحة وما بعدها. فقضايا الانتقال الإيكولوجي والاقتصاد الأخضر تشغل بال المواطنين وطنيا، وتحظى باهتمام دولي متزايد. ولا مناص من الانتباه أكثر، وبجدية أكبر للرهانات البيئية المطروحة، لارتباطها أساسا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول 2030.

وتقرير السيد وزير المالية يشير إلى ضرورة توجيه الذكاء الجماعي لكل الفاعلين، بما في ذلك الحكومة والبرلمان والجماعات الترابية، نحو استخلاص العبر وتغليب المصلحة العليا للوطن (...) بتجاوز الآثار السلبية، ليس فقط لأزمة الجائحة، ولكن للمشكلات البنيوية العميقة

للاقتصاد المغربي، وضمنها الإشكاليات البيئية الكبرى. لكن مشروع قانون المالية المعدل لا يتضمن في الحقيقة ما يمكن اعتماده مسايرا لما جاء في تقريره.

الملاحظة السادسة: تتعلق بالتشغيل.

يبدو موقع التشغيل في المشروع رهانا هامشيا، ولا يرقى بهذا إلى مستوى الطموح المشروع في جعل الحفاظ على مناصب الشغل، وإحداث مناصب جديدة، من مقومات النجاح الأساسية. كما أن الإعلان عن نوايا في المشروع بضمان تأقلم العجلة الاقتصادية مع رهانات تشغيلية جديدة، وفي مجالات جديدة، لا يبدو منسجما مع حاجيات المرحلة، ومع التدابير المعلن عنها.

فلا نجد في المشروع انشغالا بمصير القادمين الجدد إلى سوق الشغل؟ وبمصير حاملي الشهادات الجدد؟ وماذا تقترحه عليهم الحكومة كحلول وكبدائل؟

كما أن مصاحبة الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي عبر تعبئة غلاف مالي بقيمة 15 مليار درهم لفائدة المقاولات على شكل تمويلات بأسعار تفضيلية أو تسهيلات جمركية أو دعم المعدات، ممنوحة للمقاولات مشروطة بالحفاظ على ما لا يقل عن 80% من الشغيلة المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والتسوية السريعة لوضعية الشغيلة الغير مصرح بها لدى الصندوق.

فهل هذا يعني منح ترخيص مفتوح للمقاولة بإمكانية تسريح 20% من مناصب الشغل للمقاولات؟ وفي هذا مخالفة لمقتضيات مدونة الشغل.

5- على من سيقع العبء الأساسي للأزمة؟

السيد الوزير،

لقد تمت تعبئة موارد ضخمة واستثنائية وغير مبرمجة لمواجهة هذا الظرف المتأزم. ولابد أن يؤدي أحد تكاليف هذا الجهد العمومي. فكيف ستلبي الحكومة هذه الاحتياجات المالية؟ وعلى عاتق من سيقع العبء الأساسي للأزمة؟

وما هي الخيارات المطروحة أمام الحكومة؟ وهل هناك من خيارات أخرى متاحة، غير مزيد من الدين الداخلي والخارجي؟

بالتأكيد، لا يوجد اليوم، وفي ظل هذه الظروف الاستثنائية، علاج لجائحة كورونا، سوى إذكاء روح التضامن. وهو ما أبانت عنه كل مكونات الشعب المغربي، بمساهمة أكثر من مليوني مساهم في مواجهة أزمة "كوفيد-19" وإدارة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الأزمة.

ولكن، يجب أن تعطينا جائحة كورونا درسا في هذا المجال، لنتجنب مستقبلا الخطاب الاعتيادي المرتكز على خطاب التسول والاتكال على القدرية والتضامن القائم على الاستجداء واعتصار وخنق الطبقة الوسطى، وطلب عطف أصحاب الثروات... إلى إيجاد آليات حقيقية لإعادة صياغة علاقة الدولة بالمجتمع، وعلاقة الأفراد فيما بينهم.

وهو ما يعطي للعدالة الضريبية كنهها، ويعطي للإصلاح الجبائي الحقيقي أسمى مقاصده.

وهنا يحق طرح الخيارات المتاحة: كالضريبة على الثروة وفرض ضريبة على ما يوصف بـ "الثروة النائمة"، بإقرار ضريبة على العقارات، حيث أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مؤخرا، بوضع إطار للضريبة على الذمة المالية يكون أكثر عدلا وإنصافا.

مما يفرض توفر الدولة على قاعدة بيانات كاملة ودقيقة حول ملاك العقارات، تفاديا لأن يصبح القطاع ملاذا لتبييض الأموال والتهرب الضريبي.

كما أن القيام بإصلاح جبائي حقيقي هو الأداة الأساسية لبناء علاقة متوازنة بين مختلف مكونات المجتمع، لضمان حد أدنى من العدالة الاجتماعية، ولتعبئة موارد الدولة لإدارة المجتمع، وتلبية حاجياته من بنيات أساسية، وتعبئة اجتماعية ممأسسة. وهو ما يسمح في النهاية بإيجاد تضامن مجتمعي حقيقي. فأمامنا اليوم، فرصة لإصلاح جبائي حقيقي بفلسفة وطنية تضامنية.

لذلك، فكلما أسرعت الحكومة في اتخاذ تدابير شجاعة في الطريق الصحيح، كلما كان بمقدورنا الحد من آثار هذه الجائحة على الاقتصاد والمجتمع.

فبغض النظر عن هذين الخيارين الأساسيين لتعبئة الموارد، فخيار المديونية، كلفته الأساسية ستقع على عاتق الطبقات الوسطى والفقيرة، وعلى عاتق الأجيال القادمة، لأنه حتما، سيتم اعتماد إجراءات تقشفية لإدارة الدين، واعتماد إجراءات جبائية لضمان توزيع الكلفة المالية للأزمة الصحية على الجميع.

فنحن إذن أمام خيارات سياسية، وليست تقنية محضة. وهي مرتبطة أساسا بأي مجتمع نريد؟ وأي علاقة بين الدولة والمجتمع نريد؟ وعن أي نموذج تنموي نتحدث؟ وهل سنسلك مسلك الدولة الراعية المحتضنة لجميع مواطنيها، أم سنستمر في مسار الطرح النيوليبرالي حول انكماش الدولة وانسحابها من دورها الاجتماعي في مختلف المجالات، وتهيئة البني لصالح القطاع الخاص؟

لقد أظهرت جائحة كورونا بجلاء الضرر الناجم عن انكماش الدولة وتراجعها في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. فهل سيعيد مغرب ما بعد كورونا نفس خيارات ما قبل الجائحة؟ أم أن هناك أمل في إعادة النظر في مساره التنموي؟

السيد الوزير،

لقد تم التعامل مع جائحة "كوفيد-19"، بما لها وما عليها بتوظيف الإمكانيات المتاحة، وهي إمكانيات ضئيلة ومحدودة.

وتقرير السيد وزير المالية يقر بأن هذه المرحلة الجديدة التي نصبو إليها هي مرحلة تثمين دروس الأزمة (...) واستخلاص العبر لتجاوز الآثار السلبية، ليس فقط لأزمة الجائحة، ولكن للمشكلات البنيوية العميقة للاقتصاد المغربي.

ومن جملة الآثار، البحث عن مكامن القوة في القدرات الوطنية (البشرية والطبيعية... وغيرها)، وكذلك على مستوى إبراز وإظهار السيرة الذاتية (C.V) للمغرب، والذي تحسنت صورته خلال العقود الأخيرة.

كما يتعين تقييم المسار الذي على المغرب السير فيه في علاقاته الدولية، وعليه أن يأخذ العبرة من الجائحة لإعادة خلط أوراقه، في أجواء تشتتت فيها وتبخرت العديد من الشراكات، وعلينا أن نقرر كيف نتعامل مع المستقبل.

إن تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وعلاقة الإنتاج داخل الاقتصاد المغربي في ظل الجائحة يشير إلى نظام ريعي (يميل نحو الاستفادة من خدمات الدولة ومن تسهيلاتها- التهرب الضريبي، ...) يسود فيه التنصل من المسؤولية الاجتماعية، ويغلب عليه طابع الاحتماء بالسلطة.

وأكبر دليل عن هذا الانهيار القيمي، هرولة العديد من الشركات، مع بداية الجائحة، ومنذ 16 مارس، نحو الاستسلام (jeter l'éponge)، والانسحاب من الميدان، والارتماء في أحضان الدولة واستجداء دعمها، رغم أن مناعتها قد تمكنها من تحمل الضغوط لمدة أطول. وأن مرحلة ما بعد الأزمة الصحية ستجعلنا نمر بأزمة اقتصادية حادة، خصوصا وأن العالم مقبل على مرحلة من الكساد الاقتصادي، الذي ستكون آثاره أشد ضراوة على بلادنا، بحكم ارتباطها بشكل كبير بشركائنا الأوروبيين، الذين يعانون بقسوة من تداعيات الأزمة. وسنحتاج لا محالة لمقاولات مواطنة ومسؤولة. ومؤشرات غياب هذا العنصر يشكل مؤشرا خطيرا.

وأن تخطي أزمة "كوفيد-19" من طرف بلادنا رهين بقدرتها على رفع رهانات داخلية وخارجية كبرى، ومن ضمنها القدرة الذاتية على مواجهة الأزمة، من خلال فعالية وحسن تقدير وتوجيه الجهد العمومي نحو محاصرة الداء والنهوض بجاهزية المنظومة الصحية للتجاوب مع مختلف الأزمات والجوائح مستقبلا، والحد من الأضرار على النسيج الاقتصادي وفعالية القيود المفروضة على التنقل والحركة خلال المرحلة الوبائية. وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع المديونية العمومية كضمانة عمومية لمواجهة النكبات.

كما أن التعافي من الأزمة رهين بالقدرة على مواجهة الصدمات الخارجية جراء تراجع الصادرات وانكماش تحويلات الجالية المقيمة بالخارج وانهيار القطاع السياحي... وغيره. ولا مناص من بناء اقتصاد قوي قادر على تحمل الهزات والارتجاجات.

هذا بجانب قدرة قطاع الإنتاج والتشغيل وطنيا على التأقلم السريع مع الوضع الجديد، وحسن التكيف مع ظروف عمل ومع أنماط استهلاكية جديدة. وهو ما يقتضي القدرة على التأقلم والتحفيز على الإبداع.

فبدون عمق سياسي، وبدون سياسة تضامنية وحمائية، وبدون تطلع إلى المستقبل برؤى سياسية واضحة، لا يمكن إسعاد المواطن أو جعل الاقتصاد أقل تدميرا لمحيطه ولمجاله.

كما أن فتح أفق واعد لن يتم بدون إشراك المجتمع في تحقيق أهداف تنموية حقيقية.

وأن هاته الوثيقة المالية التي هي بين أيدينا تشكو من كل هذه العلل، لأنها وثيقة تقنية خالية من حمولة سياسية، ومن محتوى نوعي محفز على استشراف المستقبل بطمأنينة وبتطلع.

وأملنا أن يكون مشروع ميزانية 2021 قادرا على خلق الأمل وتجاوز التخوفات وتعزيز التحفيز على السير بثبات بدل الانكماش والمغالاة في الحذر المفرط.

محضر الجلسة رقم 300

التاريخ: الثلاثاء 25 ذو القعدة 1441هـ (17 يوليوز 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.

التوقيت: أربع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الواحدة والدقيقة الثانية زوالا.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروعي قانونين:

1. مشروع قانون رقم 36.20 يقضي بتحويل صندوق الضمان المركزي إلى شركة مساهمة؛

2. مشروع قانون رقم 44.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الإئتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

إذن غادي نعلن الآن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيد وزير الدولة،

السيد الوزير،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

غادي نخصصو هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروعي قانونين:

1. مشروع قانون رقم 36.20 يقضي بتحويل صندوق الضمان المركزي إلى شركة مساهمة؛

2. مشروع قانون رقم 44.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الإئتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

الآن، نعطي الكلمة للسيد الوزير لتقديم هذين المشروعين دفعة واحدة.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود بداية أن أشيد بالتعامل الإيجابي والمرونة التي أبان عنها مجلسكم الموقر من خلال لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية، التي تدارست مشروع القانون القاضي بتحويل صندوق الضمان المركزي إلى شركة مساهمة، ومشروع تعديل للقانون البنكي المرتبط به، مباشرة بعد التوصل بهما، وكذا بالنقاش القيم الذي طبع أعمالها.

ويهدف مشروع قانون القاضي بتحويل "صندوق الضمان المركزي" إلى شركة مساهمة بالأساس، إلى إصلاح الإطار القانوني المنظم للصندوق وتمكينه من مواكبة، على أساس مستدام وصلب، للإستراتجيات والسياسات العمومية في مجال تسهيل الولوج للتمويل.

وكما تعلمون، فالدولة تتدخل عبر مجموعة من الآليات من أجل تسهيل التمويل وولوج بعض الفئات للتمويل، وعلى وجه الخصوص المقاولات الصغيرة والمتوسطة وشباب حاملي المشاريع، ويتم تمويل جل هاته الآليات من خلال صناديق يتكلف "صندوق الضمان المركزي" بتسييرها لحساب الدولة، من خلال إتفاقيات تبرم بين الوزارة والصندوق.

وبفضل الإصلاحات الهيكلية التي تم إدخالها على نظام الضمان، فقد عرف نشاط الصندوق خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا هم جميع آليات تدخله، مما كان له الأثر الكبير على تشجيع تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة، وبالفعل فقد إرتفع عدد المقاولات المستفيدة من ضمانات الصندوق من حوالي 11.000 مقاولة سنة 2018، إلى أزيد من 27.000 مقاولة سنة 2019.

كما أن إطلاق برنامج "إنطلاقة" بداية هذه السنة، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، كان له أثر فعلي على تشجيع المبادرات المقاولاتية وتمويل المقاولات الصغيرة جدا، بما فيها تلك المتواجدة في العالم القروي، وإلى غاية يومنا، فقد تم تمويل حوالي 7000 مقاولة، بمجموع تمويلات تتعدى مليار درهم.

وعلاقة بهذه الأزمة، ودون الرجوع بالتفصيل على أثرها ووقعها على مختلف مكونات النسيج الإقتصادي ببلادنا، فقد كانت آلية الضمان من بين أهم التوجهات التي اعتمدتها خلال الأشهر القليلة الأخيرة، للتقليل من الآثار المترتبة عن هذه الجائحة.

حيث تم في هذا الإطار، وضع مجموعة من المنتوجات الجديدة لفائدة المقاولات المتضررة على غرار منتوج "ضمان أوكسجين" ومنتوج "ضمان إقلاع"، والتي استفاد منها إلى حدود اليوم، ما يناهز من 51.000 مقاولة، وهو ما يعادل مجموع قروض يتعدى 24 مليار درهم.

وكما تسجلون، فبالمقارنة مع سنة 2018، فقد تم برسم ستة أشهر الأولى من السنة الحالية، مضاعفة المقاولات المستفيدة من تدخلات "صندوق الضمان المركزي"، بحوالي ست (6) مرات، كما تمت مضاعفة التزامات الصندوق بحوالي ثلاث (3) مرات، ومن المرتقب أن تواصل التزامات الصندوق منحاها التصاعدي خلال الأشهر المقبلة.

واعتبارا لما سبق، فإن الإصلاح المؤسساتي لـ "صندوق الضمان المركزي"، أصبح ضرورة ملحة ومستعجلة لتمكين هذه المؤسسة من مواكبة هذه التطورات على أسس صلبة ومستدامة.

وبذلك، فإن مشروع القانون الحالي، يعد نقطة تطور محوري في نظام الضمان ببلادنا، وسيشكل البداية لمرحلة جديدة للسياسات العمومية في مجال تسهيل الولوج للتمويل.

وتهم المقتضيات الأساسية لهذا المشروع والذي تم إعداده بناء على التجربة والدروس المستخلصة من القانون الحالي، وأخذا بعين الإعتبار أحسن الممارسات الدولية في هذا المجال، أساسا على ما يلي:

1. تحويل الصفة القانونية لـ "صندوق الضمان المركزي" من مؤسسة عمومية إلى شركة مساهمة، تحمل تسمية "الشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاولات"، ويهدف هذا التحويل إلى وضع إطار قانوني يسمح بإدخال الممارسات الجيدة من حيث الشفافية وقواعد الحكامة والمسؤولية مع فتح للمجال على المدى المتوسط لجيل جديد من الإصلاحات.

وكما تعلمون، تفرض شركة المساهمة نفسها كأفضل الممارسات في القطاع المالي وفي مؤسسات الضمان على وجه الخصوص؛

2. تعزيز واستدامة السلامة المالية لنظام الضمان، ويهدف هذا التعديل إلى دمج مختلف العناصر التي هي حاليا خارج ميزانية صندوق الضمان، خارج "صندوق الضمان المركزي" والمتعلقة بالصناديق التي يديرها لحساب الدولة، في ميزانية الشركة على أن تتم مزاولة أنشطة الشركة بعد إنشائها بناء على مواردها الذاتية؛

3. تعزيز نظام الحكامة، وذلك اعتبارا لتوسع مجال تدخله والزيادة المتوقعة في إلتزاماتها، وبذلك ستتم إدارة الشركة من طرف مجلس إدارة، مكون من أعضاء من القطاع الخاص والقطاع العام وأعضاء مستقلين، كما سيتم إنشاء مختلف لجان الحكامة المعمول بها في المؤسسات المماثلة، كلجنة الإدارة ولجنة التدقيق ولجنة المخاطر؛

4. توسيع مهام الشركة وإعادة تحديد وتعريف أهدافها والتي تتمثل أساسا في تنفيذ ومواكبة التوجهات والسياسات الحكومية في مجال تسهيل الولوج للتمويل لفائدة المقاولات ولاسيما الصغرى جدا والصغرى والمتوسطة والمقاولات والهيئات العمومية أو الخاصة والفئات الأخرى المستهدفة من طرف الدولة؛

5. تحديد إطار تعاقدي جديد بين الدولة والشركة، وذلك بغية تحقيق فعالية ونجاعة أفضل للسياسات العمومية في مجال دعم التمويل.

أما فيما يخص "مشروع القانون رقم 44.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الإئتمان والهيئات المعتبرة في حكمها"، فيهدف أساسا لملاءمة بعض أحكام القانون البنكي مع مشروع القانون المتعلق بتحويل "صندوق الضمان المركزي" إلى شركة مساهمة، وذلك باستبدال تسمية "صندوق الضمان المركزي"، وثانيا إخضاع الشركة لجميع مقتضيات القانون البنكي، وذلك وفق شروط خاصة محددة بمنشور من والي بنك المغرب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعتقد بأنه التقرير موزع علينا جميعا، إذا ما رغب السيد المقرر أن يأخذ الكلمة، لا؟

شكرا.

الآن باب المناقشة مفتوح: إذا كان الإخوان غادي يقدمو المداخلة ديالهم كتابة لهم ذلك، السيد الرئيس تفضل.

شكرا.

إذن، على بركة الله ندخلو للتصويت.

غادي نبداو بـ "مشروع قانون رقم 36.20 يقضي بتحويل صندوق الضمان المركزي إلى شركة مساهمة (S.A)، التصويت غادي يكون للإخوان والأخوات اللي داخلين في القاعة برفع اليد، اللي غادي يكون خارج طبعا بالتصويت بواسطة التصويت عن بعد.

إذن الموافقون؟ الموافقون؟

احنا كنعطيو فرصة اللي برا باش يصوتو، باش يدخلو.

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

حتى ديال الإخوان، راه الحاضرين كيتسجل الحضور، كيتسجل الحضور، يالاه.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

الما3دة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 16:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي نصوتو عن القانون برمته:

الموافقون: بالإجماع.

إذن **وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 36.20 يقضي بتحويل صندوق الضمان المركزي إلى شركة مساهمة".**

الآن غادي ندوزو إلى التصويت على مواد "مشروع قانون رقم 44.20 بتغييروتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الإئتمان والهيئات المعتبرة في حكمها".

المادة الأولى:

الموافقون: بالإجماع.

المادة الثانية:

الموافقون: بالإجماع.

والآن نمر إلى التصويت على مشروع القانون برمته:

الموافقون: بالإجماع.

إذن **وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 44.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الإئتمان والهيئات المعتبرة في حكمها".**

والسلام عليكم.

رفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة

I) مداخلتا فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة مشروعي القانونين المعروضين على مجلسنا الموقر اليوم، الأول رقم 36.20 يقضي بتحويل صندوق الضمان المركزي إلى شركة مساهمة، والثاني مشروع القانون رقم 44.20 بتغييروتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبر في حكمها، والذي يأتي في إطار ملاءمة مقتضيات القانون 103.12 مع أحكام مشروع القانون رقم 36.20 المشار إليه أعلاه.

السيد الرئيس،

وفيما يتعلق بمشروع القانون رقم 36.20 السالف ذكره، فإنه يهدف إلى إصلاح الإطار القانوني المنظم للصندوق، حتى يتمكن من الاضطلاع بمهامه الأساسية الرامية إلى مواكبة الاستراتيجيات والسياسات العمومية في مجال تسهيل الولوج إلى التمويل، خاصة بالنسبة للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، والمقاولات والمؤسسات العمومية، وسيصبح بإمكان الصندوق بعد أن يتحول إلى الشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاولة، ممارسة اختصاصات جديدة، تتمثل في منح القروض لفائدة المقاولات، وذلك وفق شروط خاصة محددة بمنشور لوالي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نرى أن الوضعية القانونية الجديدة الذي سيمنحها مشروع القانون موضوع النقاش، ستمكن صندوق الضمان المركزي من المساهمة دون أدنى شك في تسهيل استعادة المقاولات لنشاطها وديناميتها الاقتصادية، للخروج سريعا من الأزمة الاقتصادية العميقة التي تتخبط فيها حاليا، نتيجة تداعيات جائحة كورونا، في انتظار أن تعمل الحكومة على وضع استراتيجية جديدة لتحقيق إقلاع اقتصادي، وفق منظور جديد يقوم على مراجعة مرتكزات السياسات العمومية الاقتصادية لبلادنا، بعد استقراء تجربة هذه الأزمة واستخلاص الدروس والعبر التي قدمتها الجائحة لمختلف

دول العالم.

لكل هذه الاعتبارات، ونظرا لكون مشروع القانون رقم 44.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبر في حكمها، يهدف إلى ملاءمة مقتضيات القانون 103.12 مع أحكام مشروع القانون رقم 36.20 المشار إليه أعلاه، وانطلاقا من المبادئ التي تؤطرنا في فريق الأصالة والمعاصرة، والتي تحتم علينا ممارسة المعارضة البناءة والمسؤولة، وتثمين جميع المبادرات الإيجابية التي تأتي بها الحكومة والتي نرى أنها تخدم الصالح العام لبلادنا، لا يسعنا إلا التعبير عن موافقتنا على مشروعي القانون رقم 36.20 يقضي بتحويل صندوق الضمان المركزي إلى شركة مساهمة ومشروع القانون رقم 44.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبر في حكمها.

II) مداخلتا فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين بالجلسة العامة للتصويت على مشروعي قانونين، للتصويت على مشروع القانون رقم 44.20 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، ومشروع قانون رقم 36.20 يقضي بتحويل الصندوق الضمان المركزي إلى شركة مساهمة، وذلك في إطار الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تيسير ولوج المقاولة الوطنية لمصادر التمويل، وملاءمة أحكام القانون البنكي مع تحويل صندوق الضمان المركزي إلى شركة مساهمة.

حيث تنضاف المشاريع، إلى جملة الإجراءات التي اتخذتها بلادنا للحد من تداعيات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الوطني بصفة عامة، وعلى حكامة آليات ضمان ودعم نسيج المقاولة الوطنية الخاصة الصغرى والمتوسطة بشكل خاص، مثمنين في نفس السياق روح التعاون والالتزام التي أبانت عنها كل مكونات الحكومة والمؤسسة التشريعية وعموم المواطنين للتعامل مع هذه الأزمة الصحية غير المسبوقة في تاريخنا المعاصر.

ويأتي مشروع قانون رقم 36.20 يقضي بتحويل صندوق الضمان المركزي إلى شركة مساهمة، في إطار التعاطي مع آثار هذه الجائحة على المقاولات وتيسير ولوجها لمصادر التمويل، وتقوية الدعم العمومي لها عبر آلية الضمان، التي أبانت عن فعاليتها في الرفع من التمويلات البنكية وليونتها لتيسير ولوج المقاولات الصغيرة والشباب حاملي المشاريع إلى مصادر التمويل وتنويع أشكاله، فضلا عن توجه بلادنا بتعليمات ملكية سامية نحو تنزيل برنامج "انطلاقة" بداية هذه السنة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن إعمال مبادئ الحكامة المالية والإدارية الضرورية لتمكين آلية الضمان من تحقيق الغايات المذكورة آنفا، استوجب تحويل صندوق الضمان المركزي إلى شركة مساهمة، وهو ما جاء في مشروع القانون رقم 36.20، آملين أن تتيح مواده تحقيق هذه الغاية وذلك في أفق الوفاء بالالتزامات والأهداف المسطرة لهذه الشركة الوطنية ودورها في تحسين مناخ الأعمال ببلادنا.

وبخصوص مشروع قانون رقم 44.20 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، فإن ضرورة ملاءمة الإطار القانوني للمؤسسات البنكية يستدعي تعديل المواد التي جاء بها هذا المشروع، وذلك في إطار تكامل المنظومة القانونية وتناسقها.

وختاما، فإننا وللغايات التي سبق ذكرها سنصوت بالإيجاب على مشروعي القانونيين رقم 44.20 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 44.20 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ومشروع قانون رقم 36.20 يقضي بتحويل الصندوق الضمان المركزي إلى شركة مساهمة، بالإيجاب، آملين أن يسهما في تحقيق الغايات المرجوة منهما.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

III) مداخلتا الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون رقم 36.20 القاضي بتحويل صندوق الضمان المركزي الى شركة مساهمة، ومشروع قانون رقم 44.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

إننا في فريقنا نعتبر دراسة هذه المشاريع قوانين فرصة لمطالبة الأبناك بتعزيز مساهمتها في المجهود الوطني لدعم اقتصادنا الوطني خاصة في ظل هذه الجائحة وتداعياتها على المجال الاقتصادي والاجتماعي.

إنها أيضا فرصة للتنويه بمبادرات الحكومة الرامية إلى تطوير وتعزيز المنظومة القانونية للقطاع المالي ببلادنا بصفة عامة، والإطار القانوني لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بصفة خاصة.

وتأتي هذا المشاريع في هذه الظرفية الخاصة، كخطوة إيجابية ستفتح إمكانيات تمويل الإقتصاد الوطني، ولاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة، حيث ستشكل إضافة في المشهد البنكي من خلال إعادة تحديد وتعريف أهداف هذا الصندوق، وتوسيع مهامه وإدخال قواعد الحكامة الجيدة والشفافية عليه، مما سيضفي نوعا من الدعم للنسيج المقاولاتي، الذي لطالما طالب بإحداث بنك لدعم المقاولة.

إننا اليوم ونتيجة للآثار السلبية لانتشار كوفيد-19، تكبدت المقاولات المغربية خسائر كبيرة جدا أدت إلى توقفها بشكل كلي أو جزئي، وفي إطار التدابير المتخذة من طرف "لجنة اليقظة الاقتصادية" للتخفيف من آثار جائحة كورونا وتأثيرها السلبي على المقاولات، خاصة على المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، تم فتح منتوجات "صندوق الضمان المركزي" أمام المقاولات والشركات المتضررة من الجائحة، وهو الأمر الذي أدى إلى الرفع من سيولة المقاولات وإعادة تحريك الاقتصاد وهذا ما نثمنه عاليا في فريقنا الحركي.

السيد الرئيس،

إن المقتضيات التي جاء بها المشروع ستشمل الشروط الاحترازية وضمانات "بنك المغرب" لصندوق الضمان مثله مثل باقي المؤسسات البنكية، وهذا معطى مهم جدا بالنسبة للمالية العمومية، إضافة إلى تغطية وتدبير المخاطر من خلال تحديد المهمة الأساسية للبنك في توفير الضمانات لفائدة المقاولات والشركات من خلال تحديد بنك المغرب لنوعية الأنشطة المسموح بها في هذا الإطار.

والأكيد، السيد الوزير، أن تنزيل هذا القانون ستكون له آثار ايجابية في تحريك عجلة الاقتصاد، كما سيكون له إضافة نوعية في معالجة إشكالية تمويل الاقتصاد وتوفير السيولة للمقاولات والشركات عبر الأبناك.

وفي الأخير، إيمانا منا في الفريق الحركي بأهمية هذا النص التشريعي،

والذي نثمن مضامينه وأهدافه، فإننا سنصوت عليه بالإيجاب، آملين أن تتم مواكبة مقتضياته من قبل القطاعات الحكومية المرتبطة به، وأن تكون هذه المواكبة سريعة وآنية حتى نرقى بالمقاولة المغربية والاقتصادي الوطني.

محضر الجلسة رقم 301

التاريخ: الثلاثاء 25 ذو القعدة 1441هـ (17 يوليوز 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.

التوقيت: ساعة وسبع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الرابعة عشر بعد الزوال.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشاريع القانونين التالية:

1. مشروع قانون رقم 05.20 يتعلق بالأمن السيبراني؛

2. مشروع قانون رقم 10.20 يتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة؛

3. مشروع قانون رقم 29.20 بتتميم القانون رقم 05.99 المتعلق بجيش الرديف في القوات المسلحة الملكية؛

4. التصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020؛

5. التصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سنخصص هذه الجلسة لدراسة مشاريع القوانين الآتية:

- مشروع قانون رقم 05.20 يتعلق بالأمن السيبراني؛

- مشروع قانون رقم 10.20 يتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة؛

- مشروع قانون رقم 29.20 بتتميم القانون رقم 05.99 المتعلق بجيش الرديف في القوات المسلحة الملكية؛

- التصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020؛

- ثم الدراسة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020.

قبل بداية الجلسة أستدعي السيد عضو المكتب السيد عز الدين زكري باش يعاونا في عملية التصويت.

تفضل.

إذن، نبدأ في المناقشة، الكلمة للسيد الوزير لتقديم هذه المشاريع الثلاثة دفعة واحدة.

السيد عبد اللطيف لوديي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أقف أمام مجلسكم الموقر لتقديم ثلاثة (3) مشاريع قوانين تهم قطاع الدفاع الوطني ويتعلق الأمر بـ:

- مشروع قانون رقم 05.20 يتعلق بالأمن السيبراني؛

- مشروع قانون رقم 10.20 المتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة؛

- ومشروع قانون رقم 29.20 المتعلق بجيش الرديف في القوات المسلحة الملكية.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم السيدات والسادة المستشارين المحترمين عن جزيل شكري وتقديري لما تولونه من اهتمام بالغ، ودعم متواصل لقضايا الدفاع الوطني، كما يسعدني أن أتقدم للسيد رئيس "لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج" الموقر بخالص الشكر والامتنان على حسن إدارة وتسيير أشغال الاجتماع الذي خصصته هذه اللجنة لدراسة ومناقشة مشاريع القوانين المعروضة على أنظار مجلسكم الموقر، وأشيد كذلك بالنقاش المتميز والبناء للسيدات والسادة الأعضاء خلال مشاركتهم القيمة في مناقشة مشاريع هذه القوانين والتصويت عليها بالإجماع، والشكر موصول للسيد مقرر اللجنة على المجهودات المبذولة.

وقبل التطرق إلى أهداف ومضامين مشاريع هذه القوانين التي حظيت بالموافقة عليها من طرف مجلس النواب بالإجماع، أتوجه بالشكر الخالص إليكم السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم وعبركم إلى كافة مكونات المجلس على تجاوبكم مع هذه المشاريع التي سوف سيكون لها قيمة مضافة كبيرة، وأثر إيجابي على أمن واقتصاد بلادنا، وما تعاونكم الدائم ودعمكم المتواصل لقضايا قطاع الدفاع إلا تعبير صادق عن التضامن الفعال وروح الوطنية العالية لممثلي الأمة اتجاه جميع مكونات القوات المسلحة الملكية، التي تتولى المهمة السامية والمقدسة لحماية الوطن وصون الوحدة الترابية للمملكة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، القائد الأعلى ورئيس الأركان العامة للقوات

المسلحة الملكية.

حضرات السيدات والسادة،

يهدف مشروع قانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني إلى:

أولا، تقوية القدرات الوطنية في مجال الأمن المعلوماتي، من خلال تعزيز حماية وصمود نظم معلومات الإدارات والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية التابعة للقطاع العام والقطاع الخاص، ومن خلال تنظيم دورات تكوينية وتمارين في هذا المجال؛

ثانيا، توسيع نطاق حماية أمن نظم المعلومات بدمج فئات فاعلة أخرى، كمستغلي الشبكات العامة للمواصلات ومقدمي خدمات الأمن السيبراني ومقدمي الخدمات الرقمية؛

ثالثا، الإسهام في تأمين عملية التحول الرقمي ببلادنا ووضع إطار للتعاون وتبادل المعلومات بين السلطة الوطنية للأمن السيبراني والمصالح المختصة، للتصدي للجرائم السيبرانية ولسوء استخدام المعطيات الحساسة والشخصية؛

رابعا، لأهمية بالغة لحكامة الأمن السيبراني من خلال تحديد مهام وصلاحيات اللجنة الاستراتيجية للأمن السيبراني والسلطة الوطنية للأمن المعلوماتي؛

خامسا، إعطاء أهمية كبيرة للوقاية والتحسيس بشأن تحديات الأمن السيبراني لفائدة القطاع الخاص والقطاع العام والأفراد، والانفتاح على التعاون الدولي في هذا المجال وخلق الظروف الملائمة لبروز أنشطة وطنية في مجال تأمين الشبكات ونظم المعلومات.

أما "مشروع قانون رقم 10.20 بشأن عتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة"، فيرمي إلى تجميع وتحديث التشريعات المتعلقة بحماية عمليات الاستيراد والتصدير ونقل العتاد والتجهيزات العسكرية والأمنية وملأ الفراغ القانوني بإدماج مقتضيات جديدة تخص صناعة الدفاع داخل التراب الوطني.

وتتجلى أبرز مضامين هذا المشروع فيما يلي:

1. تصنيف العتاد والتجهيزات والأسلحة والذخيرة إلى ثلاث (3) فئات حسب نوعية استعمالها، وتكريس مبدأ منع جميع الأنشطة المتعلقة بهذا المجال، مع الإشارة إلى أن مبدأ هذا المنع على غرار ما هو معمول به حاليا لا يطبق على أجهزة الدفاع والأمن؛

2. التنصيص على إمكانية منح استثناءات لتأسيس وحدات صناعية وتطويرها داخل التراب الوطني وذلك بهدف تشجيع صناعة وطنية للدفاع والسعي إلى تحقيق التكامل بين الأنشطة الصناعية العسكرية والمدنية وخلق الظروف الملائمة لدعم الاستقلالية التدريجية لبلادنا في بعض المجالات، وتقليص التبعية للاستيراد للاحتياجات الدفاعية؛

3. خضوع الأنشطة التي يقوم بها الحاصلون على التراخيص المنصوص عليها في مشروع القانون لمراقبة مُحكمة من طرف أجهزة الدولة نظرا للارتباط الوثيق لمجال العتاد والتجهيزات والأسلحة والذخيرة بالسيادة والأمن الوطنيين؛

4. التنصيص على استفادة أنشطة التصنيع المستهدفة من تدابير دعم الاستثمار على غرار القطاعات الأخرى.

بخصوص القانون الثالث، القانون بتغيير وتتميم القانون رقم 05.99 المتعلق بجيش الرديف في القوات المسلحة الملكية والذي يتضمن مادة فريدة تهدف إلى اعتبار مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام أو الخاص الذين استفادوا من تكوين عسكري داخل إحدى المؤسسات التابعة للقوات المسلحة الملكية، كأحد مكونات هيئات الضباط الرديف المنصوص عليه في المادة الثالثة من القانون رقم 05.99 المتعلق بجيش الرديف في القوات المسلحة الملكية.

في ختام هذا العرض، اسمحوا لي السيد الرئيس أن أتقدم إليكم بالشكر الجزيل على حسن اهتمامكم وعلى إرادتكم القوية ورغبتكم الدائمة لدعم ومساندة أفراد قواتنا المسلحة الملكية لما تقوم به من أعمال جليلة، تحت الإمرة الرشيدة للقائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأعز أمره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الآن أعتقد بأنه التقارير وزعت علينا جميعا، وغادي ندوزو إلى ما بغاش المقرر ياخذ الكلمة، غادي ندوزو مباشرة إلى المناقشة، إلى ما كانش شي متدخل غادي ندوزو مباشرة للتصويت.

هل هناك من متدخل يريد أن يناقش؟

لا أحد.

المداخلات موجودة، غادي يدوز على الجميع باش المداخلات ديالكم تضم إلى المحضر ديال الجلسة العامة.

إذن غادي نمرو لعملية التصويت، التصويت على مواد كل مشروع طبعا هادشي على حدة.

غادي نبداو بـ "مشروع قانون رقم 05.20 الذي يتعلق بالأمن السيبراني".

الموافقون: بالإجماع، أعتقد بأنه حتى الإخوان اللي خارج القاعة بالإجماع.

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 16:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 17:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 18:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 20:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 21:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 22:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 23:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 24:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 25:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 26:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 27:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 28:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 29:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 30:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 31:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 32:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 33:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 34:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 35:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 36:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 37:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 38:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 39:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 40:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 41:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 42:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 43:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 44:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 45:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 46:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 47:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 48:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 49:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 50:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 51:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 52:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 53:

الموافقون: بالإجماع.

نصوتو الآن على مشروع القانون برمته:

الموافقون: بالإجماع.

(إذن، **صادق المجلس على "مشروع قانون رقم 05.20 يتعلق بالأمن السيبراني" بالإجماع**).

الآن غادي نصوتو على مشروع القانون رقم 10.20 المتعلق بالعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة.

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 16:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 17:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 18:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 20:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 21:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 22:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 23:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 24:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 25:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 26:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 27:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 28:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 29:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 30:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 31:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 32:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 33:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 34:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 35:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 36:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 37:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 38:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 39:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 40:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 41:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 42:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 43:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 44:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 45:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 46:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 47:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 48:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 49:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 50:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 51:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 52:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 53:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 54:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 55:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي نصوتو على مشروع القانون (رقم 10.20 المتعلق بالعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة) برمته.

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

وافق المجلس على "مشروع قانون رقم 10.20 يتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة".

الآن غادي ندوزو لـ "مشروع قانون رقم 29.20 بتتميم القانون رقم 5.99 المتعلق بجيش الرديف في القوات المسلحة الملكية".

أعتقد بأنه مادة واحدة وفريدة.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **صادق المجلس على "مشروع قانون رقم 29.20 بتتميم القانون رقم 5.99 المتعلق بجيش الرديف في القوات المسلحة الملكية".**

شكرا لكم، وشكرا للسيد الوزير.

وغادي ننتقلو الآن للتصويت على..

السيد الوزير،

أخواتي المستشارات وإخواني المستشارين المحترمين،

غادي نستانفو هذه الجلسة للتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020.

الجزء الأول: المعطيات العامة للتوازن المالي

الباب الأول: الأحكام المتعلقة بالموارد العمومية.

المادة الأولى من مشروع قانون المالية المعدل:

غادي نعرضو للتصويت.

الموافقون على المادة الأولى:

لا، غادي تحسبو والإخوان اللي خارج القاعة لهم الحق باش يصوتو على المنصة، إذن خارج القاعة مازال ما صوت حتى واحد، غادي ننتظرو.

المادة الأولى:

الموافقون= 33 (داخل القاعة: 33؛ عن بعد: 00)؛

المعارضون= 00 (داخل القاعة: 00؛ عن بعد: 00)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 04؛ عن بعد: 00).

إذن **وافق المجلس على المادة 1 من مشروع قانون المالية المعدل** بـ 33 مع؛ بدون معارض؛ امتناع 4 (الموافقون= 33؛ المعارضون= 00؛ الممتنعون= 04).

المادة 2:

الموافقون= 27 (داخل القاعة: 26؛ عن بعد: 01)؛

المعارضون= 00 (داخل القاعة: 00؛ عن بعد: 00)؛

الممتنعون= 12 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 01).

إذن **وافق المجلس على المادة 2 من مشروع قانون المالية المعدل** بـ 27 مع؛ بدون معارض؛ 12 ممتنع (الموافقون= 27؛ المعارضون= 00؛ الممتنعون= 12).

المادة 3:

غادي نعرض على المجلس **مواد المدونة العامة للضرائب والتعديلات الواردة عليها المضمنة بالمادة 3 من مشروع قانون المالية المعدل**.

البند الأول من المادة 3 من مشروع قانون المالية المعدل:

المادة 19 من المدونة العامة للضرائب:

ورد في شأن هذه المادة تعديلان، التعديل الأول من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية والتعديل الثاني من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة للفريق الاستقلالي لتقديم التعديل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

في إطار التخفيف من التداعيات السلبية التي خلفتها جائحة كورونا على قطاع السياحة، أصبحت السياحة الداخلية تشكل اليوم قاطرة استراتيجية أساسية لتنشيط السياحة والبديل الوحيد للتغلب على الشلل الذي يعاني منه هذا القطاع بعد الإغلاق الاضطراري للحدود والذي من المرجح أن يستمر لفترة أطول.

وللخروج من هذه الوضعية الصعبة أصبحت المقتضيات الجاري بها العمل حاليا لا تشجع السياحة الداخلية، حيث أن سعر الضريبة على الشركات المفروض على مشغلي السياحة محدد في 31% بالنسبة لعائد المبيعات السياحية بالدرهم، فيما تخضع لسعر 20% عندما يتعلق الأمر بعائد المبيعات بالعملة الأجنبية بالنسبة للمنشآت الفندقية ومؤسسات التنشيط السياحي المنصوص عليها في المادة 6 أعلاه.

لذلك، وبسبب تراجع الطلب الخارجي ومن أجل تشجيع السياحة الداخلية، نقترح في الفريق االاستقلالي تطبيق سعر 25% على جميع المنشآت الفندقية ومؤسسات التنشيط السياحي التي يفوق المبلغ الربح الصافي مليون درهم لرقم أعمالها الذي تم تحقيقه بالدرهم، إذ لا معنى أن يكون الأجنبي يخضع.. قال لي الرئيس لا، ألا، كنوقف عند هاذ الحد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

باقي ليك الوقت.

كلمة الحكومة فهاذ التعديل؟

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

هو قطاع السياحة كواحد العدد كبير من القطاعات، ولكنه هو الأكثر تضررا من هاذ الجائحة، وبالتالي الأصل ديال المشكل اليوم ما شي هو واش غادي يخلصو الضرائب السنة المقبلة، لأنه ما غاديش يخدمو إذن ما غاديش يخلصو الضرائب، واخا نخفضو لهم الضرائب ما غادي يستافدو من شي حاجة، اللي مهم بالنسبة لهم هو نديرو معهم اتفاق قطاعي اللي غادي يمكن لهم يخرجو ويصمدو في هاذ المرحلة اللي ما عندهم والو، يمكن حتى السياحة الداخلية غادي تخدم واحد الشهر ولا شهرين دابا ومن بعد الناس غادي يرجعو لخدمتهم.

إذن المشكل ديال السياحة هو اشنو غادي نديرو في ذاك الاتفاق القطاعي اللي تكلمنا عليه، اللي غادي يهم واحد عدد القطاعات، وكيف جاء في الجواب ديالي قبل قليل، هو أول قطاع غادي نوقعو معه، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 11 (داخل القاعة: 05؛ عن بعد: 06)؛

المعارضون= 23 (داخل القاعة: 20؛ عن بعد: 03)؛

الممتنعون= 11 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 00).

إذن رفض المجلس هذا التعديل بـ 23 معارض؛ 11 موافق؛ مع

امتناع 11 (الموافقون= 11؛ المعارضون= 23؛ الممتنعون= 11).

المادة 57 من المدونة العامة للضرائب..

استسمح التعديل ديالكم، الكونفدرالية تفضل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل ديالنا على المادة 19 هو تعديل يروم ضخ أموال في ميزانية الدولة، هاذ الأموال بغينا نرفعو الضريبة على هاذيك الشريكات التي استفادت من الجائحة ولم تتضرر، وما دامت بلادنا في ظروف ديال الجائحة فاحنا تنقترحو هاذ الضريبة من 37% إلى 40% بالنسبة لمؤسسات الإئتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير ومقاولات التأمين وإعادة التأمين وشركات الاتصالات وشركات توزيع المحروقات.

للعلم فهاذ السعر كان موجود غير قبل سنوات وكان تخفض إلى 37%، اليوم البلاد محتاجة لمداخل إضافية، احنا تنقترحو على الحكومة باش ترفع هاذ السعر إلى 40% باش بلادنا تقدر تخرج من هذه الجائحة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موقف الحكومة من هاذ التعديل؟

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

كان عندنا 2 النقط في هذا الباب، النقطة الأولى هي أنه ما جبنا حتى شي تعديل فيما يخص الضرائب الكبرى، يعني 3 ديال الضرائب سواء الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل أو الضريبة على القيمة المضافة، في وسط العام، لأن هذا قانون مالي تعديلي وبالتالي ما بغيناش نخلقو واحد اضطراب جبائي يعني في وسط السنة.

في حين يعني المناقشة على المقتضيات ديال المدونة ديال الضرائب ككل تيكون قانون مالي تعديلي باش ما نخلقوش يعني بلبلة في وسط السنة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض..

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

التبرير اللي تيعطيه السيد الوزير هو أننا ما جبناش، أن الحكومة ارتأت أنه ما تجيبش في الضرائب الثلاث.. لكن الوضع، السيد الوزير تيقول لنا كاين نقص في الخزينة ديال 40 مليار ديال الدرهم، احنا تنقترحو، أو احنا كبرلمانيين نقترح على الحكومة أنها كاينين شركات التي استفادت أو بقات مزيانة في هاذ الجائحة، ما فيها باس أنها تعطي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الرسالة وصلت، غير باش ما نخلقوش واحد السنة جديدة صاحب التعديل تنعطي لو الحق باش يقدم التعديل ديالو، الحكومة عندها الحق باش تجاوب وندوزو للتصويت، لا وغادي نفتحو واحد..

ها دخلنا في نقط نظام، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

السيد، السي حيسان تيقول احنا كبرلمانيين تنقترحو، المجموعة ديال الكونفدرالية هي اللي اقترحت ما شي احنا كبرلمانيين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شي باس ما كاين.

إذن غادي نعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون= 03 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 00)؛

المعارضون= 31 (داخل القاعة: 26؛ عن بعد: 05)؛

الممتنعون= 12 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 01).

إذن رفض المجلس هذا التعديل بـ 31 ضد؛ 3 مع؛ امتناع 12 (الموافقون= 03؛ المعارضون= 31؛ الممتنعون= 12).

المادة 57 من المدونة العامة للضرائب (وردت من مجلس النواب):

ورد بشأن هاذ المادة 57 تعديل من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

في إطار التدابير التي يجب اتخاذها من أجل التشجيع على خلق مناصب الشغل خلال مرحلة ما بعد الجائحة "كوفيد-19"، نقترح تعميم التدابير المتخذة لفائدة المقاولات، لتشمل باقي المقاولات التي لها طاقة كبيرة لخلق مناصب الشغل.

من أجل ذلك، يقترح الفريق الاستقلالي تمكين جميع المقاولات التي تلتزم بتشغيل 10 أجراء في إطار عقد شغل غير محدد من االستفادة من الإعفاء من الضريبة على الدخل في حدود 10.000 درهم من الأجر الإجمالي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، موقف الحكومة؟

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

الإجراءات الحالية فيما يخص الإعفاءات ديال هذا، غادية حتى 31 دجنبر 2022، كيف قلت لكم، احنا اخذينا هاذ 6 أشهر أو لا 5 أشهر اللي بقات غادي تكون لمواكبة استئناف النشاط الاقتصادي، وغادي نجيو، إن شاء الله، من هنا يعني واحد بضعة أسابيع وغادي نتكلمو فيما يخص الإقلاع الاقتصادي، وغادي نجيبو معه واحد العدد ديال التدابير اللي من جملتها غادي يكون خلق فرض شغل، إن شاء الله.

يمكن هاذ التدبير يكون عندو هذا..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

مادام السيد الوزير أعطى وعدا بأنه في الأسابيع القليلة القادمة سيأتي بمشاريع أخرى، فالفريق يسحب هذا التعديل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا.

إذن غادي نصوتو على المادة 57 كما جاءت من اللجنة:

الموافقون= 33 (داخل القاعة: 31؛ عن بعد: 02)؛

المعارضون= 00 (داخل القاعة: 00؛ عن بعد: 00)؛

الممتنعون= 07 (داخل القاعة: 06؛ عن بعد: 01).

إذن وافق المجلس على المادة 57 بـ 33 مع؛ بدون معارض؛ امتناع 7 (الموافقون= 33؛ المعارضون= 00؛ الممتنعون= 07).

المادة 59 من المدونة العامة للضرائب:

ورد بشأن هذه المادة تعديل من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

الكلمة لكم السيد رئيس الفريق، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

إن المغاربة وخاصة الطبقة الفقيرة والمتوسطة ملزمون بأداء الضريبة مرتين، مرة بشكل تلقائي عند أدائهم الضريبة التي تفرضها القوانين الجبائية، ومرة أخرى مجبرين ومغرمين عند أدائهم تكاليف باهظة لتمدرس أبنائهم بفعل فشل وتدهور المدرسة العمومية، وسعيا إلى الحد من التشنجات التي أحدثتها جائحة كورونا بين أسر وأولياء التلاميذ ومؤسسات التعليم الخصوصي، ومن أجل تنمية وتوسيع وإعانة الطبقة المتوسطة، يقترح الفريق خصم جزء من التكاليف المدرسية من الضريبة على الدخل، لأن من شأن ذلك أن يسهم في تنمية وتوسيع الطبقة المتوسطة، واسترداد جزء من قوتها الشرائية، التي تدهورت بشكل كبير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير لتحديد الموقف ديال الحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

هاذ التعديل غير مقبول بالنظر لجوج (2) ديال الاعتبارات:

أولا، لأن تصور الحكومة فيما يخص العلاقة بالنفقات ديال الأطفال هي خصها تكون في التعويضات العائلية ما شي الضريبة على الدخل، لأن التعويضات العائلية فيها واحد النوع من الموازاة ما بين جميع المواطنين، اللي عندو شي طفل تياخذ واحد المبلغ، نفس المبلغ، في حين إلى درنا تدبير بالضريبة على الدخل هاذوك اللي تكلمت عليهم الفقراء ما تيخلصوش أصلا الضريبة على الدخل وما غيستافدوش من هاذ الإجراء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن غادي نعرض التعديل أو لا تسحبو؟

يالاه، الموافقون على التعديل؟

الموافقون= 12 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 01)؛

المعارضون= 26 (داخل القاعة: 21؛ عن بعد: 05)؛

الممتنعون= 06 (داخل القاعة: 06؛ عن بعد: 00).

إذن عارض المجلس هذا التعديل بـ 26 ضد؛ 12 مع؛ امتناع 6 (الموافقون= 12؛ المعارضون= 26؛ الممتنعون= 06).

المادة 74 من المدونة العامة للضرائب:

ورد بشأن هذه المادة تعديل من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

كذلك، الكلمة لكم السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

الغاية من التعديل هو دعم الطبقة الوسطى والرفع من القدرة الشرائية للمواطنين، التي عرفت تدهورا كبيرا بسبب جائحة "كوفيد-19"، والارتفاعات المتتالية لمختلف الأسعار وبالتالي للتحملات العائلية للأسر.

للإشارة، عرف هذا الخصم تغييرا واحدا خلال ثلاثين عاما لينتقل من 15 درهم شهريا لكل فرد إلى 30 درهم شهريا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موقف الحكومة السيد الوزير؟

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

هو نفس التعليل لأن احنا في إطار التعويضات العائلية، يعني هذا نفس التعليل اللي اعطيتو قبل قليل.

السيد رئيس الجلسة:

نعرضو للتصويت.

الموافقون على التعديل؟

الموافقون= 15 (داخل القاعة: 14؛ عن بعد: 01)؛

المعارضون= 24 (داخل القاعة: 18؛ عن بعد: 06)؛

الممتنعون= 03 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 00).

إذن **رفض المجلس هذا التعديل** بـ 24 ضد؛ 15 مع؛ امتناع 3 (الموافقون= 15؛ المعارضون= 24؛ الممتنعون= 03).

المادة 91 من المدونة العامة للضرائب:

الآن غادي ندزو إلى المادة 91 ورد بشأنها تعديل من المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة لكم.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل على المادة 91 كيهم حذف الضريبة على القيمة المضافة على كل الأدوية، احنا في ظروف ديال الجائحة وبالتالي مزيان نعطيو إشارة للشعب المغربي على أنه يتحذف الضريبة على القيمة المضافة على الأدوية والمنتجات الصيدلية غير الدوائية المخصصة للبشر كما هي منصوص عليها في القانون رقم 17.04.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موقف الحكومة؟

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

خلافا لما هو ظاهر، يعني في هاذ المقترح هذا غادي يغلي الأدوية، لأننا احنا المقترح هو الإعفاء دون الحق في الخصم، وبالتالي ذاك الخصم اللي كان كيتحيد من التكاليف ديال الدواء، إلى حيدتي ليهم الحق في الخصم راه تيتزاد في الثمن واخا تحيد (TVA[1]).

السيد رئيس الجلسة:

إذن الرسالة وصلت، متشبث؟ نطرحو؟

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

احنا الطرح ديالنا هو إعفاء الأدوية من الضريبة على القيمة المضافة، واحنا الدولة الوحيدة في المنطقة اللي تنفرضو الضريبة على القيمة المضافة.

احنا تنتشبثو بالتعديل ديالنا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرضو للتصويت.

الموافقون على التعديل ديال الكونفدرالية؟

الموافقون= 12 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 01)؛

المعارضون= 24 (داخل القاعة: 20؛ عن بعد: 04)؛

الممتنعون= 06 (داخل القاعة: 06؛ عن بعد: 00).

إذن رفض المجلس هذا التعديل بـ 24 ضد؛ 12 مع؛ امتناع 6 (الموافقون= 12؛ المعارضون= 24؛ الممتنعون= 06).

المادة 99 من المدونة العامة للضرائب:

ورد بشأن هذه المادة تعديل من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الكلمة لكم السيد الرئيس.

[1] **T**axe sur la **V**aleur **A**joutée

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

تبرير التعديل هو من أجل تخفيف آثار الأزمة التي خلفتها جائحة "كوفيد-19" على قطاع كراء السيارات.

نقترح إخضاع الخدمات التي يقدمها هذا القطاع لنسبة 10% من الضريبة على القيمة المضافة بدل 20%، سيما والجميع يعرف أن قطاع كراء السيارات أصبح أكثر تضررا مما سبق وفي حاجة ماسة إلى الدعم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

في السؤال ديالكم كان الجواب هم محتاجين للدعم، لأنه قطاع تقريبا تيعيش مع السياحة، وفاش كنا تكلمنا على الدعم اللي غنقدموه للسياحة راه غادي يكون معهم يعني كل القطاعات اللي تتعيش مع السياحة.

هذا هو المنظور اللي جاء به القطاع ديال الوزارة المكلفة بهذا الصندوق، في الأسبوع المقبل، إن شاء الله، غادي تشوفو هاذ الشي.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 11 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 00)؛

المعارضون= 23 (داخل القاعة: 19؛ عن بعد: 04)؛

الممتنعون= 07 (داخل القاعة: 06؛ عن بعد: 01).

إذن رفض المجلس هذا التعديل بـ 23 ضد؛ 11 مع؛ امتناع 7 (الموافقون= 11؛ المعارضون= 23؛ الممتنعون= 07).

المادة 123 من المدونة العامة للضرائب:

ورد بشأنها تعديل كذلك من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

الكلمة لكم السيد رئيس الفريق أو من ينوب عليكم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

هذا التعديل يرمي إلى تشجيع استعمال الطاقات البديلة والنظيفة في المجال الفلاحي، بحيث المغرب اليوم إن كنا فعلا نريد تشجيع الطاقة البديلة في الحقل الفلاحي، فهي مناسبة لتشجيع هذا النوع من استعمال الطاقة، بدل أننا نسمح لمجموعة من الناس يستعملون أشياء وربما ستكون خطيرة في استعمالها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

القطاع الفلاحي، كما تتعرفو، تيستافد من دعم كبير من طرف الدولة في واحد العدد ديال المجالات، وباش يكون الدعم ديال استعمال الطاقة المتجددة ولا الطاقة الشمسية في المجال الفلاحي هذه مسألة واردة ومزيانة، المشكل اللي كاين هو أنه هاذ الألواح تيتم الاستيراد ديالها وبالتالي خصها تخلص الجمرك و(TVA) في الدخول، ما تنعرفوش (la destination) وما تيمكنش في إدارة الضرائب لتفعيل هذا العمل، ما تيمكنلناش نعرفو واش ذيك الألواح غادي تمشي لواحد المعمل أو لا غادي تمشي للقطاع الفلاحي.

وبالتالي التضريب في الجمارك لا يمكن أن يعتمد على (la destination) لأنه ما تيمكنلناش نراقبوها، وبالتالي التفعيل ديالو ما يمكن لو يكون إلا بالتشجيع عبر الدعم المباشر ما شي عبر الجمارك و.. اللي كتخلص.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس،

نحن في الفريق الاستقلالي وفي المعارضة كنا نتمنى أن يقبل تعديل واحد للمعارضة، فهذا جفاف أكثر من جفاف الطبيعة، الشيء الذي دفعني وتجاوبا مع السيد الوزير الحفترم أن أسحب هذا التعديل.

السيد رئيس الجلسة:

إذن هذا التعديل يسحب.

شكرا.

المادة 247 من المدونة العامة للضرائب (وردت من مجلس النواب):

الموافقون= 37 (داخل القاعة: 32؛ عن بعد: 05)؛

المعارضون= 00 (داخل القاعة: 00؛ عن بعد: 00)؛

الممتنعون= 06 (داخل القاعة: 06؛ عن بعد: 00).

إذن صادق المجلس على المادة 247 بـ 37 مع؛ بدون معارض؛ 6 ممتنع (الموافقون= 37؛ المعارضون= 00؛ الممتنعون= 06).

البند الثاني القاضي بتتميم المدونة العامة للضرائب.

المادة 247 المكررة كما عدلتها اللجنة:

الموافقون؟ بالإجماع؟

الكلمة للسيد المقرر، تفضل.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

شكرا السيد الرئيس.

غير فيما يتعلق بهذه المادة، توضيح أن هاذ المادة 247 مكررة، كما جرت العادة تقديم المواد التي عدلتها اللجنة بهذا التقديم. مادة عدلتها اللجنة كلما كان التصويت الموافقون على المادة أكثر من المعارضين، لكن في هذه الحالة هناك تعديلات مهمة في هذه المادة، تمت بتوافق بين أعضاء اللجنة بجميع مكوناتها والحكومة ممثلة في السيد وزير المالية، ولاسيما ما يتعلق بإعفاء منتوج السكن الاجتماعي بـ 140.000 درهم ومنتوج السكن الاقتصادي ب 250.000 درهم، إعفاء تام من رسوم التسجيل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على التوضيح.

(التصويت على المادة 247 المكررة كما عدلتها اللجنة):

الموافقون= 45 (داخل القاعة: 38؛ عن بعد: 07)؛

المعارضون= 01 (داخل القاعة: 00؛ عن بعد: 01)؛

الممتنعون= 00 (داخل القاعة: 00؛ عن بعد: 00).

إذن صادق المجلس على المادة 247 المكررة كما عدلتها اللجنة بالأغلبية (الموافقون= 45؛ المعارضون= 01؛ الممتنعون= 06).

المادة 247 المكررة مرتين (وردت من مجلس النواب):

الموافقون= 36 (داخل القاعة: 32؛ عن بعد: 04)؛

المعارضون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01)؛

الممتنعون= 05 (داخل القاعة: 04؛ عن بعد: 01).

إذن صادق المجلس على المادة 247 مكررة مرتين بـ 36 مع؛ 4 ضد؛ 5 ممتنع (الموافقون= 36؛ المعارضون= 04؛ الممتنعون= 05).

البند الثالث من المادة 3 من مشروع قانون المالية المعدل

القاضي بنسخ الأحكام المتعلقة بالمادتين 38-IV و40-III من المدونة العامة للضرائب، كما وردت من مجلس النواب.

الموافقون= 35 (داخل القاعة: 31؛ عن بعد: 04)؛

المعارضون= 03 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 00)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن صادق المجلس على البند الثالث من المادة 3 من مشروع قانون المالية المعدل بـ 35 مع؛ 3 ضد؛ 4 ممتنع (الموافقون= 35؛ المعارضون= 03؛ الممتنعون= 04).

المادة 3 من مشروع قانون المالية المعدل برمتها:

الموافقون= 30 (داخل القاعة: 27؛ عن بعد: 03)؛

المعارضون= 10 (داخل القاعة: 09؛ عن بعد: 01)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن صادق المجلس على المادة 3 من مشروع قانون المالية المعدل بـ 30 مع؛ 10 ضد؛ 4 ممتنع (الموافقون= 30؛ المعارضون= 10؛ الممتنعون= 04).

المادة 4 من مشروع قانون المالية المعدل:

ورد بشأن هذه المادة تعديل من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يرمي إلى حذف المادة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

السيد الرئيس،

هاذ المادة كانت جات في قانون المالية ديال 2020 واللي كانت في المادة 7، كانت كتعطي أجل للمتهربين واللي ما كانوش كيخلصو الضرائب، اعطاتهم أجل باش يديرو واحد التسوية، وهو ما يصطلح عليه بـ"العفو الضريبي" حتى لـ 30 من شهر يونيو.

الآن، واحنا في ظروف ديال الجائحة، الحكومة جابت نفس المادة كتزيدهم، بمعنى أن.. واحنا ملي كانت مناقشة قانون المالية قلنا للسيد الوزير بأنه راه يالاه كان عفو، كتعطيو عاوتاني عفو، وهاذ الشي راه كيشجع على التهريب والتهرب الضريبي فكان قال لنا غادي تشوفو بأنه في إيحاء على أنه ما عمرها ما غتكون، ما دازتش 6 أشهر حتى جايب لنا مادة كتزيد لهاذوك.. نفس الأشخاص، كتزيدهم مدة باش يزيدو يبقاو تشجعهم على التهرب، وبالتالي فاحنا كمجموعة بالبرلمان نطالب بحذف هذه المادة، دازت 30 يونيو، اللي سوى راه سوى، اللي ما سواش يتحمل العواقب ديال التصرف ديالو.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير،

ما رأيكم في حذف هذه المادة؟

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

حذف هاذ المادة غير مقبول، لأنه احنا مرينا بواحد الفترة ديال الحجر الصحي، والتسوية الطوعية تتطلب أنه يتلاقى الملزم مع الإدارة، وهاذ اللقاء كان غير ممكن، وبالتالي بصفة طبيعية في جميع الحالات وحتى في المادة 6 من المرسوم بقانون ديال الطوارئ اعطى أن جميع الآجال القانونية كتتأجل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض للتصويت التعديل القاضي بحذف المادة:

الموافقون= 09 (داخل القاعة: 08؛ عن بعد: 01)؛

المعارضون= 27 (داخل القاعة: 23؛ عن بعد: 04)؛

الممتنعون= 08 (داخل القاعة: 07؛ عن بعد: 01).

إذن رفض المجلس هذا التعديل بـ 27 ضد؛ 9 مع ضد؛ 8 ممتنع (الموافقون= 09؛ المعارضون= 27؛ الممتنعون= 08).

غادي نعرض الآن المادة 4 برمتها للتصويت:

الموافقون= 26 (داخل القاعة: 23؛ عن بعد: 03)؛

المعارضون= 09 (داخل القاعة: 08؛ عن بعد: 01)؛

الممتنعون= 08 (داخل القاعة: 07؛ عن بعد: 01).

إذن صادق المجلس على المادة 4 برمتها بـ 26 مع؛ 9 ضد؛ 8 ممتنع (الموافقون= 26؛ المعارضون= 09؛ الممتنعون= 08).

المادة 5 من مشروع قانون المالية المعدل:

الموافقون= 26 (داخل القاعة: 23؛ عن بعد: 03)؛

المعارضون= 09 (داخل القاعة: 08؛ عن بعد: 01)؛

الممتنعون= 08 (داخل القاعة: 07؛ عن بعد: 01).

إذن صادق المجلس على المادة 5 بـ 26 مع؛ 9 ضد؛ 8 ممتنع (الموافقون= 26؛ المعارضون= 09؛ الممتنعون= 08).

المادة 6 من مشروع قانون المالية المعدل:

الموافقون= 35 (داخل القاعة: 30؛ عن بعد: 05)؛

المعارضون= 00 (داخل القاعة: 00؛ عن بعد: 00)؛

الممتنعون= 07 (داخل القاعة: 06؛ عن بعد: 01).

إذن وافق المجلس على المادة 6 من مشروع قانون المالية المعدل بـ (الموافقون= 35؛ المعارضون= 00؛ الممتنعون= 07).

المادة 7 من مشروع قانون المالية المعدل:

الموافقون= 43 (داخل القاعة: 38؛ عن بعد: 05)؛

المعارضون= 00 (داخل القاعة: 00؛ عن بعد: 00)؛

الممتنعون= 01 (داخل القاعة: 00؛ عن بعد: 01).

إذن وافق المجلس على المادة 7 من مشروع قانون المالية المعدل بـ 43 مع؛ بدون معارض؛ امتناع 1 (الموافقون= 43؛ المعارضون= 00؛ الممتنعون= 01).

المادة 8 من مشروع قانون المالية المعدل:

ورد بشأن هذه المادة تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة لكم.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

احنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بغينا في هاذ المادة هاذي، في الجانب المدين من صندوق جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" نضيفو دعم الأسر المعوزة إلى غاية اعتماد السجل الاجتماعي الموحد. هاذي تجربة اعطت نتائج مهمة، أعادت الثقة ديال المواطنين في البلاد وفي المؤسسات.

كنقترحو أننا نمددوها ونزيدو فيها شي شوية، على أساس أن ذيك الأسر المعوزة تستافد إلى حين خروج السجل الاجتماعي الموحد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

هذا صندوق خاص أحدث بتعليمات ملكية لمواجهة جائحة كورونا، وفيه ثلاثة (3) أشكال ديال النفقات اللي هما محددة بالقانون.

الآن، اللي مقترح من السيد المستشار المحترم هو أنه دعم للأسر المعوزة، واحنا عندنا صندوق خاص لدعم الأسر المعوزة هو "صندوق التماسك الاجتماعي".

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الإخوان، التصويت؟ ياالاه أ سيدي.

الموافقون على التعديل ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

الموافقون= 12 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 01)؛

المعارضون= 27 (داخل القاعة: 21؛ عن بعد: 06)؛

الممتنعون= 07 (داخل القاعة: 06؛ عن بعد: 01).

إذن عارض المجلس هذا التعديل بـ 27 ضد؛ 12 مع؛ امتناع 4 (الموافقون= 12؛ المعارضون= 27؛ الممتنعون= 07).

الآن أعرض المادة 8 من مشروع قانون المالية المعدل للتصويت:

صوتنا على التعديل، زولناه، دابا غادي نرجعو للمادة كما جاءت في مشروع القانون:

الموافقون= 32 (داخل القاعة: 27؛ عن بعد: 05)؛

المعارضون= 11 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 00)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 04؛ عن بعد: 00).

إذن وافق المجلس على المادة 8 من مشروع قانون المالية المعدل بـ 32 مع؛ 11 ضد؛ امتناع 4 (الموافقون= 32؛ المعارضون= 11؛ الممتنعون= 04).

الآن غادي نعرض الباب الأول من الجزء الأول للتصويت:

الموافقون= 26 (داخل القاعة: 23؛ عن بعد: 03)؛

المعارضون= 14 (داخل القاعة: 13؛ عن بعد: 01)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن وافق المجلس على الباب الأول من الجزء الأول بـ 26 مع؛ 14 ضد؛ امتناع 4 (الموافقون= 26؛ المعارضون= 14؛ الممتنعون= 04).

الآن غادي ننتقلو **للباب الثاني المعنون بـ "أحكام تتعلق بتوازن موارد وتكاليف الدولة"**:

المادة 9: وضمنها الجدول (أ) المتضمن للتقييم الإجمالي لمداخيل الميزانية العامة، ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وأصناف الحسابات الخصوصية للخزينة:

وطبقا لأحكام المادة 54 من القانون التنظيمي لقانون المالية، التي تنص على أن "يجري في شأن تقديرات المداخيل تصويت إجمالي فيما يخص الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وتصويت عن كل صنف من أصناف الحسابات الخصوصية للخزينة".

إذن، **أولا**: غادي نعرضو للتصويت **تقديرات مداخيل الميزانية العامة برسم السنة المالية 2020** كما وردت في مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20:

الموافقون= 27 (داخل القاعة: 23؛ عن بعد: 04)؛

المعارضون= 14 (داخل القاعة: 13؛ عن بعد: 01)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن وافق المجلس على الباب الثاني المعنون بـ "أحكام تتعلق بتوازن موارد وتكاليف الدولة" بـ 27 مع؛ 14 ضد؛ امتناع 4 (الموافقون= 27؛ المعارضون= 14؛ الممتنعون= 04).

ثانيا: غادي نعرض للتصويت **تقديرات مداخيل ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم السنة المالية 2020**:

الموافقون= 26 (داخل القاعة: 22؛ عن بعد: 04)؛

المعارضون= 14 (داخل القاعة: 13؛ عن بعد: 01)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن **صادق المجلس على تقديرات مداخيل ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة** بـ 26 مع؛ 14 ضد؛ امتناع 4 (الموافقون= 26؛ المعارضون= 14؛ الممتنعون= 04).

ثالثا: غادي نعرض للتصويت **تقديرات مداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة برسم السنة المالية 2020**، وذلك كما صنف منها.

وغادي نبدا **بتقديرات مداخيل الحسابات المرصدة لأمور خصوصية**:

الموافقون= 26 (داخل القاعة: 22؛ عن بعد: 04)؛

المعارضون= 14 (داخل القاعة: 13؛ عن بعد: 01)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن **وافق المجلس على مداخيل الحسابات المرصدة لأمور خصوصية** بـ 26 مع؛ 14 ضد؛ امتناع 4 (الموافقون= 26؛ المعارضون= 14؛ الممتنعون= 04).

الآن **تقديرات مداخيل حسابات الانخراط في الهيئات الدولية**:

الموافقون= 34 (داخل القاعة: 30؛ عن بعد: 04)؛

المعارضون= 08 (داخل القاعة: 07؛ عن بعد: 01)؛

الممتنعون= 01 (داخل القاعة: 00؛ عن بعد: 01).

إذن **وافق المجلس على حسابات الانخراط في الهيئات الدولية** بـ 34 مع؛ 8 ضد؛ امتناع 1 (الموافقون= 34؛ المعارضون= 08؛ الممتنعون=

01).

تقديرات مداخيل حسابات العمليات النقدية:

الموافقون= 28 (داخل القاعة: 22؛ عن بعد: 06)؛

المعارضون= 13 (داخل القاعة: 13؛ عن بعد: 00)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن **وافق المجلس على مداخيل حسابات العمليات النقدية** بـ 28 مع؛ 13 ضد؛ امتناع 4 (الموافقون= 28؛ المعارضون= 13؛ الممتنعون= 04).

الآن غادي نصوتو على **تقديرات مداخيل حسابات التمويل**:

الموافقون= 31 (داخل القاعة: 25؛ عن بعد: 06)؛

المعارضون= 11 (داخل القاعة: 10؛ عن بعد: 01)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

صادق المجلس على مداخيل حسابات التمويل بـ 31 مع؛ 11 ضد؛ امتناع 4 (الموافقون= 31؛ المعارضون= 11؛ الممتنعون= 04).

خاص نديرو الثقة في الأمناء.

تقديرات مداخيل محاسبات النفقات من المخصصات:

الموافقون= 30 (داخل القاعة: 24؛ عن بعد: 06)؛

المعارضون= 11 (داخل القاعة: 10؛ عن بعد: 01)؛

الممتنعون= 07 (داخل القاعة: 06؛ عن بعد: 01).

إذن حسب النتائج اللي اعطاني السيد الأمين: 30 ضد 6 مع امتناع 4.

لا، ولكن الله يرضي عليكم، لما غادي نقولو الموافقون اللي بغا يصوت يصوت، اللي ما بغاش يصوت ما عندنا ما نديرو له.

إذن **وافق المجلس على مداخيل حسابات النفقات من المخصصات** بـ (الموافقون= 30؛ المعارضون= 11؛ الممتنعون= 07).

الآن غادي نعرض **المادة 9 برمتها** للتصويت:

اللي بغا يصوت يرفع يدو:

الموافقون= 30 (داخل القاعة: 24؛ عن بعد: 06)؛

المعارضون= 14 (داخل القاعة: 13؛ عن بعد: 01)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن **صادق المجلس على المادة 9 برمتها** بـ 30 مع؛ 14 ضد؛ امتناع 4 (الموافقون= 30؛ المعارضون= 14؛ الممتنعون= 04).

جات لنا من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل باش نزيدو واحد الإضافة، مادة جديدة تحت عنوان "المادة 9 مكرر" بغرض تسقيف الاستدانة من الخارج.

الكلمة لكم.

<u>المستشار السيد عبد الحق حيسان:</u>

شكرا السيد الرئيس.

هاذي مادة كاينة في قانون المالية ديال 2020، وكتجي سنويا ديال التسقيف، البرلمان كيعطي الإذن للحكومة بالاستدانة من الخارج، ولكن بواحد السقف. كانت الظروف ديال الجائحة جات الحكومة طلبت من البرلمان أنه يحيد السقف اللي كان مديور في 31 مليار.

فعلا، استجاب البرلمان نظرا لظروف الجائحة، من بعد جا القانون داز بنفس الشيء، والحكومة في اقتراحها لأنها جابتو بمرسوم بقانون، وملي جا القانون صادقنا فقط على المرسوم، وما كانتش إمكانية ديال التعديل فيه. فاليوم عندنا قانون مالية تعديلي، الحكومة تتوقع أنها ما غتفوتش السقف ديال 60 مليار.

احنا في الكنفدرالية الديمقراطية للشغل جبنا نفس المادة 43 اللي كاينة في قانون المالية، على أساس أنه ما يبقاش 31 مليار ويكون 60 مليار، ذاك الشي اللي متوقعة الحكومة، ولكن يكون معروف لدى البرلمان، خصوصا أنه بقى 4 شهور يكون عارف البرلمان بأنه هنالك سقف للحكومة.

السيد الوزير في اللجنة كيقول لنا لا ما عرفتش، واحنا بقى قدامنا غير 4 شهور أو 5 شهور، معروف وخاص يكون تسقيف ديال هاذ الاستدانة من الخارج، خصوصا أنها وصلت مبالغ تنذر بالخطر.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

السيد الوزير، موقفكم من تسقيف الدين الخارجي؟

<u>السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:</u>

شكرا سيدي الرئيس.

أولا، ملي جات حالة الطوارئ احنا ما اخذيناش بالمقتضيات اللي كتعطي صلاحية للحكومة باش تاخذ التدابير المالية اللي يمكن لها تشوفها في الصالح ديال الأزمة، وجبنا قانون خاص لهذه المادة، لأن كنعتبرو أن الاحتياطي من العملة الصعبة هو من أكبر الرهانات اللي خاص الحكومة تنجح فيها، والدولة ما يكونش عندها فيها شي خطأ، وبالتالي جبنا قانون خاص، وهاذ القانون ما زال ساري به العمل.

احنا اللي كنقولو الأزمة دازت، أولا الأزمة احنا مازالين فيها، وها انتوما كتعرفو الوباءات مازال ما كاينينش، واللي يقدر يقول لي وقتاش غادي نفتحو الحدود أنا معكم باش ندير التوقعات تكون مضبوطة.

احنا حتى واحد فينا ما عارف فوقاش الحدود غادي.. لا، احنا كحكومة ولا انتوما كبرلمان ولا... الحكومة الحدود ما عارفينش وقتاش غنحلوها، والسياحة كتجلب 78 مليار درهم سنويا من العملة الصعبة، وهاذي مازال فيها عدم اليقين.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي ندوزو للتصويت.

إذن غادي نعرض هاذ التعديل للتصويت:

الموافقون= 03 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 00)؛

المعارضون= 35 (داخل القاعة: 30؛ عن بعد: 05)؛

الممتنعون= 07 (داخل القاعة: 06؛ عن بعد: 01).

إذن **رفض المجلس هذا التعديل** بـ 35 ضد 3 مع امتناع 7 (الموافقون= 03؛ المعارضون= 35؛ الممتنعون= 07).

الآن غادي نعرض الباب الثاني من الجزء الأول للتصويت:

الموافقون= 26 (داخل القاعة: 22؛ عن بعد: 04)؛

المعارضون= 15 (داخل القاعة: 13؛ عن بعد: 02)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن **وافق المجلس على الباب الثاني من الجزء الأول** بـ 26 مع؛ 15 ضد؛ امتناع 4 (الموافقون= 26؛ المعارضون= 15؛ الممتنعون= 04).

غادي نعرض الآن **الجزء الأول من مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020** للتصويت:

الموافقون= 28 (داخل القاعة: 23؛ عن بعد: 05)؛

المعارضون= 14 (داخل القاعة: 12؛ عن بعد: 02)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن **وافق المجلس على الجزء الأول من مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020** بـ (الموافقون= 28؛ المعارضون= 14؛ الممتنعون= 04).

الآن وصل الوقت باش نرفعو الجلسة ونمشيو جميعا، أعضاء لجنة المالية باش يمشيو عند السيد رئيس اللجنة باش يدرسو الجزء الثاني، ونرجعو.

غادي نعطيو نصف ساعة؟ نصف ساعة، ياالاه.

رفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

ا) فريق الأصالة والمعاصرة:

1. مشروع قانون رقم 05.20 يتعلق بالأمن السيبراني

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 05.20 يتعلق بالأمن السيبراني.

واسمحوا لي، بداية، أن أؤكد على المكانة التي بدأ يحتلها الأمن السيبراني في جميع البلدان والمغرب واحد منها، في ظل عصر تكنولوجيا الإعلام والاتصالات وخاصة منها شبكة الإنترنت، وتطور ما بات يسمى بالحكومة الإلكترونية، لكن السؤال الذي يجب أن نطرحه ونحن نناقش هذا المشروع، يتجلى حول طبيعة الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في بلادنا؟

السيد الرئيس،

لقد أصبحت اليوم، الهجمات الإلكترونية أو السيبرانية خطرا يؤثر على أمن الدول، لذلك بدأت تلقى اهتماما متصاعدا في أجندة الأمن الدولي، في محاولة لمواجهة تصاعد التهديدات الإلكترونية ودورها في التأثير على الطابع السلمي للفضاء الإلكتروني.

ومع الاعتماد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الحكومات والشركات والمؤسسات والأفراد، أضحى ضمان الاستخدام الآمن والمناسب للفضاء الرقمي أحد التحديات التي يواجهها العالم اليوم للوقاية من المخاطر السيبرانية، ومن أجل ذلك قامت العديد من الدول بتبني التدابير الرامية إلى تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي لمواكبة هذا التقدم التكنولوجي، بغية تعزيز الأمن السيبراني الذي يشكل عاملا أساسيا لتحقيق أهدافه وتدعيم آثاره على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومن المعلوم أن غالبية الوزارات وغيرها من المؤسسات العمومية في المغرب تتوفر اليوم على نظم معلوماتية تتيح لها تقديم جزء من خدماتها على الخط. إلا أن نظم المعلومات هذه غالبا ما تكون هدفا لهجمات مغرضة غالبا ما يتم توجيهها من الخارج وتستهدف المعلومات الحساسة المرتبطة بالمعطيات ذلت الطابع الشخصي والأسرار الصناعية.

ومن أجل إنجاح الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني كان لا بد من إنشاء البنية التحتية المؤسساتية والقانونية لبلوغ هذا الهدف، وفي هذا الإطار أنشأ المغرب مؤسستين تابعتين للإدارة العامة للدفاع الوطني وهما اللجنة الإستراتيجية لأمن نظم المعلومات والمديرية العامة لأمن نظم المعلومات. لكن ما يتوجب على بلادنا اليوم في ظل ارتفاع وتيرة الجرائم السيبرانية هو تحسين طرق عمل هاته المؤسسات التي أنشئت لهذه الغاية، وإصدار مزيد من النصوص القانونية كما فعلت غالبية

الدول، وذلك من أجل تحصين بلادنا ومؤسساته أكثر من هذه المخاطر.

لكل هذه الاعتبارات وبالنظر للأهمية القصوى لهذا المشروع قانون، فإننا نصوت عليه بالإيجاب، مؤكدين على اعتزازنا بالمجهودات الجبارة التي تقوم بها الأجهزة الأمنية ببلادنا بمختلف أنواعها في التصدي لكل المخاطر التي من شأنها المساس بأمن بلادنا.

2. مشروع قانون رقم 10.20 المتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة مشروع قانون رقم 10.20 يتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة، وهي مناسبة للتأكيد على إيماننا العميق في فريق الأصالة والمعاصرة بالدور الهام الذي تقوم به كافة مكونات قطاع الدفاع الوطني والمتمثل في المهمة المقدسة لحماية وصون الوحدة الترابية للمملكة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

إن ما يعيشه العالم اليوم من تطورات وأحداث متلاحقة، وما تعرفه المنطقة من تحديات خاصة بمنطقة الساحل وشمال إفريقيا، يجعل من تأهيل الصناعة العسكرية الوطنية أمرا حتميا، وهو ما يجيب عليه هذا المشروع، والذي يرمي إلى تجميع وعصرنة التشريعات المتعلقة بعملية استيراد وتصدير ونقل العتاد والتجهيزات العسكرية والأمنية، وملء الفراغ القانوني بإدماج مقتضيات جديدة تخص صناعة الدفاع داخل التراب الوطني، باعتبارها، ليس فقط ضرورة حتمية، بل ركيزة للسيادة الوطنية فضلا عن كونها مصدرا مهما من مصادر التنمية الاقتصادية.

لكل هذه الاعتبارات، فنحن في فريق الأصالة والمعاصرة، نشيد ونثمن مضامين هذا المشروع قانون، خاصة وأنه جاء تنفيذا للرؤية الاستشرافية لصاحب الجلالة الرامية لجعل بلادنا قادرة على تصنيع أسلحتها وقادرة على تبوء مراكز متقدمة ضمن منظومة الصناعة بشراكة مع شركائنا الدوليين.

وبناء على ما سبق، فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون القانون.

3. مشروع قانون رقم 29.20 بتتميم القانون رقم 5.99 المتعلق بجيش الرديف في القوات المسلحة الملكية

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة بخصوص هذا المشروع الذي يتضمن مادة فريدة بخصوص تتميم القانون رقم 5.99 المتعلق بجيش الرديف في القوات المسلحة الملكية، والذي اعتبر مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام أو الخاص الذين استفادوا من تكوين عسكري داخل إحدى المؤسسات التابعة للقوات المسلحة الملكية، كأحد مكونات هيئة الضباط الرديف، وهو نص نعتبره بفريق الأصالة والمعاصرة يدخل ضمن نطاق اهتمام صاحب الجلالة حفظه الله بالقوات المسلحة الملكية، هذا الاهتمام والرعاية التي تدل على المكانة العظيمة التي تحظى بها هذه المؤسسة لدى صاحب الجلالة حفظه الله، وقد شمل هذا الاهتمام تطوير الجيش المغربي تسليحاً وتدريباً، ما جعله الخط الأمني الأول على مستويين، الأول محلياً إلى جانب الأجهزة الأمنية في ترسيخ الأمن الداخلي من خلال تأمين المناطق الحدودية والمشاركة في أي عمليات داخلية تتطلب تدخله، كان آخره تدخله في تدبير فترة الحجر الصحي، ومن خلال الطب العسكري، وهنا نستغل الفرصة لنشكر كل الأطقم الطبية وأفراد القوات المسلحة الملكية على المجهود الجبار الذي قاموا به، والثاني إقليمياً ودولياً من خلال مشاركة الجيش المغربي، عُدة وعتاداً في العديد من تجريدات حفظ السلام.

ونرى بفريق الأصالة والمعاصرة أن اعتبار مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام أو الخاص الذين استفادوا من تكوين عسكري داخل إحدى المؤسسات التابعة للقوات المسلحة الملكية كأحد مكونات هيئة الضباط الرديف إنما يأتي لأجل تعزيز الموارد البشرية بعناصر مدربة قادرة على الالتحاق بالصفوف الأمامية للقوات المسلحة الملكية للدفاع عن حوزة الوطن وسيادته، وهو الشيء الذي نثمنه ونشيد به مؤكدين حرصنا التام على التعامل بإيجابية في كل ما يتعلق بأفراد قواتنا المسلحة الملكية التي نرفع لها القبعة ونكن لها كل التقدير والإجلال والإكبار على المجهودات التي تقوم بها وراء قائد الأمة رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الملكية صاحب الجلالة نصره الله وأيده.

من هذا المنطلق فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

II) فريق العدالة والتنمية

- مشروع القانون رقم 05.20 يتعلق بالأمن السيبراني؛

- مشروع القانون رقم 10.20 يتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة؛

- مشروع القانون رقم 29.20 بتتميم القانون رقم 5.99 المتعلق بجيش الرديف في القوات المسلحة الملكية.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في مناقشة مشاريع القوانين المتعلقة على التوالي بالأمن السيبراني وبعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة وبتتميم القانون رقم 5.99 المتعلق بجيش الرديف في القوات المسلحة الملكية.

إن التحديات التي فرضها التطور الكبير الذي يعرفه التحول الرقمي والمجال التكنولوجي في العالم، حيث أضحت العديد من المؤسسات والهيئات تعتمد في ممارسة أنشطتها وأداء وظائفها على الإمكانات التي توفرها التكنولوجيا الحديثة، وذلك عن طريق استعمال تجهيزات وأنظمة معلوماتية مختلفة، وهو ما يجعلها مهددة بالأخطار المتعددة ذات الطابع السيبراني على اختلاف أحجامها أكثرها خطورة:

- الحروب السيبرانية، حيث تعمل هيئات منظمة بإطلاق هجمات إلكترونية تستهدف الأنظمة المعلوماتية المستعملة في البنيات التحتية والمنشآت ذات الأهمية الحيوية، وذلك بهدف ضرب استمرارية الوظائف الحيوية للمجتمع والصحة والأمن والسلامة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي وغيرها، وبالتالي ضرب استقرار الدول وإلحاق خسائر هامة بها، وقد برزت في الآونة الأخيرة أحداث كثيرة ومتعددة من هذا القبيل؛

- الجرائم السبرانية التي تستهدف شبكات ونظم المعلومات أو تستعملها كوسيلة لارتكاب جنح أو جنايات؛

- بالإضافة إلى مختلف التهديدات السيبرانية الأخرى مهما كانت طبيعتها التي يمكنها أن تؤدي إلى الإخلال بأمن نظم المعلومات المعتمدة.

وهو ما يفرض، في نظر فريقنا، الحاجة الماسة إلى سد الفراغ القانوني الحاصل فيما يتعلق بحماية الأنظمة المعلوماتية ، لمواجهة التهديدات السالفة الذكر، إذ سيمكن مشروع القانون الذي نحن بصدده من تحقيق الأمن السيبراني وفق مقاربة إستراتيجية واتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات وبلورة طرق لإدارة المخاطر التي تمكن من التعامل مع كل الأحداث المرتبطة بالفضاء السيبراني، والتي من شأنها أن تمس بتوافر وسلامة وسرية المعطيات المخزنة أو المعالجة أو المرسلة، والخدمات ذات الصلة التي يقدمها هذا النظام أو تسمح بالولوج إليه دون إغفال ما يتعلق بحكامة الأمن السيبراني.

ونثمن في هذا الإطار، النظرة الشمولية التي جاء بها مشروع القانون حيث يحدد:

القواعد والمقتضيات الأساسية المرتبطة بكل ما يتعلق بالنظم المعلوماتية المعتمدة من طرف جميع إدارات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية وكل شخص اعتباري آخر خاضع للقانون العام، ونقترح أن تشمل هذه القواعد والمقتضيات أشخاص القانون الخاص الذين يمارسون نشاطهم في مجالات حساسة يمكن اعتبارها ذات أهمية حيوية بالنسبة لأمن الدولة واستقرارها. (كالأمن الطاقي على سبيل المثال)؛

كما تسري هذه القواعد والمقتضيات على ما يطلق عليه "بالمتعهدين" وهم مستغلي الشبكات العامة للمواصلات ومزودي خدمات الأنترنت ومقدمي خدمات الأمن السيبراني ومقدمي الخدمات الرقمية وناشري منصات الإنترنت، بل ويمتد تطبيقها حتى على مقدمي الخدمات الرقمية.

وعلى المستوى المؤسساتي، نثمن إحداث عدد من البنيات منها:

- اللجنة الاستراتيجية للأمن السيبراني التي يعهد إليها إعداد التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال الأمن السيبراني والسهر على ضمان صمود نظم معلومات الهيئات والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية والمتعهدين وتشجيع البحث والتطوير في مجال الأمن السيبراني بالإضافة إلى مهام أخرى من قبيل التوعية والتحسيس وإبداء الرأي في النصوص التشريعية والتنظيمية المرتبطة بمجال الأمن السيبراني؛

- لجنة إدارة الأزمات والأحداث السيبرانية الجسيمة التي تحدثها اللجنة الاستراتيجية، وتكلف بضمان تدخل منسق في مجال الوقاية وتدبير الأزمات على إثر وقوع حوادث أمن سيبراني؛

- السلطة الوطنية للأمن السيبراني التي يعهد لها بتنفيذ استراتيجية الدولة في مجال الأمن السيبراني؛

- ومن جهة أخرى نثير في فريق العدالة والتنمية الملاحظات التالية:

- ضرورة العمل على ابتكار أنظمة معلوماتية مغربية مئة بالمئة، واعتمادها في البنيات والأنشطة ذات الأهمية الحيوية، وحتى الأجهزة التي تستعمل في استخدام هذه الأنظمة؛

- احترام سرية المعطيات ذات الطابع الشخصي الخلزنة أو المعالجة أو المرسلة في الأنظمة المعلوماتية المستعملة والحرص على الالتزام بما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة 28 من مشروع القانون عند وضع الأجهزة التقنية من طرف السلطة الوطنية على الشبكات العامة للمواصلات وشبكات مزودي خدمات الأنترنت، لتستعمل حصريا في رصد الأحداث التي قد تؤثر على أمن نظم معلومات الهيئات والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية.

- أما فيما يخص مشروع القانون رقم 10.20، فنعتبر أن اعتماد مقتضيات قانونية ترتبط بكل ما يتعلق بالعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة خطوة جد هامة بالنظر إلى أهمية وحساسية هذا الموضوع، حيث تم تصنيف العتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة إلى فئات ثلاث فئات بحسب استعمالها:

- الفئة (أ): تشمل العتاد والتجهيزات والأسلحة وذخيرة الدفاع بما في

ذلك ا أنظمة والبرامج المعلوماتية ومعدات المراقبة والرصد والاتصال المخصصة حصرا للعمليات العسكرية البرية أو الجوية أو البحرية أو الفضائية؛

- الفئة (ب) التي تشمل العتاد والأسلحة والذخيرة والبرامج المعلوماتية ومعدات الرؤية والمراقبة والرصد والاتصال والتنقل والحماية المخصصة للحفاظ على الأمن والنظامين العامين أو للاستعمال العسكري.

وجدير بالتنويه جعل الأسلحة والذخيرة المستعملة في القنص والرماية الرياضية، والأسلحة المستعملة في انطلاق المنافسات الرياضية والأسلحة التقليدية وأسلحة الهواء المضغوط من مشمولات هذا القانون باعتبارها تنتمي إلى الفئة (ج)، حرصا على ضبط توافرها في يد المدنيين وحصر استعمالها في الأنشطة التي صنعت لأجلها.

كما قرر مشروع القانون مجموعة من العقوبات عند الإخلال بمقتضياته مع الأخذ بعين الاعتبار العقوبات الجنائية، وذلك حرصا على إحاطة كل ما يتعلق بهذا المجال بالضمانات الضرورية لمزيد من الضبط والتقنين.

ونتمنى، من جهة أخرى، أن يكون إدراج مقتضيات تنظم مسألة تصنيع العتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة، مندرجا في إطار التشجيع على الاستثمار في هذا الجانب الحيوي للمساهمة ليس فقط في تعزيز الترسانة العسكرية لبلادنا والرفع من قدراتها الدفاعية بل وجعل هذا النوع من الصناعات من مداخل التنمية الاقتصادية بتوجيه ما يتم إنتاجه نحو التصدير.

أما فيما يخص مشروع القانون رقم 29.20 بتتميم القانون رقم 5.99 المتعلق بجيش الرديف في القوات المسلحة الملكية، فسيمكن التعديل المقترح من تعزيز صفوف هذا الجيش بفئات جديدة كان قد أغفلها النص الأصلي، يتعلق الأمر بمستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية ولكل شخص اعتباري خاضع للقانون العام أو الخاص الذين تابعوا تكوينا أوليا في إحدى المؤسسات التابعة للقوات المسلحة الملكية.

وفي الختام واعتبارا لأهمية مشاريع هذه القوانين سواء في ملء الفراغ القانوني المتعلق بالأمن السيبراني أو في ضبط وتأطير ما يتعلق بتصنيع واستعمال وتصدير واستيراد العتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة، أو بتعزيز جيش الرديف سنصوت عليها في فريق العدالة والتنمية بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله

III) الفريق الحركي:

- مشروع قانون رقم 05.20 يتعلق بالأمن السيبراني؛

- مشروع قانون رقم 10.20 يتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة؛

- مشروع قانون رقم 29.20 بتتميم القانون رقم 5.99 المتعلق بجيش الرديف في القوات المسلحة الملكية.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي وزملائي المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين لإبداء وجهة نظرنا حول مضامين مشاريع القوانين التالية: مشروع قانون رقم 05.20 يتعلق بالأمن السيبراني ومشروع قانون رقم 10.20 يتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة ومشروع قانون رقم 29.20 بتتميم القانون رقم 5.99 المتعلق بجيش الرديف في القوات المسلحة الملكية.

في البداية لابد من تجديد اعتزازنا بالتلاحم الوطني لمختلف مكونات الشعب المغربي تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وبالتدابير الاستباقية المتخذة وتجند مختلف السلطات والمؤسسات العمومية والمنتخبة والمدنية، والانخراط الفعال لكافة المواطنات والمواطنين، ما مكن بلادنا من تجنب الأسوأ طيلة جائحة كوفيد 19 والحد من مخلفاتها.

السيد الرئيس،

بخصوص مشروع القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني نؤكد ونثمن هذا المشروع، اعتبارا للدور الذي أصبحت تلعبه الرقمنة والتكنولوجيا على مستوى العالم، إذ يمس مجموعة من الجوانب الأمنية، الاقتصادية وكذا الاجتماعية للأفراد باعتباره حاجة أساسية ويلامس جانبا يتطور ويتغير بشكل متسارع ألا وهو الأمن الإلكتروني خصوصا في ظل ما يعرفه من أحداث، تتطلب اتخاذ أقصى تدابير الحيطة والحذر بخصوصها.

السيد الرئيس،

بخصوص مشروع القانون رقم 10.20 المتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة، فإننا نعتبر في الفريق الحركي هذا المشروع خطوة فعالة فيما سينتج من منافع ستذرها عملية تصنيع الأسلحة والذخيرة العسكرية على أمن واقتصاد البلاد، خاصة في ظل الظروف الصحية الحالية التي تعرف انتشار وباء كوفيد 19، إضافة إلى انعكاساته الإيجابية على أمن واستقرار البلاد، وكذا ضمان استقلالية المغرب في تصنيع وتطوير معداته العسكرية خاصة وأنه يتوفر على موارد بشرية ذات كفاءة وخبرة عالية.

السيد الرئيس،

بالنسبة لمشروع قانون رقم 29.20 بتتميم القانون رقم 5.99 المتعلق بجيش الرديف في القوات المسلحة الملكية، نؤكد في الفريق

الحركي على الدور الهام والنبيل الذي يقوم به كلما دعت الضرورة إلى ذلك، سواء في الوقاية والتخفيف من أثر الكوارث الطبيعية، وكذا تعزيز عناصر القوات المسلحة الملكية باعتباره خزانا للموارد البشرية المؤهلة في عديد من الاختصاصات.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

ختاما نود بهذه المناسبة أن نوجه تحية إجلال وإكبار إلى القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية، والإدارة الترابية على مجهوداتهم الجبارة وتضحياتهم البطولية للدفاع عن حوزة الوطن وأمنه واستقراره، وعن حماية أمن المواطنين وممتلكاتهم، تحت القيادة الحكيمة للقائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وختاما، وانطلاقا من أهمية هذه المشاريع القانونية، فإننا سنصوت عليها بالإيجاب.

IV) فريق الاتحاد المغربي للشغل:

-مشروع قانون رقم 05.20 يتعلق بالأمن السيبراني؛

- مشروع قانون رقم 10.20 يتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة؛

- مشروع قانون رقم 29.20 بتتميم القانون رقم 5.99 المتعلق بجيش الرديف في القوات المسلحة الملكية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بمجلس المستشارين لمناقشة مشاريع القوانين:

- مشروع قانون رقم 05.20 يتعلق بالأمن السيبراني؛

- مشروع قانون رقم 10.20 يتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة؛

- مشروع قانون رقم 29.20 بتتميم القانون رقم 5.99 المتعلق بجيش الرديف في القوات المسلحة الملكية.

والتي تندرج في إطار اختصاصات لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج.

فبخصوص مشروع قانون رقم 05.20 والمتعلق بالأمن السيبراني وحسب ما جاء على لسان السيد الوزير المنتدب أنه مع الاعتماد المتزايد على تكنولوجيات المعلومات والاتصال من قبل الحكومات والشركات والمؤسسات والأفراد، أضحى ضمان الاستخدام الآمن والمناسب للفضاء الرقمي أحد التحديات التي يواجهها العالم للوقاية من المخاطر السيبراني.

ولا نخفيكم سرا المشاكل التي تعاني منها المؤسسات والدول والأفراد جراء الاختراقات المتعددة للأنظمة المعلوماتية، وما يسبب ذلك من انتهاك صارخ لخصوصيات الأفراد وخطر على مصالح الدول والشركات والمؤسسات.

وقد قامت العديد من الدول بتبني قوانين صارمة في هذا الباب واتخذت إجراءات احترازية رامية إلى تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي المواكب لهذا التقدم الكبير والسريع في تكنولوجيا المعلوميات، بهدف تعزيز الأمن السيبراني الذي يشكل عاملا أساسيا لتحقيق أهدافه وتدعيم آثاره على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة.

أكيد السيد الوزير المنتدب نحن واعون بهذه المخاطر ونثمن ما جاء في نص المشروع، لكن يجب أن يكون القانون في خدمة الأفراد والمؤسسات والشركات، ولا يجب بأي حال من الأحوال أن يكون أداة توظف من قبل البعض من أجل انتهاك الحريات الشخصية أو اختراق أسرار الشركات والمؤسسات التي يحميها القانون، حيث ينص القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين اتجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي على جملة من المقتضيات القانونية الهادفة إلى حماية الهوية والحقوق والحريات الفردية والجماعية والحياة الخاصة، من كل ما من شأنه أن يمس بها عبر استخدام المعلوميات.

السيد الرئيس،

إن بلادنا مقبلة على تحديات كبرى، بعد الآثار والتداعيات التي خلفتها ولا تزال جائحة كورونا، وإن انخراط المؤسسات والشركات في هذا التحدي يتطلب توفير حماية دقيقة لنظمها المعلوماتية ولبرامجها ولمعطياتها وأرقامها، كما أن التطور الذي تعرفه الجريمة المنظمة عبر العالم والتطور الذي يعرفه الإرهاب بكل أنواعه سواء كان دينيا أو عرقيا أو سياسيا يتطلب من بلادنا أخذ كل أساليب الحيطة والحذر من أجل أن تنعم بلادنا بالأمن والأمان ومن أجل أن يضل اقتصادنا في منآى عن كل زعزعة قد تطاله جراء أي اختراق من أي كان.

أما بخصوص مشروع القانون رقم 10.20 المتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة فلا أحد يجادل في المنافع التي ستذرها عملية تصنيع الأسلحة والذخيرة العسكرية على أمن واقتصاد البلاد، خاصة في ظل الظروف الصحية الحالية التي تعرف انتشار وباء كورونا "كوفيد-19" وأكيد أن تطور البحث العلمي والاهتمام بهذا المجال وإعادة استقطاب الكفاءات الوطنية العلمية، سيساهم لا محالة في تطوير هذا المجال الحيوي والمهم اقتصاديا، من خلال الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال، وأكيد أن التجربة التي عاشها العالم من خلال جائحة كورونا تفرض على بلادنا ضمان نوع من الاستقلالية في تصنيع

معدات عسكرية خاصة وأنه يتوفر على موارد بشرية كفأة، وخبرات عالية في هذا المجال.

أما بخصوص مشروع قانون 29.20 بتتميم القانون رقم 5.99 المتعلق بجيش الرديف في القوات المسلحة الملكية، فإننا مع نص المشروع، نظرا لما يلعبه هذا الجيش من دور نبيل في القيام بالوقاية والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية، كما يعد خزانا احتياطيا للموارد البشرية التي قد تعزز القوات المسلحة الملكية عند الاحتياج.

V) مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

-مشروع قانون رقم 05.20 يتعلق بالأمن السيبراني؛

- مشروع قانون رقم 10.20 يتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة؛

- مشروع قانون رقم 29.20 بتتميم القانون رقم 5.99 المتعلق بجيش الرديف في القوات المسلحة الملكية.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة على التوالي مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 05.20 يتعلق بالأمن السيبراني؛

2- مشروع قانون رقم 10.20 يتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة؛

3- مشروع قانون رقم 29.20 بتميم القانون رقم 5.99 المتعلق بجيش الرديف في القوات المسلحة الملكية.

ففيما يتعلق بمشروع قانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني الذي يأتي استجابة للتقدم الكبير والمتسارع الذي عرفه التحول الرقمي والاعتماد على البنيات التحتية التكنولوجية، فإنه يهدف إلى وضع قواعد قانونية بشأن وسائل الحماية الرامية إلى تعزيز الثقة ودعم الاقتصاد الرقمي ويساهم في ضمان استمرارية الأنشطة الاقتصادية ببلادنا، فلا يمكننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الا أن نثمن هذه المبادرة التشريعية و ندعو إلى تعزيزها ببرامج في مجال التكوين والرفع من قدرات الموارد البشرية وتشجيع الكفاءات العلمية في مجالات البحث والابتكار التي تزخر بها بلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

وفيما يخص مشروع قانون رقم 10.20 يتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة الذي يهدف بصورة خاصة إلى:

- تطوير الأنشطة الصناعية المتعلقة بالتجهيزات العسكرية والدفاعية؛

- بسط أرضية قانونية من شأنها فسح المجال أمام بناء أسس صناعة عسكرية على المستوى الوطني؛

- الاهتمام بالصناعة العسكرية كتكملة للصناعات القطاعية الأخرى؛

- التقليص التدريجي من التبعية للاستيراد وتعزيز استقلالية اقتصادنا الوطني.

إن هذه المبادرة التشريعية تأتي في الوقت المناسب وفي هذا الظرف الدقيق الذي تعبأ فيه الفاعلون الاقتصاديون ببلادنا لمواجهة جائحة كورونا والذي أبانت فيه قواتنا المسلحة عن جاهزيتها وكفاءتها العالية لمحاربة هذا الداء العنيد الذي حير العالم.

وفي سياق ظروف جائحة كورونا تبرز أهمية جيش الرديف نظرا للدور الهام والنبيل الذي يقوم به في الوقاية والتخفيف من أثر الكوارث الطبيعية باعتباره يشكل احتياطي للموارد البشرية التي تعزز القوات المسلحة الملكية عند الحاجة وفي هذا الصدد جاء مشروع القانون رقم 29.20 بتميم القانون رقم 5.99 المتعلق بجيش الرديف في القوات المسلحة الملكية بإضافة فئة "مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية وكل شخص اعتباري خاضع للقانون العام أو الخاص الذين تابعوا تكوينا أوليا في إحدى المؤسسات التابعة للقوات المسلحة الملكية"، إلى باقي الفئات الأخرى المذكورة بالمادة 3 من القانون رقم 5.99 ويتعلق الأمر بالضباط المهنيين الذين وقع تسريحهم من الخدمة الفعلية وبالأفراد المفروضة عليهم الخدمة العسكرية الذين قاموا بالخدمة الفعلية، خريجي مدارس ومؤسسات التعليم والتكوين المشتمل نظام الدراسة فيها على تكوين شبه عسكري، والمجندات المتطوعات اللائي قضين الخدمة الفعلية.

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نثمن هذه المبادرة التشريعية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

محضر الجلسة رقم 302

التاريخ: الثلاثاء 25 ذو القعدة 1441هـ (17 يوليوز 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.

التوقيت: ساعة واثنتان وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثالثة والثلاثين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020:

1. مناقشة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020؛

2. التصويت على موارد الجزء الثاني من مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020؛

3. التصويت على مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020 برمته.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نخصص هذه الجلسة العامة الثالثة (المقصود: الرابعة) للدراسة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020، وفق البرنامج الآتي:

1- في البداية مناقشة الجزء الثاني.

2- التصويت على موارد الجزء الثاني.

3- التصويت على مشروع قانون المالي المعدل برمته.

وغادي نبداو إن شاء الله بالمناقشة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية المعدل.

قبل ما نعطي الكلمة لأول متدخل كنذكر المجلس المحترم بالاجتماع الذي تم في ندوة الرؤساء والمكتب على أن المداخلة اللي بغى يدخل يدخل اللي ما بغاش يدخل غادي يدفع المداخلة ديالو كتابة باش نضموها إلى التقرير العام (المقصود: محضر الجلسة العامة)، هل هناك من يتدخل في الجزء الثاني؟

الفريق الاستقلالي؟ حتى انتوما.

إذن غادي نبدى نعيط: الأصالة والمعاصرة طبعا ما بغاوش، الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد سيدي محمد ولد الرشيد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين داخل القاعة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين خارج القاعة،

هذا هو النمط اللي ولينا تنديرو..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، برافو.

المستشار السيد سيدي محمد ولد الرشيد:

إذن، السيد الوزير المحترم، استمعنا بإمعان لدفعاتكم حول جدول مشروع قانون المالية التعديلي واللي دفعتو فيه على مجموعة من المرتكزات اللي اعتبرتها بأنها جزء أساسي من هذا التعديل وعلى أنه هذا تعديل اجتماعي وفيه بزاف ديال الأشطر الاجتارعية.

أولا نبغي نقول بأنه إلى كانت كوفد19- هي آفة وعاشها في المغرب أنا أعتقد أن الحكومة كانت بالنسبة لها مسألة ايجابية، مسألة ايجابية أولا لأنها الحكومة وعلى مر السنين الفارطة لم تستطع أن تحقق ولو النذر القليل من ما وعدت به المغاربة لا في التصريح الحكومي ولا فيما يخص لا معدلات النمو السنوي طيلة الأربع سنوات الفارطة ولا فيما يخص كذلك حتى مناصب الشغل التي تحدث عنها، ولا حتى الأهداف الحقيقية اللي الحكومة رسمتها من أجل مغرب أفضل، وبالتالي على أنه بزاف ديال الأشياء أصبحت كوفيد-19 شماعة علقت عليها الحكومة مجموعة من الاخفاقات ديالها وستعلق عليها مجموعة من الاخفاقات ديالها، ونعتبروها بأنها مناسبة كانت الحكومة باش تصحح مجموعة من الاختلالات لا في مشروع قانون المالية المعدل ولا في التوجهات العامة للحكومة، ولكن للأسف الحكومة من جديد تخلف الموعد مع المغاربة في هذه اللحظة، مفصلية وتاريخية من الاقتصاد المغربي ومن كذلك التوجهات الاجتماعية، وما الجدوى من قانون مالية تعديلي؟ إلى كنا تنتكلمو على أن التوجهات العامة ديالو كانت غادي تصب في اتجاه اجتماعي في حين أنها لم تلامس الاجتماعي ملامسة حقيقية ونبغي نتكلمو:

1) في جانب التشغيل، تكلمتو في إطار العرض ديالكم أنه من هنا للسنة القادمة، منتصف السنة القادمة غادي تكون في القطاع العام 44.000 منصب شغل في القطاع العام، هذا السيد الوزير

مجانب للحقيقة إذا عرفنا بأنه سنويا في 2019 اللي غادرو للتقاعد هم 21.800 يعني حوالي 22.000 اللي مشاو للتقاعد في 2019، و2020 كذلك نفس العدد وبالتالي على أنه بعملية حسابية بسيطة من هنا حتى السنة المقبلة، عدد مناصب الشغل في القطاع العام يعني في الوظيفة العمومية ما يمكن تزيدو غير 4000 وشي حاجة، وهاذ 4000 في حد ذاتها حتى في هاذ قانون الميزانية التعديلي ما كاينينش أش من القطاعات غتتجه بما أنكم حدد السيد رئيس الحكومة القطاعات المعنية واللي قلتو على أنها الدفاع، الأمن، الصحة، التعليم واللي هي قطاعات قلتو على أنها تتشتغل 90% دائما في الوظيفة العمومية، 90% من المناصب في الوظيفة العمومية ولكن كاين قطاعات أخرى اللي هملتوها السيد.. هملتها الحكومة بصفة عامة ولا ألومكم انتوما السيد وزير المالية كإطار وطني ولكن ألوم التقاطبات السياسية الحادة داخل مكونات الحكومة واللي أدت على أنه هذا القانون الميزانية التعديلي، مشروع قانون الميزانية التعديلي يخرج بتوجهات سياسية متناقضة ومختلفة، لا في الزمان ولا في المكان، في حكومة تعيش صراعات داخل الأغلبية الحكومية وبالتالي هذه الصراعات ستؤثر حتما على التوجهات العامة وستؤثر كذلك في القادم الأيام على المجموعة.

يمكن اللي نقولو أنه في مستوى التشغيل خاصة في القطاع العام بدلتم المتقاعدين بالمتعاقدين وهاذ الشي غادي تديرو وهذا ضرب كبير أولا للمكتسبات ديال الطبقة الشغيلة، وثانيا حتى للفرص ديال أبناء الشعب المغربي على أنهم يمكن يولجو للوظيفة العمومية، وهذا كذلك حتى لو قلتو بأنه من هنا 2023 حسب قانون المالية أو حسب قانون المالية بأنه المناصب ستزداد ما باينش أفق حقيقية على أنه المناصب خاصة في القطاع العام؛

2) في القطاع الخاص، درتو مجموعة قلتو من الحوافز للقطاع الخاص فيما يخص الشركات، ماشي حوافز غادي تزاد المديونية أكثر بالنسبة للشركات خاصة الشركات المتوسطة والصغرى لأنه حجم التخفيضات لا فيما يخص لا في الضريبة ما كاينينش تخفيضات حقيقية، كاين تسهيلات في الأداء وكاين قروض مؤجلة الدفع لما بعد، وبالتالي على أنه إذا لم يكن إقلاع اقتصادي في فترة وجيزة غادي توجد مقاولات صغرى والمتوسطة نفسها في ضائقة مالية حقيقية وغادي تمشي للفلاس وغادي يكون هناك طرد تعسفي وغادي يكون هناك فقدان مناصب الشغل وبالتالي على أنه حتى في إطار الاستثمارات العامة ديال الدولة واللى قلتوا بأنكم غادي تزيدوها بـ 7.5 مليار ديال الدرهم أشنو هي فرص الشغل غادي تتيح لنا؟ إلى ما كانش الاستثمار العمومي منتج للشغل لا داعية للاستثمار العمومي، وأعتقد على أنه من الأولويات الاستثمار العمومي خاصة استثمار الدولة على أن يكون هو متيح لفرص الشغل حقيقية للمغاربة وبهاذ الحجم ديال الاستثمارات لا في السنوات الثلاث الفارط ولا في هاذ السنة أعتقد أن مناصب الشغل ضئيلة جدا جدا مقارنة مع الحجم المادي للاستثمار العمومي؛

3) قطاع الصحة من القطاعات الاجتماعية المهمة، هاذ القانون الميزانية التعديلي ما اعطى ولو امتياز لرجال ونساء الصحة اللي كانوا في الواجهة، وهاذ الناس اللي حاربو في فترة كوفيد و لازالوا يشتغلون على أرض الواقع، ما اعطاهم أي امتياز، ما اعطاهم حتى القدرة على أنهم في هاذ الشي ديال الترقيات يكونو حتى أنهم باقي الموظفين وانتوما السيد وزير المالية أيضا انتوما جزء من الحكومة ووزير كذلك ديال الوظيفة العمومية وهي مناسبة باش نقول لك السيد الوزير راك اغبرتي علينا في الحوار الاجتماعي، خاصك تبان في الحوار الاجتماعي لأنه القطاع العام فيه مشاكل كثر من القطاع الخاص في الفترة الراهنة، والإشكالات اللي تنعيشوها داخل الحوار الاجتماعي كثيرة في القطاع العام، وأعتقد بأنه قطاع الصحة من القطاعات اللي ولو غادي يتم فيهم التوظيف ولكن ما كاينش العناية الحقيقية برجال ونساء قطاع الصحة في مشروعكم الذي قدمتموه.

التعليم، التعليم ناضت الدنيا ولم تقعد على قانون الإطار وتوافق الجميع في فترة اختلف الجميع ومن بعد في هنيهة اتفق الجميع وما عندو أي حيز حقيقي داخل الميزانية التعديلية اللي قلتو واللي كنتو ملزمين داخل الحكومة على أنه التطبيق يبدا في هاذ الميزانية ديال 2020 والحجم ديال الاستثمار فيه لا يساوي أي شيء مقارنة بحجم قانون الإطار ديال التعليم.

السكن، كذلك ومثال مسألة الحماية الاجتماعية واللي احنا أثبتت التجربة على أنه القطاع غير المهيكل هو العمود الأساسي في الاقتصاد المغربي ما فكرناش كيفاش يمكن نديرو الحماية ايجتماعية في هاذ الفترة وغتكون حرجة للطبقة الشغيلة والفقراء والمعوزين والطبقة الهشة والناس اللي في القطاع غير المهيكل كيفاش يمكن تديرو حماية اجتماعية تضامنية فيها الجميع، وهذا هو مستوى التضامني الخاص يكونو فيه المغاربة إلى بغينا نمشيو بحس تضامني كيف ابدينا في الأزمة، ما خممتوش فيه السيد.. ما خمتش فيه الحكومة بصفة عامة.

العالم القروي كذلك، فترة جفاف نقصتو من الصندوق ديال التجهيز ديال العالم القروي مشاكل الماء مشاكل كثيرة.

ثانيا، الهجرة، الهجرة من العالم القروي للمدن والحواضر واللي غادي تدير أحزمة جديدة ديال البأس واللي منتظرة بصفة كثيرة، ما كاينش إجراءات عملية باش هاذ الناس يبقاو في بلايصهم.

ثانيا، بصفة عامة السيد الوزير المحترم، نحن نرى على أنه هذا مشروع قانون المالية التعديلي لم يأت لا في اللحظة الذي انتظره المغاربة ولا من بعد لحظة انتظار طويلة التي.. أشهر عديدة والحكومة تدرس والحكومة تدرس مضاعفات ولكن الإجراءات راه بديتوها من 15 مارس، بديتوها من 15 مارس بتوقيف ديال الترقيات في القطاع العام، بديتوها من 15 مارس بمجموعة من الإجراءات وساهمت الطبقة الشغيلة المغربية في مجموعة كذلك بالتضحيات ديالها ولكن الحكومة لم تكن

في الموعد حينما أتت بهذا المشروع، أتت به وفق حسابات ضيقة كيف قلت لك في البداية، ووفق كذلك منظور أحادي الجانب، وانتوما في هاذ المنصة قبل ساعة تكلمتو قلتو على أنكم تتكلمو مع الأحزاب السياسية ومع التنظيمات المهنية، التنظيمات المهنية والأحزاب السياسية جزء من هذا المجتمع، لكن الحركة النقابية أيضا جزء وهملتو على أنكم تقولوها السيد الوزير، لأنكم فعلا ما درتوناش في لجنة اليقظة، وجميع الأشياء اللي اتفقتو عليها في لجنة اليقظة غالبتها جبتوها في إطار قانون المالية التعديلي وكأنكم تخططون وحدكم مع أطراف أخرى، حتى هاذ المقاولة المغربية إلى كانت معكم في لجنة اليقظة، راه لم تستفد بالشكل اللي غادي يجعلها قادرة على أنها تواجه صعوبات المقبلة، ولم تستفد كذلك بشكل على أنها تكون قادرة على أنها تحافظ مناصب الشغل، ولم تستفد بالشكل تكون قادرة بالأحرى على أنها تخلق لنا فرص عمل جديدة.

نحن أمام مشروع قانون مالية تعديلي وفق أجندة محدودة في الزمن والمكان ووفق رؤية لا ننتظر منها كثيرا بالنسبة للمعيش المغربي وبالنسبة كذلك للرفع من القدرة الشرائية ديال المواطنين، وبالنسبة كذلك من الحفاظ على الطبقة الوسطى المغربية واللي ربوها المغاربة جميع بالتضحيات جميع واستطعنا على أن في لحظة معينة تكون عندنا طبقة وسطى مغربية والتي دمرتها هذه الحكومة الحالية من خلال السياسات الغير مطمئنة للمغاربة كاملين، وإلى كانوا المغاربة ساكتين في هاذ اللحظة السيد الوزير، ساكتين بحس تضامني وساكتين بأن الأمور تنقولو بأنه هناك إجماع وطني بقيادة جلالة الملك، ولكن انتوما يوم على يوم بتصرفاتكم في الحكومة تتفقدو المغاربة هذا التضامن وتتفقدنا هذا الحس الوطني اللي احنا تربى فينا في هذه الفترة ديال الجائحة، ولذلك السيد الوزير، مع متمنياتي لكم بالتوفيق ولهذا البرنامج أو مشروع القانون المعدل على أنه يكون ولو يساهم بقليل إلا أننا داخل حزب الاستقلال لا نرى فيه إجابات حقيقية حول المشاكل ديال الساكنة وحول كذلك الطموحات ديال المغاربة السيد الوزير.

هذا نبغي نقولو لك اليوم وليست بصورة نقدية فقط، احنا راه تتشوفو حتى في التصويت ديالنا كان التصويت فيما يخص الأشياء اللي هي مهمة جدا، ولكن تنقولوه للتاريخ وللتاريخ نضيف بأن هذه الحكومة منذ سنة ونصيف هي في صراعات فيما بينها وبعيدة على الهموم الحقيقية ديال الشعب المغربي.

المغاربة بغاو يسمعو، السيد الوزير بغاو يسمعو شحال غادي تزيدنا، شحال غادي تزيد سوايع ديال الخلاص ديال الناس بغاو يسمعو أشنو هي البرامج الاجتماعية الحقيقية، بغات تقيص المغاربة، المغاربة كيف التقارير ديالكم ديال لجنة اليقظة تتكلمو بأن استفدات 6 مليون ديال الناس، 6 مليون ديال أرباب الأسر إلى أسرة مكونة غير من 3 الأشخاص راه كنتكلمو على 20 مليون مغربي تحت حافة الفقر من 36 مليون مغربي، شحال فوق الهشاشة؟ شحال من الطبقة المتوسطة وشحال أغنياء؟ هذا هو السؤال الحقيقي.

هل نحن فعلا أمام محدودية موارد الدولة واللي خصنا نعترفو بها واللي ما عندناش قدرة على أننا:

- أولا، نحققو الكرامة للشعب المغربي، هل نحن أمام محدودية حقيقية ديال الموارد ديال الدولة؟ أم أمام تضاربات سياسية داخل أغلبية حكومية اللي ما استطعت على أنها تنتج المغاربة برامج حقيقية قادرة على أنها أولا تصون كرامة الشعب المغربي، وثانيا تدير عدالة اجتماعية، وثالثا تقطع مع اقتصاد الريع وتقطع مع مجموعة من ممارسات احتكارية اللي بصمت تاريخ هاذ الحكومة.

السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه ومن ولاه.

طبعا، من الإنصاف أن نرى بعينين لا بعين واحدة، أن نرى الإيجابي ونثمنه وأن نرى السلبي ونسجله، عيب وعار أن تكون التجربة المغربية والمعالجة المغربية لجائحة كورونا محل إشادة دولية وإقليمية وقارية، ومحل جلد وعتاب ولو محليا نحن نقدر العمل الحكومي الرائد الذي أتت جائحة كورونا لتشهد بتميزه وبتفوقه وبنجاحه، ليس من السهل أن تواجه أية حكومة جائحة بهذا الحجم وبهذه الفجائية بتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية والصحية، والحكومة تستحق وسام شرف لأنها استطاعت أن تعالج الأزمة في شموليتها صحيا واجتماعيا واقتصاديا، مع تأمين الجانب الصحي والنجاح في قطاع التعليم لنعرف أن مجموعة من الدول عجزت عن اجتياز عن تنظيم امتحانات البكالوريا في الوقت الذي أننا وبالمناسبة نهنئ الناجحين فيها استطاعت بلادنا أن تنظم هذه الامتحانات في ظروف عادية ومطمئنة.

في الجانب الاجتماعي لا يمكن أن ننكر الج هود الذي بذل من خلال صندوق جائحة كورونا الذي تم خلقه بمبادرة ملكية، فليس من السهل أن تدعم ملايين الأسر في حدود تقريبا 6 مليون دالأسر في ظرف قياسي وبشكل سلس وهادئ، مما جعل منسوب الثقة في المؤسسات وفي الدولة وفي الحكومة لأول مرة يعرف مستويات قياسية وغير محدودة.

السيد الوزير، بالعكس نحن نهنئكم في فريق العدالة والتنمية ونهنئ عبركم وفيكم الحكومة برمتها وبلدنا بشكل عام، فقد كنتم في مستوى اللحظة التاريخية وفي مستوى هذه الجائحة التي نطلب الله سبحانه

وتعالى مرة أخرى أن يعجل برفع الوباء والبلاء عنا وعن البشرية جمعاء.

نحن نسجل بكل فخر ما تحقق في الجانب الاجتماعي وما الجميع شاهد عليه، فنحن قبل أيام وأسابيع معدودة مررنا في هذه أو صادقنا في هذه الغرفة على القوانين المنظمة للاستهداف الاجتماعي عبر السجل الاجتماعي والوكالة الوطنية للسجلات، ثم شهدنا بأعيننا عدد الأسر التي استفادت من صندوق كورونا، وبالموازاة معه استفادت آلاف الأسر أيضا من دعم التمدرس رغم أن التمدرس كان عن بعد وتم التسجيل فيه نجاحا معتبرا مقدرا، ونسجل بالخصوص تخصيص تعويض شهري قدره 2000 درهم لفائدة جميع المأجورين المصرح بهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي واستمرار استفادة 105.000 ونصف أي ما مجموعه 179.000 يتيم ويتيمة بغلاف مالي ناهز المليارين ونصف درهم، ثم المصادقة على 45 مشروع اتفاقية استثمار بغلاف مالي إجمالي يفوق 23 مليار درهم، ستمكن من توفير 3194 منصب شغل مباشر و5406 منصب شغل غير مباشر.

ثم نسجل باعتزاز التكفل بالمغاربة العالقين بالخارج بسبب غلق الحدود وإعادة حوالي 11.000 مواطن منهم والتكفل بالأشخاص بدون مأوى في فضاءات خصصت لهذا الغرض مع إرجاع العديد منهم إلى أسرهم، وتحسين المنح الدراسية المخصصة لتحضير دكتوراه الطب والصيدلة وطب الأسنان والبيطرة ومهندس الدولة، وفي هذا السياق لابد من الوقوف باعتزاز عند هذا المجهود الاستثنائي في هذه الظرفية، لإيصال الدعم للمعنيين خصوصا أولئك المتواجدين بالعالم القروي بنسبة 45% مع يستلزمه ذلك من تعبئة من التجهيزات اللوجيستية والموارد البشرية وتطوير الأنظمة المعلوماتية، وهذه فرصة لنشكر كل أطر وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة على ما بذلوه من جهد مضني في هذا الجانب.

إننا في فريق العدالة والتنمية وضمنهم مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وإسهاما منا في التفكير الجماعي حول سبل تجاوز هذه الأزمة ندعو إلى:

- أولا جعل النموذج التنموي الجديد إطار لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال تبويء قطاعي الصحة والتعليم المكانة التي يستحقانها ودعم وتعزيز البحث العلمي وجعله في خدمة التنمية المستدامة، وتعزيز ودعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني، وإدماج القطاع غير المهيكل في الدورة الاقتصادية، وتوسيع منظومة الحماية والرعاية الاجتماعية، من خلال تعميم التغطية الصحية الإجبارية على كل الفئات الاجتماعية وإصلاح أنظمة التعاضد وضمان حكامتها، وتفعيل وأجرأة التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتقوية دور الجماعات الترابية من خلال احترام صلاحياتها، لاسيما مبدأ التدبير الحر والإسراع بتنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري، مع التسريع بتنزيل القانون المتعلق بالسجل الوطني للسكان وبالسجل الاجتماعي الموحد، مما سيمكن من ضمان التقائية برامج الدعم التي تقودها الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية.

إن تداعيات جائحة كورونا على الوضعية الاقتصادية لبلادنا لم تمنع الحكومة من إطلاق حزمة من البرامج الاجتماعية بتعليمات ملكية سامية لتخفيف آثار هذه الجائحة على الفئات الهشة، ونثمن انخراط البرلمان بمجلسيه في هذا المجهود الوطني الاستثنائي، من خلال الدراسة والتصويت على مجموعة من مشاريع القوانين ذات البعد الاجتماعي بحس وطني غابت عنه التقاطبات التقليدية أغلبية ومعارضة، في مقدمة هذه القوانين مشروع قانون المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، آملين أن يستمر هذا النفس الإيجابي داخل المؤسسة التشريعية فيما تبقى من عمر هذه الولاية التشريعية من أجل إخراج باقي القوانين الأخرى، مما سيمكن من تعزيز الحماية الاجتماعية لشرائح واسعة، وأخص بالذكر القانون المتعلق بالتغطية الصحية للوالدين ومدونة التعاضد المحتجزان بهذا المجلس منذ ولاية الحكومة السابقة.

إن اختيار أولوية الصحة على الاقتصاد جعل بلادنا تتخذ مجموعة من التدابير الاستباقية، في مقدمتها تعزيز وتقوية البنيات التحتية الصحية والكل يعرف حجم التخوف والتوجس الذي ساد عند بداية هذه الجائحة وكيف استطاعت بلادنا التغلب عليه وعدم إشعار المواطنين بوجود نقص في مستوى التجهيزات الطبية والتجهيزات الأساسية المتعلقة بقطاع الصحة.

ختاما، نقول أن ما وصل إليه بلدنا هو حصيلة مجهود جماعي أسهم فيه الجميع الكل من موقعه، وإن كان بلدنا ليس في المستوى المنشود حاليا فليس هو أسوء مما كان، وبالتالي أن النتيجة التي وصلنا إليها هي مجموع تراكمات بسلبياتها وإيجابياتها.

ندعو لكم، السيد الوزير، مجددا والحكومة بشكل عام بمزيد من التوفيق والنجاح لتحققوا ولتبوؤوا اقتصادنا وبلادنا وشعبنا المستوى المنشود من التنمية المكانة التي يستحقها بين الأمم.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي.. أحسنت.

فريق التجمع الوطني للأحرار.. أحسنت حتى أنت.

الكلمة للفريق الاشتراكي، أحسنت.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أحسنت.

فريق الاتحاد المغربي للشغل، كذلك أحسنت.

الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

كما أكدنا على ذلك خلال مناقشتنا باللجنة، فإن (كوفيد-19) كجائحة كونية لم تخلخل الأنظمة الصحية فقط، بل فرضت توقف الأنشطة البشرية وزعزعت صلابة البديهيات الإنسانية وقيمها وأنشطتها الاجتماعية والاقتصادية، الجائحة لا أحد قادر على ضبط مسارها وهي ضاغطة بشكل كبير على الاقتصاد والمالية العمومية على المدى المتوسط.

في هذا السياق، كان من الأفضل إثارة حوار وطني حول برنامج لإعادة الإقلاع الاقتصادي على المدى الزمني المتوسط حتى تكون الرؤية شمولية مندمجة وتدريجية، لأن منطق المؤشرات الرقمية سواء تعلق الأمر بالماكرو اقتصادي أو بالسياسات القطاعية، وحتى السياسة الضريبية يقتضي وضع تصور لتدارك العجز الموازناتي ودعم النمو ودعم القطاعات المتضررة، كذلك تصور واضح للأولويات: البطالة وفقدان الشغل والركود الاقتصادي، كذلك تراجع المداخيل، تراجع الطلب الداخلي والخارجي وضعف التمويلات والاستثمارات.

فعلى سبيل المثال تؤكد بعض الدراسات أن الصادرات الفلاحية خلال الأشهر الأولى من سنة 2020 عرفت تراجعا بنسبة ناقص 7.5% وبخسارة مالية تصل إلى 1885 مليون درهم نظرا لتراجع الطلب الأوربي، كما نتوقع انكماشا أيضا اقتصاديا بين 4 و10% وتصاعد البطالة إلى ولا 4 أو 5 مليون مواطن سيفقدون الشغل، وفي ظل هذا الواقع نرى في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي أن الوقت ليس مناسبا لما لاحظناه من ضغط اللوبيات في مختلف القطاعات لتحقيق مكاسب أو أرباح الأزمة، على حساب الخزينة العامة والمالية العمومية، وهو السجال الذي جعل المواطن المغربي والرأي العام الوطني يطرح تساؤلا عميقا حول قدرة وطبيعة قانون المالية التعديلي، هل هو محاولة لتمنيع الاقتصاد وتحقيق الإقلاع وصيانه المكاسب الوطنية؟ أم هو انصياع لضغط بعض مجموعة المصالح؟

السيد الوزير،

بالنسبة لقانون المالية 2020 (ليس المعدل)، اعتمدت فرضية محصول زراعي يقدر بـ70 مليون قنطار، وقانون المالية المعدل يبني الآن ليس فقط على فرضية بل على واقع 30 مليون قنطار وهو معدل دون المتوسط بكثير الذي فاق 80 مليون قنطار سنويا خلال العشر سنوات الأخيرة، مما يعني أن الجفاف هذه السنة كان أثره ووقعه حاضرا بقوة في القطاع الفلاحي والعالم القروي، وإذا ما انضافت لذلك إجراءات الحجر الصحي وإغلاق الأسواق بالعالم القروي، فإن سكان القرى والمناطق النائية والجبلية عانوا الكثير.

السيد الوزير،

الفلاح البسيط لم يجد محصولا زراعيا ولم يروج ماشيته وإنتاجه الحيواني وتحمل العبء العائلي والأسري وتغدية الماشية والدعم بالشعير لا يغطي الحاجيات، لقد تحول معظم الفلاحين الصغار إلى فاقدي الشغل والدخل ولم يستفيدوا من دعم "كوفيد-19".

السيد الوزير،

الفلاحة ظلت صامدة والفلاح والإنسان القروي ظل صامدا لتوفير الغذاء والمنتوجات بالأسواق الوطنية، وأنتم اعترفتم بذلك في مقدمة تقديم المشروع، لكن ماذا حمل هذا المشروع لفائدة ساكنة العالم القروي ولشباب العالم القروي الأكثر تضررا بالجفاف وبكورونا وبتداعياتها؟

من خلال المناقشة لمسنا الضغط الكبير الذي مارستها جماعات ضاغطة للاستثمار في العقار وفي التصدير وفي بعض الصناعات والقطاعات الإنتاجية، لكن لا شيء عن الفلاح وسكان العالم القروي.

حضرات السيدات والسادة،

هناك خلاصات من اللازم استخلاصها من تجربة الأزمة التي نعيشها اليوم:

أولا، أي إفراط في التفاؤل والاطمئنان قد يؤدي إلى رفع سقف الانتظارات والتطلعات لمختلف شرائح المجتمع المغربي؛

كذلك يجب أن نعطي الأولويات للقطاعات الوطنية التي مكنتنا من الصمود خلال أزمة الحجر الصحي ودعمها لتتجاوز تداعيات الأزمة وأخص بالذكر القطاع الفلاحي؛

ثالثا، الاستمرار في البرامج الوطنية التي كانت انطلقت قبل أزمة كورونا، كورش مراجعة النموذج التنموي الجديد والمخطط الجديد للفلاحة الجيل الأخضر وغابات المغرب، كذلك مبادرة مصاحبة المقاولات، وكذلك تمويل شباب العالم القروي لإنشاء المقاولات ودعم أنشطته الذاتية.

السيد الوزير،

سأختم قولي باستعارة من كلامكم بصفتكم منسقا لأشغال لجنة اليقظة، حيث أكدتم على ما يلي:

"فإن إعطاء انطلاقة قوية وجديدة للاقتصاد الوطني لن يتم إلا من خلال تعبئة الموارد الضرورية والحرص على أن تعطى الأولوية في هذه الظرفية إلى الاقتصاد ..

السيد رئيس الجلسة:

راه قطعت الصوت، احترام الوقت، الرئيسة الله يرضي عليك.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

في البداية لابد أن أعبر لكم عن امتعاضنا لقرار حرمان البرلمان من مناقشة تفاصيل الميزانيات القطاعية داخل اللجان المختصة وحرمانه أيضا من كل المعطيات المفصلة المتعلقة بهذه الميزانيات.

السيد الوزير،

لقد انتظر المغاربة كثيرا هذا المشروع وكانت آمالهم كبيرة بحجم الرهانات التي تمليها المرحلة، فالكل كان ينتظر إعادة الاعتبار للقطاعات الاجتماعية وعلى رأسها الصحة والتعليم والشغل، خاصة وأن هذه الجائحة جعلت دول العالم تجمع على أهمية هذه القطاعات وأهمية أن تتحمل الدولة مسؤوليتها في توفير الخدمات العمومية للمواطنين وتوفير الإمكانيات المالية اللازمة لذلك، لكن "تمخض الجمل فولد فأرا".

السيد الوزير،

لم نكن ننتظر من هذا المشروع أن يأتي بالإصلاحات الجوهرية لإعادة الاعتبار للقطاعات الاجتماعية، لأن ذلك يتطلب نقاشا عموميا ووقتا أطول، ولكن كنا ننتظر إشارات قوية من خلال إجراءات مستعجلة تهم على الخصوص الزيادة في ميزانيتي الصحة والتعليم وتشجيع البحث العلمي والأطر المغربية لوضع الأسس لصناعة وطنية تضمن لنا الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية الضرورية بدل استهلاك المنتوجات المستوردة، كما كنا ننتظر الزيادة في ميزانية الشغل خاصة في الشق المتعلق بمناصب مفتشي الشغل نظرا للحاجة الملحة التي ابانت عنها الجائحة، لكنكم ألغيتم المناصب التي كانت مخصصة لهذا القطاع والتي هي 54 منصبا.

السيد الوزير،

لقد أبانت الجائحة أن الإنسان يسمو على أي توازنات اقتصادية، حيث اتخذت قرارات شلت قطاعات إنتاجية كثيرة واستثنيت تلك المتعلقة بالمعيش اليومي للإنسان، كما ارتبطت بعض هذه القرارات وعلى رأسها الحجر الصحي بعجز المنظومة الصحية المغربية، فكيف قررتم في مشروع قانون المالية المعدل عدم الرفع من ميزانية الصحة التي تعد من بين الأضعف في المنطقة والتي تبقى بعيدة عما توصي به منظمة الصحة العالمية؟ خاصة وأننا لم نخرج بعد من الجائحة ولا نعرف كيف ستتطور الحالة الوبائية سواء على الصعيد العالمي أو على الصعيد الوطني في الشهور المقبلة، بل في الأسابيع المقبلة، بالإضافة أيضا إلى احتمال تعرض العالم إلى أوبئة وجائحات أخرى كما ينبه إلى ذلك العلماء المتخصصون.

السيد الوزير،

في إطار التدابير الاحترازية قررت وزارة التربية الوطنية تعليق الدروس الحضورية وتعويضها بالتعليم عن بعد، ورغم كل المجهودات الذاتية المبذولة سواء من طرف الأطر التربوية أو من طرف التلاميذ والطلبة وأسرهم فقد فشلت هذه العملية في تعويض التعليم الحضوري، وهو ما جعل الوزارة تقرر الاقتصار على الدروس الحضورية في امتحانات الباكالوريا وفي تقييم المتعلمين في باقي المستويات الدراسية، ويعود فشل هذه العملية أساسا إلى المشاكل البنيوية التي يعاني منها القطاع رغم أهميته في بناء الإنسان، وبالتالي في التنمية، كما أن الفوارق الاجتماعية والمجالية الصارخة ساهمت في فشل هذه العملية، وبدل الرفع من ميزانية هذا القطاع لتأهيله في مواجهة أي ظروف استثنائية قد نواجهها في الأشهر أو الأسابيع المقبلة، قمتم بتقليص هذه الميزانية بما يفوق 4 مليار درهم وحافظتم على نفس التصور الذي حكم إعداد ميزانية 2020، علما أن الجائحة فرضت واقعا ومنطقا آخر يتجلى في ضرورة توفير المستلزمات الضرورية للتعليم عن بعد واستعداد المدرسة العمومية لاستقبال تلاميذ القطاع الخاص الذين يرتقب أن يغادرو هذا القطاع الذي أبان على طبيعته التجارية الحقيقة وفند كل شعارات الحكومة التي ما فتئت تشجع هذا القطاع على حساب القطاع العام تحت ذريعة أنه يقدم خدمة عمومية.

السيد الوزير،

لقد قلتم بأن مشروع قانون المالية المعدل احتفظ بـ 90% من المناصب المالية المدرجة ضمن قانون المالية 2020، لكن ما لم تقولون للمواطنين هو أن مناصب الصحة والتعليم لا تمثل سوى 20% من هذه المناصب، فإن البعد الاجتماعي المزعوم الذي أكدتم عليه في معرض جوابكم في إطار مناقشة هذا المشروع، ولماذا تضللون المواطنين عندما تقولون بأنكم ستحدثون ضعف المناصب المالية المفتوحة سنويا من طرف الدولة خلال سنة 2021 والحال أن الأمر يتعلق بمناصب 2020 المجمدة، إضافة إلى المناصب التي سيتم إحداثها لفائدة المؤسسات العمومية خلال سنة 2021.

السيد الوزير،

بدل استخلاص الدروس من الجائحة وتأسيس الدولة الاجتماعية الضامنة للعدالة الاجتماعية، إنكم ماضون في تفكيك المرفق العام عن طريق الخوصصة المقنعة المسماة شراكات قطاع عام-قطاع خاص.

شكرا أكتفي بهذا القدر.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السي أعمو، تريدون أخذ الكلمة؟

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في بداية هذه الجلسة صادقنا على مشروع قانون يتعلق بالصناعة الحربية في المغرب لأول مرة، وهي مبادرة لا أظن أن هناك مبادرة أكثر منها جرأة وقوة جاءت بها القوات المسلحة الملكية ودازت في مجلس وزاري بداي الأسبوع.

أتمنى أن يكون ذلك مؤشرا ليصل إلى من وجه إليه، وهو القدرة المغربية، وهي المقاولة المغربية والاستثمار الوطني، هو الخروج من الجمود والتقليد إلى ربح الرهان داخل المقاولة الصناعية ديال المستقبل، هذا هو الذي أريد أن أقوله لأنني فهمت ما المغزى والمقصود من هذا القانون، أتمنى أن نربح الرهان.

ولكن ما حصل خلال هذه الجائحة بالنسبة للمقاولة شيء آخر، نتمنى أن تكون ضمن الأولويات التصنيع والصناعة من هذا النوع، وبالتالي فتحنا إفريقيا ولكن لا نستمر لأن إفريقيا تتنمى، ولكن لن نستمر أن نصدر ما هم ليسوا بحاجة إليه، محتاجين التكنولوجيا الكبيرة، وعندنا القوة البشرية المؤهلة اللي الآن تدور خارج المغرب، عليكم أن تفعلوا ما يمكن لتجميع هذه الأمور لخلق ديناميكية جديدة للمستقبل.

كنا نتمنى أو نطمح أن نرى في مشروع قانون المالية ضمن الأولويات الصناعة بالدرجة التي تستحقها في هاذ التجربة، على الأقل الإشارة إليها، طبعا ضمن الأولويات الكبرى، أشار إليها الزملاء، التعليم، الصحة لأن الجائحة بينت لنا الكثير، فكنا نتمنى كذلك أن يكون مرفقا بخطة مرقمة تصنف الأولويات حتى تمكن من تعبئة كل.. بنفس الروح والتضامن الذي قوومت به الجائحة سيمكن أن نتغلب على التحديات الكبرى في هذا المجال.

فلذلك، أتمنى لكم التوفيق لأنكم قمتم وأكيد بأنكم قمتم بما أنتم قادرين عليه وبجانبكم عدد من الأطر، تحمسوا ليل نهار بروح وطنية عالية، ولكن الله غالب ربما المشكل جهة أخرى، ولكن كونوا متيقنين بأن المغاربة وراءكم في هذه المعركة، علينا أن نربحها جميعا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير إذا ما رغب في ذلك.

شكرا السيد الوزير، أحسنتم.

ونمر مباشرة للتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية المعدل.

وقبل ذلك نذكر المجلس الموقر بأن القانون التنظيمي للمالية 130.13 في المادة 53 منه يعطي للمجلس إمكانية التصويت الإجمالي على ميزانيات مجموعة من الوزارات أو على مجموعة من الفصول والمواد دفعة واحدة، وهو المبدأ الذي اعتمده مكتب المجلس بالاتفاق مع ندوة الرؤساء.

إذن غادي نمشيو على بركة الله في هذا السبيل وهذا الطريق.

الجزء الثاني: وسائل المصالح

النفقات من الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة

أولا: الميزانية العامة

المادة 10 وضمنها الجدول "ب" المتضمن للباب الأول المتعلق بالاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للدولة موزعة بحسب القطاعات الوزارية والمؤسسات.

في هذا ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة لكم.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

فالتعديل اللي جبنا على المادة 10 من مشروع قانون المالية المعدل، هو على التعليم والصحة، الكل يقر بأن هاذ القطاعين خصهم دعم وخص اا هتمام بهم، في الوقيتة الصحة تم الاحتفاظ فقط بذاك الشي اللي كان عندهم، والتعليم تم تخفيض، كيف ما جاء في المداخلات، تم تخفيض هاذ الميزانية.

احنا نقترح التعديل هو أن نحافظ للتعليم على الأقل على الميزانية اللي كانت عندو ونزيدو 2 المليار في الميزانية ديال تسيير قطاع الصحة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

قطاع الصحة، كما تتعرفو، هو منكب منذ يعني هاذ الجائحة ديال كورونا على هذا الموضوع، وكان مع إنشاء صندوق جائحة كورونا تم تحويل يوم واحد 2 مليار ديال الدرهم لوزارة الصحة إضافية لتدبير جائحة كورونا، وكنا في نفس الوقت اعطينا وعد لوزارة الصحة بأنه من هنا حتى آخر السنة أي مبلغ احتاجتو باش دير مواجهة بصفة فعالة ضد هاذ الجائحة، فاحنا مستعدين.

بلإضافة إلى هذا، ما قسناش من الميزانية ديال وزارة الصحة سواء فيما يخص مناصب الشغل أو فيما يخص الاستغلال أو فيما يخص التجهيزات.

فيما يخص التعليم نفس الشيء، كاين نقطة اللي جات تهم التقليص، ما شي التقليص ولكن يعني التحيين ديال الأرقام اللي تهم الأجور أو كتلة الأجور فيما يخص التعليم، اللي جات يعني عادية، لأنه جاء واحد القرار ديال تأجيل ما شي توقيف، ولكن تأجيل الترقيات ديال الموظفين بصفة عامة، ثم فيما يخص نفقات الاستغلال ديال التعليم فهاذوك حتى هوما فيهم فقط نفقات التحيين ديال المعطيات لأنه، كيف قلت لو، المدارس سدو وبالتالي نفقات المطاعم ما بقاتش خدامة، الداخليات ما بقاوش خدامين وبالتالي هاذيك الميزانيات اللي كانو في هذا حيدناهم، من غير ذاك الشي ما كان حتى شي حاجة يعني حصلت كتقليص لنفقات ديال الميزانية ديال التعليم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض هاذ التعديل إذا ما سحبش للتصويت.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

بالنسبة للقرار اللي هم التعليم واللي تم توقيف الترقيات ديال جميع الموظفين، هذا كان قرار فوقي بدون الاستشارة مع النقابات، وبالتالي احنا تنتشبثو بالتعديل ديالنا.

السيد رئيس الجلسة:

تنعرض هذا التعديل للتصويت.

الموافقون= 12 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 01)؛

المعارضون= 27 (داخل القاعة: 22؛ عن بعد: 05)؛

الممتنعون= 03 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 00).

إذن **رفض المجلس التعديل ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل** بـ 27 ضد، 12 مع، امتناع 3 (الموافقون= 12؛ المعارضون= 27؛ الممتنعون= 03).

غادي نستهل التصويت على الجزء الثاني بالتصويت الإجمالي على الفصول المتعلقة بمشروع ميزانية جلالة الملك (القوائم المدنية ومخصصات للسيادة) والبلاط الملكي وإدارة الدفاع الوطني (الموظفين والأعوان، المعدات والنفقات المختلفة) من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2020:

الموافقون: بالإجماع.

ثانيا: ننتقل الآن للتصويت دفعة واحدة على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة لكل من مجلس النواب، مجلس المستشارين، المحاكم المالية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المجلس الأعلى للسلطة القضائية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للدولة لسنة 2020 (الفصول المتعلقة بالموظفين والأعوان، والفصول الخاصة بالمعدات والنفقات المختلفة).

الموافقون: بالإجماع.

ثالثا: الآن غادي ننتقل للتصويت على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة للقطاعات الحكومية المختلفة بالنسبة للفصول المتعلقة بالموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة، ويتعلق الأمر بالوزارات التالية:

1. رئيس الحكومة؛
2. وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان؛
3. وزارة العدل؛
4. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛
5. وزارة الداخلية؛
6. وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛
7. وزارة الصحة؛
8. وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛
9. وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي؛
10. الأمانة العامة للحكومة؛
11. وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء؛
12. وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
13. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
14. وزارة الطاقة والمعادن والبيئة؛

15. وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي؛

16. وزارة الثقافة والشباب والرياضة؛

17. وزارة الشغل والإدماج المهني؛

18. وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛

19. وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة.

أعرض ميزانيات هذه الوزارات دفعة واحدة للتصويت وفقا للقانون التنظيمي للمالية:

الموافقون= 28 (داخل القاعة: 20؛ عن بعد: 08)؛

المعارضون= 12 (داخل القاعة: 12؛ عن بعد: 00)؛

الممتنعون= 03 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 00).

إذن وافق المجلس على ميزانيات هذه الوزارات دفعة واحدة للتصويت، 28 موافق، معارض 12، ممتنع 3 (الموافقون= 28؛ المعارضون= 12؛ الممتنعون= 03).

رابعا: غادي نعرض الآن للتصويت، الفصل المتعلق بالتكاليف المشتركة، والفصل المتعلق بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية المتعلقين بنفقات التسيير الخاصة بمشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة. والفصل المتعلق بالنفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير، الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2020.

الموافقون= 29 (داخل القاعة: 20؛ عن بعد: 09)؛

المعارضون= 12 (داخل القاعة: 12؛ عن بعد: 00)؛

الممتنعون= 03 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 00).

إذن **وافق المجلس على الفصل المتعلق بالتكاليف المشتركة، والفصل المتعلق بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية المتعلقين بنفقات التسيير الخاصة بمشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة. والفصل المتعلق بالنفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير، الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2020.**

خامسا: غادي ندوزو مباشرة باش نعرض للتصويت الفصول المتعلقة بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمندوبية السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج من الجدول "باء" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2020، (الفصول المتعلقة بالموظفين والأعوان، والفصول الخاصة بالمعدات والنفقات المختلفة)، وأعرضها كذلك دفعة واحدة:

الموافقون= 36 (داخل القاعة: 27؛ عن بعد: 09)؛

المعارضون= 05 (داخل القاعة: 05؛ عن بعد: 00)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن وافق المجلس ب 36؛ ضد ؛5 مع امتناع 4 (الموافقون= 36؛ المعارضون= 05؛ الممتنعون= 04).

الآن غادي نعرض الجدول "ب" برمته للتصويت:

الموافقون= 29 (داخل القاعة: 20؛ عن بعد: 09)؛

المعارضون= 12 (داخل القاعة: 12؛ عن بعد: 00)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن **صادق المجلس على الجدول "ب" برمته** بـ 29؛ ضد 12؛ مع امتناع 4 (الموافقون= 29؛ المعارضون= 12؛ الممتنعون= 04).

الآن غادي نعرض المادة 10 للتصويت:

الموافقون= 28 (داخل القاعة: 20؛ عن بعد: 08)؛

المعارضون= 12 (داخل القاعة: 12؛ عن بعد: 00)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن **وافق المجلس على المادة 10** بـ 28؛ ضد 12؛ مع امتناع 4 (الموافقون= 28؛ المعارضون= 12؛ الممتنعون= 04).

المادة 11 وضمنها الجدول "ج" المتضمن للباب الثاني المتعلق بالإعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للدولة.

في هذه المادة ورد تعديل، سحبتوه، سحب.

والآن غادي ننتقل للتصويت على الفصول المتعلقة بنفقات الاستثمار، المرصودة لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات.

أولا: غادي نعرض للتصويت الفصول المتعلقة بالبلاط الملكي، وإدارة الدفاع الوطني، من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2020:

الموافقون: بالإجماع.

ثانيا: غادي نعرض للتصويت الفصول المتعلقة بمشاريع ميزانيات مجلس النواب، مجلس المستشارين، المحاكم المالية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المجلس الأعلى للسلطة القضائية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2020:

الموافقون: بالإجماع.

ثالثا: الآن غادي نعرض للتصويت الفصول المتعلقة بالقطاعات الوزارية من الجدول "ج" المتعلقة بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية

العامة للسنة المالية 2020:

1. رئيس الحكومة؛

2. وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان؛

3. وزارة العدل؛

4. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛

5. وزارة الداخلية؛

6. وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛

7. وزارة الصحة؛

8. وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛

9. وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي؛

10. الأمانة العامة للحكومة؛

11. وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء؛

12. وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛

13. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛

14. وزارة الطاقة والمعادن والبيئة؛

15. وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي؛

16. وزارة الثقافة والشباب والرياضة؛

17. وزارة الشغل والإدماج المهني؛

18. وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛

19. وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة.

سنصوت عليها كذلك دفعة واحدة:

الموافقون= 28 (داخل القاعة: 20؛ عن بعد: 08)؛

المعارضون= 13 (داخل القاعة: 12؛ عن بعد: 01)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن **وافق المجلس على الفصول المتعلقة بالقطاعات الوزارية من الجدول "ج" المتعلقة بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2020**، بـ 28؛ ضد 13؛ مع إمتناع 4 (الموافقون= 28؛ المعارضون= 13؛ الممتنعون= 04).

رابعا: الآن غادي ننتقلو للتصويت على الفصل المتعلق بالتكاليف المشتركة من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2020:

الموافقون= 27 (داخل القاعة: 20؛ عن بعد: 07)؛

المعارضون= 13 (داخل القاعة: 12؛ عن بعد: 01)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن **وافق المجلس على الفصل المتعلق بالتكاليف المشتركة من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2020**، بـ 27؛ ضد 13؛ مع إمتناع 4 (الموافقون= 27؛ المعارضون= 13؛ الممتنعون= 04).

خامسا: غادي نعرض للتصويت الفصول المتعلقة بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمندوبية السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعداد الإدماج:

الموافقون= 36 (داخل القاعة: 27؛ عن بعد: 09)؛

المعارضون= 04 (داخل القاعة: 04؛ عن بعد: 00)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن **وافق المجلس على الفصول المتعلقة بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمندوبية السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعداد الإدماج** بـ 36؛ ضد 4؛ مع إمتناع 4 (الموافقون= 36؛ المعارضون= 04؛ الممتنعون= 04).

الآن غادي نعرض الجدول "ج" برمته للتصويت:

الموافقون= 28 (داخل القاعة: 20؛ عن بعد: 08)؛

المعارضون= 12 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 01)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن **وافق المجلس على الجدول "ج" برمته** بـ 28؛ ضد 12؛ مع امتناع 4 (الموافقون= 28؛ المعارضون= 12؛ الممتنعون= 04).

الآن غادي نعرض المادة 11 للتصويت:

الموافقون= 27 (داخل القاعة: 20؛ عن بعد: 07)؛

المعارضون= 12 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 01)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن **وافق المجلس على المادة 11** بـ 27؛ ضد 12؛ مع إمتناع 4 (الموافقون= 27؛ المعارضون= 12؛ الممتنعون= 04).

المادة 12 وضمنها الجدول "د" المتضمنة للباب الثالث المتعلق بنفقات خدمة الدين العمومي للسنة المالية 2020.

أعرض الآن للتصويت الاعتمادات المفتوحة للنفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي للسنة المالية 2020، ويضم هذا الباب:

- الفصل المتعلق "بفوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي"؛

- الفصل المتعلق باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل.

الموافقون= 29 (داخل القاعة: 20؛ عن بعد: 09)؛

المعارضون= 12 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 01)؛

الممتنعون= 03 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 00).

إذن **وافق المجلس على جدول "د" الجدول المتضمنة للباب الثالث المتعلق بنفقات خدمة الدين العمومي للسنة المالية 2020 بـ** 29؛ ضد 12؛ مع امتناع 3 (الموافقون= 29؛ المعارضون= 12؛ الممتنعون= 03).

الآن غادي نعرض المادة 12 للتصويت:

الموافقون= 28 (داخل القاعة: 20؛ عن بعد: 08)؛

المعارضون= 12 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 01)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن **وافق المجلس على المادة 12** بـ 28؛ ضد 12؛ مع امتناع 4 (الموافقون= 28؛ المعارضون= 12؛ الممتنعون= 04).

ثانيا: ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة:

المادة 13: وضمنها الجدول "هـ"

الآن غادي ننتقلو للتصويت الإجمالي على ميزانيات نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة:

أولا: أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

وأبدأ بالمرافق التابعة لإدارة الدفاع الوطني للسنة المالية 2020:

الموافقون: بالإجماع.

ثانيا، غادي نعرض للتصويت نفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2020، التابعة للقطاعات الوزارية التالية:

1. رئيس الحكومة؛

2. وزارة العدل؛

3. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛

4. وزارة الداخلية؛

5. وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛

6. وزارة الصحة؛

7. وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛

8. وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي؛

9. الأمانة العامة للحكومة؛

10. وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء؛

11. وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛

12. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛

13. وزارة الطاقة والمعادن والبيئة؛

14. وزارة الثقافة والشباب والرياضة؛

15. وزارة الشغل والإدماج المهني؛

16. وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛

17. وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة.

إذن غادي نعرض هاد الشي للمصادقة جملة واحدة:

الموافقون= 28 (داخل القاعة: 20؛ عن بعد: 08)؛

المعارضون= 12 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 01)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن **وافق المجلس على نفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2020، التابعة للقطاعات الوزارية (السالفة الذكر) بـ 28؛ ضد 12**؛ مع إمتناع 4 (الموافقون= 28؛ المعارضون= 12؛ الممتنعون= 04).

ثالثا: غادي نعرض للتصويت الآن نفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2020 التابعة للمندوبية السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

الموافقون: بالإجماع، ياك؟ إذن الموافقون.. عندو الحق.

الموافقون= 37 (داخل القاعة: 28؛ عن بعد: 09)؛

المعارضون= 05 (داخل القاعة: 04؛ عن بعد: 01)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن **وافق المجلس على نفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2020 التابعة للمندوبية**

السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بـ 37؛ ضد 5؛ مع إمتناع 4 (الموافقون= 37؛ المعارضون= 05؛ الممتنعون= 04).

الآن غادي نعرض الجدول "هـ" برمته للتصويت:

الموافقون= 29 (داخل القاعة: 21؛ عن بعد: 08)؛

المعارضون= 12 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 01)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن **وافق المجلس على جدول "هـ" برمته** بـ 29؛ ضد 12؛ مع إمتناع 4 (الموافقون= 29؛ المعارضون= 12؛ الممتنعون= 04).

الآن غادي نعرض المادة 13 للتصويت برمتها:

الموافقون= 30 (داخل القاعة: 21؛ عن بعد: 09)؛

المعارضون= 12 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 01)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن **وافق المجلس على المادة 13 برمتها** بـ 30؛ ضد 12؛ مع إمتناع 4 (الموافقون= 30؛ المعارضون= 12؛ الممتنعون= 04).

الآن غادي انتقلوا إلى المادة 14 وضمنها الجدول "و".

ونتقل الآن للتصويت الإجمالي كذلك على ميزانيات نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة:

أولا: الآن غادي نعرض للتصويت نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

وأبدأ بالتابعة منها لإدارة الدفاع الوطني:

الموافقون: بالإجماع.

ثانيا: غادي نعرض الآن للتصويت نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لباقي القطاعات الوزارية التالية:

1. رئيس الحكومة؛

2. وزارة العدل؛

3. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛

4. وزارة الداخلية؛

5. وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛

6. وزارة الصحة؛

7. وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛

8. وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي؛

9. الأمانة العامة للحكومة؛

10. وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء؛

11. وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛

12. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛

13. وزارة الطاقة والمعادن والبيئة؛

14. وزارة الثقافة والشباب والرياضة؛

15. وزارة الشغل والإدماج المهني؛

16. وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛

17. وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة.

كنعرضها للتصويت جملة واحدة، ودفعة واحدة.

الموافقون= 30 (داخل القاعة: 21؛ عن بعد: 09)؛

المعارضون= 15 (داخل القاعة: 13؛ عن بعد: 02)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن **وافق المجلس على نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للقطاعات الوزارية (المشار إليها أعلاه)** بـ 30؛ ضد 15؛ مع إمتناع 4 (الموافقون= 30؛ المعارضون= 15؛ الممتنعون= 04).

ثالثا: الآن غادي نعرض للتصويت نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط وللمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

الموافقون= 38 (داخل القاعة: 28؛ عن بعد: 10)؛

المعارضون= 05 (داخل القاعة: 04؛ عن بعد: 01)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن **وافق المجلس على نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج** بـ 38؛ ضد 5؛ مع إمتناع 4 (الموافقون= 38؛ المعارضون= 05؛ الممتنعون= 04).

الآن غنعرض هاد الجدول "و" برمته للتصويت:

الموافقون= 31 (داخل القاعة: 21؛ عن بعد: 10)؛

المعارضون= 14 (داخل القاعة: 13؛ عن بعد: 01)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن **وافق المجلس على الجدول "و" برمته** بالنتيجة الآتية: موافقون 31؛ ضد 14؛ مع إمتناع 4 (الموافقون= 31؛ المعارضون= 14؛ الممتنعون= 04).

غادي نعرض المادة 14 للتصويت:

الموافقون= 29 (داخل القاعة: 21؛ عن بعد: 08)؛

المعارضون= 15 (داخل القاعة: 13؛ عن بعد: 02)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن **وافق المجلس على المادة 14** بـ 29 موافق؛ 15 ضد؛ مع امتناع 4 (الموافقون= 29؛ المعارضون= 15؛ الممتنعون= 04).

ثالثا: الحسابات الخصوصية للخزينة:

المادة 15:

الجدول (ز)

غادي نعرض للتصويت نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة للسنة المالية 2020، والتي تضم:

-1 الحسابات المرصودة لأمور خصوصية؛

-2 حسابات الانخراط في الهيئات الدولية؛

-3 حسابات العمليات النقدية؛

-4 حسابات التمويل؛

-5 حساب النفقات من المخصصات.

غادي نعرضها لتصويت دفعة واحدة:

الموافقون= 29 (داخل القاعة: 21؛ عن بعد: 08)؛

المعارضون= 14 (داخل القاعة: 13؛ عن بعد: 01)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن **وافق المجلس على المادة 15، جدول (ز)** بـ29 موافق؛ ضد 14؛ مع امتناع 4 (الموافقون= 29؛ المعارضون= 14؛ الممتنعون= 04).

الآن غادي نعرض الجدول (ز) برمته للتصويت:

الموافقون= 28 (داخل القاعة: 21؛ عن بعد: 07)؛

المعارضون= 12 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 01)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن **وافق المجلس على الجدول (ز) برمته** بالنتيجة الآتية: 28 مع الجدول و12 معارض وامتناع 4 (الموافقون= 28؛ المعارضون= 12؛ الممتنعون= 04).

الآن غادي نعرض المادة 15 برمتها للتصويت:

الموافقون= 29 (داخل القاعة: 21؛ عن بعد: 08)؛

المعارضون= 13 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 02)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن **وافق المجلس على المادة 15 برمتها** بـ 29 صوت؛ 13 ضد؛ مع امتناع 4 (الموافقون= 29؛ المعارضون= 13؛ الممتنعون= 04).

الآن غادي نعرض للتصويت الجزء الثاني من مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020:

الموافقون= 29 (داخل القاعة: 21؛ عن بعد: 08)؛

المعارضون= 13 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 02)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن **وافق المجلس على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020** بـ 29 ضد 13 مع امتناع 4 (الموافقون= 29؛ المعارضون= 13؛ الممتنعون= 04).

الآن غادي نعرض للتصويت مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020 برمته:

الموافقون= 29 (داخل القاعة: 21؛ عن بعد: 08)؛

المعارضون= 13 (داخل القاعة: 11؛ عن بعد: 02)؛

الممتنعون= 04 (داخل القاعة: 03؛ عن بعد: 01).

إذن **وافق المجلس على مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020 بـ: 29 موافق؛ معارض 13؛ ممتنع 4 (الموافقون= 29؛ المعارضون= 13؛ الممتنعون= 04)**.

شكرا السيد الوزير، شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

<u>الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.</u>

<u>1) مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار الدراسة والتصويت على الميزانيات الفرعية بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

بمجلس المستشارين لمناقشة الميزانيات القطاعية التي تدخل في إطار مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2020، والتي تأثرت بشكل حاد بإجراء الحجر الصحي الذي تم اعتماده لتفادي تفشي وباء كوفيد-19 الذي اجتاح العالم ومن ضمنه بلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

لقد أحدث الانتشار السريع لفيروس كورونا (كوفيد-19) على المستوى الدولي رجة قوية للأمن الصحي والاقتصاد بجل الدول، مما عرض الوضعية الاجتماعية لمئات الملايين من الأشخاص حول العالم للتدهور والهشاشة، الشيء الذي سيعرض الاقتصاد العالمي لكساد حاد، وقد انعكس ذلك على العديد من القطاعات الاقتصادية الوطنية التي توقفت كليا أو جزئيا.

ومن المتوقع أن تحدث آثار هذه الجائحة صدمة قوية على النمو الاقتصادي خلال سنة 2020 إذا ما تزامنت مع الآثار السلبية للجفاف على النشاط الاقتصادي، خاصة النمو الفلاحي لسنة 2020.

فالمغرب استطاع بحنكة جلالة الملك وتبصره وبعد نظره أن يجنب المغرب كارثة إنسانية، حيث فضل جلالته الإنسان على الاقتصاد، ليحتل المغرب الرتبة 67 لأكثر الدول إصابة بفيروس كورونا، وهنا لابد من تحية إجلال وإكبار للمرابطين في الصفوف الأمامية المتصدية للفيروس من قطاع الصحة المدنية والعسكرية والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية وأطر وأعوان وزارة الداخلية وقطاع المالية وكل المغاربة الغيورين على هذا الوطن.

السيد الرئيس المحترم،

إن مشروع قانون المالية التعديلي، لم يكن في مستوى الانتظارات الظرفية التي تجتازها بلادنا، فالإجراءات التي تضمنها تكاد لا تذكر، فالمشروع قدم فقط أنصاف الحلول، ولم يستطع تحقيق التغيير المنشود، وإحداث القطائع الضرورية مع مظاهر الأزمة، وكرس منطق استئناف الأنشطة الاقتصادية عوض تحقيق شروط إنعاش اقتصادي حقيقي، ومسؤول اجتماعيا، كما أنه لم يحدد أولويات المرحلة، خصوصا فيما يتعلق بالنهوض بالتعليم والصحة، وكذا تحقيق الأمن الطاقي، والأمن الغذائي، والأمن المائي، ما يجعل منه قانونا ترقيعيا للمالية.

كما أننا في الفريق الاستقلالي نلاحظ أن الحكومة تنصلت من التزاماتها الاجتماعية مع المهنيين، وعدم إدراجها للمقتضيات المتعلقة بالحماية الاجتماعية لأصحاب المهن، وللمستقلين في هذا المشروع، وكما نلاحظ أن هذا المشروع فوت فرصة إدماج الاقتصاد غير المهيكل في القطاع المنظم.

كما نسجل أيضا مواصلة استهداف الحكومة للقدرة الشرائية للمواطنين، وضرب الطبقة الوسطى، بسبب عدم تنصيص مشروع القانون التعديلي للمالية عن أي تدبير من شأنه الرفع من الدخل، وتحسين الوضعية الاقتصادية، والمادية للأسر، كما أنه لم يتضمن، أي آليات لوقف ازدياد حدة الفقر، حيث أصبح حوالي 10 مليون مواطن مهدد بالعيش تحت عتبة الفقر.

كما نود في الفريق الاستقلالي التنبيه إلى ضرورة الاعتناء بالعالم القروي الذي يعاني من التهميش في ظل غياب رؤية للحكومة من أجل النهوض به وبالمناطق الجبلية والحدودية، حيث لم يتضمن مشروع قانون المالية التعديلي أية أوراش تنموية بخصوصه (تضمن فقط تدبيرين بخصوص الماء والعلف) في حين يعاني المجال القروي خصاصا كبيرا عمقته أزمة الجفاف، وتداعيات جائحة كورونا.

السيد الرئيس المحترم،

إننا وكما سبق وأن أشرنا أننا أمام مناقشة مشروع قانون مالي تعديلي أملته ظروف عالمية، تجلت في اجتياح كوفيد-19 (كورونا) لأنحاء المعمور، الأمر الذي جعل اقتصادنا الوطني، يعرف انكماشا، وتدهورا، كباقي الاقتصاديات العالمية. وبهذه المناسبة، نجدد التحية بكل إكبار وإجلال الدور الاستباقي الذي اضطلع به صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في دعوة الحكومة إلى خلق صندوق خاص لتدبير ومواجهة وباء فيروس كورونا الذي يتوخى التكفل بالنفقات المتعلقة بتأهيل الآليات والوسائل الصحية ومساعدة القطاعات المتضررة من هذه الجائحة.

السيد الرئيس المحترم،

كما سبق وأن أشرنا فإن كل القطاعات الاقتصادية، عرفت أزمات عميقة، جراء هذه الجائحة، ومن ضمنها، قطاع الداخلية، هذا القطاع الذي نحيي بالمناسبة كل العاملين به على ما قاموا به من مجهودات جبارة مشكورين عليها طيلة فترة الحجر الصحي. وغير خاف، أنه قطاع حيوي ومهم، وذلك بالنظر إلى المهام المنوطة به، سواء في المجال الأمني، أو الاجتماعي أو الإداري، وذلك لارتباطه الوثيق بالمواطن، وعلى الرغم من هذه الأهمية التي يتسنمها هذا القطاع فإن الحكومة قلصت من الميزانية المرصودة له.

السيد الرئيس المحترم،

إن أهم المداخيل التي تعتمد عليها الجماعات الترابية وهي الضريبة على القيمة المضافة التي عرفت تراجعا يقدر بـ 18.32% نتيجة الركود الذي تشهده أنشطة القطاعات الأكثر تضررا، التجارة والبناء والنقل، والمطاعم والأنشطة العقارية وغيرها وقطاع الخدمات، بالإضافة إلى المنحى الذي سجلته هذه الموارد خلال شهر أبريل 2020، ولعل هذا الانخفاض لا شك سيجعل مؤسسة الجماعات الترابية في مواجهة مشاكل جمة، بحيث إنها لن تتوفر على ميزانية كافية قمينة بإنجاز المشاريع.

السيد الرئيس المحترم،

لا شك أن البنيات الأساسية تلعب دورا مهما في تحريك عجلة

الاقتصاد الوطني، خاصة قطاعات (السكن، التجهيز ، النقل) تأهيل العالم القروي، الأمر الذي يستدعي من الحكومة أن تنهج سياسة مندمجة متكاملة، في إطار أقطاب تنموية ، تتجاوز النظرة القطاعية المحدودة الأثر، اعتبارا القيمة هذه الأوراش في المستقبل القريب الذي تتوجه فيه بلادنا نحو تحقيق الجهوية الموسعة، التي ولا شك ستفتح آفاقا تنموية واعدة لبلادنا وستشكل نقطة عبور مهمة نحو الاقتصاد الوطني المتكامل والبناء المجتمعي المساعد على تأهيل بالأولوية لمناطق العمق المغربي، ولذلك نعتبر في الفريق الاستقلالي أن البنيات التحتية، ومن خلال توجيه استثمارات كبرى لمواصلة تطويرها سيسهم في تحقيق اقتصاد وطني يتوفر على المناعة.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نؤكد في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على ضرورة تقوية روح التضامن الوطني، باعتباره دعامة أساسية للتوزيع العادل لمجهودنا الوطني ولتوفير الخدمات الاجتماعية بين مختلف الفئات.

السيد الرئيس المحترم،

وعلى الرغم من كل هذه الجهود والتدابير فقد أدت العواقب الاقتصادية الوخيمة لهذه الجائحة، التي تزامنت مع الآثار السلبية للجفاف الذي يعرفه الموسم الفلاحي الحالي إلى اختلالات مهمة على مستوى توازن المالية العمومية مقارنة بتوقعات القانون المالي 2020.

وقد بادر حزب الاستقلال منذ الأسابيع الأولى لهذه الجائحة لمطالبة الحكومة بوضع قانون مالي تعديلي لأن الفرضيات المعتمدة في قانون المالية لسنة 2020 أصبحت متجاوزة، وها هي الحكومة تقدم مشروع قانون مالي تعديلي لسنة 2020 وفق ثلاثة محاور:

- مواكبة الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي؛
- الحفاظ على مناصب الشغل؛
- تسريع تنزيل الإصلاحات الإدارية.

السيد الرئيس المحترم،

إنه بفعل تأثير انخفاض طلب الشركاء الرئيسيين والإجراءات الاحترازية، تأثرت عدة قطاعات بسبب الأزمة حيث سجلت انخفاضا كبيرا، (السياحة 94%)، (صناعة النسيج والجلد 76%) مع تراجع للصادرات بنسبة 74% عند نهاية شهر ماي، (الصناعة الميكانيكية والمعدنية والكهرباء (توقف 73% خلال شهر أبريل)، (صناعة السيارات انخفاض في الصادرات بنسبة 89%) (الطائرات 76% خلال شهر أبريل)، ويرجع ذلك لإغلاق الحدود مع شركائنا الرئيسيين وتعليق الرحلات الجوية، وحركة التنقل البحري للمسافرين وتعليق الطلبيات الأجنبية، وتمثل هذه القطاعات 15% من القيمة المضافة الإجمالية.

وقد انعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي بشكل كبير ملحوظ على مداخيل الأسفار وعلى تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ورغم هذه الأمة الوبائية فقد حافظت بعض القطاعات على معدلات نمو إيجابية ويتعلق الأمر بالصناعة الاستخراجية والصناعات الكيميائية، بفضل استقرار الطلب الداخلي (84% من النشاط مقابل 16% فقط موجهة للتصدير) وقطاع الأنشطة المالية وقطاع خدمات التعليم والصحة وقطاع البريد والمواصلات، وتمثل هذه القطاعات حوالي 38% من القيمة المضافة الاجمالية.

السيد الرئيس المحترم،

لقد كان حزب الاستقلال سباقا للمطالبة بوضع قانون مالي تعديلي يعيد ترتيب الأولويات والعمل على جعله مشروع مجتمعي حقيقي يقوم على تقوية السيادة الوطنية من جميع أبعادها وعلى تعزيز مفهوم دولة الرعاية الاجتماعية وعلى النهوض بالتنمية المستدامة، والقطع مع الاختيارات الفاشلة والمفرطة في الليبرالية، للحد من مظاهر الهشاشة التي تعاني منها بلادنا على مستوى التراجع المستمر للنمو ومعه محتوى الشغل وضعف قدرة المقاولات المغربية وخاصة الصغيرة والمتوسطة على الصمود والمنافسة، بالإضافة إلى هشاشة منظومة الحماية الاجتماعية واستفحال الفوارق الاجتماعية والمجالية.

وقد قدم حزب الاستقلال مذكرة مفصلة للسيد رئيس الحكومة تعبر عن وجهة نظره لترتيب الأولويات وإنعاش الاقتصاد وتقوية الحماية الاجتماعية، وبناء المستقبل، غير أن هذا المشروع المعروض أمامنا أتى بإجراءات غير كافية، ترقيعية لا تستجيب لطموحات المواطنات والمواطنين، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يصوت بالرفض على هذا المشروع.

2) مداخلة فريق العدالة والتنمية في إطار الدراسة والتصويت على الميزانيات الفرعية بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020

باسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في هذه الجلسة المخصصة للدراسة والتصويت على الميزانيات الفرعية في إطار مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020.

وهي مناسبة نؤكد من خلالها على اعتزازنا بالإجراءات والتدابير التي اتخذتها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، حفظه الله، لمواجهة تفشي وباء كورونا المستجد، والتي جنبت بلادنا آلاف المصابين والضحايا.

إن تداعيات جائحة كورونا على الوضعية الاقتصادية لبلادنا، لم تمنع الحكومة من إطلاق حزمة من البرامج الاجتماعية، بتعليمات ملكية سامية، لتخفيف آثار هذه الجائحة على الفئات الهشة والفئات التي وجدت نفسها في وضعية صعبة بسبب توقف نشاطهم الاقتصادي، حيث ساهم الدعم المالي الذي خصصته لجنة اليقظة الاقتصادية المحدثة لهذا الغرض، في تخفيف آثار هذه الجائحة ومكن من إنجاح الحجر المنزلي على مدى ثلاثة أشهر كاملة، مع التأسف لعدم استفادة بعض الأسر المستحقة رغم قلة عددها، ولأسباب مختلفة ذاتية وموضوعية، متمنين تدارك ما يمكن تداركه في هذا الجانب.

وفي هذا الإطار، لا يفوتنا في فريق العدالة والتنمية أن ننوه بالحس التضامني العالي الذي أبانت عليه مختلف شرائح المجتمع المغربي خلال هذه الفترة العصيبة بشكل ملحمي يعيد إلى الأذهان الملاحم التي خلدها هذا الشعب في صفحات التاريخ.

كما ننوه أيضا بالمقاربة التشاركية التي نهجها السيد رئيس الحكومة المحترم مع مختلف الهيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية طيلة فترة الطوارئ الصحية، ومن أجل تدبير مرحلة ما بعد الحجر الصحي والتحضير لمشروع قانون المالية التعديلي.

وكذا انخراط البرلمان بمجلسيه في هذا المجهود الوطني الاستثنائي من خلال الدراسة والتصويت على مجموعة من مشاريع القوانين ذات البعد الاجتماعي بحس وطني غابت عنه التقاطبات التقليدية "أغلبية-معارضة"، وفي مقدمة هذه القوانين مشروع القانون المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، آملين أن يستمر هذا النفس داخل هذه المؤسسة فيما تبقى من عمر هذه الولاية التشريعية من أجل إخراج باقي القوانين الأخرى، بما سيمكن من تعزيز الحماية الاجتماعية لشرائح واسعة، وأخص بالذكر القانون المتعلق بالتغطية الصحية للوالدين ومدونة التعاضد المحتجزان بهذا المجلس منذ الولاية الحكومية السابقة.

إن هذه الجائحة محنة في طياتها منح كثير ينبغي أن نستوعبها، وفي مقدمتها "**أننا جميعا في مركب واحد، لن ننجو إلا جميعا**". ولعل أهم درس ينبغي استخلاصه من هذه الجائحة هو أن تأجيل الإصلاح له كلفة أيضا. فلو اعتمدنا هذا السجل في وقت سابق لسهل على الحكومة استهداف الفئات التي تستحق الدعم، وتجنب ما عرفته العملية من اختلالات.

كما لا يفوتني التنويه أيضا بانخراط الجماعات الترابية، بمختلف مستوياتها، في هذا المجهود الوطني للتخفيف من الآثار الاجتماعية لهذه الأزمة على المواطنات والمواطنين رغم السعي- غير المفهوم- لطمس هذا الدور، بما يناقض شعارات الديمقراطية المحلية واللامركزية والجهوية المتقدمة.

قطاع الصحة

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن اختيار أولوية صحة المواطنين على الاقتصاد جعل بلادنا تتخذ مجموعة من التدابير الاستباقية، وفي مقدمتها تعزيز وتقوية البنيات التحتية الصحية، حيث خصصت لجنة اليقظة الاقتصادية 2 مليار درهم من أجل دعم قطاع الصحة. هذا القطاع الذي حضي باهتمام كبير خلال العقد الأخير، حيث بلغت ميزانيته هذه السنة 18.67 مليار درهم، أي ما يمثل 7.27% من الميزانية العامة، وهي أعلى نسبة منذ الاستقلال، وبزيادة تقدر بـ 14.4% مقارنة مع ميزانية سنة 2019، وذلك من أجل مواصلة تنفيذ مخطط الصحة 2025.

وفي هذا السياق، وقعت بلادنا منتصف شهر ماي الماضي اتفاقية بقيمة 1.1 مليار درهم (100 مليون أورو)، مع الاتحاد الأوروبي لدعم ثلاث قطاعات ذات أولوية قصوى في مخطط الصحة 2025، والتي تهم تحسين جودة وسلامة العلاجات، والمواكبة في التدبير البشري والمالي للنظام الاستشفائي، وكذا دعم تنفيذ مبدأ البعد الترابي للخدمات الصحية.

إننا في فريق العدالة والتنمية نعتز بهذه الطفرة المحققة في قطاع الصحة، حيث تمكنت بلادنا في ظرف وجيز من إجراء حوالي 20 ألف تحليلة طبية في اليوم للكشف عن فيروس كورونا، بعدما لم يكن العدد يتجاوز الألف تحليلة بداية هذه الجائحة، وتطوير اختبار 100 في المائة مغربي؛ وتقوية الطاقة الاستيعابية لأقسام الإنعاش عبر الرفع من الطاقة السريرية للإنعاش من 1700 سرير في بداية الأزمة إلى حوالي 3000 سرير اليوم.

إن المتغيرات الجديدة التي أفرزتها هذه الجائحة تفرض الانتقال نحو السرعة القصوى في بناء منظومة صحية عمومية لتقديم خدمات صحية لعموم المواطنين وعلى أساس عدالة مجالية، يكون أساسها العنصر البشري وتدعمها الصناعة المحلية للمعدات والأدوية اللازمة لمواجهة أزمات صحية مثل التي نعيشها حاليا، حتى لا يؤدي الاقتصاد ثمن ضعف هذه المنظومة.

وفي هذا السياق، نرى في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين أن النهوض بقطاع الصحة ببلادنا على ضوء المعطى الجديد يتأسس على ما يلي:

- تقوية البنيات التحتية الصحية وتجويد الخدمات بمختلف جهات وأقاليم المملكة؛

- تعزيز الموارد البشرية من الأطر الصحية بمختلف تخصصاتها؛

- دعم البحث العلمي والتكنولوجي الموجه لهذا القطاع؛

- تقوية القدرات الإنتاجية للصناعة الدوائية الوطنية؛

- تعميم التغطية الصحية.

قطاع التربية والتكوين والبحث العلمي

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وعلى غرار قطاع الصحة، فقد أعطت هذه الحكومة والتي سبقتها أهمية خاصة لتطوير منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. فقد صادق البرلمان قبل أشهر على مشروع القانون الإطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وهو القانون الذي يشكل إطارا مهما لتنزيل الإصلاح وتجاوز الاختلالات البنيوية التي يعاني منها هذا القطاع، والتي لم تكن دائما مرتبطة بقلة الموارد المالية والبشرية، بقدر ما كانت مرتبطة بضعف الحكامة. كما عرفت ميزانية هذا القطاع ارتفاعا مهما خلال السنوات الماضية، حيث بلغت برسم السنة المالية 2020 أكثر من 72 مليار درهم، بزيادة قدرت بـ 10 ملايير درهم.

ومن من حسنات هذه الجائحة أنها كشفت لنا عن إمكانيات أخرى مهمة يمكن استثمارها لتطوير منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ببلادنا، كما كشفت عن مؤهلات وكفاءة أطرنا الإدارية والتربوية وتلامذتنا الأعزاء.

وفي هذا الإطار، ومن منطلق الغيرة الوطنية الصادقة على هذا القطاع، واستحضارا لدوره المهم والحاسم في مغرب الغد، فإننا في فريق العدالة والتنمية ندعو إلى ضرورة:

- تحيين الإطار القانوني المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي على ضوء القانون الإطار، لاسيما القانون المنظم للتعليم الخصوصي ببلادنا؛

- التسريع بتعميم التعليم الأولي وتنزيل برنامج الإدماج التدريجي للأطفال في وضعية إعاقة في المنظومة التربوية؛

- التسريع بمعالجة اختلالات الهوة الرقمية بين الوسطين الحضري والقروي بشكل يحقق الإنصاف وتكافؤ الفرص وإطلاق "برنامج مليون لوحة إلكترونية" على غرار المشروع الملكي "مليون محفظة"؛

- دعم البحث العلمي وتشجيع الكفاءات.

لقد أعادت هذه الجائحة ترتيب الأولويات بالنسبة للحكومة وسلطت الضوء من جديد على أهمية قطاعي الصحة والتعليم في بلوغ التنمية المنشودة. وفي هذا السياق، لابد من التنويه بالانخراط التلقائي والمثمر للأطر الصحية والتعليمية وندعو إلى ضرورة معالجة كافة الملفات العالقة عرفانا بالدور الأساسي الذي ما فتئت تضطلع به هذه الفئات.

قطاع الشغل والإدماج المهني

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الوضعية الصعبة كانت صدمة عنيفة لاقتصادنا الوطني، تتطلب عدة سنوات لامتصاصها، على غرار باقي دول العالم، الشيء الذي أثر سلبا على مناصب الشغل، خصوصا وأن اقتصاد بلادنا يرتبط بشكل عضوي مع منظومة الاقتصاد العالمي، التي تحكمها نظرية مفرطة في الليبرالية تتوخى الربح السريع على حساب الحماية الاجتماعية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الحكومة، اتخذت مجموعة من التدابير الشجاعة للحفاظ على القدرة الشرائية للفئات المتضررة والحفاظ على مناصب الشغل، ومنها تخصيص تعويض شهري قدره 2000 درهم لفائدة المأجورين المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في فبراير 2020، المتوقفون عن العمل خلال الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 30 يونيو 2020، بالإضافة إلى التعويضات العائلية وتلك المتعلقة بالتأمين الإجباري عن المرض. واستفادة هؤلاء أيضا من تأجيل سداد قروض الاستهلاك وقروض السكن إلى غاية 30 يونيو. كما ربطت لجنة اليقظة الاقتصادية ضرورة الاستفادة من برنامج "ضمان أوكسجين" بالحفاظ على مناصب الشغل.

وفي هذا السياق، ندعو في فريق العدالة والتنمية، وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب إلى ضرورة:

- تطوير النمو الاقتصادي وإنتاج الثروة وعدالة توزيعها؛

- تعزيز ودعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني وإدماج القطاع غير المهيكل في الدورة الاقتصادية؛

- إصلاح النظام الجبائي بما يحقق الإنصاف الضريبي؛

- تعزيز التأقلم والتكيف الاقتصادي؛

- ربط التكوين المهني باحتياجات سوق الشغل؛

- دعم التحول الرقمي للمغرب كركيزة أساسية للتنمية المستقبلية؛

- الاستثمار في التكوين المستمر لإعادة تأهيل الرأسمال البشري وتعزيز تأقلمه مع متطلبات سوق الشغل الوطنية والدولية؛

- تشجيع مجالات البحث العلمي والتكنولوجي وتطوير البحث والاختراع باعتبار الاقتصاد عالي القيمة يقوم اليوم على المعرفة.

قطاع السياحة والصناعة والخدمات والنقل الجوي

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن قطاع السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي، الذي يساهم بنسبة مهمة في الناتج الداخلي الخام لبلادنا، وموردا مهما للعملة الصعبة تضرر بشكل كبير بسبب هذه الجائحة، حيث تراجع قطاع السياحة هذه السنة (مع احتساب الربع الأول من السنة) بنسبة بلغت -71.7 متم شهر ماي المنصرم، كما أن تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج انخفضت بـ -26.3، الشيء الذي أثر بشكل كبير على احتياط بلادنا من العمل الصعبة.

وفي هذا السياق، وجب التنبيه إلى هذا الإقبال المتزايد على السياحة ببعض البلدان القريبة منا رغم الإمكانات الطبيعية والحضارية التي تزخر بها بلادنا، والذي ينتج في أغلب الأحيان عن ضعف الخدمات وارتفاع التكاليف وغياب الجودة. ولهذا، ينبغي أن تشكل هذه الأزمة فرصة أمام تطوير هذا القطاع ومناسبة لتشجيع السياحة الداخلية.

كما نثمن دعم الحكومة للخطوط الملكية المغربية لتجاوز تداعيات هذه الجائحة، داعين إلى ضرورة ربط هذا الدعم بتجويد خدمات هذه الشركة وجعلها أكثر تنافسية وجاذبية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الإجراءات والتدابير الاجتماعية التي اتخذتها الحكومة خلال هذه الظرفية العصيبة لا يمكن أن تخطئها العين المحايدة والمنصفة. وأذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر بعض هذه الإجراءات:

- تخصيص تعويض شهري قدره 2000 درهم لفائدة جميع المأجورين المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في فبراير 2020؛

- استفادة أزيد من 105.535 أرملة (حوالي 179.000 يتيم ويتيمة) بغلاف مالي ناهز مليارين و373 مليون درهم؛

- المصادقة على 45 مشروع اتفاقية واستثمار بغلاف مالي إجمالي يفوق 23 مليار درهم، ستمكن من توفير 3194 منصب شغل مباشر و5406 منصب شغل غير مباشر؛

- صرف مساعدات لـ 5.5 مليون أسرة يعمل أربابها في القطاع غير المهيكل بغلاف مالي يناهز 17 مليار درهم؛

- التكفل بالمغاربة العالقين بالخارج بسبب غلق الحدود وإعادة حوالي 11 ألف مواطن إلى أرض الوطن، قبل فتح الحدود، وفق شروط صحية صارمة؛

- التكلف بالأشخاص بدون مأوى في فضاءات خصصت لهذا الغرض مع إرجاع عدد منهم إلى أسرهم؛

- تحسين المنح الدراسية المخصصة لتحضير دكتوراه الطب والصيدلة وطب الأسنان والبيطرة ومهندس الدولة أو دبلوم مهندس معماري ودبلوم مؤسسات التجارة والتسيير؛

وفي هذا السياق، لابد من الوقوف بفخر واعتزاز عند هذا المجهود الاستثنائي، وفي هذه الظرفية، لإيصال الدعم للمعنيين، خصوصا أولائك المتواجدين في العالم القروي والمناطق الصعبة والنائية، مع ما استلزمه ذلك من تعبئة للتجهيزات اللوجيستية والموارد البشرية، وتطوير للأنظمة المعلوماتية، وهو ما كشف من جديد قدرة وكفاءة الأطر المغربية.

كما ننوه أيضا بالتفاعل مع شكايات الأسر المستفيدة من بطاقة "راميد"، التي وجدت نفسها غير قادرة على سحب الدعم بسبب وفاة رب الأسرة أو ضياع بطاقة تعريفه أو انتهاء مدة صلاحيتها وبإحداث بوابة خاصة لتلقي شكايات المواطنين العاملين بالقطاع غير المهيكل الذين لم يستفيدوا من الدعم، حيث سجل هذا النظام حوالي مليوني شكاية قبل منها 1.2 مليون، ونثمن تمحيص أكبر لما رفض منها لأنصاف من يستحق. ومن هنا ندعو إلى التسريع بمعالجة الشكايات المتبقية لتخفيف آثار هذه الجائحة على المعنيين بالأمر.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ينبغي أن تشكل مناسبة مناقشة مشروع قانون المالية المعدل، فرصة مهمة لاستخلاص الدروس والعبر، وفرصة أيضا لمراجعة مقاربة الدولة في التعاطي مع الملفات الاجتماعية، فقد نبهت هذه الجائحة إلى ضرورة استعادة الدور الاجتماعي للدولة، بمفهومه الشامل، خصوصا في قطاعي التعليم والصحة، اللذان يعتبران دعامتين أساسيتنا لتحقيق التنمية الشاملة.

إننا في فريق العدالة والتنمية وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وإسهاما منا في هذا التفكير الجماعي حول سبل تجاوز هذه الأزمة، ندعو إلى:

- جعل النموذج التنموي الجديد إطارا لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال تبويء قطاعي الصحة والتعليم المكانة التي يستحقانها ودعم وتعزيز البحث العلمي وجعله في خدمة التنمية المستدامة؛

- تعزيز ودعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني وإدماج القطاع غير المهيكل في الدورة الاقتصادية؛

- توسيع منظومة الحماية والرعاية الاجتماعية من خلال تعميم التغطية الصحية الإجبارية على كل الفئات الاجتماعية، وإصلاح أنظمة التعاضد وضمان حكامتها، وتفعيل وأجرأة التشريعات الوطنية

والاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛

- تقوية دور الجماعات الترابية من خلال احترام صلاحيتها، لاسيما مبدأ التدبير الحر، والإسراع بتنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري؛

- التسريع بتنزيل القانون المتعلق بالسجل الوطني للسكان وبالسجل الاجتماعي الموحد، بما سيمكن من ضمان التقائية برامج الدعم التي تقدمها الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وتعزيز حكامتها؛

- التسريع بتنفيذ برامج التنمية الجهوية؛

- استثمار موارد "صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية" عبر إقرار تعديل يسمح بتوجيه جزء من اعتماداته لمعالجة تداعيات حالة الطوارئ الصحية؛

- تسريع سد الفجوة الرقمية والتحول الرقمي باستثمار موارد الصندوق الخاص بالخدمة الأساسية للمواصلات؛

- تسريع تنفيذ برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية؛

- تفعيل نظام لليقظة مدعوم بنظام معلوماتي لتمكين التفاعل بشكل مبكر مع تدهور المؤشرات الاقتصادية واتخاذ السياسات التصحيحية الملائمة وكذا تدبير المخاطر باعتبارها عنصرا أساسيا في مسلسل إعداد وتدبير السياسات العمومية؛

- تحسين شروط العمل داخل المقاولات والضيعات الفلاحية وربط تقديم التحفيزات بإحداث مناصب شغل جديدة واحترام حقوق وحريات العمال والمستخدمين، مع العمل على مراجعة مدونة الشغل بما يعزز الحماية الاجتماعية وتقوية جهاز مفتشي الشغل، والحرص على احترام الحقوق النقابية داخل مقرات العمل؛

- إخراج صندوق الزكاة؛

- مأسسة الحوار الاجتماعي وإلزامية تنفيذ الاتفاقات الاجتماعية.

3) مداخلة الفريق الحركي في إطار الدراسة والتصويت على الميزانيات الفرعية بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي وزملائي المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في إطار دراسة مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 برسم السنة المالية 2020، وهي فرصة أخرى سانحة لنا لإبراز مواقف وتصورات واقتراحات، تتجاوز منطق مناقشة الأرقام، إلى تحليل البرامج والسياسات العمومية في القطاعات الاقتصادية والإجتماعية والثقافية، من منظور حركي يستحضر دائما وأبدا مصلحة الوطن والمواطنين، بعيدا عن الحسابات السياسوية الضيقة، وهو مشروع قانون مالية تعديلي فرضته تداعيات جائحة كوفيد 19 وما بعدها، وانعكاسات الجفاف على التوازنات الماكرو اقتصادية وعلى الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا.

السيد الرئيس،

استحضارا لحجم الضرر الذي تكبده الاقتصاد الوطني على غرار الاقتصاد العالمي جراء جائحة كوفيد-19، وإيمانا منا في الفريق الحركي بأهمية الاستثمارات الوطنية العمومية والخاصة، والاستثمارات الأجنبية في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والإجتماعية ببلدنا، نؤكد على ضرورة بلورة استراتيجية قصيرة المدى لتشجيع الاستثمار، وفي هذا الإطار نقترح اعتماد نظام ضريبي وجمركي تحفيزي وتنافسي، وبالنظر إلى مخلفات الجائحة على المقاولات، إذ تضررت حوالي 132 ألف مقاولة، تشكل منها المقاولات الصغيرة جدا 72%، نتطلع إلى بلورة منظومة الدعم وتمويل وتوجيه ومواكبة هذه المقاولات، لتستعيد عافيتها ومناعتها وتنافسيتها، وبالتالي الحفاظ على مناصب الشغل، وفي هذا الصدد نثمن عاليا رصد اعتمادات في مشروع قانون المالية المعدل لتغطية مخاطر القروض المضمونة لفائدة الشركات، بما في ذلك المقاولات العمومية، من قبيل تطبيق شروط تفضيلية، من خلال سعر فائدة أقصى لا يتعدى 3.5%، ومدة سداد تعادل سبع سنوات، وفي هذا الاطار نتطلع إلى وضع جدولة زمنية محددة لتسوية المتأخرات المستحقة للمقاولات.

أما بالنسبة للمالية العمومية، فنجدد التأكيد في الفريق الحركي على مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى، وترشيد النفقات وتخفيف الضغط على المالية العمومية، وإصلاح النظام الجبائي، وبلورة إصلاح جوهري للنظام الصفقات، متطلعين أيضا إلى مضاعفة الجهود لمعالجة اختلالات الميزان التجاري وميزان الأداءات وارتفاع المديونية الداخلية والخارجية.

السيد الرئيس المحترم،

من جهة أخرى، ننوه بمجهودات وزارة الداخلية مركزيا وجهويا وإقليميا ومحليا في هذه الأزمة الوبائية، وهي مناسبة لتجديد الشكر والامتنان والتحية والتقدير لقوات الأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية والقوات المسلحة الملكية والإدارة الترابية بمختلف رتبها وأعوانها، على ما بذلوه من مجهودات دالة على وطنية عالية وصادقة في فترة حالة الطوارئ الصحية.

وارتباطا بخيار الجهوية المتقدمة، كخيار استراتيجي، يبقى انتظارنا أكبر، إذ نتطلع إلى توزيع منصف للاستثمار العمومي مجاليا واجتماعيا، بغية خلق التوازن الجهوي المنشود، آملين أن تكون الميزانية العامة آلية جوهرية لتفعيل الخيار الجهوي من خلال تمكين الفاعل الجهوي

والمحلي من آليات قانونية وتنظيمية ومالية وبشرية، ليتفاعل مع الدينامية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها الجهات، وتستجيب لانتظارات وتطلعات المواطنين.

وارتباطا بمعالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة، نقترح إحداث لجن جهوية لليقظة الاقتصادية كآلية لاتخاذ القرارات جهويا ومحليا وفق الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية، وهي مناسبة أيضا والمناسبة شرط، لنجدد الدعوة إلى أجرأة ميثاق اللاتركيز الإداري، كآلية تنظيمية تحدد علاقة المصالح الإدارية الجهوية والإقليمية والمحلية بالمنتخبين وبالإدارة الترابية، دون إغفال أهمية تمكين الجماعات الترابية بمختلف مكوناتها من ممارسة اختصاصاتها، وتوفير سبل نجاحها، خصوصا في فترة جائحة كوفيد-19 وما بعدها.

ونحن مقبلون على مسلسل الاستحقاقات الانتخابية، نقترح مراجعة الترسانة القانونية المتعلقة بالإصلاح المؤسساتي للجماعات الترابية، وبمختلف هذه الاستحقاقات، مستلهمين الدروس من الممارسة ومن هفوات التأسيس.

السيد الرئيس المحترم،

بالنسبة لقطاع التربية والتكوين، الذي نعتبره دائما رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومرتكزا أساسيا لإرساء نموذج تنموي جديد، نسجل إيجابا كافة المجهودات المبذولة في هذه الظرفية الاستثنائية، خصوصا بعد إقرار تعليق الدراسة الحضورية والعمل عن بعد، كتجربة نوعية رائدة، كما نثمن عاليا قرار إجراء الاستحقاقات وفق جدولة زمنية معقولة، وبهذه المناسبة نتقدم في الفريق الحركي بأحر التهاني للناجحين في هذه الاستحقاقات ونتمنى لهم التوفيق والسداد في مستقبلهم الدراسي.

واستحضارا لمسلسل الإصلاح الذي عرفته المنظومة التعليمية مؤخرا، نتمنى صادقين أن تحقق الأهداف المسطرة من قبل الوزارة للرقي بهذا القطاع الإستراتيجي، بالرغم من تسجيل للأسف تقليص ميزانية الاستثمار لهذا القطاع الحيوي بحوالي 5 ملايير درهم في مشروع القانون المالي التعديلي، خصوصا وأنه تنتظره الوفاء بالتزامات، خاصة المتعلقة بتنزيل مضامين قانون الإطار.

السيد الرئيس،

فيما يخص قطاع الصحة، نجدد التنويه بالمجهودات المتواصلة للأطر الصحية من أطباء وممرضين وإداريين وكذلك الطب العسكري في هذه الظرفية الصعبة المطبوعة بروح التضحية ونكران الذات، مما مكن بلادنا من الحد من خطورة الوباء وتفادي الأسوأ، وهي مناسبة لدعوة الحكومة إلى الانكباب بعد الجائحة على تحسين الوضعية المادية والاجتماعية والمهنية للأطر الصحية بمختلف فئاتهم ورتبهم، متطلعين إلى إعادة ترتيب الأولويات في مغرب ما بعد الجائحة، من خلال جعل قطاع الصحة إلى جانب التعليم على رأس هذه الأولويات إذ نعتبر في الفريق الحركي أن الاستثمار في الإنسان أهم من الاستثمار في المجال.

فالمطلوب اليوم قبل الغد بلورة ميثاق وطني للصحة العمومية، يؤسس للعدالة الصحية مجاليا واجتماعيا، ميثاق يجد حلولا للخصاص المسجل في التجهيزات والموارد البشرية في بعض الجهات وفي المناطق القروية والجبلية.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان، نثمن مختلف الإجراءات الواردة في مشروع قانون المالية المعدل، كمنح أجل ستة أشهر للمنعشين العقاريين الذين أبرموا اتفاقيات مع الدولة من أجل بناء مساكن اجتماعية تنصرم آجالها خلال فترة الطوارئ الصحية. وارتباطا بانعكاسات الجائحة على قطاع الإسكان نسجل أهمية التدابير المتخذة على صعيد الوزارة، كرقمنة الخدمات القطاعية خلال الجائحة، كما نثمن عاليا الإستراتيجية المسطرة لتأمين إقلاع جديد للقطاع لما بعد الجائحة، متطلعين في هذا الإطار إلى توفير آليات التنزيل والتفعيل، وهي فرصة سانحة لنا لنجدد التأكيد على ضرورة اتخاذ تدابير عملية لمنظومة التعمير بالمجال القروي، مع المرونة في تنزيل التشريعات المتعلقة بها، كما ندعو الى بلورة سياسة مندمجة للقرية على شكل سياسة المدينة، والتفكير أيضا في إحداث وكالات قروية إسوة بالوكالات الحضرية.

السيد الرئيس،

استحضارا لأهمية قطاع الماء، في ظل شح التساقطات والجفاف الذي يعرفه بلدنا هذه السنة، وتداعيات جائحة كورونا على القطاع، واعتبارا أيضا لإشكالية دخول مناطق وأقاليم وجماعات في أزمة العطش، نؤكد في الفريق الحركي على أهمية إعداد برنامج استعجالي استثنائي للحد من آثار هذه الظاهرة البنيوية، متطلعين إلى ترجمة ذلك في أرقام واستثمارات وتوجهات مشروع القانون المالي المقبل، وصلة بما سبق نقترح أيضا بلورة مخطط عملي للتضامن المائي بين الجهات، وتوجيه الزراعات وفق الخصوصيات الجهوية والمحلية للحد من استنزاف بعضها للفرشة المائية، كما نؤكد على أهمية تعزيز الشراكة مع الجماعات الترابية والاستثمار في تنمية واستعمال الموارد المائية البديلة غير التقليدية.

السيد الرئيس،

فيما يخص قطاع السياحة، كأحد أهم القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية، إذ ساهم في سنة 2019 بـ 7% من الناتج الداخلي الخام، وحقق عائدات مالية قدرت بـ 8 مليارات دولار، ويشغل 750 ألف شخص، واستحضارا لتداعيات جائحة كوفيد-19 على القطاع، نؤكد على ضرورة بلورة مخطط استعجالي بأهداف واضحة المعالم للنهوض بالقطاع السياحي والقطاعات الأخرى المرتبطة به كالصناعة التقليدية.

السيد الرئيس،

تلكم بعض مواقف الفريق الحركي حول الميزانيات الفرعية لبعض القطاعات في إطار مناقشة مشروع قانون المالية المعدل برسم السنة المالية 2020.

وأمام هذه الاعتبارات، سنصوت في الفريق الحركي إيجابا على هذا المشروع.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا العزيز تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

4) مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل في إطار تفسير التصويت على مشروع قانون المالية رقم 35.20 المعدل للسنة المالية 2020

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

إن الأوضاع الاستثنائية التي عرفتها بلادنا بسبب جائحة كوفيد-19 فرضت على الحكومة بتوجيهات ملكية اتخاذ مجموعة من الإجراءات النوعية للتحكم في الحالة الوبائية، والحد من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن حالة الطوارئ الصحية، اتخذت فيها الحكومة شعار: الإنسان أولا والصحة قبل الاقتصاد. إجراءات حظيت بإجماع وطني في مرحلتها الأولى (وقد كانت لنا فرصة للتنويه بها)، قبل أن يطفو إلى السطح التخبط الحكومي، في مرحلة الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي، وما واكبه من تعتيم وتضارب في التصريحات وتعارض في القرارات، جعلت المواطن يضيق ذرعا بقساوتها ويشكك في جدواها بعد الفشل المسجل في احتواء البؤر الوبائية في الوحدات الإنتاجية الصناعية والخدماتية بسبب غياب شروط الصحة والسلامة، وعدم الالتزام بالإجراءات الوقائية.

وإذا كان تدبير الأزمة قد أربك المرتكزات والمؤشرات والفرضيات التي اعتمدها القانون المالي فأصبحت متجاوزة، الإنتاج، الطلب، نسبة النمو ...ما يبرر اللجوء للقانون التعديلي، كآلية دستورية، تسمح بإعادة ترتيب الميزانية العمومية بناء على مخرجات النقاشات ومداولات المؤسسة التشريعية.

إلا أن عدم اعتماد الحكومة لمنهجية الحوار القبلي، والتوافق حول التوجهات الكبرى، مع الفرقاء الاجتماعيين وكل الفاعلين والمعنيين، يحد من مشروعيته الديمقراطية، ليصبح مجرد وثيقة تقنية تخضع لمنطق التوازنات المحاسباتية، لم تستخلص بشأنه الحكومة الدروس المستقاة من الجائحة لتغيير مقاربتها ومنهجيتها في تدبير الشأن العام. وما إقصاء الحركة النقابية من عضوية لجنة اليقظة الاقتصادية إلا دليل على إبقاء دارلقمان على حالها.

السيد الوزير،

لقد كان مشروع القانون التعديلي هذا فرصة سانحة لمراجعة الخلفيات الفكرية والاستراتيجية للسياسات العمومية، فرصة للاعتراف بدور الدولة ورد الاعتبار للقطاع العمومي في الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والوصفات الجاهزة للمؤسسات المالية الدولية المانحة، التي ظلت تعتبر الانفاق العمومي تكلفة وعبء ثقيلا على الميزانية العمومية، خاصة بعد امتحان مواجهة الجائحة، وما أثبته من أهمية استراتيجية وحيوية للقطاعات الاجتماعية ذات الأولوية وعلى رأسها التعليم والصحة.

فقد كنا ننتظر أن ينبني هذا المشروع على مرتكزين أساسيين:

• إطلاق خطة جديدة إرادية ومحكمة لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

• الحفاظ على الدخل، دعم القدرة الشرائية، والحد من الهشاشة اجتماعيا ومجاليا، والحفاظ على مناصب الشغل خدمة للاستقرار الاجتماعي.

فقد نتج عن توقف الأنشطة الاقتصادية تداعيات اقتصادية كبيرة ومركبة الأبعاد، حيث تضرر جزء مهم من النسيج الاقتصادي، وأبانت قطاعات عدة بصفة مبكرة عن مؤشرات الهشاشة، وانخفض الطلب الداخلي، وتقلصت تحويلات مغاربة العالم (الذين بالمناسبة تنامى لديهم الشعور بتخلي الدولة عنهم)، وتراجعت ميزانية الدولة ب 40 مليار مراكمة عجزا للخزينة بـ 81 مليار، اضطرت معه الحكومة للاقتراض الخارجي وتعميق المديونية.

أما على المستوى الاجتماعي، فالتداعيات كارثية بعد أن توقفت 60% من المقاولات المنخرطة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتوقف 925 ألف عامل مؤقتا، عن العمل ثلثهم سيطالهم التسريح الجماعي، بالإضافة إلى حوالي 300 ألف من الوافدين الجدد من طالبي الشغل، منذرة بأرقام قياسية وشيكة لنسبة البطالة.

وما قد يترتب عن هذا الوضع من تنامي حدة الفقر، وتعميق الفوارق الاجتماعية والمجالية، بعدما أصبح حوالي 10 ملايين مواطن مهددا بالعيش تحت عتبة الفقر.

بالمقابل جاء مشروع القانون المالي التعديلي ببعض الإجراءات المؤقتة في الزمان، والمحدودة في الأفق على مستوى الآثار الاقتصادية والاجتماعية، ففي الوقت الذي يتم الرهان على تشجيع المنتوج الوطني، اقتصر مشروع القانون على رفع التعرفة الجمركية على الواردات من 30% إلى 40% رغم محدودية فعالية هذا الإجراء اقتصاديا لأن أغلبية الدول التي نستورد سلعها تربطنا معها اتفاقيات التبادل الحر، إضافة إلى آثاره الوخيمة اجتماعيا بتعميق تدهور القدرة الشرائية، لأن المستهلك هو من يتحمل ارتفاع الأسعار في نهاية المطاف.

في نفس الاتجاه نسجل الآثار السلبية وغير المدروسة لبعض الإجراءات والتي من شأن سوق تطبيقها أن يزيد الأزمة الاجتماعية استفحالا:

- فإجراء دعم المقاولات المشروط للحافظ على 80% من مناصب الشغل في صفوف الأجراء المسجلين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، قد تعتبره بعض المقاولات ترخيصا (blanc-seing) مسبقا للتخلص من 20% من الأجراء، دونما إثبات تضررها، وسيكون أغلب ضحاياه من اليد العاملة النسائية والأجراء البسطاء، والعاملين بالمناولة والعمال المؤقتين.

كل ذلك في غياب شبكات الحماية الاجتماعية، علما أنه باستثناء المبالغ المخصصة للدفعة الحالية من صندوق الجائحة، فلا إشارة إلى تمديد هذا الدعم للأشهر المقبلة التي تتزامن مع اقتراب عيد الأضحى والدخول المدرسي، في حين كان الأجدر استمرار الدعم إلى حين استعادة الاقتصاد الوطني لعافيته كما طالب بذلك الاتحاد المغربي للشغل.

- وعلاقة بالاستثمار العمومي، الذي يشكل قاطرة للاقتصاد فتخفيض غلافه المالي إلى 182 مليار بدل 189 سيؤثر لا محالة على جودة الخدمات العمومية، ويحد من دور الدولة في تحريك الاقتصاد؛

- من جهة أخرى لم يأخذ مشروع القانون بعين الاعتبار حاجيات القطاعات الاجتماعية الحيوية والاستراتيجية، رغم ما أبانت عنه الجائحة من أولويتها وأهميتها، في وقت كنا ننتظر الرفع من مناصب الشغل لسد الخصاص المهول، في الموارد البشرية بالوظيفة العمومية كقطاع الصحة الذي بات يفرض الاعتراف بخصوصيته، والتعليم والبحث العلمي كقطاعات استراتيجية.

السيد الوزير،

لقد كان حريا بالحكومة أن تعتبر وتستخلص الدروس من أزمة كوفيد التي عرت عن العديد من الأعطاب المزمنة ببلادنا اقتصاديا واجتماعيا:

*بدءا بالحفاظ على مناصب الشغل واحترام حقوق العمل بدل شرعنة التسريحات العمالية الجماعية تحت ذريعة الأسباب الاقتصادية والهيكلية والتغاضي أحيانا عن طرد العمال لأسباب نقابية كما هو الحال في العديد من القطاعات (الخدمات الأرضية بالمطارات والموانئ ...) بل حتى في تلك التي كنا نعتقد أنها في منآى عن هذه التجاوزات والخروقات كما هو الشأن بقطاع الإعلام السمعي البصري (ملف صحافيي قناة ميدي1 تيفي).

- دعم القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، والمقاولين الذاتيين، من خلال تحفيزات مالية وجبائية ومواكبتها لتكون فضاء قادرا على استقطاب اليد العاملة؛

* كان حريا بالحكومة أن تجعل من مشروع القانون المالي نقطة انطلاق للإصلاحات الكبرى، واتخاذ قرارات جريئة وعلى رأسها وضع منظومة شاملة للحماية الاجتماعية وهيكلة القطاع غير المنظم...؛

- مباشرة إصلاح المنظومة الجبائية من خلال إعادة تقييم النفقات الجبائية خاصة في بعض القطاعات، وتخفيض الضريبة على الدخل بالنسبة للأجراء والبحث عن التمويل عبر الوسائل المالية... وغيرها مما تضمنته مخرجات المناظرة الوطنية حول الجبايات في أفق سن سياسة ضريبية ومنظومة جبائية عادلة ومنصفة، وإرساء دعائم العدالة الاجتماعية؛

- وضع تدابير وإجراءات صارمة لفرض الشفافية والحد من كل أشكال الفساد والريع الاقتصاديين وتجريم الثراء غير المشروع من خلال وضع قوانين صارمة لتخليق الحياة العامة؛

- استحضار البعد البيئي كخيار استراتيجي لتوجيه السياسة الاقتصادية وضمان التنمية المستدامة...

لكل هذه الاعتبارات، ولكون كل مؤشرات مشروع القانون المالي التعديلي الذي نحن بصدد مناقشته تلوح بسياسة تقشفية في الأفق تذكرنا بالبرامج السيئة الذكر للتقويم الهيكلي وكوارثها الاجتماعية، فإن فريق الاتحاد المغربي للشغل لن يساند مشروع القانون المالي التعديلي هذا.

5) مداخلة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في إطار الدراسة والتصويت على الميزانيات الفرعية بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد وزير المالية المحترم،

كما أكدنا على ذلك خلال مناقشتنا باللجنة، فإن كوفيد-19 كجائحة كونية، لم تخلخل الأنظمة الصحية فقط بل فرضت توقف الأنشطة البشرية وزعزعت صلابة البداهات الإنسانية وقيمها وأنشطتها الاجتماعية والاقتصادية، الجائحة لا أحد قادر على ضبط مساراتها وهي ضاغطة بشكل كبير على الاقتصاد والمالية العمومية على المدى المتوسط، وفي هذا السياق كان من الأفضل إثارة حواروطني حول برنامج لإعادة الإقلاع الاقتصادي على المدى الزمني المتوسط حتى تكون الرؤية شمولية، مندمجة، وتدريجية، لأن منطق المؤشرات الرقمية سواء تعلق الأمر بالماكرو-اقتصادي أو بالسياسات القطاعية وحتى السياسة الضريبية، يقتضي وضع تصور لتدارك العجز الموازناتي، ودعم النمو ودعم القطاعات المتضررة وتصور واضح للأولويات،

البطالة وفقدان الشغل، الركود الاقتصادي، تراجع المداخيل، تراجع الطلب الداخلي والخارجي ضعف التمويلات والاستثمارات.

فعلى سبيل المثال، تؤكد بعض الدراسات أن الصادرات الفلاحية خلال الأشهر الأولى من سنة 2020 عرفت تراجعا بنسبة 7% بخسارة مالية تصل إلى 1885 مليون درهم، نظرا لتراجع الطلب الأوروبي. كما نتوقع انكماشا اقتصاديا بين 4 و10% وتصاعد البطالة إلى 4.5 مليون مواطن سيفقد الشغل.

وفي ظل هذا الواقع نرى نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، أن الوقت ليس مناسبا، لما لاحظناه من ضغط اللوبيات في مختلف القطاعات، لتحقيق مكاسب أو أرباح الأزمة، على حساب الخزينة العامة والمالية العمومية، وهو السجال الذي جعل المواطن المغربي والرأي العام الوطني، يطرح تساؤلا عميقا حول قدرة وطبيعة قانون المالية التعديلي، هل هو محاولة لتمنيع الاقتصاد وتحقيق الإقلاع وصيانة المكاسب الوطنية؟ أم هو انصياع لضغط بعض مجموعات المصالح؟

السيد الوزير،

بالنسبة لقانون المالية 2020، اعتمد فرضية محصول زراعي، يقدر بـ 70 مليون قنطار، وقانون المالية المعدل يبنى الآن ليس فقط على فرضية بل على واقع 30 مليون قنطار وهو معدل دون المتوسط بكثير الذي فاق 80 مليون قنطار سنويا خلال العشر سنوات الأخيرة، مما يعني أن الجفاف هذه السنة كان أثره ووقعه حاضر بقوة على القطاع الفلاحي والعالم القروي.

وإذا ما انضافت إلى ذلك إجراءات الحجر الصحي وإغلاق الأسواق بالعالم القروي، فإن سكان القرى والمناطق الجبلية والنائية، عانوا الكثير، السيد الوزير، الفلاح البسيط لم يجد محصولا زراعيا ولم يروج ماشيته وإنتاجه الحيواني وتحمل عبء العائلة الأسرة، وتغذية الماشية، الدعم بالشعير لا يغطي الحاجيات، لقد تحول معظم الفلاحين الصغار إلى فاقدي الشغل والدخل ولم يستفيدوا من دعم كوفيد-19.

السيد الوزير،

الفلاحة ظلت صامدة والفلاح والإنسان القروي ظل صامدا لتوفير الغذاء والمنتوجات بالأسواق الوطنية، وأنتم اعترفتم بذلك في مقدمة تقديم المشروع، لكن ماذا حمل المشروع لفائدة ساكنة العالم القروي ولشباب العالم القروي الأكثر تضررا بالجفاف وكورونا وتداعياتها، من خلال المناقشات لامسنا الضغط الكبير الذي تمارسه جماعات ضاغطة للاستثمار في العقار، في التصدير وفي بعض الصناعات والقطاعات الإنتاجية، لكن لا شيء عن الفلاح وسكان العالم القروي.

حضرات السيدات والسادة،

هناك خلاصات من اللازم استخلاصها من تجربة الأزمة التي نعيشها اليوم:

أولا، إن أي إفراط في التفاؤل والإطمئنان، قد يؤدي إلى رفع سقف الانتظارات والتطلعات بمختلف شرائح المجتمع المغربي؛

ثانيا، يجب أن تعطى الأولوية للقطاعات الوطنية التي مكنتنا من الصمود خلال أزمة الحجر الصحي، ودعمها لتجاوز تداعيات الأزمة. وأخص بالذكر القطاع الفلاحي؛

ثالثا، الاستمرار في البرامج الوطنية التي كانت قد انطلقت قبل أزمة كورونا: ورش مراجعة النموذج التنموي الجديد، المخطط الجديد للفلاحة الجيل الأخضر، وغابات المغرب، مبادرة مصاحبة المقاولات، وتمويل شباب العالم القروي لإنشاء المقاولات ودعم أنشطته الذاتية

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

سأختم قولي باستعارة من كلامكم، السيد وزير المالية، بصفتكم منسقا لأشغال لجنة اليقظة حيث أكدتم على ما يلي: "فإن إعطاء انطلاقة جديدة وقوية للاقتصاد الوطني لن يتم إلا من خلال تعبئة الموارد الضرورية والحرص على أن تعطى الأولوية في هذه الظرفية إلى الاقتصاد والمواطن المغربي بدعم الشركات الوطنية والمنتج الوطني والإبقاء على القيمة المضافة محليا".

وأركز على "إبقاء القيمة المضافة محليا"، لأن الوطن للجميع وعلى الجميع أن يتضامن ويتفانى لخدمة الوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله.